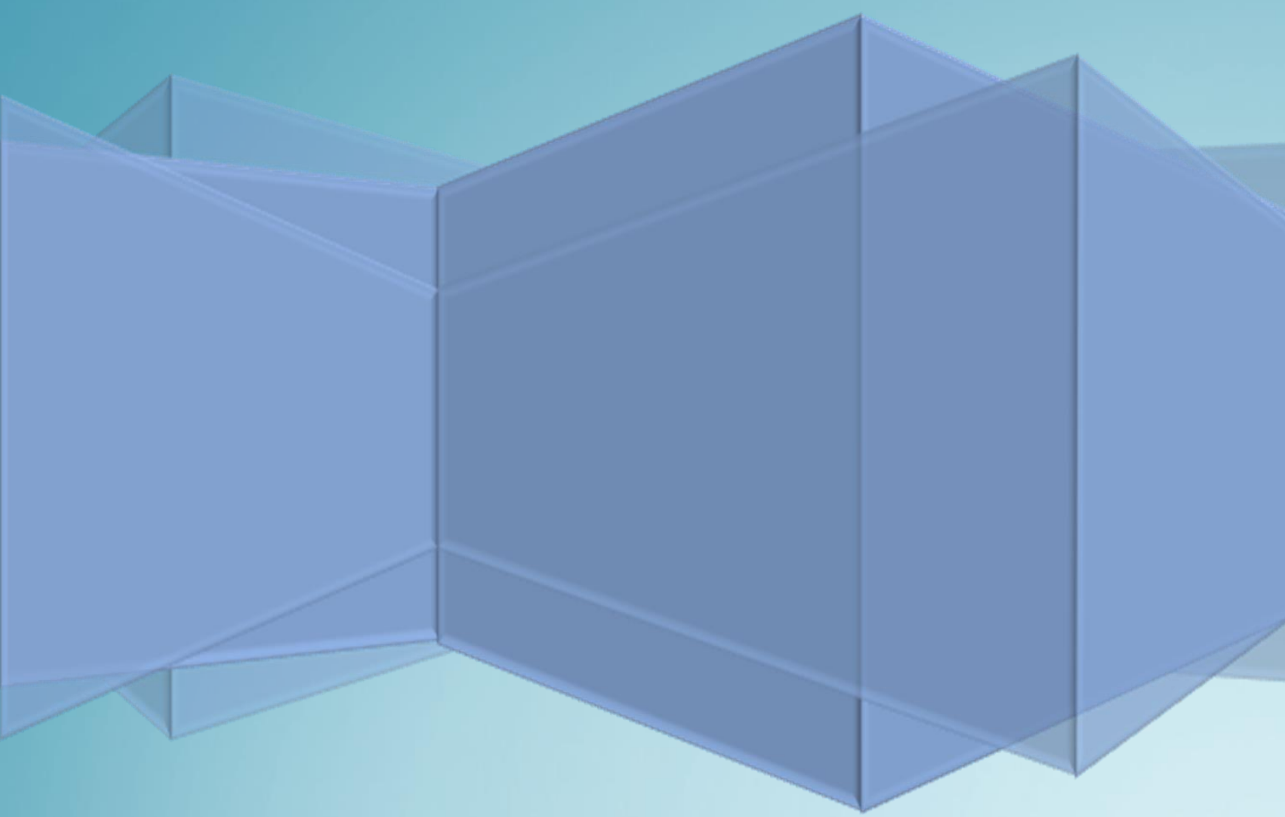




مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة بنى وليد



سبتمبر 2019

العدد الرابع عشر

السنة السابعة



مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (جامعة بني وليد)

بني وليد - ليبيا

سبتمبر 2019 م

العدد الرابع عشر

السنة السابعة

الرقم الدولي للمجلة (ISSN): 2518-5497

المواد المنشورة تعبر عن آراء كتابها ولا تعبر عن رأي المجلة

المراسلات

مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة بني وليد

بني وليد - ليبيا

البريد الإلكتروني H64299@yahoo.com

رقم الإيداع 423 / 2013

دار الكتب الوطنية / بنغازي

تصميم وتنفيذ

أ. حسام علي سليمان

قواعد النشر بالمجلة

مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية مجلة دورية علمية نصف سنوية محكمة تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (جامعة بني وليد)، وتتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية، وتعد الدورية أحد تجليات اهتمام الكلية بمجال خدمة المجتمع، والإسهام في تطوير البحث العلمي والتعليم العالي في ليبيا؛ عن طريق نشر الدراسات الجادة والتميزة استناداً إلى معايير علمية دقيقة.

ترحب المجلة بنشر الإسهامات البحثية لجميع الأكاديميين وأساتذة الجامعات والباحثين المتخصصين في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتقبل البحوث والدراسات باللغة العربية والانجليزية، مع توافر الشروط والضوابط التالية في البحث أو الدراسة:

- 1- أن يرفق البحث أو الدراسة باسم الباحث ومعلومات عن مكان عمله ومستواه العلمي ويريده الإلكتروني.
 - 2- إن يتسم البحث بالجدة والأصالة العلمية والموضوعية.
 - 3- ألا يكون قد سبق نشره كلياً أو جزئياً ورقياً أو إلكترونياً وألا يكون مرشحاً للنشر في الوقت نفسه في أي وسائل نشر أخرى.
 - 4- يتقيد بمنهج علمي دقيق وتتوافر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث والدراسات الأكاديمية، والتزام قواعد توثيق المصادر والمراجع وفقاً لأسلوب التوثيق العلمي المعتمد في إصدارات المنشورات المحكمة.
 - 5- أن تدرج المادة ضمن مجالات اهتمام المجلة، وأن تقدم إضافة علمية أصيلة في موضوع الدراسة.
 - 6- تخضع المادة العلمية للتقويم والنقد من قبل مقومين اثنين ولهيئة التحرير أن تطلب إجراء التعديلات اللازمة قبل الموافقة على النشر وفي أجل محدد.
 - 7- لا يزيد عدد صفحات البحث عن 22 صفحة مطبوعة بما في ذلك الملاحق.
 - 8- يقدم البحث من (3) نسخ مكتوبة، مرفقة بنسخة إلكترونية على (CD) ويكون حجم الخط (12) ونوعه (Simplified Arabic) على برنامج (word) على حجم ورق (عرض 17سم، ارتفاع 24سم).
- يمكن أن ترسل البحوث، على البريد الإلكتروني التالي: -

H64299@Yahoo.com

مقر المجلة / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - بني وليد

مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بني وليد

العدد الرابع عشر - سبتمبر 2019 م

المشرف العام

د. الشارف انبية عامر

مدير التحرير

د. إبراهيم أحمد خليل الصقر

رئيس هيئة التحرير

د. حوسين مصباح العلام

أعضاء هيئة التحرير

د. فخر الدين عبد السلام عبد المطلب

د. خالد صالح عبود

د. سامي الشيباني محمود

د. عثمان سالم علي

اللجنة الاستشارية

د. ميلاد سالم المختار

أ.د محمد السوداني أغنية

د. محمد عثمان خليفة

د. عبد الحميد محمد أحمد الفقي

د. جمعة مفتاح الكاسح

د. امعمر توزر مفتاح

محتويات العدد

- * مستقبل منطقة اليورو في ظل أزمة الديون السيادية 7
د. عثمان سالم على عبد المجيد
- * دور حاضنات الأعمال في دعم المشروعات التنموية 20
د. حوسين مصباح العلام، أ. عادل عبد السلام المجاهد، أ. أبو بكر عيسى الحواسي
- * دور مراكز الأبحاث والدراسات في الحرب الأمريكية على العراق 36
د. كمال سالم الشكري
- * دور الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة في التنمية الاقتصادية للأسواق الناشئة 48
د. الصادق محمد بلقاسم، أ. بشير علي بشير شلايك، أ. محمد علي عبد الله
- * أثر إلغاء سعر الفائدة على ربحية المصارف التجارية (دراسة تحليلية على مصرف التجارة والتنمية
الرئيسي طرابلس) 77
أ. خالد عبد الله رحيل شقاف
- * قياس أثر مخاطر (رأس المال، الائتمان، السيولة) على درجة الأمان المصرفي دراسة تطبيقية على
المصارف التجارية الليبية خلال الفترة (2000-2017) 93
أ. مبروكه رمضان مصباح سعد
- * مستقبل مجموعة البريكس كقوى صاعدة في ظل التطورات الراهنة 109
أ. مريم رمضان عبد الرحيم المخزوم
- * الأمن القومي في أوقات النزاعات (ليبيا نموذجاً) 141
د. عمر المبروك اسباقه
- * القطاع المصرفي الليبي في ظل العولمة المالية (الفرص المتاحة والتحديات المحتملة) 156
د. محمد عثمان خليفة سلامة
- * استراتيجيات إدارة الموارد البشرية لمواكبة التغير التكنولوجي (دراسة تطبيقية على الشركات
الصناعية الليبية) 179
د. عبد السلام محمد عبد الجواد

مستقبل منطقة اليورو في ظل أزمة الديون السيادية

د. عثمان سالم على عبد المجيد

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة بني وليد

مقدمة:

لم يتعاف الاقتصاد العالمي من أزمة الرهن العقاري لسنة 2008 حتى انفجرت أزمة الديون السيادية لليونان منذرة ومهددة بتقويض تجربة فريدة كان من المؤمل أن تتوج نجاحا تحقق على مدى عشرات السنين بدأت بوحدة اقتصادية وتجارية ناجحة، كان من المفترض أن تنتهي بأرقى أشكال التكامل الاقتصادي، فقد نتج عن الأزمة المالية العالمية 2008، ركود في الاتحاد الأوروبي ترتب عليه ضخ سيولة للتخفيف، فتم الاستدانة الخارجية، وهو ما نتج عنه تباطؤ النمو فالعجز عن سداد الديون السيادية التي تضخمت حتى وصلت في إيطاليا إلى 1.7 تريليون يورو، وفي إسبانيا 700 مليار يورو، وفي اليونان 350 مليار يورو، فإن انفجار أزمة الديون السيادية الأوروبية كانت بفعل غياب الثقة أيضا في الأسواق الأوروبية، نتيجة لموقف المستشار الألمانية السلبى تجاه اليونان بعدم تقديم أي عون لها، وهو ما انعكس أثره سلبا على كافة الأسواق، كما ذكر صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2011، أن تداعيات أزمة الديون السيادية المتفاقمة في منطقة اليورو، ستؤثر على استقرار النظام المالي العالمي، بما فيها الدول النامية.

ولقد انتقد بعض الاقتصاديين الأمريكيين اتفاقية الاتحاد النقدي الأوروبي، وشككوا في قدرته على الاستدامة، وهو بسبب افتقاده أحد الشروط الأساسية لمنطقة العملة المثلثى بين الدول الأعضاء، خصوصا في أوقات ضرورة وجود نظام للتحويلات المالية للالتزامات، بما يساعد الاتحاد النقدي على التخفيف من أثر أي أزمة سيولة طارئة تلحق بالدول الأعضاء في الاتحاد وقد شكلت أزمة الديون السيادية لليونان اختبارا حقيقيا لمنطقة اليورو وهذا ما يجعل اليورو على محك حقيقي.

المشكلة البحثية:

لقد ساهم في تفاقم أزمة الديون الأوروبية غياب الثقة في الأسواق الأوروبية نتيجة للموقف السلبى لبعض دول الاتحاد الأوروبي في بداية الأزمة تجاه اليونان، حيث أعلنت بعض الحكومات صراحة عن عدم تقديم أي عون لها رغم أن ديونها وقتها لم تكن تتعدى 300 مليار يورو، وهو ما انعكس أثره سلبا على جميع الأسواق الأوروبية. وفي الوقت نفسه لا يمكن إهمال أسباب تلك الأزمة من خلال وجود اتحاد أوروبي نقدي مع انقسام في السياسة المالية، وغض الطرف عن التجاوزات المالية الحاكمة لهذا الاتحاد وفقا لاتفاقية ماستريخت، وخاصة سجل الديون في العديد من دول الاتحاد وفي مقدمتها اليونان

ومن هنا برزت الإشكالية الرئيسية التي تطرحها الدراسة في السؤال الآتي: إلى أي مدى أثرت أزمة الديون السيادية الأوروبية في مستقبل منطقة اليورو ؟
وللإلمام بالجوانب المتعددة لهذا السؤال وتبسيط مواطن الغموض فيه تم تبسيطه لأسئلة فرعية نحاول الإجابة عليها من خلال متن هذه الورقة وهي:

1- ما طبيعة أزمة الديون السيادية الأوروبية (أزمة منطقة اليورو)؟ وما هي نتائجها على الاقتصاد

العالمي ؟

2- هل تؤدي هذه الأزمة إلى انهيار منطقة اليورو أم تتعافي وتصبح أكثر تكاملا ؟

3- ما هي تداعيات هذه الأزمة على الدول المتقدمة والنامية؟

4- ما هي الوسائل التي تم اتخاذها لمعالجتها ؟

فرضية الدراسة:

وللإجابة على التساؤلات الفرعية طرح الفرضية التالية: تعتبر هذه الأزمة مرآة عاكسة للممارسات الغير شفاف في الإحصائيات المقدمة من بعض دول منطقة اليورو وانتقال أزمة اليونان إلى باقي دول الأوروبية، مما سيحرك الجهود بصفة جماعية لمحاولة احتواء هذه الأزمة.

أهداف الدراسة:

محاولة الاحاطة بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بأزمة الديون السيادية الأوروبية للوصول إلى أدق الأسباب التي ساهمت في ظهورها وحدود الوسائل الكفيلة بعلاجها.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة في أن الأزمة اصابة أكبر اقتصاديات العالم التي يرتبط بها الكثير من اقتصاديات الدول وخاصة النفطية منها، مما يشكل خطرا على الموارد التي تتشكل بنسبة كبيرة من عملة اليورو.

منهجية الدراسة:

بالنظر للموضوع محل الدراسة ومن أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يعني بوصف وتفسير الأحداث والظواهر المتمثل في الجوانب النظرية لظاهرة الأزمات المالية.

وللإجابة على هذه التساؤلات ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى اربع محاور رئيسية هي:

1- طبيعة أزمة الديون السيادية الأوروبية (أزمة منطقة اليورو).

2- انهيار منطقة اليورو

3- تعافي منطقة اليورو و تصبح أكثر تكاملا.

4- تداعيات أزمة الديون السيادية على الدول المتقدمة والدول النامية.

المحور الأول : انهيار منطقة اليورو.

في الأسابيع القليلة الأولى من عام 2010 كان هناك قلق متجدد بشأن الدين الوطني المفرط حيث طالب المقرضون بمعدلات فائدة أعلى من عدة بلدان ذات مستويات ديون وعجز في الحساب الجاري أعلى وهذا بدوره جعل من الصعب على أربع حكومات من أصل ثمانية عشر منطقة اليورو أن تمول المزيد من العجز في الميزانية وتسدد أو تعيد تمويل الديون الحكومية القائمة ولا سيما عندما تكون معدلات النمو الاقتصادي منخفضة وعندما تكون نسبة مئوية عالية من الديون في يد دائنين أجنب في حالة اليونان والبرتغال.

وقد واجهت الدول التي تأثرت تأثراً سلبياً بالأزمة ارتفاعاً قوياً في أسعار الفائدة على السندات الحكومية نتيجة لشواغل المستثمرين بشأن القدرة على تحمل الديون في المستقبل. وكان لا بد من إنقاذ أربع ولايات في منطقة اليورو من خلال برامج الإنقاذ السيادية التي شارك في تقديمها صندوق النقد الدولي واللجنة الأوروبية بدعم إضافي من المستوى التقني من البنك المركزي الأوروبي وأصبحت هذه المنظمات الدولية الثلاث التي تمثل دائني الإنقاذ معا ملقب بـ "الترويكا".

ومن أجل محاربة الأزمة ركزت بعض الحكومات على رفع الضرائب وخفض النفقات مما ساهم في الاضطرابات الاجتماعية والنقاش الكبير بين الاقتصاديين وكثير منهم يدعون إلى زيادة العجز عندما تكافح الاقتصاديات وخاصة في البلدان التي ازداد فيها العجز في الميزانية والديون السيادية بشكل حاد وظهرت أزمة ثقة مع اتساع نطاق انتشار العائد على السندات والتأمين ضد المخاطر على نظام الإيداع المركزي بين هذه الدول والدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي وأهمها ألمانيا. وبحلول نهاية عام 2011 قدرت ألمانيا بأكثر من 9 مليارات يورو من الأزمة حيث توافد المستثمرون إلى سعر فائدة أكثر أمناً ولكن دون سعر الفائدة على سندات الحكومة الاتحادية الألمانية، وبحلول يولييه 2012 استقادت هولندا والنمسا وفنلندا أيضاً من معدلات الفائدة الصفرية أو السلبية وبالنظر إلى السندات الحكومية القصيرة الأجل التي تقل مدتها عن سنة واحدة حيث تشمل قائمة المستفيدين بلجيكا وفرنسا، وفي حين استقادت سويسرا (والدنمارك) على حد سواء من انخفاض أسعار الفائدة أدت الأزمة أيضاً إلى الإضرار بقطاع صادراتها بسبب التدفق الكبير لرأس المال الأجنبي وما نجم عنه من ارتفاع للفرك السويسري وفي سبتمبر 2011 فاجأ البنك الوطني السويسري المتداولين بالعملة من خلال التعهد بأنه "لن يتسامح بعد الآن مع سعر صرف اليورو مقابل الفرك السويسري دون الحد الأدنى البالغ 1.20 فرك" مما يضعف بالفعل الفرك السويسري وهذا هو أكبر تدخل سويسري منذ عام 1978.

وعلى الرغم من أن الديون السيادية قد ارتفعت بشكل كبير في عدد قليل من بلدان منطقة اليورو إلا أن اليونان وأيرلندا والبرتغال مجتمعة لا تمثل سوى 6% من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو مما أدى إلى تكهنات بمزيد من العدوى في بلدان أوروبية أخرى واحتمال تفكك منطقة اليورو وإجمالاً أجبرت أزمة الديون خمسة بلدان من أصل 17 بلدا في منطقة اليورو على التماس المساعدة من الدول الأخرى بحلول نهاية عام 2012.

وفي منتصف عام 2012 وبسبب النجاح في ضبط أوضاع المالية العامة وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية في البلدان الأكثر تعرضاً للخطر وتدابير السياسة العامة المختلفة التي اتخذها قادة الاتحاد الأوروبي والبنك المركزي الأوروبي وتحسن الاستقرار المالي في منطقة اليورو تحسناً كبيراً سقطت بشكل مطرد وقد أدى ذلك أيضاً إلى تقليص خطر العدوى إلى بلدان أخرى في منطقة اليورو. واعتباراً من أكتوبر 2012 فقط 3 من أصل 17 بلداً من منطقة اليورو وهي اليونان والبرتغال وقبرص لا تزال تكافح مع أسعار الفائدة على المدى الطويل فوق 6%. وبحلول مطلع يناير 2013 أظهرت مزادات الديون السيادية الناجحة في جميع أنحاء منطقة اليورو ولكن الأهم من ذلك في أيرلندا وإسبانيا والبرتغال أن المستثمرين يعتقدون أن دعم البنك المركزي الأوروبي قد عمل. وفي نوفمبر 2013 خفض البنك المركزي الأوروبي سعر الصرف المصرفي إلى 0.25% فقط للمساعدة في الانتعاش في منطقة اليورو. وحتى مايو 2014 لا يزال هناك بلدان (اليونان وقبرص) لا يزالان بحاجة إلى مساعدة من أطراف ثالثة. (Gilt yields rise amid UK debt concerns 20 يناير 2015)

إن أزمة الديون السيادية لليونان جعلت التزامات البنك المركزي الأوروبي محل تساؤل، ويجادل البعض أن قرار البنك المركزي الأوروبي شراء الديون العامة اليونانية يمثل خسارة لاستقلالية البنك المركزي الأوروبي، كما يلاحظ غياب الإجماع حول الدعم السياسي لحزمة الإنقاذ المالي لبلدان الجنوب، وهذا ما يزيد من احتمال خروج بلد أو أكثر من البلدان الشمالية. (Rymond ، 2010 ، 21)

إن انسحاب أحد الدول الشمالية من منطقة اليورو يجعلها تستعيد مرة أخرى استقلالية سياستها النقدية والحد من التزاماتها المالية تجاه دول الجنوب، إلا أن للانسحاب كذلك آثاراً سلبية، فالعودة إلى العملة الوطنية مرة أخرى سوف يؤدي إلى تراجع قدرتها التنافسية نظراً لارتفاع عملاتها مقابل اليورو، كما ستواجه الدول الشمالية عوائق قانونية تحول دون انسحابها.

المحور الثاني : تعافي منطقة اليورو وتصبح أكثر تكاملاً.

أولاً: تعافي منطقة اليورو

سيناريو آخر يطرح نفسه وهو خروج منطقة اليورو من هذه الأزمة بسلام، إذا ما نجحت المنطقة في تهدئة الأوضاع في أسواق الدول الأوروبية الجنوبية الضعيفة وذلك من خلال حزمة المساعدات المالية وتعهد

البنك المركزي الأوروبي شراء الديون العامة و فرض حزمة جديدة للتكشف، يرى العديد من المتابعين أنه يمكن تجاوز هذه الأزمة إذا ما نجحت إجراءات التكشف والإصلاحات الهيكلية في تخفيض السعر في دول الجنوب، وهذا ما يبعد احتمال اللجوء إلى مزيد من تكامل السياسات المالية داخل المنطقة، كما يرى بعض المختصين إن المساعدات التي يقدمها الصندوق النقدي الدولي والدول الأوروبية الأخرى سوف تسمح بتأجيل الإصلاحات الهيكلية إلى حين استعادة هذه الاقتصاد لعافيتها الاقتصادية، ما يجعلها بمنأى عن المضاربات التي يمكن أن تضر بهذه الإصلاحات.

ويدور الجدل حول ما إذا كانت منطقة اليورو قادرة على مواجهة أزمة مماثلة في المستقبل بفاعلية أكبر مما يسمح بإطالة عمر اليورو، لذلك هناك العديد من المقترحات كنقل السلطة المالية (الإفناق والضرائب) لصالح الحكومة المركزية والبرلمان الأوروبي. وهذا ما يتطلب وجود سياسة مالية ونقدية وضريبية موحدة لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد، كواحدة من الخطوات البناءة نحو حل تلك الأزمة وإنقاذ اليورو من معضلته الحالية.

ثانياً : منطقة اليورو تصبح أكثر تكاملاً.

قد تتجح الإصلاحات التي تقوم بها دول منطقة اليورو في الخروج من هذه الأزمة، مما يؤدي إلى مزيد من التكامل السياسي والاقتصادي، ولكي يتحقق هذا السيناريو يجب تنفيذ إصلاحات مالية للحد من الانتعاج المجاني وتعزيز قدرة منطقة اليورو في الاستجابة لمثل هذه الأزمات مستقبلاً، ولكي يتم تقديم مساعدات طارئة في وقتها المطلوب للدول الضعيفة يجب تبني آليات واضحة وتعزيز أكبر للمالية الفيدرالية، فعند مقارنة اتحاد العملة الأوروبية بالولايات المتحدة، يمكن ملاحظة فرق كبير. ففي الولايات المتحدة، يكون التحويل المالي مسموحاً به بين مختلف الولايات في حال أظهرت إحداهن أداءً ضعيفاً بشكل نسبي، وفي منطقة اليورو، تتوقع الدول أن تمارس مستوى كبيراً من النظام المالي، ولا توجد هناك أحكام تنظم عمليات التحويل المالي، وعلى الرغم من ذلك لا يكاد يكون هناك أي مؤشر على الالتزام المالي من بعض الدول الأعضاء ((Rymond ، 2010 ، 22)

وإذا نجحت أوروبا في حل هذه المشاكل، ستصبح مؤسسة اقتصادية وسياسية أقوى، فتماماً كما أجبر الكساد الكبير الولايات المتحدة على تشديد الفيدرالية، من المتوقع أن تجبر الأزمة الاقتصادية الحالية أوروبا على توطيد اتحادها، وقد بدأت المفاوضات الأوروبية بالفعل بالضغط على اليونان لتقوم بإصلاحات، وهكذا قد تحظى منطقة اليورو، من الباب الخلفي للأزمة الاقتصادية، بالحوكمة السياسية

التي لطالما اعتبر المشككون أنها ضرورية لحسن سير أي اتحاد نقدي، وفي نهاية النفق، قد تكون أوروبا أكثر تكاملا وإصلاحا لمشاكلها الاقتصادية وفي نهاية المطاف أوروبا أكثر تنافسية (ستيفن ثيل، 2010، 26)

المحور الثالث : تداعيات أزمة الديون السيادية على الدول المتقدمة والدول النامية.

أثرت أزمة الديون السيادية على الاقتصاد العالمي، وللوقوف على تداعياتها على الدول المتقدمة والنامية يمكن تقسيمها إلى الفروع التالية:

الفرع الأول : تداعيات أزمة منطقة اليورو على الدول المتقدمة.

بخصوص المشكلات الاقتصادية التي تتعرض لها القوى الكبرى جراء عدم مقدرتها على مقاومة تداعيات الأزمة المالية و تتناول هذه الأثار فيما يلي: ((Rymond ، 2010 ، 23))
أولا : الأثار على الاقتصاد الأمريكي:

إن اقتصادات الولايات المتحدة ومنطقة اليورو تلعب دورا رئيسيا في الاقتصاد العالمي، حيث أن هناك روابط التجارية والاستثمارية كبيرة بين الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي، حيث أن أوروبا تستهلك 20% من صادرات الولايات المتحدة، ويحمل أكثر من 50 % من الاصول الامريكية في خارج ، في حين أن الولايات المتحدة تحتجز ما يقرب من 40 % من الأصول الخارجية لأوروبا، يمكن أن يؤدي انخفاض معدلات النمو وزيادة التقلبات في أوروبا إلى عواقب وخيمة بالنسبة للولايات المتحدة ، وفي ضوء هذه الروابط الاقتصادية القوية ، فإنه ليس من المستغرب أن الاقتصاد الأمريكي يمكن أن يكون انعكس سلبا من جراء الأزمة في منطقة اليورو، عن طريق الروابط المالية والتجارية وكانت الحالات التي تكون فيها مخاوف من أن الأزمة تتفاقم كل يوم، وقد عجلت في النقلب في أسعار الاسهم في الولايات المتحدة، وأدى ذلك إلى استقالة غير متوقعة من عضو مؤثر للبنك المركزي الاوروبي يوم 9 سبتمبر 2011 حيث أدى إلى انخفاض 5% من الاسهم في الاسواق الاوروبية، وبنسبة انخفاض بلغت أكثر من 2 % في المؤشرات الرئيسية في الولايات المتحدة.

أما الخبراء الاقتصاديون يميلون إلى أن تنقسم على حجم أي تأثيرات على اقتصاد الولايات المتحدة، إذا كان عقود اقتصاد منطقة اليورو بشكل متواضع فقط في عام 2012 انخفاض بنسبة 0.2 % من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو و حدوث انتعاش في النمو بنسبة 1 % في عام 2013 ، أثر على اقتصاد الولايات المتحدة وهذا هو الحد الأدنى، ومع ذلك يمكن أن يكون الأثر الاقتصادي أكبر بكثير إذا كانت منطقة اليورو تتجه إلى ركود عميق وطويل الأمد أو حتى تفكك نتيجة لأزمة الديون السيادية المتفاقمة، ((Rymond ، 2010 ، 23)).

ثانياً: الآثار على الاتحاد الأوروبي:

رغم أن اليونان واحدة من أصغر الدول في منطقة اليورو تشكل 2.6 بالمئة فقط من الناتج الإجمالي للمنطقة، إلا أن تعثرها يمثل مشكلة خطيرة للمنطقة برمتها لأن من شأن ذلك فقد الثقة في العملة الموحدة وخلق ضغوطاً على الدول المشابهة من حيث خصائص المديونية والميزانية خاصة البرتغال وإسبانيا وإيرلندا، عدا التسبب في مضاعفات خطيرة على بنوك الاتحاد الأوروبي التي تعود إليها 49.2 مليار يورو من ديون اليونان 35.1 مليار يورو منها عائدة إلى بنوك فرنسية وألمانية (مؤسسة جدي للاستثمار، 2010، 20)

ومع اندلاع الأزمة بدأت التداعيات الاقتصادية بالظهور، وكان أسرعها أن قفز الذهب ليجعل أعلى مستوى في نحو أسبوعين من الأزمة، نتيجة إقبال المستثمرين على شراء المعدن النفيس للتحوط في مواجهة مخاوف بشأن تصاعد الأزمة في اليونان، فبلغ 1116.65 دولار في تلك الفترة، ولحقه سعر الفضة الذي صعد في الفترة نفسها إلى 15.81 دولار للأوقية من 15.52 دولار في نيويورك، وارتفع البلاتين إلى 1530 دولاراً للأوقية من 1512.5 دولار، كما زاد البلاتينيوم إلى 425 دولاراً للأوقية من 418,5 دولار أيضاً واجهت عملة اليورو ضغوطاً شديدة، وسجل سعر صرفها تراجعاً كبيراً، عقب اندلاع الأزمة، إذ تراجع إلى ما دون 1.37 دولار بسبب المخاوف من انتشار الأزمة إلى دول أخرى (السيد على، 2010، 21، 23) وانخفضت الاستثمارات التي كانت ترتفع بمعدل رقمين في معظم الدول الأعضاء الجديدة، بسبب قيود الائتمان، وانخفاض الاستثمار في الخارج وتدهور التوقعات الاقتصادية كما أصبحت تواجه شبح ارتفاع البطالة، وانخفاض الأجور بسبب نضوب الائتمان الاستهلاكي، (Katinka ، 2009، 2) وتبدي عدة دول في الاتحاد الأوروبي إشارات مخيفة على وجود ظروف مشابهة لليونان وذلك بملاحظة ما فيها من أسواق عمل متخشبة وإنفاق عام متورم إن العدى المتوسطة سارية بالفعل وهي تتوجه نحو البرتغال وإيطاليا وإسبانيا (ماكنمارا، 2010، 10)

فقد سببت الأزمة خسائر أكبر في بعض البلدان عنها في بلدان أخرى وأدت إلى ارتفاع البطالة في كل منطقة اليورو، لكنها فعلت ذلك بصورة أكبر في بعض البلدان عن غيرها، والنتيجة هي ضغوط تضخمية فعلية أو محتملة أكبر في بعض بلدان منطقة اليورو عنها في بلدان أخرى، وهناك أيضاً ضغوط أكثر على المالية العامة لبعض بلدان منطقة اليورو، كما يتراءى في اتساع نطاق العلاوات على السندات السيادية ومقايضات تعثر سداد الائتمان المرتبطة به (ايشنجرين، 2009، 19)

وتبدو العملات المحلية لدول الاتحاد غير الأعضاء في منطقة اليورو معرضة للمخاطر على نحو متزايد والحكومة إما عاجزة عن الاقتراض من الأسواق المالية لتمويل العجز في ميزانياتها أو تجد أن ذلك مكلف، وعليه طلبت هنغاريا ولاتفيا ورومانيا الدعم المالي من الاتحاد الأوروبي ومن صندوق النقد

الدولي، كما طلبت بولندا الحصول على حد التسهيلات الانتمائية الخاص بالصندوق وهو تسهيل جديد مصمم للاقتصادات التي لها سجل مسار قوي. (شيهاك، 2009، 14)

وعلى المدى الطويل هناك عوامل كثيرة تشير إلى تراجع في قيمة اليورو، حيث أن الاتحاد الأوروبي هو المنطقة الوحيدة في العالم التي ربما تشهد ركوداً مزدوجاً حيث كانت عودته إلى النمو ضعيفة (ارتفع الناتج الإجمالي لمنطقة اليورو بنسبة 5 بالمئة فقط على أساس سنوي في الربع الأول) فضلاً عن أن من شأن إجراءات التقشف أن تضعف الأداء الاقتصادي، كذلك لن تكون الفروقات في أسعار الفائدة في صالح العملة الأوروبية الموحدة حيث يبدو الآن أن البنك المركزي الأوروبي لن يلجأ على الأرجح إلى رفع الأسعار لبعض الوقت وقد ظل البنك المركزي الأوروبي باعتباره الجهة المنوط بها ضبط التضخم مثابراً على إبقاء أسعار الفائدة أعلى من نظيرتها في أمريكا حيث يناط بالاحتياطي الفدرالي ضبط التضخم ودعم النمو في الاقتصاد وفي حالة عمليتي اليورو والدولار يلعب الفرق الحقيقي في أسعار الفائدة والتغيرات المتوقعة في هذه الفروقات دوراً مهماً في التأثيرات على تغير قيمة العملة وفي ظل الضعف الاقتصادي في أوروبا فإن الاحتياطي الفدرالي قد يلجأ إلى استباق البنك المركزي الأوروبي في رفع أسعار الفائدة وهي خطوة من شأنها المساهمة في إضعاف اليورو على نحو أكبر. (مؤسسة جديوي للاستثمار، 2010، 4)

الفرع الثاني : تداعيات الأزمة على الوطن العربي وحلول المقترح للتعامل معها مستقبلاً.

فشل العالم العربي على مدار عقود في أن يكون كياناً اقتصادياً إقليمياً، يسعى لتحقيق مصالحه، من خلال العلاقات الاقتصادية البينية، أو من خلال تعامله مع باقي الكيانات الإقليمية في المحيط العالمي، وذلك على الرغم من الظروف المواتية للعالم العربي من خلال امتلاكه لمشروع للتكامل الاقتصادي العربي منذ ستينيات القرن العشرين، أو استحوذه على بعض الموارد الاقتصادية المؤثرة في المحيط الاقتصادي العالمي، وعلى رأسها النفط، أو الزيادة السكانية التي أدت إلى اعتبار المنطقة العربية سوقاً يعتد به في عالم الاقتصاد.

وفي خضم الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي امتدت منذ أواخر عام 2008 ، لم نلاحظ وجود كيان عربي ولد من رحم الأزمة يسعى لإعادة البناء الاقتصادي العربي ليعظم من قيم التكامل الاقتصادي، أو ليوجد رؤية موحدة تعكس وجود برامج لمواجهة الآثار السلبية على الاقتصاديات العربية، ومن هنا نستطيع القول بأنه من الصعوبة بمكان أن ندعي أن يكون للعالم العربي دور في صناعة المستقبل الاقتصادي العالمي، ولا أدل على ذلك من نتائج أعمال القمة الاقتصادية العربية الأولى التي عقدت في الكويت مطلع عام 2009 ، حيث لم تسفر عن نتائج ملموسة على أرض الواقع سوى في

الدعوة لإقامة صندوق لدعم المشروعات الصغيرة برأس مال 2 مليار دولار، ولم يباشر الصندوق عمله بعد، إلا أن تداعيات الأزمة المالية الأوروبية على العالم العربي فرضت مجموعة من التحديات، منها: أولاً: خفض قيمة الاستثمارات العربية الخارجية.

تعرضت الاستثمارات العربية الخارجية التي تقدر بنحو 2 تريليون دولار لمجموعة من المخاطر، بعد وقوع الأزمة المالية، وكان النصيب الأوفر من هذه المخاطر للاستثمارات غير المباشرة في أسواق الأوراق المالية، وتلك المستثمرة في قطاع العقارات، وقد قدرت خسائر الاستثمارات العربية بنحو 400 مليار دولار، كما أن خفض معدلات الفائدة بالدول الأوروبية وأميركا يعد أيضاً أحد المخاطر التي تحيط بالاستثمارات العربية بالخارج، ومع ان بعض هذا الاستثمارات قد توجه إلى الصين ودول جنوب شرق آسيا و اليسير إلى دول عربية، إلا أن الجزء الأكبر لا يزال في أوروبا وأميركا، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في توطين هذه الاستثمارات في المنطقة العربية وأماكن أخرى أكثر أمناً من حيث المخاطر الاقتصادية. (منظمة العمل العربية، 2011، 14)

ثانياً : ربط العملات العربية بالدولار واليورو:

لا يزال العديد من الدول العربية يربط عملته المحلية بالدولار واليورو، وهو ما يستتبع ربط سياساته النقدية بالسياسة النقدية الأمريكية والأوروبية، مما حمل الدول العربية بالعديد من الخسائر نتيجة تراجع أداء الاقتصاد الأمريكي خلال الأزمة العالمية في 2008 ، وكذلك خلال أزمة الديون السيادية الأوروبية في 2009، ولا أدل على ذلك من انخفاض قيمة الاحتياطيات النقدية لدى الدول العربية المقومة بالدولار واليورو، وكذلك انخفاض العائد على استثمارات هذا العائد في سندات الخزنة الأمريكية، وكان من أهم مخاطر هذه السياسة ارتفاع معدلات التضخم بدول الخليج بشكل ملحوظ منذ وقوع الأزمة المالية في عام 2008 ، ولذلك كان الواجب على الدول العربية منذ مطلع الألفية الثالثة أن تقوم بفك الارتباط بين عملتها والدولار واليورو، والسعي لتكوين سلة عملات قوية بديلة، وأيضاً العودة للاستحواذ على الذهب كمكون رئيسي في الاحتياطيات النقدية. (سليمان، 2010، 93 - 94)

ثالثاً: ارتفاع أسعار المواد الغذائية:

على الرغم من أن الشهور التالية للأزمة المالية عام 2009 ومنتصف عام 2009 قد شهدت تراجعاً ملحوظاً في أسعار السلع الغذائية، إلا أن عام 2010 شهد عودة ارتفاع أسعار السلع الغذائية مرة أخرى، وذلك بسبب تفاقم أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، مما عرض الدول العربية مجدداً لارتفاع فاتورة الغذاء التي تعاني منها منذ فترة طويلة؛ حيث بلغت فاتورة الواردات العربية من الغذاء في عام 2008 نحو 41.7 مليار دولار (عبد الحافظ الصاوي، 2011، ص7) ، والمخرج من هذه الأزمة مدون منذ سنوات طويلة في دفاتر التكامل الاقتصادي العربي، بالاستفادة من الأيدي العاملة في الدول ذات

الكثافة السكانية العالية، وأموال النفط الخليجية والعربية، والأراضي الزراعية الخصبة في السودان وبعض الدول العربية الأخرى. ولعل الدرس القديم الجديد الذي يجب أن تعمل به الدول العربية لمواجهة التداعيات السلبية للأزمة المالية الأوروبية وغيرها، هو العودة الجادة لتفعيل مشروع التكامل الاقتصادي العربي، والذي يتوافر له الكثير من المقومات ما عدا الإرادة السياسية.

رابعاً: وضع الاقتصاديات الصاعدة من الأزمة وانعكاس ذلك على موازين القوى العالمية.

بقدر ما مثلت أزمة الديون السيادية الأوروبية من فرص للدول الصاعدة، بقدر ما فرضت عليها من التحديات، لقد استطاعت الدول الصاعدة وبخاصة الصين والهند والبرازيل تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، كما حصلت على نصيب أكبر من الاستثمارات الأجنبية، في الوقت الذي كان فيه أداء دول أوروبا وأميركا متراجعا على تلك المؤشرات، ولكن يلاحظ أن أداء الدول الصاعدة قد اتسم بمجموعة من السلبيات على الصعيد التتموي، منها:

أن العائد من زيادة معدلات النمو في هذه الدول كان للأغنياء منه النصيب الأوفر، صحيح أن معدلات الفقر قد تراجعت بهذه الدول، ولكن على الجانب الآخر فإن الأغنياء كانوا أوفر حظا من فقراء في الاستفادة من ثمار هذا النمو، والأمر الثاني هو أن بعض هذه البلدان - كالصين - لا يزال يمارس الرأسمالية المستتدة التي لا توجد أي رابط بين التنمية والديمقراطية، بينما تظهر صورة أخرى في بلدان مثل الهند والبرازيل وهي الرأسمالية المدارة من قبل الدولة، والتي مورست بشكل قوي من خلال استثمارات الصناديق السيادية، أما التحدي الثالث فهو اعتماد تجربة الدول الصاعدة على نفس آليات التجربة الأوروبية والأمريكية من حيث تمويل التنمية بالدين، حيث تستقبل هذا الدول مبالغ طائلة من الاستثمارات الأجنبية بنوعها المباشرة وغير المباشرة، مما جعل من المتوقع لها أن تشهد نشاطا اقتصاديا محموما، يتطلب الكثير من سياسات التعقيم لاقتصادياتها ضد التداعيات السلبية لهذه الآلية (أولريش شيفر، يناير 2010، ص 361).

ولعل هذا ما دعا بعض الدول إلى فرض ضرائب على الأموال الساخنة في سوق الأوراق المالية بها، حتى تجبر هذه الأموال على البقاء أطول فترة ممكنة، والحد من ممارسة هذه الأموال لنشاط المضاربة، ومما سيساعد الدول الصاعدة على تأكيد دورها على خريطة القوى الاقتصادية العالمية خلال الفترة المقبلة تلك الخطوات التنسيقية فيما بينها، حيث عقد تجمع للدول الصاعدة ضم خمس دول، هي (الصين، والهند، والبرازيل، وروسيا، وجنوب إفريقيا)، وقد عقدت مجموعة من الاجتماعات كان آخرها في أبريل 2011 بالصين، ومن أهم الاتفاقيات التي نوقشت في هذا الاجتماع، اتفاقية تخص نظام الإنترنت، والذي يتيح لهذه الدول أن تتداول فيما بينها القروض والمنح بعملاتها المحلية كبديل للدولار.

والجدير بالذكر أن هذا التجمع للدول الصاعدة يضم 42% من سكان العالم، ويحق 18% من حجم الناتج المحلي العالمي، وسيطر على 15% من التجارة السلعية للعالم (جريدة القدس الدولية، 2011) ، ويتوقع أن ترحح كفة الدول الصاعدة في أية مفاوضات اقتصادية عالمية في المستقبل، لأن هذه الدول سوف تجذب إليها الدول النامية في وجه الدول الأوروبية وأميركا في حالة اختلاف وجهات النظر، صحيح أن الواقع الجديد للاقتصاد العالمي قد فرض وجود دور للدول الصاعدة في تشكيل الخريطة الاقتصادية الجديدة، ومن مظاهر ذلك أن الدول المتقدمة لم تقصر التفكير في الخروج من الأزمة المالية على نفسها ولكنها أفسحت المجال للدول الصاعدة ومن بينها الصين والهند والبرازيل، وكذلك بعض الدول النامية ذات الفوائض المالية كالمملكة العربية السعودية، وهو سلوك مختلف عن ذي قبل حيث كانت مجموعة السبع الصناعية المتقدمة تنفرد لتقرر ما تشاء، وما على الدول النامية سوى التنفيذ (عبد الحافظ الصاوي، مرجع سابق، ص8).

وعلى الدول الصاعدة ألا تكرر أخطاء الدول الغربية الأوروبية والأمريكية في ظل صعود معدلات النمو بها، كما أن عليها أن تعالج توزيع ثمار النمو بين سكانها، وأن تمتلك قدرا كبيرا من التعاون فيما بينها يساعد على تحقيق الاستقرار في أداء الاقتصاد العالمي، وأن تأخذ مزيدا من الاحتياطات تجاه الاعتماد بنسبة كبيرة على التصدير لأوروبا وأمريكا، كما أنه على الدول الصاعدة أن تقيم علاقة متوازنة مع الدول النامية والأقل نموا في إطار من التجارة العادلة وتحقيق المصالح المشتركة، وألا تنظر إليها على أنها مجرد مصدر للموارد الأولية الرخيصة كما فعلت أميركا والدول الغربية من قبل.

النتائج:

جابهت الأزمة المالية والاقتصادية الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو بعدد الكثير من الاختبارات المتنوعة إذ تفجرت أزمة السيادية اليونانية في المنطقة بداية من نهاية 2009 ، وانتشرت إلى كل من البرتغال و إيرلندا وإسبانيا، قبل أن تتمكن منطقة اليورو من اكتساب الفعالية اللازمة بعد الأزمة العالمية مهددة النظام المالي والإقليمي.

ويتضح من خلال أزمة الديون السيادية الأوروبية أن اتفاقية ماستريخت قد فشلت إلى حد ما في فرض قواعدها بشكل صحيح وسليم، كما أن القيود المؤسسية التي تفرضها الوحدة النقدية هي أحد الأسباب التي ساهمت في زيادة التباعد بين الدول الشمالية والجنوبية فقد أظهرت الاختلالات التجارية بين دول أوروبا الشمالية والجنوبية أن آلية التكيف في منطقة اليورو لا تعمل بشكل جيد رغم حرية انتقال العمالة ومرونة الأسعار لا يضمن استقرار الدول الأعضاء ولا يساعد على تحقيق التضامن المطلوب في ما بينها. رغم أن هناك ميثاق الاستقرار والنمو والذي يعتبر دليلا لمتابعة وضع كل دولة في منطقة اليورو إلا أن هذه الأزمة قد كشفت عن خلل كبير في التمكن من السيطرة والتحكم في الأوضاع المالية والنقدية

في منطقة اليورو، وذلك لنقص الشفافية والمصادقية في الأرقام والإحصائيات المقدمة إذ لا تعكس الوضع الحقيقي للاقتصاد كما حدث في اليونان .ولم تكن اليونان الدولة الوحيدة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي التي تجاوزت الحدود في المديونية وعجز الميزانية ما جعل الأزمة اليونانية تهدد مستقبل منطقة اليورو بالإنهيار . فبفضل العمل المشترك القوي والواسع النطاق على مستويات سياسات دول الاتحاد، تم احتواء الأزمة وتم وقف الاضطرابات المالية، والحد من تأثيرها المعاكس على النشاط الاقتصادي لأوروبا، من خلال الدعم غير المسبوق للسيولة والائتمان، وأدوات التمويل الأوروبية الجديدة، واتخاذ إجراءات مالية كبيرة في البلدان المتضررة، وعليه وبالرغم من أن الأزمات توهن أحيانا عزيمة السياسيين، لكنها يمكن أيضا أن تكون دعوة لزيادة الاتحاد وتوفير فرصة للتغلب على العقبات القديمة. التوصيات:

- 1- توحيد إدارة الأزمات وحلها، وذلك على سبيل المثال من خلال هيئة أوروبية لتسوية الأوضاع والرقابة الموحدة لجعل مسألة اقتسام الأعباء مقبولة، وكلاهما ضروري للوصول إلى سوق للخدمات المالية يتسم بالتكامل التام والكفاءة والاستقرار (تتخذ في الوقت الراهن خطوات في هذا الاتجاه، كإنشاء المجلس الأوروبي لأجهزة الرقابة المالية والمناقشات بشأن وضع إطار للتسوية أكثر تكاملا)، ومع هذا فبالنظر إلى العواقب الوخيمة للأزمة وحجم التحديات الماثلة لا يزال التقدم بطيئا للغاية تعوقه المصالح الوطنية الضيقة النطاق
- 2- ينبغي لأوروبا ان تعيد النظر في الأطر التي يقوم عليها الاتحاد الاوروي لأنه تكشف ان الكثير منها معيب، أو مفقود، والأمر الأكثر إلحاحا هو الحاجة إلى الفحص الدقيق لإطار الاستقرار المالي للاتحاد الاوروي .
- 3- يتعين على النظام المالي الاوروي أن يحقق تقدما أسرع وأفضل تنسيقا فيما يتعلق بالاعتراف بالخسائر والأصول الموروثة الحامية، واختبار الإجهاد وإعادة رسملة المؤسسات القادرة على البقاء في حين يحل مشكلات أخر .
- 4- خفض في الانفاق العسكري خلال الفترة المستهدفة.

المراجع:

- 1- محمد ابراهيم السقاء السيناريوهات المستقبلية لليورو، الصحيفة الالكترونية ، مقال متاح على الموقع ، <http://www.aleqt.com/2011/11/7/article-488411.htm>
- Rymond J. Ahearan and others, op-cit- 2
- 3- ستيفن ثيل، اليورو لن ينهار، السبت 33 فبراير 2010 ، متاح على موقع :
- [ww.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=13022010&id=-4a8d-b02d-3eadbd926f28](http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=13022010&id=-4a8d-b02d-3eadbd926f28)
- 4 - مؤسسة جدوى الاستثمار، أزمة اليورو وتداعياتها على السعودية، المملكة العربية السعودية، مايو 2010

- 5 - أحمد السيد علي، أزمة اليونان سياسات صارمة لترتيب المنزل من الداخل، مجلة تداول (مجلة السوق المالية السعودية)، العدد 41، السعودية، مارس 2010
- 6 - Katinka Barysch, New Europe And There Economic Crisis, Centre for European Reform, London, February 2009,.
- 7 - سالي ماكنمارا، جي دي فوستر، من أسباب ضعف خطة الإنقاذ المالي لليونان، منشورات مركز هيرينج، الولايات المتحدة الأمريكية، 6 مايو 2010
- 8 - باري ايشنجرين، اختبار إجهاد لليورو، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد 2، يونيو 2009
- 9 - مارتن شيهاك، سروبونا متيرا، أوروبا تفقد هالتها، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد 2، يونيو 2009
- 10 - منظمة العمل العربية، آثار الأزمة الاقتصادية على العملة الوطنية والعربية، مؤتمر العمل العربي، الدورة الثامنة والثلاثون، القاهرة مايو، 2011
- 11 - علي عبد العزيز سليمان، العرب وتحديات ما بعد الأزمة المالية العالمية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2010
- 12 - عبد الحافظ الصاوي، الاقتصاد العالمي.. الأزمة وآفاق الحل، تقارير شبكة الجزيرة للدراسات الاقتصادية، قطر، 2011
- 13 - أولريش شيفر، انهيار الرأسمالية... أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، العدد 371، يناير 2010
- 14 - جريدة القدس الدولية، اتفاق قادة أكبر خمس اقتصاديات صاعدة في العالم " بريكس " حول قضايا الاقتصاد والتمويل، متاح على الموقع:
<http://www.alquds.com/news/article/view/id/257353>.

دور حاضنات الأعمال في دعم المشروعات التنموية

د. حوسين مصباح العلام¹، أ. عادل عبد السلام المجاهد²، أ. أبو بكر عيسى الحواسي³

¹ كلية الاقتصاد العلوم السياسية - جامعة بني وليد

^{3,2} المعهد العالي للعلوم والتقنية مزدة

المقدمة:

تعتبر حاضنات الأعمال من الطرق الرئيسة والداعمة للمشاريع التنموية في عصرنا الحديث ولها علاقة وطيدة بالبحث العلمي ومؤسسات التعليم ، لاعتماد الحاضنات على الدراسات والبحوث ذات العلاقة بالمشروعات والتنمية من خلال حشد القدرات العلمية والتقنية الوطنية وتوجيهها لدعم مسيرة التنمية المستدامة وإرساء ثقافة النظرة المستقبلية الشاملة التي من خلالها تستطيع الدول مجابهة تحديات القرن الحادي والعشرين، الذي بدت ملامحه الأساسية تتجلى في تعاظم دور العلوم والتقنية والابتكار كمحدد أساس للميزة التنافسية، وكوسيلة ضرورية لإيجاد فرص عمل جديدة، وتحقيق مكاسب اقتصادية، في ظل تزايد حدة المنافسة على الصعيدين المحلي والدولي، وتراجع الأهمية النسبية للموارد الطبيعية التقليدية. وإن من أسباب التخلف في بلداننا العربية بقائها خارج نطاق التطور والبحث العلمي ، السبب الذي أدى إلى تخلف التنمية في القطاعات الاقتصادية المهمة كالصناعة والزراعة واعتماد هذه الدول على موارد قابلة للنضوب مثل النفط والغاز ، وبالتالي فإنه لزاماً على الدول العربية البحث عن مصادر دخل بديلة ، ومشروعات ريادية وواعدة والتي لا تأتي إلا بإدخالها في حاضنات أعمال تسندها وتدعمها لتدخل طور المنافسة والتصدير أيضاً ، فنجد دول صغيرة استطاعت أن تتبوأ مراكز متقدمة نتيجة اهتمامها بالبحث العلمي ودوره في التنمية وهذا لا يكون إلا عن طريق الاهتمام بالحاضنات ، والتي اهتمت وتبنتها العديد من الدول المتقدمة وساهمت بشكل فاعل في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

فالمشروعات التنموية في حد ذاتها تعتبر النواة الحقيقية لأي تنمية منشودة، والمشروعات التنموية تتركز أغلبيتها في المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تحقق قيمة مضافة للاقتصاديات المهمة بهذه الصناعات.

مشكلة البحث:

تتمثل المشكلة البحثية في عديد الصعوبات التي تواجه المشروعات التنموية (الصغيرة والمتوسطة) ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أهداف البحث:

تهدف إلى توضيح ماهية المشروعات التنموية ودور حاضنات الأعمال في دعمها وتوضيح أبرز المعوقات التي تواجه حاضنات الأعمال.

منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض الأدبيات والنظريات التي تناولت موضوع الحاضنات ودورها في دعم المشروعات التنموية.

هيكلية البحث:

المحور الأول: حاضنات الأعمال المفهوم والأهمية

المحور الثاني: دور حاضنات الأعمال في دعم المشروعات التنموية.

المحور الثالث: حاضنات الأعمال وطرق دعمها للمشروعات التنموية.

المحور الأول: حاضنات الأعمال المفهوم والأهمية

أولاً: نشأة وتاريخ حاضنات الأعمال.

بدأت العديد من الدول النامية عمليات البحث عن آليات جديدة فعالة من أجل مواجهة الأوضاع الاقتصادية المترتبة على تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي ومواجهة سياسات السوق المفتوح التي تنتجها معظم دول العالم الآن. إذ نجد أن إدارة القطاعات الأعمال باقتصاديات السوق تؤدي التوافر عمالة مدربة ينبغي الاستفادة منها وإدخالها إلى أسواق العمل بشكل أو بآخر. فضلاً عن ارتفاع نسبة البطالة سيما بين الشباب المتعلم وندرة فرص العمل المناسب لأعداد الضخمة من الخريجين وكذلك ندرة وصعوبة الحصول على التمويل اللازم لهذه المؤسسات (1).

فنشأة فكرة حاضنات الأعمال نتيجة للسعي الدءوب لبعض الدول من أجل تطوير نشاط مراكز تطوير الأعمال والاهتمام المتزايد من قبل هذه الدول بتشجيع الإبداع والابتكار وعملية نقل التكنولوجيا والاقتناع بأهمية ودور المنشآت المبدعة الجديدة، ويرجع تاريخ الحاضنات إلى أول مشروع تم إقامته في مركز (باتافيا) في نيويورك عام 1959، عندما حولت إحدى العائلات مقر شركتها الذي توقف عن العمل إلى مركز يتم تأجير غرفة وما توافر لديهم من مواد للأفراد الذين يرغبون في إنشاء أعمال خاصة بهم مع تقديم المشورة لهم، ولقد لاقت هذه الفكرة إعجاب العديد من الشركات الأخرى وبدءوا بتقليدهم، وفي عام 1985 أنشأت الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال (NBIA) من أجل العمل على تنظيم هذه

(1) د.نغم نعمة ، دور حاضنات الأعمال في تمويل المشاريع الصغيرة ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، جامعة النهريين ، السنة الأربعون - العدد 112 ، لسنة 2017م ، ص72.

الحاضنات، وهكذا انتشرت الحاضنات في أمريكا وباقي الدول هناك من أطلق عليها مصطلح ضامه الحاضنات (2).

وتعود فلسفة إنشاء مفهوم فكرة احتضان الأعمال أساسا إلى الحاضنة التي يتم وضع الأطفال غير المكتملين فيها فور ولادتهم من أجل تخطي صعوبات الظروف المحيطة بهم، وذلك عن طريق تهيئة كل السبل من أجل رعايتهم، تم يغادر الوليد الحاضنة بعد أن يصبح قادرا على النمو والحياة الطبيعية وسط الآخرين. فالمولود الجديد يحتاج إلى رعاية واهتمام كبيرين في المراحل الأولى من حياته، لكي يستطيع النمو ويكتسب القدرة على العيش والبقاء كذلك فإن المؤسسات الجديدة في مراحل تأسيسها الأولى تحتاج إلى حضانة ورعاية، فهي تنقل إلى المقومات التي تشجع لها بالنمو بصورة ذاتية، ولذلك فإن العديد من المؤسسات تنقل في مراحل انطلاقها الأولى بسبب عدم توافر آليات الحضانة التي تزودها بمقومات البقاء والنمو (1).

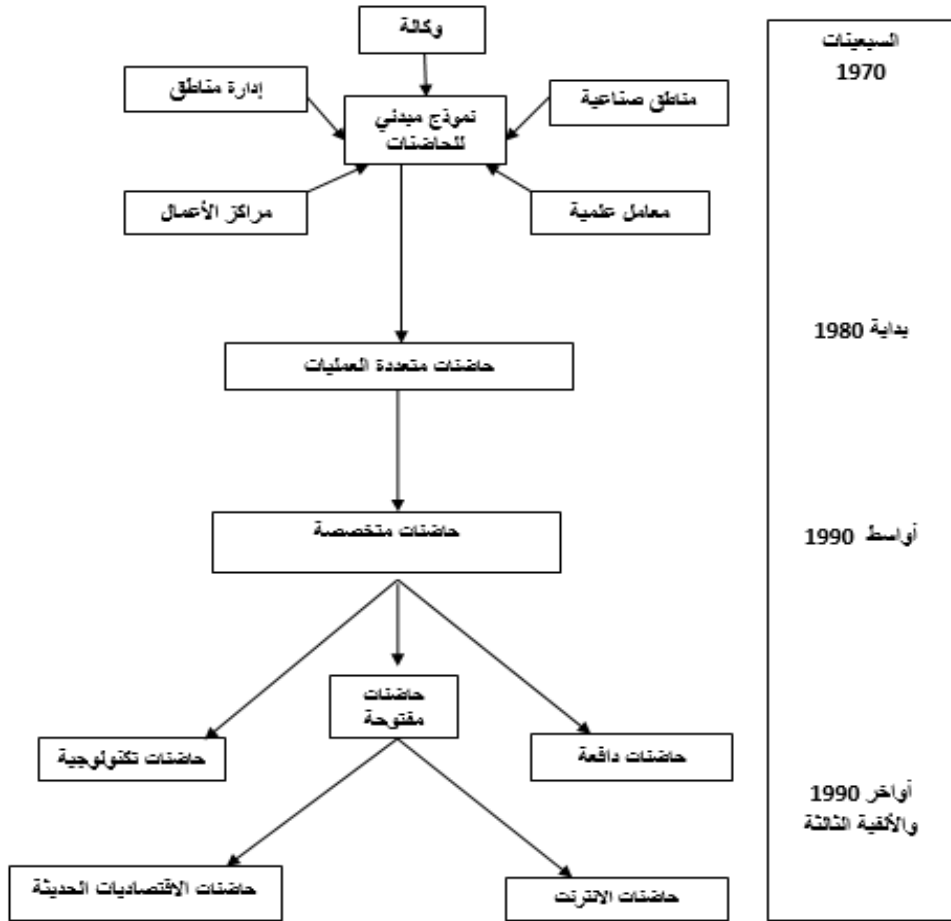
وهناك من يرى أن فكرة إنشاء الحاضنات يعود إلى بداية الخمسينات بعد خروج الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية وازدياد الكساد والبطالة وتعطل المصالح الكبيرة والتقليدية وبالتالي ظهرت الحاضنة الأولى عام 1956 (2).

(2) ميسون القواسمة ، واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية ، جامعة الخليل ، كلية الدراسات العليا ، 2010 ، ص37.

(1) دنعيم نعمة ، مرجع سبق ذكره ، ص74.

(2) WWW.NPC.GOV.LY

والشكل التالي يوضح مراحل تطور الحاضنات (1):



ثانياً: تعريف حاضنات الأعمال.

تعتبر حاضنات الأعمال من المشاريع المهمة المتطورة في عالمنا اليوم والتي تستطيع المساعدة في إقامة وتعزيز وتطوير مشاريع الأعمال الصغيرة وحل كافة المشاكل التي تواجهها في مراحل التأسيس، وعرفت الحاضنة على أنها منظومة عمل متكاملة توفر كل السبل والإمكانيات لهذه المشاريع وحل مشاكلها وكذلك عرفت بأنها عبارة عن نظم وإجراءات ذات تقنيات عالية وبنية تحتية وأفراد متخصصة لتغذية وإنماء المشاريع الصغيرة الجديدة من خلال مساعدتها في مراحلها الأولى.

(1) زكريا مطلق الدوري ، أحمد علي صالح ، إدارة الأعمال الدولية منظور سلوكي واستراتيجي ، عمان ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، الطبعة العربية 2009 ، ص4.

فكلمة الحاضنة مستمدة من كلمة الحضان والذي يعني تقديم الرعاية والدعم يحتاجها وتأتي هذه ضرورة من أجل المحافظة على المولود البشري سواء كانت هذه المساعدة مقدمة من والديه أو لمن لهم حق الحضانة (1).

أي أن فكرة الحاضنة من الاحتضان والحماية وتكون لفترة معينة ولهذا تبقى ضرورية حيث تقوم بتشجيع ورعاية الابتكار والأفكار الريادية، وبالنظر إلى خاصية حاضنات الأعمال ومعرفة مفهومها وحدودها فان هناك تباين واضح بين الآراء المختلفة في تعريفهم إلى ماهية حاضنات الأعمال إلى أن هذا التباين لم يصل إلى حد التقاطع ومن هنا يمكن إيضاح ابرز تلك المفاهيم والرؤى حول ماهية حاضنات الأعمال وماهية على النحو التالي:

وهي بناء مؤسس حكومي أو خاص تمارسه مجموعة من الأنشطة هدفها المشورة والنصح والمساعدات المالية والإدارية والفنية لمجالات الأعمال والصناعات الصغيرة في مراحلها الأولى وتعد(حاضنات الأعمال) احدي الآليات الحديثة الخاصة بدعم هذه المشروعات وإعادة الهيكلة الاقتصادي من خلال نشر ثقافة العمل الفردي واكتساب التكنولوجيا الحديثة وتوظيفها(2).

تعرف الجمعية العمومية الوطنية الأمريكية لحاضنات الأعمال: بأنها (هيئات تهدف إلى مساعدة المؤسسات المبدعة الناشئة ورجال الأعمال الجدد، وتوفير لهم وسائل الدعم (الأزمة)الخبرات-الأماكن-الدعم المالي) لتخطي أعباء ومراحل الانطلاق والتأسيس. كما تقوم بعمليات تسويق ونشر منتجات المؤسسات(3).

ويمكن أيضا النظر إليها من جانب تشابهها من فكرة المشاكل والتي يتم فيها زراعة النباتات والبذور الصغيرة، حيث تصبح قادرة على النمو والتأقلم مع البيئة، وبعدها ي تنويعها إلى المزار الأكسجين وهذا هو شأن مشاتل الأعمال.

ومما سبق يمكن القول بان حاضنات الأعمال هي مؤسسات مستقلة بذاتها ولها كيانها تعمل على تقديم العون والتسهيلات الأزمة لصغار المستثمرين أصحاب المشروعات الناشئة لتجاوز صعوبات الانطلاق. **ثالثاً: أنواع حاضنات الأعمال.**

رغم قصر عمر الحاضنات في العالم، إلى أن نشأت العديد من الأنواع وبصيغ مختلفة سواء من حيث ملكيتها أو طبيعة الخدمات التي تقدمها أو النشاطات الاقتصادية ولكن منها ما يميز خصائصه، أي

(1) نانلة حسين عطار ، حاضنات المشروعات الصغيرة فرص عمل للجميع ، الصحيفة الاقتصادية الالكترونية ، العدد 5286 ، 2008/04/01م.

(2) أسرار فخري عبد اللطيف ، دراسة بعنوان (فرص إقامة حاضنات الأعمال كوسيلة للنهوض بالمشروعات الصغيرة في العراق) البنك الدولي المركزي العراقي ، 2016 ، ص4.

(3) دنغم نعمة ، مرجع سبق ذكره ، ص74.

تختلف باختلاف أهدافها وأنواع المشاريع التي تحتضنها ويمكن تصنيف حاضنات الأعمال حسب أنواع المشاريع أو المؤسسات التي تحتضنها إلى ثلاث أصناف رئيسية تتمثل فيما يلي:

1- حاضنات الأعمال العامة: وهي تهتم بالتنمية الاقتصادية الشاملة للمنطقة التي تتواجد فيها، من خلال الاستثمار في تطوير الأعمال المختلفة، وتقديم الخدمات للكثير من مشاريع الأعمال بدون تخصص محدد، وتركز على مشاريع ومجالات التجديد والابتكار، وتؤسس حاضنات الأعمال العامة لهذا الهدف أصلاً، أو قد تنشأ لخدمة قطاع محدد ثم تتحول إلى حاضنة عامة.

2- حاضنات الأعمال المتخصصة: وهي تهتم بصفة خاصة بتلبية بعض الجوانب الاقتصادية للمنطقة التي تتواجد فيها، من خلال إعادة هيكلة الصناعية للمنطقة أو تشجيع صناعات معينة فيها، أو خلق فرص وظيفية لتخصصات مرغوبة أو لفئات محددة من الباحثين فيها من العمل، أو لاستقطاب استثمارات من نوع خاص⁽¹⁾.

3- حاضنات الأعمال التقنية: وهذا النوع من الحاضنات يختص بالتكنولوجيا ونشرها، وتطوير المنشآت المتخصصة فيها والمرتبطة بها تشجيع ومساعدة وتدريب الأكاديميين ولباحثين في مراكز الأبحاث والجامعات ليصبحوا رواد أعمال من خلال تزويدهم بالمهارات اللازمة وتدريبهم وتوفير الخدمات والاستشارات الأخرى اللازمة⁽²⁾.

حاضنات أعمال مقسمة حسب اختصاصاتها أو الهدف الذي أنشئت من أجله وهي على النحو التالي⁽³⁾:

1- الحاضنة الإقليمية: أي أنها تغطي منطقة جغرافية معينة بهدف تنميتها وتعمل على استخدام الموارد المحلية عن طريق استثمار الطاقات البشرية.

2- الحاضنة الدولية: تعمل على استقطاب رأس المال الأجنبي ودارة عمليات نقل التكنولوجيا، كما تهدف إلى تشجيع عمليات التصدير إلى الخارج.

3- الحاضنة الصناعية: وهي تنشأ داخل المناطق الصناعية لتلبية احتياجاتها من الصناعات المغذية والخدمات المساندة حيث يتم فيها تبادل المعارف والدعم التقني بين المصانع الكبيرة والمؤسسات الصغيرة المنتسبة إلى الخاصة.

4- حاضنة القطاع المحدد: تهدف هذه الحاضنات إلى خدمة قطاع محدد مثل صناعة البرمجيات أو الصناعات الهندسية وتدار بواسطة خبراء مختصين في النشاط المراد التركيز عليه.

(1) نائلة حسين عطار ، مرجع سبق ذكره ، 2008/01/01م.

(2) نبيل محمد شلبي ، نموذج مقترح لحاضنات أعمال تقنية بالملكة العربية السعودية ، ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها ، الغرفة التجارية والصناعية بالرياض – السعودية 2002 ، ص 33.

(3) دنغم نعمة ، مرجع سبق ذكره ، ص 78-79.

5- الحاضنة البحثية: وتتواجد وتتشأ هذه الحاضنات داخل الجامعات ومراكز البحث والتطوير، والهدف منها تطوير أفكار الأساتذة والباحثين بالاستفادة من الورش والمختبرات الموجودة بالجامعات أو مراكز البحث العلمي.

6- الحاضنة الافتراضية: وهي حاضنات بدون جدران وتقدم جميع الخدمات المعتادة باستثناء الإيواء والأماكن، وتعد مراكز تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرف التجارية والصناعية مثالا على هذا النوع من الحاضنات.

7- حاضنات الانترنت: وهي مؤسسات تهدف إلى مساعدة الشركات العاملة في مجال الانترنت وتعود ريادة حاضنات الانترنت إلى (ديفيد ويتزل) الذي أسس حاضنة (IDEAL LAB) سنة 1995، و(بيل غروس) الذي أسس حاضنة (CMGI) سنة 1996.

رابعاً: أهمية حاضنات الأعمال.

لحاضنات الأعمال أهمية كبيرة حيث تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق إيجاد المناخ وظروف الأعمال المناسبة لغرض تقويم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بنوعيتها خاصة التكنولوجيا الصناعية، وتقديم الدعم الفني والتقني والمالي والاستثماري وربط المشاريع في السوق ويمكن إيجاز تلك الأهمية في الآتي⁽¹⁾:

- 1- كونها تساهم في توظيف نتائج البحث العلمي والابتكارات والإبداعات في شكل مشروعات صغيرة تجعلها قابلة للتحويل إلى إنتاج.
- 2- أنها تساهم في تنمية الموارد البشرية وحل مشكلة العاطلين عن العمل والباحثين عن أعمال مناسبة.
- 3- توفر المناخ المناسب و الإمكانيات والمتطلبات لبداية المشروعات الصغيرة.
- 4- تعمل على إقامة دعم مشروعات إنتاجية أو خدمية تعتمد على تطبيق تقنية مناسبة وابتكارات حديثة.
- 5- تقدم المشورة العلمية ودراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة.
- 6- تربط المشروعات الصغيرة والمبتكرة بالقطاعات الإنتاجية وحركة السوق ومتطلباته.
- 7- تؤهل جيل من أصحاب الأعمال ودعمهم ومساندتهم لتأسيس أعمال جادة وذات مردود، مما يساهم في تنمية الإنتاج وفتح فرص للعمل والنهوض بالاقتصاد.
- 8- تساعد المشروعات الصغيرة على مواجهة الصعوبات الإدارية والمالية والفنية والتسويقية التي عادة ما تواجه مرحلة التأسيس.
- 9- تقدم الدعم والمساندة للمشروعات الصغيرة لتحقيق معدلات نمو وجودة عالية.

(1) أسار فخري عبد اللطيف ، مرجع سبق ذكره ، ص5.

- 10- تفتح المجال أمام الاستثمار في مجالات ذات جدوى للاقتصاد الوطني مثل حاضنات الأعمال التكنولوجية وحاضنات الصناعات الصغرى والداعمة وحاضنات مشاريع المعلوماتية وغيرها.
- 11- تساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق إيجاد مناخ وظروف عمل مناسبة لغرض تطوير المشروعات الصغيرة بأنواعها خاصة منها التكنولوجية والصناعية وتوفير إمكانيات التطور والنمو، بما فيها الدعم الفني والتقني والمالي والاستشاري وربط المشروعات بالسوق.
- خامساً: عوامل نجاح حاضنات الأعمال (1).**

رغم الدور الذي نذكر لحاضنات الأعمال في دعمها للمشاريع الجديدة والمتعثرة إلا أن هناك معوقات وقيود تعيق فعاليتها ودورها من أبرز تلك المعوقات:

- قد يرتفع مستوى طموح المؤسسات المحتضنة في حين قد تكون قدرات الحاضنة المالية والبشرية محدودة.

- اعتماد المؤسسات المحتضنة على الحاضنات في مختلف المجالات.
 - اختلاف أهداف المؤسسات المحتضنة والحاضنة فيما يتعلق بالحقوق والالتزامات.
 - قلة النصوص التشريعية المسهلة لنشاط الابتكار والاختراع والتطوير خصوصاً في الدول العربية.
 - ضعف مستوى العلاقة بين الجامعة ومراكز البحث من جهة والشركات الصناعية من جهة أخرى.
 - نقص الكفاءة العلمية والتكنولوجيا ذات التأهيل العالي، وهجرة الأدمغة.
 - ضعف ميزانيات البحث والتطوير.
 - الفجوة الكبيرة بين قطاعات التصنيع ومؤسسات البحث العلمي.
 - عدم مشاركة القطاع الخاص في عمليات التمويل بشكل فعال.
- خامساً: عوامل نجاح حاضنات الأعمال.**

وبصورة عامة فإنه لكي تنجح الحاضنات في أداء دورها في تنمية المهارات وتشجيع المبادرات الشخصية وخلق فرص العمل والتطوير لا بد توافد عدة عوامل من أهمها (2):

- 1- كفاءة مدير الحاضنة وقدرته على إدارتها بشكل فعال، فنجاح الحاضنة والمشروعات الملتحقة بها يتوقف إلى حد كبير على صفات وأداء مدير الحاضنة، ومدى ارتباطه بالمؤسسات المحتضنة.
- 2- ترابط الحاضنة مع المجتمع المحيط ومدى الدعم والتشجيع الذي تتلقاه من مختلف الهيئات والمؤسسات، سواء العامة والخاصة.

(1) الملتقى الوطني حول (إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2017/12/16م) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - الجزائر - جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي.

(2) المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، دليل الحاضنات الصناعية - الرباط / المغرب 2008، ص 10.

- 3- وضع معايير محددة عند اختيار المؤسسات تتناسب مع الظروف المالية ومراعاة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، وإمكانية توسعها المستقبلية.
- 4- الحصول على التمويل المناسب في أسرع وقت وبأقل تكلفة.
- 5- خلق صورة ذهنية للنجاح يعتبر عاملا جوهريا في تنمية الحاضنة، ويساعد على سرعة اندماج الحاضنة في المجتمع او المنطقة المحيطة، وسهولة اجتذاب الموارد والشركاء، ومساعدة المشروعات الصغيرة على كسب المصداقية واجتذاب مشروعات جديدة.
- 6- قوة شبكات الأعمال ومدى ارتباط الحاضنات بالشركات الكبيرة.
- 7- خلق بيئة أعمال مناسبة داخل الحاضنة تسود فيها روح التعاون والصداقة بين المشروعات المختلفة، فضلا عن أهمية توافر الوعي من قبل المقاولين الصغار بالمكاسب التي سوف تقدمها الحاضنات ثقافة تكنولوجية.
- 8- إشراك القطاع الخاص في الاستثمارات الجديدة.
- 9- استحداث وتطوير التشريعات والأنظمة التي تحكم تعاون القطاعين العام والخاص.
- 10- اختيار مكان جيد أو قريب من المراكز الجامعية المعاهد لإمكانية تطويره.
- 11- التزام الاطراف المعنية كافة، من الجهات الحكومية وغير الحكومية.
- 12- إقامة تحالفات بين الجهات المعنية بالتجديد التكنولوجي على الصعيد الإقليمي لتوفير الموارد الأزمة واستغلال المزايا والبنى التحتية المتوفرة في بلدان مجاورة.

المحور الثاني: دور حاضنات الأعمال في دعم المشروعات التنموية.

أولاً: تعريف المشروعات التنموية.

يطلق على المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمشروعات التنموية لما لها دور في عملية التنمية الاقتصادية بوجه عام، وبهذا وعند تعريف المشروعات التنموية نذهب للحديث عن مفهوم المشروعات الصغرى لونها المكون الداعم الرئيسي للاقتصادية المتطورة. وعند الحديث عن مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة تصل إلى مفهوم واسع وواضح لماهية المشروعات التنموية.

1- مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

لا يمكن تقديم تعريف نهائي ومفهوم محدد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فهو مفهوم نسبي يختلف باختلاف المعايير المتحدة لتعريف هذه المشروعات كذلك اختلاف هذه المعايير بين دولة وأخرى، ووفقا لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية الاجتماعية ودرجة تطورها التكنولوجي، وبالتالي هناك العديد من التعريفات التي تتفق مع البيئة السياسية والاقتصادية في البلد المعنى وتختلف في البلد الأخر، كما قد تختلف في البلد نفسه وذلك حسب مراحل النمو يمر بها اقتصاد تلك الدولة، ومن هنا نجد التباين بين

دولة وأخرى ومن مرحلة إلى أخرى في تبني تعريف معين للمشروعات الصغيرة في بلد ما بما يتفق وإمكاناتها ومقدراتها وظروفها الاقتصادية. كما يختلف التعريف وفقاً للهدف منه، وهل هو للأغراض الإحصائية أو للأغراض التمويلية أو لأية أغراض أخرى (1).

فهناك من يعتمد على معايير كمية للتمييز بين المشروعات مثل حجم العمال في المشروع ورأس المال، وحجم الإنتاج، وهناك مجموعة أخرى من المعايير تسمى المعايير النوعية كالمعيار التنظيمي والتقني.

- وقد اعتمد البنك الدولي في تعريفه للمنشآت الصغيرة على عدد العمالة، فالمشروع الصغير هو الذي يتراوح عدد العمال فيه ما بين (1-25) عاملاً.

- أما لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية فعرفت المشروعات الصغيرة بمعيار عدد العمال أيضاً فالمنظمة الصغيرة هي التي يعمل بها من (15-19) عاملاً، والمتوسطة هي التي يعمل بها من (20-99) عاملاً، والكبيرة يعمل بها ما دون (250) عاملاً.

- أما الدول الاتحاد الأوروبي مثلاً، المشاريع التي يعمل فيها أقل من (50) عاملاً تعتبر مشاريع صغيرة أما المتوسطة فهي التي يعمل بها ما دون (250) عاملاً.

- أما منظمة العمل الدولية: فعرفت المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمنشآت الإنتاجية والحرفية التي لا تتميز بتخصص الإدارة ويديرها مالكها ويصل عدد العاملين فيها (250) عاملاً (2).
نلاحظ أنه لا يوجد اتفاق حول تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة نظراً لاختلاف الظروف بين الدول والمستوى الاقتصادي.

ثانياً: أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

فهي تمثل نسبة كبيرة من المشروعات لعديد من دول العالم في مراحل تطوره المختلفة، وتعتبر من المشروعات التي تمثل البطالة من خلال ما توفره من فرص عمل، وتساهم في تشجيع الصادرات، وزيادة القدرة والإبداع والابتكار، وتمثل في أغلب دول العالم المتطور من 50% إلى 80% من إجمالي الناتج المحلي.

ومن أهم ما تقدمه هذه المشروعات من خدمات على الصعيد المحلي والعالمي ما يلي (1):

1. قدرتها على توفير فرص العمل وامتصاص البطالة.

(1) د. عثمان سالم ، د. علي أشتيتوي ، خصائص المشروعات الصغيرة والمشاكل التي تعاني منها ، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية ، كلية الاقتصاد جامعة بني وليد ، عدد خاص ، مايو 2015 ، ص 80.

(2) أ. خالد رحيل ، أ. عبد السلام المغربي ، أساليب التمويل الإسلامي الملازمة لطبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، المؤتمر العلمي الأول الذي نظّمته جامعة بني وليد سنة 2015م ، عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية ص 52.

(3) عامر فتح الله ، د. جمعة الكاسح ، واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا - مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية - كلية الاقتصاد جامعة بني وليد ، عدد خاص ، مايو 2015م ، ص 60.

2. دورها في استيعاب القوى العاملة "عدد العاملين".

3. مساهمتها في الإنتاج.

4. المساهمة في نجاح التنمية المكانية.

ثالثاً: دور حاضنات الأعمال التنموية الاقتصادية والصناعية.

تعتبر وسيلة لدعم المشاريع الجديدة عن طريق ما تقدمه من استشارات دعم مالي وفني لغرض النهوض بها، لذا فإن دورها في التنمية الاقتصادية والصناعية واضح وجلي ويمكن توضيحه على النحو التالي:

1- دعم التنمية الاقتصادية:

بما أن التنمية الاقتصادية تعتبر عملية منظمة يتم من خلالها الارتقاء بمستوى الاقتصاد الوطني على كافة الأصعدة والمستويات ، بما تعكس التطور الحاصل في القطاع الاقتصادي سواءً كان ذلك على الجانب الكمي أو النوعي⁽²⁾، ويأتي دعم الحاضنات لعملية التنمية الاقتصادية عن طريق تسهيل توظيف وإقامة عدد من المشروعات الإنتاجية أو الخدمية الجديدة في المجتمع ، وهذه المشروعات الجديدة تعتبر في حد ذاتها إحدى أهم ركائز التنمية الاقتصادية لهذا المجتمع حيث تقوم هذه الشركات بدفع الضرائب والرسوم وتنشيط عمليات الإنتاج والتصدير والتوريدات ، وكلها عمليات تدر موارد مالية على ميزانيات الدول ومن تم المجتمع⁽³⁾.

2- تشجيع وخلق وتنمية المشاريع الصغيرة الجديدة.

من أهم المبادئ الأساسية لقيام ونشأة الحاضنات وهي دعم المشاريع الناشئة الجديدة ورفع فرص نجاحها من خلال توفير الإمكانيات المادية والدعم الإداري وتسويق المنتجات ، ورعاية المشاريع التي تم احتضانها في مرحلة بدء المشروع وتوفير دعم مجتمعي والاهتمام بالجودة وإنشاء قاعدة للمعلومات الفنية والتجارية وتقييم أداء المشاريع التي تنفذ بداخلها او المنتسبة إليها من خارج الحاضنة ، وكذلك تبني العديد من المشروعات القائمة على التقدم التقني التكنولوجي المرتبطة بالمراكز البحثية والجامعات.

3- تنمية المجتمع المحلي:

أي تنمية البيئة المحيطة بالحاضنة والتي تحتاج إلى تنمية وتطوير لجعل الحاضنة أداة تنمية على المستويين المحلي والإقليمي، وتوعية الناشئ من الشباب للعمل وتقديم ما يحتاجه المجتمع من سلع وخدمات⁽¹⁾.

(2) نشر بالموقع الإلكتروني طور بتاريخ 2019/06/29م: WWW.SOTOR.COM

(3) د عادل عمر ، دور الحاضنات في تنمية النسيج الاقتصادي والصناعي ، مركز مقديشو للبحوث والدراسات

WWW.MOGADISHUCENTER.COM ، 2019/06/22م ،

(1) دنغم نعمة ، مرجع سبق ذكره ، ص 79-80.

4- دعم التنمية الصناعية والتكنولوجية:

ويأتي هذا الدور للحاضنات عن طريق ما يقدمه من رعاية للأفكار الإبداعية المتطورة وبراءات الاختراع في العلوم التطبيقية والتي يتم تنفيذها على أرض الواقع بدعم الحاضنات لمثل هذه المشاريع وذلك لتطوير عمليات الإنتاج بكفاءة عالية.

5- دعم وتنمية الموارد البشرية وخلق فرص عمل:

تعمل حاضنات الأعمال في أساسها على خلق جيل يسعى إلى تقديم إضافة في مجتمعه من خلال تنمية مهاراته وزرع روح العمل الحر⁽²⁾.

6- العمل على حل مشكلة محدودة:

ويكون ذلك عن طريق المساهمة في حل بعض المشاكل المحدودة التي قد تحصل عند قيام بعض المصانع أو الشركات بقلب احد خطوط إنتاجها أو الاستغناء عن عمال ووظائف ، هنا يكون دور الحاضنات بتدريب العمالة التي تم تسريحها وإعدادها لأعمال تكون مطلوبة من قبل سوق العمل⁽³⁾.

المحور الثالث: حاضنات الأعمال وطرق دعمها للمشروعات التنموية.

إن الدور الرئيسي أو فلسفة حاضنات الأعمال كما ذكرنا سابقاً في ماهية الحاضنات بأن دورها يتمثل في توفير الدعم المالي والفني والإداري للمشروعات المتعثرة أو التي تمر بمرحلة الإنشاء وتحتاج لمشورة ودراسات لكي تأخذ النمط الطبيعي للمشروعات الناجحة وتتم المتابعة لهذا المشروعات وفق المراحل التالية (1):

أولاً: مرحلة الدراسة والمناقشة الابتدائية "التخطيط".

يؤدي تحديد الاحتياجات والمطلوب للوصول إلى أكثر من فكرة للمشروع، مما يؤدي إلى إرباك في تحديد أي الأفكار قابلة للتطبيق ولهذا فان الأفكار تحتاج إلى ترتيب حسب أولوياتها وأهميتها حسب الآتي:

- مدى تحقيق هذه الفكرة لرسالة المشروع واستراتيجياتها وأهدافها.
- مدى الاستفادة التي تتحقق من هذه الفكرة.
- مدى تقبل الفئات المستهدفة لهذه الفكرة.
- مدى الخبرة في تنفيذ مثل هذه الفكرة.
- مدى توفر الإمكانيات لذا تنفيذ هذه الفكرة.

(2) د.عاطف الشبراوي ، دور حاضنات الأعمال في تنمية النسيج الصناعي والاقتصادي ، الندوة العربية الأولى للحاضنات الصناعية - القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، 2003 ص 75-77.

(3) د.عادل عمر ، مرجع سبق ذكره ، ص 40.

(4) د.عبدالرحيم محمد عبدالرحيم ، د.سعد بحيري ، إدارة المشروعات (2) مراحل المشروع - من كتاب مبادئ الإدارة ، منشورات على الانترنت بالموقع الرسمي للدكتور عبدالرحيم محمد عبدالرحيم: WWW.DR-AMA.COM

- تكاليف تنفيذ هذه الفكرة.

أضف إلى النقاط السابقة الدراسة التسويقية والخطط التي تضمن قدرة المنتج على الدخول للأسواق وأي خطط توسعية في المستقبل.

ثانياً: مرحلة إعداد الخطة والتخطيط للمشروع.

في ضوء النتائج التي يتم الوصول إليها في المرحلة الأولى تأتي المرحلة الثانية وهي مرحلة التخطيط وإعداد الخطط والتي يتم فيها ترجمة الأفكار إلى أهداف وأنشطة، ويمكن إعداد خطة المشروع بالاعتماد على العناصر التالية:

- استراتيجية المشروع.

- تحديد الاستراتيجية التي يسير عليها المشروع.

- أهداف المشروع: أي الأهداف التي تسعى لتحقيقها من تطبيق هذا المشروع.

- النشاطات الرئيسية في المشروع: وهي النشاطات المزمع تقديمها من خلال تنفيذ المشروع.

- تحديد الفئات المستهدفة.

- النتائج المتوقعة.

ثالثاً: مرحلة الانضمام للحاضنة وبدء النشاط.

وفي هذه المرحلة تقوم الحاضنة بتعيين وتهيئة الكادر البشري الذي سيدير المشروع بالإضافة إلى تخصيص وتجهيز الموارد العينية والمالية اللازمة، وفي هذه المرحلة أيضاً يتم التعاقد مع المشروع ويخصص له مكان مناسب طبقاً لخطة.

رابعاً: مرحلة تنفيذ المشروع.

وهي المرحلة التي يتم فيها الإعلان عن بدء تنفيذ المشروع وبتنفيذ الإجراءات والمهام المتفق عليها في خطط المشروع أو في خطة العمل ، وتكمن أهمية إدارة المشاريع في هذه المرحلة لأنها تعمل على التحكم في سير أعمال لمشروع حسب ما هو مخطط له ، وإدخال التعديلات والتحسينات اللازمة على إجراءات ومهام المشروع إذا ما حدث تغيرات في محيط عمله.

ويمكن متابعة سير المشروع من خلال العناصر التالية:

مقومات أي مشروع:

يقوم أي مشروع على أربع ركائز وهي:

1- المال: وهو ما يجب توفيره لتغطية نفقات التأسيس والتشغيل في المرحلة الأولى والذي تحدده

دراسات الجدوى الاقتصادية.

2- الإدارة: وهي التي تتولى المشروع منذ مرحلة وضع دراسة الجدوى الاقتصادية في مراحل الإنتاج.

- 3- العمال: أي العمالة التي تقوم بتسيير العمل وتنفيذ أوامر الإدارة.
 4- المستلزمات: وتشمل (الأرض - الآلات - أدوات الإنتاج - المواد الخام).

متابعة خطة المشروع:

حيث يتم التأكد من أن المشروع يتجه نحو تحقيق الأهداف المرجوة منه ، وإن الأنشطة والخدمات يتم تقديمها في الوقت المناسب وللصفات المستهدفة ، كما تقوم الجمعية بتحديد الأنشطة المتبقية التي عليها أن تنجزها.

كما تتأكد من أن التناسق في مراحل وإجراءات تنفيذ المشروع متوفرة وخاصة في الإجراءات المرتبطة ببعضها البعض ، لأنها تعمل على متابعة دقة تنفيذ خطة المشروع بكل جوانبها الموضوعية.

متابعة الموارد المالية:

ويتم في هذه الخطوة التأكد من أن رصيد المشروع لا يعاني من نقص في الأموال، وأن الأموال تصرف على المستلزمات المخصصة لها، وأن يتم معالجة المصروفات غير المخطط لها أي إنها تعمل على متابعة دقة تنفيذ موازنة المشروع.

متابعة فريق العمل:

وتهدف هذه المتابعة إلى التحقق من انجازه وفعالية الموظفين وضبطها في الاتجاه الصحيح، ويأتي ذلك من خلال متابعة مدى التزامهم بتنفيذ خطة المشروع وخطة العمل، إعدادهم تقارير العمل المطلوبة وعقد اجتماعات عمل بشكل مستمر لمناقشة المشروع وتبادل المعلومات حوله، ومتابعة استعداداتهم لتنفيذ الأنشطة المتبقية، ومدى التزامهم بمهامهم وأدوارهم، وانسجامهم كفريق عمل في تسيير إجراءات المشروع واتخاذ القرارات أي إن الجمعية تعمل على متابعة دقة تنفيذ أنظمة العمل.

تطبيق استراتيجية لإدارة المخاطر:

قد لا تتمكن من توقع حدوث كل شيء في مرحلة الإعداد والتخطيط للمشروع وهذا وضع طبيعي جداً، ولكن قد يتعرض المشروع إلى بعض المخاطر أثناء تطبيقه ، وبالتالي متابعة المشروع تتيح للجمعية فرصة إدارة المخاطر التي قد يتعرض لها ، وبشكل مختصر ، تتمثل إدارة المخاطر في تحديد عوامل الخطر ومسبباتها وأثارها ووضع الحلول لها ومعالجتها. ومن خلال هذه المتابعة الشاملة لسير المشروع يمكن تكوين صورة واضحة لموقع المشروع الحالي ، وتحديد الإنجازات التي حققها المشروع والأمور المتبقية تحتاج إلى تنفيذ.

خامساً: مرحلة التخرج من الحاضنة (1).

وهي المرحلة الأخيرة التي يمر بها المشروع في إطار الحاضنة ويحدد لها فترة تتراوح من سنتين إلى ثلاث سنوات، وخلال هذه الفترة يكون المشروع قد حقق قدراً من الاعتماد على الذات والنجاح، وتحقيق معدلات نمو تمكنه من الاستمرار خارج إطار الحاضنة بحجم أكبر وقدرة عالية. كما أن امتلاك الدولة لحاضنات الأعمال يمكنها من إثبات وجودها في السوق على اغلب المستويات القانونية والتنظيمية والمالية والتكنولوجية.

النتائج والتوصيات:

من خلال دراستنا لموضوع البحث توصلنا إلى جملة من النتائج والتوصيات وهي على النحو التالي:

أولاً: النتائج:

من أبرز النتائج التي توصلنا إليها ما يلي:

1. للحاضنات دور كبير في التنمية الاقتصادية من خلال إسهاماتها في توسيع وتوزيع القاعدة الاقتصادية باستثمار الأفكار الرائدة وتنفيذها ودعمها لتكون مشاريع اقتصادية منتجة وواحدة، وتساهم في تطوير القدرة التنافسية وتشجيع الصادرات الوطنية.
2. إن اختيار المشاريع وصولاً إلى تخرجها من الحاضنة يكتسي أهمية كبيرة، اي يجب اختيار المشاريع على أسس اقتصادية وفق معايير محددة عند احتضانها.
3. تكمن أهمية حاضنات الأعمال في توفير الظروف المواتية لنجاح عمل المشاريع التي يتم تبنيها والاهتمام بها وهما الموارد المالية والقانونية والكوادر الإدارية القادرة على الدفع بالعملية الإنتاجية والخدمية لتلك المشاريع.
4. للقائمين على إدارة الحاضنات دور كبير في إنجاح عملها، عن طريق ما يملكون من مهارات تخطيطية ابتداءً من أول خطوة في العمل وصولاً إلى تسويق المنتجات والخدمات.
5. إن نجاح عمل الحاضنات لا يتوقف بمجرد تخرج المشاريع منها بل تقييمها بعد تخرجها وما هو المسار التنموي الذي حققته بعد تخرجها وكيف يمكن أن تستمر وتحقق نجاحاً بعيداً عن الدعم المقدم من الحاضنات.
6. كلما كانت معايير الاختيار للمشروعات واضحة ومحددة زادت فرص جذب الأفكار والعقول القادرة على إنجاح عمل المشروعات من خلال الحاضنات.
7. تقدم حاضنات الأعمال الحوافز للمشروعات المتميزة كما أنها تكون دافع للمشروعات المتعثرة لدعمها وتصحيح مسار عملها لتكون مشاريع رائدة.

(1) د.أسار فخري عبد اللطيف ، مرجع سبق ذكره ، ص25-26.

ثانياً: التوصيات.

من أهم التوصيات التي نوصي بها ما يلي:

- 1- الاهتمام بالتشريعات والقوانين الخاصة بعمل الحاضنات لكون الفكرة لا زالت طور النشو بدولنا العربية، كما أن دور الحاضنات يحتاج إلى دورات تثقيفية وتوعية لإيضاح دورها والية عملها.
- 2- القيام بالدراسات اللازمة قبل البدء في أي مشروع باللجوء للحاضنات، لوضع الخطط اللازمة في حال قبول المشروع وتقييمه من ناحية دراسات الجدوى الاقتصادية.
- 3- توفير المناخ الملائم لمل الحاضنات بتوفير الدعم من السلطات المحلية وتعاون الجامعات والمراكز البحثية.
- 4- تشجيع القطاع الخاص لإقامة الحاضنات ويكون بالتعاون مع السلطات المحلية ورجال الأعمال.
- 5- على المصارف والمؤسسات المانحة تقديم منح وتسهيلات لازمة لأصحاب الابتكارات والاختراعات لتنفيذها لتكون مشاريع رائدة وواعدة مستقبلاً.
- 6- القضاء على المعوقات الإدارية بتوفير مناخ ملائم بسن قوانين ولوائح تكون داعمة لعمل الحاضنات.

المصادر والمراجع:

د.نغم نعمة ، دور حاضنات الأعمال في تمويل المشاريع الصغيرة ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، جامعة النهدين ، السنة الأربعون - العدد 112 ، لسنة 2017م ، ص72.

ميسون القواسمة ، واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية ، جامعة الخليل ، كلية الدراسات العليا ، 2010 ، ص37.

WWW.NPC.GOV.LY

زكريا مطلق الدوري ، أحمد علي صالح ، إدارة الأعمال الدولية منظور سلوكي واستراتيجي ، عمان ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، الطبعة العربية 2009 ، ص4.

نانة حسين عطار ، حاضنات المشروعات الصغيرة فرص عمل للجميع ، الصحيفة الاقتصادية الالكترونية ، العدد 5286 ، 2008/04/01م.

أسار فخري عبد اللطيف ، دراسة بعنوان (فرص إقامة حاضنات الأعمال كوسيلة للنهوض بالمشروعات الصغيرة في العراق) البنك الدولي المركزي العراقي ، 2016 ، ص4.

نبيل محمد شليبي ، نموذج مقترح لحاضنات أعمال تقنية بالملكة العربية السعودية ، ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها ، الغرفة التجارية والصناعية بالرياض - السعودية 2002 ، ص33.

الملتقى الوطني حول (إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2017/12/16م) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - الجزائر - جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي.

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، دليل الحاضنات الصناعية - الرباط / المغرب 2008 ، ص10.

د.عثمان سالم ، د.علي أشتيوي ، خصائص المشروعات الصغيرة والمشاكل التي تعاني منها ، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية ، كلية الاقتصاد جامعة بني وليد ، عدد خاص ، مايو 2015 ، ص80.

دور مراكز الأبحاث والدراسات في الحرب الأمريكية على العراق

د. كمال سالم الشكري

بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة الزيتونة

ملخص البحث:

تعتبر مراكز الأبحاث من أهم مصادر إنتاج المعرفة والتفكير في الولايات المتحدة الأمريكية ، من خلال النشاطات العلمية التي تقوم بها هذه المراكز كالأبحاث والندوات والمؤتمرات والدراسات ، ذات الدور البارز في صياغة السياسة العامة الأمريكية ، وخصوصاً السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه قضايا إقليمية وعالمية.

حيث تم في هذا البحث التعرف على التعريفات المختلفة لمراكز الأبحاث ، وتتبع بدايات ظهورها ونشأتها وتحديد أنواعها ونشاطاتها ومصادر تمويلها ، لنصل إلى الدور الذي لعبته مراكز الأبحاث في الحرب الأمريكية على العراق 2003 م ، ومن ثم الوصول إلى استنتاجات حول ما يمكن أن تقوم به هذه المراكز من أدوار في المستقبل.

الكلمات الدالة: مراكز الأبحاث . مؤسسات الفكر . صنع السياسة الخارجية الأمريكية . الحرب على العراق .

المقدمة:

إن دور مراكز الأبحاث والدراسات في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية مهم وفعال ، حيث قامت هذه المراكز برسم معالم التعامل الأمريكي مع دول العالم الأخرى.

حيث أصبحت مراكز الأبحاث والدراسات ومن خلال ما تقوم به من دراسات وبحوث وما تقدمه من استشارات وأفكار من العناصر المؤثرة على صانع السياسة الخارجية الأمريكية حول أي مشكلة أو موضوع مطروح يخض دولة معينة.

فقد ساهمت في نشر أفكار وأطروحات المحافظون الجدد لإدارة السياسة العامة في أمريكا خصوصاً بعد أحداث 11 سبتمبر وتغييراتها على السياسة الأمريكية والعالم.

حيث تحولت مراكز الأبحاث قبيل الحرب على العراق إلى ورشات عمل لوضع الدراسات والأبحاث المتعلقة بالتبريرات للحرب وأفضل البدائل والخبرات التي يمكن القيام بها والأهداف والنتائج التي يجب بلوغها وحجم التكاليف المادية والعسكرية الممكنة خلال مرحلة العمليات العسكرية.

بناء على ما تقدم ستركز الإشكالية الرئيسية لهذا البحث حول التساؤل التالي:
ما الدور الذي لعبته مراكز الأبحاث والدراسات في الحرب الأمريكية على العراق 2003م ؟
ومن هذا السؤال الرئيسي تأتي بعض الأسئلة الفرعية المتمثلة في:

❖ ما هي مراكز الأبحاث والدراسات ؟

❖ كيف نشأة وتطورت هذه المراكز في أمريكا ؟

❖ ما هي أنواعها وما مصادر تمويلها ؟

❖ هل كان لها دور في الحرب الأمريكية على العراق ؟

وللإجابة على هذه التساؤلات فإن البحث يقوم على جملة من الفرضيات تتمثل في:

❖ تعتبر مراكز الأبحاث والدراسات من المؤسسات الفكرية التي تشارك في رسم السياسة الخارجية الأمريكية.

❖ إن المراكز البحثية ساعدت من خلال المؤتمرات والندوات والدراسات عن أسلحة الدمار الشامل العراقية وطبيعة النظام العراقي الدكتاتوري ، على اتخاذ قرار الحرب على العراق.

وستتم الاستعانة بالمدخل التاريخي للكشف عن بداية ظهور هذه المراكز ومراحل تطورها ، والمنهج الوصفي التحليلي لوصف الأحداث وتحليلها ومنهج دراسة الحالة وذلك من خلال المحاور التالية:

المحور الأول / تعريف مراكز الأبحاث والدراسات.:

يصعب وضع تعريف موحد وبسيط للمؤسسات البحثية والتي تسمى بمسميات عديدة منها مراكز أبحاث ، دراسات ، مراكز فكر ، خزانة فكر ، Think Tanks.

ومن بين التعريف العديدة والمتعددة التي يمكن ذكرها هنا يأتي تعريف جيمس مالغان بأن " مراكز الأبحاث هي تشكل جزءاً من صميم المجتمع المدني وتعمل كمحفز للأفكار ، وأنها مهمة في الديمقراطيات الصاعدة والمتقدمة في العالم " (بوشيه ، رويو، 2009، 6).

وعرفها هوارد.ج.وياردا بأنها "عبارة عن مراكز للبحث والتعليم ، ولا تشبه الجامعات أو الكليات ، كما أنها لا تقدم مساقات دراسية ، بل هي مؤسسات غير ربحية ، وإن كانت تملك منتجاً وهو الأبحاث ، هدفها الرئيسي البحث في السياسات العامة للدولة ، ولها تأثير فعال في مناقشة تلك السياسات كما أنها تركز اهتمامها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسة العامة والدفاع والأمن والخارجية ، كما لا تحاول تقديم معرفة سطحية لتلك المسائل بقدر مناقشتها والبحث فيها بشكل عميق ولفت إنتباه الجمهور لها " (محمود ، 2013 ، 5).

حيث سميت هذه المؤسسات باسم (مؤسسات الفكر والرأي) نظراً لأنها ألت على نفسها أن تتحدث عبر أطروحاتها من منطلق أعمق من ناحية التخصص ، ومن ناحية الثقة فيما تقدمه ، ولأنها تقدم رأياً مرتبطاً

بنقاط جوهرية شديدة الانتماء لمتطلبات القضية التي هي بصددها ، ولأن القائمين عليها يرون دورهم فيما يتعلق بصناعة القرار محصوراً في تقديم الأفكار فقط دون الاهتمام بقبول الأطراف الأخرى (ممولين أو تنفيذيين) لها من عدمه. (عبدريه ، 2009 ، 15) .

ويمكن تعريفها أيضاً بأنها " كيانات ذات توجه بحثي ولا تهدف لتحقيق الربح ، كما وأنه ليست لديها أية انتماءات حزبية وأن كان هذا لا ينفي كونها ذات خلفية أيديولوجية ، هدفها الأول ، ممارسة التأثير على الرأي العام والسياسات العامة " ، كما تعرف بأنها " تلك المؤسسات التي تزود مجتمع السياسيين بالتحليل والنتائج التي يمكن أن تستخدم كنواة لتطوير سياسات جديدة أو تعديلها أو مراجعة للسياسات القائمة ." (عبد الغني ، 2007 ، 50)

ويعرفها قاموس ماري وبستر بأنها " معهد أو شركة أو مجموعة تقوم بأعداد البحوث البيئية التي تجمع بين اثنين أو أكثر من التخصصات العلمية في دراسة مشكلة ما ." (ابلسون ، 2007 ، 7) وأخيراً.. فإن التعريف الأقرب إلى الواقع ، وما يقصده البحث ويرمي إليه الباحث من مراكز الأبحاث والدراسات هو أن مراكز الأبحاث والدراسات ترجمة حرفية لمصطلح Think Tanks أو مصانع التفكير وهو " تجمع وتنظيم لنخبة متميزة ومتخصصة من الباحثين ، تعكف على دراسة معمقة ومستفيضة لتقدم استشارات أو توقعات مستقبلية يمكن أن تساعد أصحاب القرارات في تعديل أو رسم سياساتهم بناء على هذه المقترحات في مجالات مختلفة ." (تابت ، 2009 ، 49)

مما سبق من تعريفات يمكن أن نلاحظ أنه لا يوجد اختلاف أو تباين كبير بينها ، فهي جميعاً تشترك في كونها مراكز مخصصة للقيام بالأبحاث في مجالات متنوعة ، أو بشكل أوضح حول قضايا معينة ، الهدف منها . أي الأبحاث . نشر الثقافة والمعرفة العامة أو خدمة أحد أطراف الحكومة الرسمية أو غير الرسمية وتقديم المقترحات والحلول لمشاكل معينة .

المحور الثاني / نشأة مراكز الأبحاث والدراسات وتطورها:

إن مراكز الأبحاث والدراسات تم إنشائها بهدف إجراء البحوث ، وإنتاج معارف مستقلة لتسد بذلك فراغاً بين طبقة الأكاديميين و العلماء من جهة وطبقة صناع القرار والسياسيين من جهة أخرى . حيث أن مراكز الأبحاث قد نشأت كرد فعل على أزمت خطيرة لم تستطع الحكومات حلها ، وغالباً ما كانت من أجل دفع فكرة تعتبر أساسية من قبل الأوساط الثقافية ، لكن أصحاب القرار السياسي لم يدركوا أهميتها بوضوح .

فقد كان لتقبل المجتمع الأمريكي لدور المؤسسات الخاصة في الحياة العامة سبباً في قيام التجمعات الفكرية والأقليات العرقية بتنظيم نفسها وإنشاء المؤسسات التي تعبر عن أفكارها وأهدافها ، حيث أصبح

بإمكان هذه المؤسسات المشاركة في توجيه السياسة العامة للدولة ، وأصبحت مصدر خبرة ومعرفه ورقابة لم يعد بالإمكان إهمالها أو الاستغناء عن دورها أو خدماتها كلياً. (ربيع ، 1990 ، 115)
 نشأة مركز الأبحاث والدراسات في أمريكا بعد الحرب الأهلية 1861م . 1865م ، أي خلال فترة إعادة بناء دول الجنوب ، وقد كانت مراكز بحوث في العلوم الاجتماعية تقودها مؤسسات وشركات وأفراد بهدف مساعدة الحكومة في تنفيذ سياسات فعالة من أجل الإصلاحات المؤسسية لتطوير منهجية جديدة في التسيير ، وقد ساهمت المؤسسات الخيرية والمؤسسات الأمريكية ، بشكل كبير في تطوير أدوات البحث لجعلها مؤثرة في مجال التنمية والتصنيع واستكمال بناء أجهزة الدولة وضمان استمرار تقدمها واستفادتها من منجزات العصر. (الخنزدار ، الأسعد ، 2012 ، 5)

أما على مستوى السياسة الخارجية فقد بدأ ظهور وانتشار هذه المؤسسات الفكرية في أمريكا بداية القرن الماضي ، بسبب رغبة كبار الممولين والسياسيين والمتقنين في خلق مؤسسات يجتمع فيها الباحثون والقادة من القطاعين العام والخاص ، لمناقشة القضايا العالمية والتداول بشأنها من جهة وحاجة صانعي السياسة غير المحدودة إلى المعلومات والتحليلات المنتظمة المتصلة بالسياسة ، حيث ظهرت مؤسسات بشكل خاص في أمريكا خلال العقود الأولى من القرن العشرين (مؤسسة كازينجي للسلام العالمي سنة 1910م ، ومؤسسة هوفر .نسبة إلى مؤسسها الرئيس الراحل هربوت هوفر . حول الحرب والثورة والسلام سنة 1919م ، ومجلس العلاقات الخارجية سنة 1921م ، وبالرجوع إلى عام 1916م ظهر معهد الأبحاث الحكومية الذي اندمج فيما بعد مع مؤسسة بروكينغر سنة 1927م ، ثم مع معهد المشروع الأمريكي لأبحاث السياسة العامة سنة 1943م ، وهو عبارة عن مؤسسة فكر ورأي محافظة تحظى بأهمية كبيرة ، ركزت على القضايا الخارجية في عملها. (حزب البعث ، 2008 ، 22)

أما الموجة الثانية في تاريخ نشأة وتطور هذه المؤسسات هو بعد عام 1945م عندما خرجت أمريكا منتصرة من الحرب العالمية الثانية ، وأصبحت إحدى القوتين المسيطرتين على العالم ، ومما أوجب وجود هذه المؤسسات هو احتدام الحرب الباردة بين أمريكا والاتحاد السوفيتي السابق مما جعل الحكومة تدعم بعض هذه المؤسسات التي كرسست موارد ضخمة للعلماء والباحثين في مجال الدفاع والأمن القومي ، حيث يبرز هنا تاريخ نشوؤ مؤسسة راند الأمريكية في عام 1946م ، هذه المؤسسة التي بدأت عملها مع شركة دوغلاس للطائرات وبعد ذلك أصبحت مؤسسة مستقلة لا تسعى للربح عام 1948م تهدف إلى ربط التخطيط العسكري مع البحث والتطوير ، فقد اهتمت بالمواضيع العسكرية والقضايا الإستراتيجية والشؤون السياسية والدبلوماسية شديدة الحساسية وأطلقت دراسات للبحث في أسسها وقواعدها وإيجاد حلول لها ، ومع بداية عام 1970م كان في أمريكا العديد من المراكز والمؤسسات البحثية ليصل عددها

إلى العشرات تضم أعداد كبيرة من الباحث والموظفين ولها ميزانية ضخمة وإمكانيات هائلة ، وقد ركزت عملها على تقديم النصح والمشورة السياسية والعسكرية. (نامق ، 2009 ، 135)
بينما الموجة الثالثة فقد ظهرت مع نهاية عام 1970م وتزايد عدد المؤسسات بشكل كبير ولكن بحجم أصغر وأصبحت تتبع العمل الحزبي ، وتسودها المواقف ذات الجذور الفكرية والإيديولوجية ، ومن أهم النماذج لهذه المؤسسات والمراكز في أمريكا هي مؤسسة هيريتج المحافظة والتي أنشأت عام 1973م بعد الأزمة النفطية الأولى وما عدا المنظمات الرائدة ، فإن مراكز الأبحاث بدأت تستجيب ليس فقط للآزمات الدولية الكبيرة، ولكن إلى الانقسامات السياسية التي تعمل في المجتمع الأمريكي. (بوشيه، رديو، 141، 2009)

وأخيراً الموجة الرابعة حيث بدأ الباحثون مع نهاية الحرب الباردة بطرح أسئلة جديدة عن إليه عمل العلاقات الدولية في عالم متغير من الثنائية القطبية الذي يتميز بالرعب وتقاسم السيطرة ، إلى عالم متحرك ومائع لا منافس فيه للنفوق الأمريكي مع الصعود القوي والسريع للصين ، فزادت الحاجة إلى معرفة ما ينتظر العالم في ظل العولمة وتوسع رأس المال مما أدى إلى ظهور مراكز أبحاث جديدة في أمريكا ، ومنذ عام 2001م كثرت مراكز الأبحاث والدراسات حتى تساير العالمية وتتصدى لأحداث مصيرية وقضايا قومية ملحة تحتاج إلى البحث عن حلول سياسية. (الشهواني ، ب.ت ، 6)
 وقد أضحت المراكز البحثية دعامة أساسية في عملية صنع واتخاذ القرار السياسي في أمريكا ، ناهيك عن صياغة الكثير من الاستراتيجيات الأمنية ، لأهمية النخب الثقافية والفكرية التي تضمها والتي أصبحت محور تشكل السياسات والبرامج ولجان النقاش على صعيد السلطتين التنفيذية والتشريعية. (كبة ، 2010 ، 79)

المحور الثالث / أنواع مراكز الأبحاث والدراسات ومصادر تمويلها:.

تتنوع مراكز الأبحاث والدراسات تنوعاً واسعاً مع تعدد التخصصات في مختلف مجالات الحياة ومتطلبات العصر وبانتهاء القرن العشرين أصبح هناك أكثر من 1200 مؤسسة ممن ينطبق عليها وصف مؤسسات الأبحاث أو مراكز التفكير ، تسيطر على الساحة السياسية الأمريكية ، وهي تشكل مجموعة غير متجانسة من حيث اتساع نطاق المواضيع ومصادر وطرق التمويل والمواقع التي تشغلها ، ويمكن تقسيمها إلى التالي: (بور ، 2003 ، 71)

- 1 . مؤسسات تابعة للجامعات مثل مؤسسة بحوث الشرق الأوسط التابعة لجامعة كولومبيا.
- 2 . مؤسسات بحثية تميل لأحد الحزبين الرئيسيين في أمريكا مثل معهد بروكنجر الذي يميل إلى الحزب الديمقراطي ، ومؤسسة هيريتج التي تميل إلى الحزب الجمهوري.
- 3 . مؤسسات تابعة لهيئات حكومية مثل جامعة الدفاع الوطني ومركز بحوث الكونجرس.

- 4 . مؤسسات بحثية تابعة لمؤسسات خاصة كبرى مثل مؤسسة كارينجي للسلام الدولي.
 - 5 . المؤسسات التقليدية للسياسة الخارجية مثل مجلس العلاقات الخارجية.
 - 6 . مؤسسات متخصصة مثل الجمعية الوطنية للعلوم السياسية.
 - 7 . المؤسسات التابعة للوبي الصهيوني مثل اللجنة الوطنية اليهودية الأمريكية ، ولجنة العلاقات العامة الأمريكية الإسرائيلية "إيباك".
 - 8 . مؤسسات مرتبطة بهيئات معارضة للسيطرة الأمريكية ومعظمها من اليسار مثل (اتحاد الباسيفيك) واليمين المعارض مثل لأروش.
 - 9 . مؤسسات أخرى تدخل ضمن المؤسسات البحثية التابعة للكنائس والهيئات الدينية والأقليات القومية والعرقية واللغوية والناشطين السياسيين والاجتماعيين.
- أما عند الحديث عن مصادر تمويلها والتي بدورها تحدد مواضيع البحث ، فهي الأخرى تتعدد وتختلف الآراء حول كل مصدر لأن تحديد المصدر يضمن لنا معرفة المسئول عن الأجندة البحثية واتجاهات المراكز وينقسم تمويل مراكز الأبحاث والدراسات إلى قسمين أساسيين هما:
- 1 . تمويل حكومي مباشر من قبل الدولة ، وهنا الباحث هم موظفون في الدولة ، ويتفرع عن هذا التمويل الحكومي ، مراكز البحوث القريبة والمرتبطة مباشرة بعملية صنع القرار ومؤسساته ولكن تمويلها عالي المستوى يختلف عن بقية مراكز البحوث المرتبطة بالدولة ، وإن كان الاثنان ينبعان ويصبان في المصدر نفسه أي الدولة.
 - 2 . تمويل غير حكومي ، أي القطاع الخاص ، وهو ما أحدث مشكلة ، فهذا القطاع يقوم بتمويل مراكز البحوث بأشكال مختلفة يمكن إجمالها في التالي:
- أ . تمويل من طرف رجال الأعمال والأغنياء ، وهو في العادة تمويل شفاف يسعى لزيادة البحث العلمي في بلدانهم ، وهو لا يتدخل في توجهات المراكز والسياسة العامة التي تتبعها.
 - ب . تمويل غير معروف أو موجه من قبل أشخاص أو دول معينة يتم تحت ستائر مختلفة.(عبد الهادي ، 2009 ، 147)
- كما أنه يمكننا إبراز مصادر الموارد المالية لمراكز الأبحاث وفق التالي: .(بنيتكورت ، 2002 ، 46)
- أ . إعانات مالية للبحث مقدمة من طرف الحكومة ممثلة في المؤسسات الوطنية للبحث العلمي ومن طرف المنظمات الدولية مثل منظمة اليونسكو التي تمنح منح من أجل البحث العلمي التنافسي.
 - ب . عائدات مقدمة من المؤسسات ، فأغلبية مراكز الأبحاث تعتمد على المؤسسة التي أنشأتها ، فالاحتياجات المالية الأكيدة لهذه المراكز تستطيع أن تصل إلى عائدات كبيرة مثال مؤسسة بروكينز وصل رأسمالها عام 2000م إلى 276 مليون دولار.

ج . مساهمات أخرى للمؤسسات الخيرية مثل مؤسسة راند جمعت سنة 1999م أكثر من 50 ألف دولار من مؤسسات فورد ، والأكوا ، واكسون ، وهيرست .

د . موارد منسوبة للانتساب ، ففي عام 1999م محاضرة بورد جمعت ما يقارب 14 مليون دولار تحت صيغة الانتساب .

هـ . موارد منسوبة لبيع المنشورات من كتب وصحف ومجلات وندوات وغيرها ، وهي بالعادة ليست مبالغ كبيرة .

و . منح الشركات ، فمعهد بروكينز جمع سنة 1999م مخصصات من حوالي 150 شركة ، كذلك معهد راند في نفس السنة جمع عائدات أكثر من 25 ألف دولار من 40 شركة .

وتختلف هذه الموارد المالية من مركز لآخر حسب الجهة والنوع وعادتها هي مرتبطة بالدول المتقدمة ، وكلما تنوع مصدر التمويل كان ذلك أفضل حتى لا يكون هناك تدخل في عمل الباحثين ، وعادتها فإن مراكز الأبحاث الممولة من المال العام تنتج أبحاثاً ذات نوعية متميزة .

إن اعتماد مراكز الدراسات والأبحاث على المؤسسات الخيرية وهي مؤسسات تقوم بتقديم الدعم المالي والمعنوي والإعلامي بهدف تحقيق مصالحها السياسية وغالباً ما يسيطر عليها اليهود وتأخذ دوراً في الانتخابات الأمريكية للرئاسة . (حسين ، 1993 ، 147)

واستطاعت أمريكا أن تخلق آلية تمكنها من تمويل مراكز الأبحاث ، ففي المادة 501 من القانون الأمريكي الذي يسمح بإعطاء هبات لمراكز الأبحاث ، تحت عنوان " في سبيل الإنسانية " وهذا ما يسمح بهبات النشطاء لمراكز البحث ، أما في بلداننا العربية فتواجه المؤسسات البحثية والجامعات انخفاض مستويات التمويل وتدني مساهمة القطاع الخاص ، إذ أنها لا تصل إلى 1% من الميزانيات العامة وبالتالي هذا أثر على مستوى الإنفاق على المؤسسات البحثية والجامعات في الوطن العربي على مستوى الإنتاج المعرفي ومعدل نشر البحوث والأوراق العلمية العربية قياساً لما حصدهت المؤسسات العلمية العالمية . (زرنوقة ، 2005 ، 23)

كما أن هناك من وضع معايير دقيقة يمكن وفقها تصنيف مراكز الأبحاث والدراسات وهي كالتالي : .
التوجه السياسي ، ومجال الاهتمام ، والتبعية التنظيمية ، والتمويل ، وأساليب العمل . (هلال ، 2005 ، 146)

إن ضعف أو انعدام التمويل هو ما جعل الكثير من مراكز الدراسات والبحوث وعدد من مؤسسات المجتمع المدني ، في دول العالم الثالث وخاصةً في العالم العربي ، تلجأ إلى طلب التمويل الأجنبي ، وهو تمويل سحي ، مقارنة بالتمويل المحلي الذي لا يكاد يذكر ، غير أن هذا التمويل ليس لوجه الله . كم يقال . هو مدخل للسيطرة على القرار والتوجه والأجندة عادةً ، فالذي يضع الأجندة هو الذي يصنع

القرار ويحدد الأولويات والاهتمامات ، فالتمويل الأجنبي يهدف إلى التأثير على مجريات التغيير في المجتمعات ، لهذا فهو لا يخضع لقاعدة العمل الخيري ، أو نظرية البراءة ، بل له أغراض أحياناً تتسبب في أحداث مشاكل وفتن داخل الوطن الواحد.

وعليه فالتمويل الأجنبي بالشكل الذي ترسمه الجهات الداعمة حالياً ، فإنه قد يحمل في طياته إمكانية التأثير السلبي على المجتمع ، وبذلك يمكن أن يؤثر على مراكز الأبحاث واهتماماتها وأولوياتها ، خاصة وأن أولويات العمل المدني في المجتمع والبحوث والدراسات تختلف في الوطن العربي عنها في المجتمعات الغربية وذلك لاعتبارات الثقافة والبنية الاجتماعية من جهة ولاعتبارات الفارق الحضاري من جهة أخرى. (الحمد ، 2005 ، 3)

المحور الرابع / دور مراكز الأبحاث في الحرب الأمريكية على العراق 2003 م.:

لقد تحولت مراكز الأبحاث والدراسات قبيل الحرب على العراق إلى ورشات عمل ، تعمل على وضع التبريرات للحرب وأفضل البدائل والخيارات من خلال الدراسات والندوات والأبحاث ، حيث ركزت على الأهداف التي يمكن تحقيقها والنتائج التي يجب التوصل إليها وحجم التكاليف المادية والعسكرية الممكنة خلال مرحلة العمليات العسكرية.

ويمكننا التأكد من ذلك من خلال تحليل ودراسة النشاط البحثي الذي قام به معهد بروكينغز ومؤسسة كارينغي ومركز الدراسات الخارجية والدولية قبل الحرب على العراق حيث تشير الدراسات إلى التالي:(بشير ، 2016 ، 136 ، 137)

1 . أحلت العراق مراكز الصدارة في عدد الأبحاث المنشورة والتقارير وملخصات العمل والمؤتمرات والندوات التي أقامتها المراكز الثلاثة قبل الحرب الأمريكية على العراق ، حيث أصدر معهد بروكينغز(42) دراسة ، وأصدرت مؤسسة كارينغي (84) دراسة ، بينما مركز الدراسات الدولية والخارجية أصدر (90) دراسة.

2 . تناولت هذه المراكز الثلاثة قبيل الحرب على العراق قضايا محددة أبرزها وجود دلالات على امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل ، وكذلك الطبيعة الدكتاتورية لنظام صدام حسين ، وركزت هذه المراكز على احتمالات مصادر أسلحة الدمار الشامل في العراق ، وما يمثله ذلك من خطر على الأمن والسلم الدوليين ، حيث كان لهذه الدراسات الأثر البالغ على دفع الإدارة الأمريكية إلى المطالبة بدخول مفتشين دوليين إلى العراق ، وهنا يمكن الإشارة إلى معهد بروكينغز وضع (9) دراسات حول ذلك ، ومؤسسة كارينغي (12) دراسة ومركز الدراسات الدولية (9) دراسات.

وبعد أن أصبحت المنشأة العراقية مفتوحة أمام المفتشين الدوليين ، اتجهت مراكز الأبحاث الثلاثة ، للحديث عن إمكانية استخدام أسلحة الدمار الشامل من قبل تنظيم القاعدة الذي أعلنت الإدارة الأمريكية

عن وجوده في العراق ، حيث أصدر معهد بروكينغز حول ذلك (9) دراسات ومؤسسة كارينغي (7) دراسات ومركز الدراسات الدولية (8) دراسات إضافة إلى عدد من الأبحاث عن غياب الديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان ، وأصبحت تروج للحرب على الإرهاب وعلى أمريكا القيام بالضربة الإستباقية أو الوقائية. (الشاهر ، 2009 ، 43)

لقد وضعت هذه المراكز مجموعة من الدراسات التي تظهر أن الخيار العسكري ، هو الأفضل والأنجح للتطبيق ، والذي يقي المجتمع الدولي من خطر نظام صدام حسين وحول ذلك بلغ عدد الدراسات التي وضعها معهد بروكينغز (8) دراسات ، ومؤسسة كارينغي (21) دراسة ، ومركز الدراسات الدولية (15) دراسة ، حيث تزداد أهمية المراكز البحثية بشكل خاص عندما تكون للرئيس الأمريكي رؤية أيديولوجية ثابتة وواضحة وهو ما حدث للرئيس الأمريكي (جورج بوش الابن) خلال سنوات إدارته الثمانية ، إذ كان دور بعض المؤسسات بارزاً في مجمل الملفات بما في ذلك ملف الحرب على العراق.(العرب 2009، 17،

حيث أسهمت الأبحاث والدراسات الكثيرة التي وضعتها مراكز الأبحاث بحسم الجدل والانقسام داخل الإدارة لصالح التيار الجديد (المحافظون الجدد) الذي يميل إلى الخيار العسكري ، بعد أن زودته بحجج قوية ، من هنا يمكن النظر إلى إعلان الحرب على العراق ، بأنه كان قراراً قياسيماً بسبب حدة الخلاف الداخلي والخارجي عنه وحوله ، لكن مراكز الأبحاث تمكنت من خلال نشاطها النظري والعملية من تدعيم موقفها ، ومن ثم مساهمتها في اتخاذ القرار ببدء العمليات العسكرية ضد العراق تحت مسميات مختلفة كان آخرها شعار تحرير العراق.(عباس ، 2008 ، 155)

كما أنه جدير بنا أن نذكر بأن هناك مصانع أفكار ومؤسسات بحثية أخرى أدت دوراً مهماً في الدفع باتجاه غزو العراق مثل مؤسسة التراث الأمريكية ومؤسسة العهد الأمريكي الذي أشاع للتداول تعبير الدول المارقة ، الذي لم يلبث حتى تحول إلى إستراتيجية حرب وأبرز أعضائه ريتشارد بيرل أكبر داعية لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط بدءاً من العراق ، كما أن مؤسسة العهد الأمريكي وفي الوقت الذي كان النقاش على أشده داخل الكونغرس حول قرار تفويض الرئيس باستخدام القوة العسكرية ضد العراق ، عقدت مؤتمراً تمحور على العراق ما بعد صدام وما تم تناوله من أفكار تم بالفعل تبنيها بعد غزو العراق مثل قانون إدارة الدولة المؤقت. (هيكل ، 2003 ، 272)

ومع انتهاء العمليات العسكرية على العراق انتقلت مهمة مراكز الأبحاث إلى وضع الدراسات التي تحدد خيارات السياسة الخارجية تجاه الواقع العراقي الجديد ، وهو واقع أزداد تعقيداً بسبب النتائج السلبية والخطيرة التي أفرزها الغزو الأمريكي الأمر الذي دفع صانع القرار إلى زيادة اعتماده مرة أخرى على

مراكز الأبحاث للقيام بتقديم خيارات جديدة تجاه ما يمكن أن يفرزه هذا الواقع الجديد في العراق والرأي العام الأمريكي.

إن تتبع الدراسات التي وضعتها مراكز الأبحاث بعد انتهاء العمليات العسكرية يكشف عن وجود تغير في نوعية موضوعاتها ، كذلك الأهداف التي ترمي إليها حيث تراجعت مواضيع الغزو والاحتلال لتأتي مكانها مواضيع تبرر فكرة بقاء القوات الأمريكية في العراق بعد انتهاء مهمتها الأساسية المعلنة وهي القضاء على نظام صدام حسين ، ففي عام 2004م وضع معهد بروكينغز ، دراستين فقط عن أسلحة الدمار الشامل في العراق ، ومركز الدراسات الدولية (4) دراسات فقط ، بينما لم تضع مؤسسة كارينغي أي دراسة حول ذلك الموضوع ، وهو ما يعني أن السبب الأساسي الذي قدمته المراكز الثلاثة للحرب الأمريكية على العراق ام يعد محط اهتمام أو بحث هذه المراكز ، فمن عدد دراسات مرتفع قُدمت حول هذا الموضوع عام 2003م إلى تراجع واضح بعد انتهاء العمليات العسكرية وهو الأمر الذي ترافق مع عدم تناول الإدارة الأمريكية لهذا الموضوع أو طرحه ضمن تصريحات الرئيس الأمريكي وقادة إدارته الذين كانوا يدفعون باتجاه الحرب على العراق تحت ذرائع واهية تبث عدم صحتها ، وبالتالي عدم صحة ما روجت له مراكز الأبحاث من وجود أسلحة دمار شامل ، ولم تضع المراكز البحثية بعد انتهاء الحرب أي دراسة لتبرير الحرب ، بل جرى الاستعانة عنها بدراسة تبين تطورات الأوضاع والنتائج الايجابية للحرب ، وهو الأمر الذي ينطبق كذلك على موضوع نشر الديمقراطية في العراق باعتباره أحد أبرز الشعارات التي رفعتها الإدارة الأمريكية لتبرير الحرب.(عباس ، 2008 ، 158)

الخاتمة:

وفي ختام هذا البحث الذي تناول موضوع دور مراكز الأبحاث والدراسات في الحرب الأمريكية على العراق ، اتضح لنا الدور الفعال والمؤثر الذي قامت به هذه المراكز، فدور مراكز الدراسات والأبحاث كان واضحاً في الحرب الأمريكية على العراق هذه الحرب التي كانت بداية التخطيط لها ضمن مراكز الدراسات والأبحاث من خلال الدراسات والأبحاث التي كانت تدعو إلى تغيير نظام الحكم في العراق بما يخدم المصالح الأمريكية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد عملت هذه المراكز على متابعة السياسة الأمريكية في العراق حتى بعد الغزو وقد تم اقتراح إستراتيجية الانسحاب من العراق من أجل الحفاظ على المصالح الأمريكية التي تضررت بسبب هذه الحرب.

كما توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج تتمثل في التالي: .

- 1 . إن دراسة وتحليل عدد ونوعية الدراسات التي أصدرتها مراكز الأبحاث خلال الأعوام 2003م . 2007م تبين وبوضوح أنها كانت تركز على المواضيع التي تدعم موقف الإدارة الأمريكية في حربها ضد العراق.

- 2 . أنها كانت تبتعد أو تضعف من أهمية القضايا التي تتناول الجوانب السلبية أو تظهر حجم خسائر الإدارة الأمريكية أو أخطائها.
 - 3 . أن مراكز الأبحاث كانت تمثل نشاط كان يرتفع وينخفض بالتغيرات المرافقة للخطاب الرسمي الأمريكي بحيث يصعب في كثير من الأحيان التمييز بين ما إذا كانت تلك المراكز تمهد بنشاطها وأبحاثها لقرارات السياسة الخارجية ، وتقدم لها التبريرات والدعم أو أنها تكتب ما تريد الإدارة الأمريكية سماعه.
 - 4 . إن العلاقة بين الحكومة ومراكز الأبحاث متداخلة بحيث يصعب الفصل بينهما وتحديد من له الأولوية في توجيه سلوك الآخر .
- أما التوصيات فهي تتمثل في ضرورة العمل على نقل أسلوب عمل مؤسسات الفكر والرأي ومراكز الأبحاث الأمريكية المستقلة إلى دولنا العربية لمساعدة الحكومات على التفكير والتخطيط الجيد .

المراجع:

أولاً: الكتب:

- 1 . حسن عبد ربه ، عقل أمريكا مؤسسات صناعة الرؤية والفكر في الولايات المتحدة الأمريكية ، ط1 (القاهرة: شركة نهضة مصر للطباعة والنشر ، 2009).
- 2 . خالد وليد محمود ، دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فعالية أكبر ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2013.
- 3 . دونالد إرلسون ، هل هناك أهمية للمؤسسات البحثية . تقويم تأثير معاهد السياسة العامة ، ط1 (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2007) .
- 4 . ستيفن بوشيه ، مارتن رويو ، مراكز الفكر: أدمغة حرب الأفكار ، ترجمة: ماجد كنج ، ط1 (بيروت: دار الفارابي ، 2009) .
- 5 . شاهر إسماعيل الشاهر ، أولويات السياسة الأمريكية بعد 11 أيلول 2001 ، (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، 2009).
- 6 . محمد حسنين هيكل ، الإمبراطورية الأمريكية على العراق ، ط1 (القاهرة: دار الشرق ، 2003).
- 7 . محمد عبد العزيز ربيع ، صنع السياسة الأمريكية والعرب ، ط1 (عمان: دار الكرمل للنشر ، 1990).
- 8 . مصطفى عبد الغني ، المستشرقون الجدد دراسة في مراكز الأبحاث الغربية ط1 (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية ، 2007).
- 9 . هاشم حسن حسين الشهواني ، مراكز الأبحاث العربية وسبل تطويرها باتجاه الإسهام في صناعة القرار السياسي ، مركز الدراسات الإقليمية ، ب.ت.

ثانياً: الدورات:

1. علي الدين هلال ، دور مراكز البحوث في تدعيم عملية صنع القرار والسياسة العامة وخدمة المجتمع ، (ندوة) دور مراكز البحوث والدراسات السياسية والإستراتيجية في الوطن العربي: التحديات والأفاق ، الشارقة: 23 . 24 نوفمبر 2005، المجلة العربية للعلوم السياسية.
2. سامي الخزندار ، طارق الأسعد ، دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي ووضع السياسات العامة ، مجلة السياسة والقانون ، الجامعة الهاشمية الأردنية ، 2012.
3. حزب البعث العربي الاشتراكي ، مراكز الدراسات الأمريكية وصناعة القرار ، سلسلة دراسات إستراتيجية ، العدد الأول ، تشرين الأول ، 2008.
4. بسمة خليل نامق ، مؤسسات مخازن التفكير ودورها في صياغة السياسة الخارجية للدولة الحديثة . النموذج الأمريكي ، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية ، المجلد 2 ، العدد2 ، كانون الأول 2009.
5. صباح عبد الرزاق كبة ، دور المراكز البحثية الأمريكية في الحياة السياسية وصنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 40 ، السنة الحادية والعشرين ، 2010.
6. محمد سجاد بور ، المؤسسات البحثية والسياسة الخارجية الأمريكية ، مختارات إيرانية ، العدد38 ، نوفمبر 2003.
7. مهدي عبد الهادي ، مشكلة التمويل في مراكز البحوث العربية ،(ندوة) دور مراكز البحوث والدراسات السياسية والإستراتيجية في الوطن العربي: التحديات والأفاق ، الشارقة: 24.23 نوفمبر 2005، المجلة العربية للعلوم السياسية.
8. صلاح سالم زرنوقة ، البحث العلمي والتنمية في مصر ، مجلة حصاد الفكر ، القاهرة ، العدد 156 ، أبريل 2005.
9. جواد الحمد ، برامج وأجندات مراكز الأبحاث العربية وعلاقتها بقضايا ومصالح الوطن العربي ، (ندوة) دور مراكز الأبحاث العربية في الوطن العربي: التحديات والأفاق ، الشارقة: 24.23 نوفمبر 2005، المجلة العربية للعلوم السياسية.
10. صحيفة العرب الأسبوعية (مراكز التفكير) حلقة أساسية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية ، العدد 17 ، السبت 2009/2/12.

ثالثاً: الرسائل العلمية:

1. داوود فواد حسين ، سلطات الرئيس الأمريكي بين النص الدستوري والواقع العملي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1993.
2. بشير محمد بشير ، دور مؤسسات الفكر والرأي وتأثيرها على السياسة الخارجية الأمريكية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الدراسات الإقليمية ، الأكاديمية الليبية ، طرابلس 2016.
3. عبيد ثابت ، دور مراكز الفكر والدراسات في صناعة القرار الإسرائيلي . مركز جاف كنموذج ، رسالة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2008 . 2009.
4. أشواق عباس ، دور مراكز الأبحاث في صنع السياسة الخارجية الأمريكية . دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط ، بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة دمشق 2008.

رابعاً: شبكة المعلومات الدولية:

1. ايبي كوغنور بنيكورت، حوار قومي حول إنشاء مؤسسة للفكر والرأي في الهندوراس ، في دور مؤسسات الفكر والرأي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ، ترجمة: محمد عميش ، نوفمبر 2002.
www.Unesco.state.gov/journals.itsp/1102hass.pdf

دور الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة في التنمية الاقتصادية للأسواق الناشئة

د. الصادق امحمد بلقاسم¹، أ. بشير علي بشير شلايك²، أ. محمد علي عبد الله³

¹ كلية الاقتصاد - جامعة طرابلس

^{2,3} كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة الزيتونة

المستخلص:

تناولت هذه الورقة دور الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة في التنمية الاقتصادية للأسواق الناشئة، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي.

وقد توصلت الى ان عدم توافر مصادر التمويل المحلية الكافية من اهم معوقات التنمية في الدول النامية وتعتبر التدفقات الرأسمالية الاجنبية الخاصة، ومنها تدفقات الاستثمار الاجنبي غير المباشر من اهم صور البدائل التمويلية مقارنة بالقروض الخارجية والمنح والمعونات الأجنبية وان صور الاستثمار الاجنبي الاكثر ملائمة للدول الناشئة هي الصور التي تتسم بطول الاجل والتي تتمثل في صناديق الاستثمار وصناديق المعاشات وصناديق راس المال المخاطر.

مقدمة:

تعاني معظم الدول النامية من المشكلات التي تؤثر على خطط التنمية الاقتصادية فيها ، ومن المعروف ان خطط التنمية في هذه الدول تهدف الى رفع معدل النمو الاقتصادي ورفع مستويات الرفاهية بها ، و اساس عملية التنمية الاقتصادية هو رفع معدلات الاستثمار ، وهو ما يستلزم ضرورة توافر برامج ملائمة لتمويل التنمية والمشكلة الاساسية التي تعاني منها اغلب الدول النامية عدم توافر مصادر التمويل المحلية اللازمة لاسيراد السلع الرأسمالية والوسيطه ، وذلك نتيجة عدم استقرار حصيلة صادرات هذه الدول. ومن هنا بدأت هذه الدول في البحث عن مصادر بديلة لتمويل التنمية الاقتصادية. (رامي السيد، 2005، ص23) من العروف ان هناك ثلاث انماط خارجية لتمويل التنمية في البلدان النامية وهي المساعدات الانمائية الرسمية سواء في صورة قروض ميسرة او هبات والقروض باسعار جارية ويأتي اغلبها من البنوك التجارية لكن يأتي بعضها ايضا من مصادر رسمية مثل قروض بنوك التصدير والاستيراد واخيرا الاستثمارات المباشرة او غير المباشرة. اي ان انماط التمويل الخارجية هي المساعدات الانمائية الرسمية او القروض او الاستثمارات. (سعيد النجار، 1997، ص 27)

فادا نظرنا الى تلك المصادر نجد ان القروض التجارية نضبت او اوشكت على النضوب وعلى كل حال لم تعد متاحة باليسر او بالنطاق الذي كانت عليه في الماضي. اما المساعدات الانمائية الرسمية فانه

اصبحت في معظم الاحوال خاضعة لشروط عديدة تتعلق بالسياسات المالية والنقدية واستراتيجية التنمية ، وقد لا تتفق تلك الشروط مع التوجهات او الایدولوجيات السائدة. وحتى اذا اتفقت فقد يثور الخلاف مع صندوق النقد الدولي حول السرعة التي يتم بها تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية ، او حول الأثار التنموية لبرنامج التصحيح او مضمونه الاجتماعي او التداعيات السياسية التي يمكن ان تجتم عنه. من هنا نجد عزوف عدد غير قليل من البلاد النامية عن الدخول في اتفاق مع الصندوق او عجزها عن اتمام المفاوضات معه. اذا استبعدنا القروض التجارية لانها غير متاحة ، واستبعدنا المساعدات الانمائية الرسمية لانها خاضعة لاشتراطية شديدة ، لا يبقى بعد ذلك سوى الاستثمارات الاجنبية كمصدر من مصادر التمويل. وهي في نفس الوقت تتمتع بمزايا لا تتوافر لمصادر التمويل الاخرى فهي اولا غير منشئة للمديونية حيث لا تتولد عنها التزامات تعاقدية مثل التي تنشأ عن القروض بسداد مبالغ محددة في اقات محددة.

اما الالتزام بتحويل الارباح الى الخارج فهو يختلف في طبيعته القانونية عن الالتزام بخدمة الدين. وهو من الناحية الاقتصادية يتمتع بقدر كبير من المرونة. اذ تتغير الارباح المحولة ارتفاعا وانخفاضا تبعا للرواج والكساد. ومن ثم فهي لا تلقي عبئا على ميزان المدفوعات مثل خدمة الدين. ففي فترة ارتفاعها يكون ميزان المدفوعات في وضع يمكنه من احتمالها. فاذا تدهور ميزان المدفوعات في فترات الكساد فالغالب ان تتضاءل الارباح المحولة او تتلاشى تماما. يضاف الى ذلك ان الاستثمارات بريئة من الاشتراطية التي اصبحت تعكر صفو المساعدات الرسمية. طبعا قد تكن هناك شروط تتعلق بالمشروع محل الاستثمار. ولكن هذا يختلف كل الاختلاف عن الاشتراطية التي تتعلق بالاصلاح الاقتصادي او استراتيجية التنمية.

اذا انتهينا الى ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة وغير المباشرة تمثل في الوقت الحاضر النمط السائد في التمويل الخارجي للتنمية يكون من الواجب تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لجذب رؤوس الاموال الاجنبية.(سعید النجار، مرجع سابق، صص 29-30).

اهداف الدراسة:

تم تناول هذا النوع من التدفق (الاستثمار الاجنبي غير المباشر) لتحديد اثاره المتوقعة على التنمية الاقتصادية بالنسبة للدول المتلقية سواء الايجابية او السلبية.

فروض الدراسة:

- 1- يعتبر الاستثمار الاجنبي غير المباشر احد البدائل الهامة لتمويل التنمية في الاسواق الناشئة.
- 2- يمكن ان يؤدي الاستثمار الاجنبي غير المباشر دورا بارزا في تمويل التنمية الاقتصادية في ظل سوق اوراق مالية كفاء.

مشكلة الدراسة:

ليس من المبالغة القول بأن دخول المحافظ الأجنبية إلى البورصات الناشئة كان عاملاً مهماً في تطويرها فقبل ذلك كانت تلك الأسواق تتسم بضآلة الأموال المتداولة فيها بالقياس إلى الناتج المحلي الإجمالي. وبقلة عدد الشركات المسجلة فيها، وانخفاض معدل الدوران، وضعف البيئة التنظيمية والمؤسسية وكما زادت الأسواق حجماً وسيولة تزيد الثقة بالسوق ويؤدي ذلك إلى جذب المزيد من المستثمرين الأجانب والمحليين. والعامل الأساسي في خلق هذا هو ازدياد سيولة السوق أي تحسن السيولة بالنسبة للأوراق المتداولة (والتي تتألف منها السوق الثانوية) مما يشجع على مزيد من الإصدارات من جانب المؤسسات القائمة بالفعل وايضاً من جانب المؤسسات الجديدة في السوق والتي تشكل السوق "الأولوية" ويؤدي تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل إلى إيجاد حلقة حميدة Virtuous Circle، تزيد من كفاءة السوق المحلية عن طريق الإتصال بالمؤسسات المالية الأجنبية التي تمتلك تكنولوجيا مالية متقدمة يكون لها أثرها في اجتذاب المزيد من التدفقات، وزيادة المعرفة بتلك الأسواق مما يشجع بدوره على تنشيط الإستثمار الأجنبي.

لكن ليس معنى مما سبق أن الاستثمار الأجنبي بالمحفظة هو المسئول الوحيد عما شهدته الأسواق الناشئة من نمو ملحوظ. كما أن ذلك لا يعني أن فتح الباب أمام هذه الإستثمارات لا ينطوي على قدر من المخاطرة لا بد من التحوط منها، يجب التحوط من الآثار الجانبية التي يمكن ان يحدثها هذا النوع من التدفقات على الإقتصاد المحلي وتزيد أهمية هذه الآثار في ظل زيادة الإرتباط بين الأسواق المالية العالمية وزيادة حدة التقلبات التي تتعرض لها الأسواق المالية العالمية. (هالة السعيد، 1999، ص55).

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي مستخدمين الكتب والدراسات التي تناولت موضوع الدراسة، وسوف ينتهج الباحثون في هذه الدراسة منهجين هما:

(أ) المنهج الإستقرائي: يتمثل في مراجعة الكتب والمقالات والدوريات العلمية والتقارير والمؤتمرات والندوات والأبحاث والرسائل العلمية المرتبطة بموضوع البحث.

(ب) المنهج التحليلي: تحليل البيانات والمعلومات المرتبطة بالإستثمارات الأجنبية غير المباشرة ودورها في مجال التنمية الاقتصادية.

خطة الدراسة:

تتناول الدراسة مفهوم كلا من الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة، وسوق الأوراق المالية الناشئة وكذلك الدور المنوط به لتلك الاستثمارات في عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي تم تقسيم هذه الدراسة الي بحثين.

- المبحث الأول: مفهوم الاستثمارات الأجنبية غير مباشرة وسوق الأوراق المالية الناشئة.
- المبحث الثاني: دور الاستثمارات الأجنبية غير المباشر في التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول:

مفهوم الاستثمارات غير المباشرة وسوق الأوراق المالية

أولاً: مفهوم الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة.

نتناول دراسة ذلك المفهوم في عدة نقاط:

1. تعريف الإستثمار الاجنبي غير المباشر.
2. تصنيفات الإستثمار الاجنبي غير المباشر.
3. دوافع الإستثمار الاجنبي غير المباشر في الاسواق المالية الناشئة.

1 - تعريف الإستثمار الاجنبي غير المباشر

يعرف على انه إجمالي رؤوس الأموال التي تحصل عليها دولة ما (أو مؤسسات معينة بها) عندما تقوم بإصدار أوراق مالية (اسهم وسندات وغيرها) في اسواق المال العالمية ، او يقوم مستثمرون اجانب (افراد او مؤسسات) بشراء أوراق مالية داخل السوق المحلية لهذه الدولة المتلقية . كما يحقق هذا النوع من التدفقات عدداً من الفوائد للدول المتلقية. اهمها توفير التمويل اللازم ، ولاسيما للقطاع الخاص ، للقيام بالاستثمارات المخططة التي تعجز المدخرات عن تغطيتها ، وتزيد هذه الفائدة إذا ما اتسمت الاستثمارات الأجنبية المالية بالاستقرار وطول الأجل ، ولم تستهدف فقط المضاربة ، او الحصول على عائد مالي سريع. كما تساهم هذه الاستثمارات في تحسين أداء اسواق المال المحلية للدول المتلقية ، وتحفزها على السعي المستمر للتطور حتى تجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. كما يكون هناك ايضاً حافز للشركات المقيدة بهذه الاسواق لإتباع القواعد والمعايير الدولية للمحاسبة ، ويخفف من تكلفة حصولها على راس مال (شيرين مصطفى، 2004، صص9-10). لذلك يتجه المستثمر في المحافظ المالية نحو الاستثمار في اسواق جديدة من اجل تنوع مكونات محفظته المالية ويعمل على ان تكون الاصول الجديدة التي يضيفها الي محفظته غير مرتبطة بالاصول التي تحتويها المحفظة من الاصل وذلك للتقليل من المخاطر الاجمالية للمحفظة.(هله، سعيد، مرجع سابق، ص54)

2 - تصنيفات الإستثمار الاجنبي غير المباشر (هشام فرج، 2006، صص17-19)

يمكن تصنيف المستثمر الاجنبي الى نوعين اساسيين وهما مستثمرين اجانب أفراد، مستثمرين اجانب مؤسسات. يعرف النوع الاول على انه المستثمر الذي لديه قدر من المدخرات بما يمكنه من تكوين محفظة أوراق مالية يستفيد من خلالها من مزايا التنوع المحلي والدولي معاً إذا تعدت المحفظة حدود السوق المحلي للمستثمر الاجنبي ، ويتسم هذا النوع من المستثمرين بإرتفاع درجة الثقافية المالية لديه

بالإضافة إلى الخبرة والدراية الكافية بأحوال أسواق المال الدولية وكيفية الاستفادة من فرص الاستثمار في الأسواق المالية الناشئة والمتقدمة ، وبصفة عامة يتخذ المستثمر الاجنبي الفرد قراراته الاستثمارية من خلال اوامر الشراء أو أوامر البيع لشركات السمسرة في الأوراق المالية وفي بعض الأسواق المالية المتقدمة يمكن للمستثمر إعداد أوامر الشراء أو البيع من خلال شبكة المعلومات الدولية. أما النوع الثاني من المستثمرين الاجانب فيختص بالمؤسسات المالية ،والتي تتسم بالثقل المالي الكبير في الأسواق المالية المستثمرة فيها لما لها من رؤوس أموال ضخمة بالإضافة إلى الخبرة والدراية الكاملة بفرص الاستثمار في الأسواق المالية الناشئة والمتطورة ،كما يتصف هذا النوع من المستثمرين بأنه القائد في معظم الأسواق المالية الناشئة ، حيث أن قرارات المستثمرين من مؤسسات تعتبر مرشداً لكثير من المستثمرين بصفة خاصة ، إتباعاً لسياسة القطيع. كما يتميز أيضاً هذا النوع من المستثمرين بتوافر التقنيات الحديثة بالإضافة إلى المعرفة العلمية والعملية التي تمكنه من اقتحام السوق المالي وتوجيه قرارات المستثمرين الآخرين طبقاً لرؤيته الذاتية وتحقيقاً لأهدافه الاستثمارية في السوق المالي. كما تتوفر أدوات الاستثمار الأجنبي غير المباشر في الأسواق المالية الناشئة وذلك تبعاً لطبيعة المستثمر الاجنبي ، فالمستثمر الأجنبي الفرد تكون أدواته محدودة بالتعامل ببيعاً وشراءً في السوق المالي من خلال شركات السمسرة كما سبق القول. اما المستثمر الاجنبي من المؤسسات المالية والتي تمثل الغالبية العظمى من حجم الاستثمار الأجنبي في الأسواق الناشئة فتتمثل ادواته الاستثمارية في صناديق الاستثمار المختلفة مثل:

- صناديق الاستثمار الدولية.
- صناديق الاستثمار الإقليمية.
- الصناديق الخاصة.
- صناديق راس المال المخاطر.

وبالإضافة الى النوعين السابقين من أدوات الاستثمار الاجنبي غير المباشر استطاعت الأسواق المالية الناشئة جذب بعض الاستثمارات الاجنبية من خلال ما يعرف بالاصدارات العالمية أو الدولية للأوراق المالية ، ومن امثلة هذه الاصدارات العالمية:

- شهادات الإيداع الدولية.
- شهادات الإيداع الأمريكية.
- شهادات الإيداع الأوروبية.

3 - دوافع الاستثمار الأجنبي غير المباشر في الأسواق المالية الناشئة(هشام فرج،صص20-22) هناك العديد من الدوافع التي من شأنها القيام ونشأة الاستثمار الأجنبي غير المباشر ومن أهم هذه الدوافع ، الاستفادة من مزايا التنوع الدولي بالإضافة إلى المضاربة.

أ- الاستفادة من مزايا التنوع الدولي.

من المعلوم انه كلما زاد حجم المحفظة الاوراق المالية ،أي كلما أدى ذلك الى التخلص الجزئي من المخاطر الكلية ، وهذا معناه ان التنوع له حدود ،بمعنى أن زيادة التنوع عن الحد لن يؤدي الى تناقص المخاطر ،حيث تم اطلاق مصطلح المخاطر المنتظمة systematic risk ،لى ذلك الجزء الذي لا يمكن التخلص منه بالتنوع ،حيث انها تمثل مخاطر لا يمكن تجنبها وتعرف أيضاً بالمخاطر السوقية ، كما أنه من المعلوم لدينا أيضاً ان الجزء من المخاطر والذي يمكن تجنبه من خلال التنوع الجيد ويعرف بالمخاطر غير المنتظمة Unsystematic risk ،أو تلك المخاطر القابلة للتنوع ، فهي متصلة بورقة مالية دون غيرها ، ومن هنا تبرز اهمية التنوع.

خلاصة ما سبق ان المستثمر يستطيع التحكم في المخاطر الخاصة أو المخاطر القابلة للتنوع عن طريق التنوع الجيد ، ولكنه لا يستطيع التحكم في المخاطر الخاصة أو الغير قابلة للتنوع. من هنا تظهر أهمية الاستثمار الاجنبي غير المباشر في الاسواق المالية الناشئة ، حيث يطل علينا مفهوم جديد وهو التنوع الدولي Internaional Diversification وبموجب هذا الاتجاه يستطيع المستثمر التحكم بعض الشئ في المخاطر الخاصة ،عن طريق تضمين المحفظة الاستثمارية الخاصة به لأصول مالية لمنشآت تمارس نشاطها في دول مختلفة.

ب- المضاربة Specuation.

تعتبر المضاربة هي الدافع الثاني من دوافع الاستثمار الاجنبي في الاسواق الناشئة ،حيث تتسم هذه الأسواق بتواضع مستوى الكفاءة أو انعدامها ،وبالتالي يسعى المستثمر تحقيق ارباح غير عادية من جراء الاستثمار في هذه الاسواق خاصة وان أرباح الاستثمار ي الاوراق المالية معفاة من الضريبة كما هو الحال في عديد من اسواق المالية الناشئة مثل مصر.ويأمل المستثمر الاجنبي ي الاستثمار في احد الاسواق المالية الناشئة التي تتسم بإنخفاض الوعي الاستثماري لدى المستثمر المحلي بالإضافة إلى تمتع السوق بالإعفاءات والمسموحات الضريبية ،كالاعفاء الضريبي على أنشطة أسواق الأوراق المالية ،وبالإضافة إلى سعيه إلى الاستثمار في احد البلدان التي تتمتع باستقرار نسبي في سعر الصرف حتى يكون في مأمن من مخاطر تغير سعر الصرف.

ومما لا شك فيه أن مضاربة المستثمر الاجنبي في السوق المالي الناشئ مؤداها تحقيق خسائر يمني بها المستثمر المحلي ،أو بمعنى آخر أن الأرباح الهائلة التي تحققها المؤسسات المالية الأجنبية ،ومعظمها صناديق استثمار ،تكون مقابل خسائر يتحملها المستثمر قليل المعرفة والخبرة بأمر التحليل والتقييم مثل التحليل الفني والاساسي . حيث انه من المعروف ان منطق السوق هو تحقيق المعادلة الصفرية وبمقتضاها

أن مكاسب طرف تعادل خسائر الطرف الاخر وعليه فإن الارباح غير العادية التي يحققها المستثمر الإنجليزي في الاسواق المالية الناشئة من شأنه انتقال صريح للثروة خارج حدود الاقليم.

ثانياً: مفهوم الاسواق المالية الناشئة

تتناول الدراسة ذلك المفهوم في عدة نقاط:

1. تعريف بالاسواق المالية الناشئة.
 2. خصائص اسواق الاوراق المالية الناشئة.
 3. وظائف أسواق الاوراق المالية.
 4. كفاءة أسواق الاوراق المالية.
1. تعريف الاسواق المالية الناشئة. (ونيس عبدالعال، 2006، صص 174-176)

يعتبر السوق المالي ناشئاً . طبقاً لتصنيف البنك الدولي . إذا كان هذا السوق قد بدأ عملية التغيير أو مرحلة التحول، والتي تتمثل في نمو حجم السوق ومعدل دوران النشاط. وقد عرفت مؤسسة التمويل الدولية الاسواق الناشئة Emerging Market بأنها تلك الاسواق التي بدأت في النمو، ولديها قدرة على مواصلة النمو والتقدم، وهي تلك الاسواق التي تضمنها اقتصادات نامية، وقد تزايد الاهتمام بهذه الاسواق لعدة أسباب

تزايد التدفقات الرأسمالية العالمية وتزايد حرية الانتقال رؤوس الاموال من خلال إلغاء القيود والضوابط وتزايد علاقات الترابط والاتصال بين الاصحاب هذه الاموال والمقترضين لها، وتسارع عمليات تحرير الاسواق المالية في كثير من البلدان النامية والدول التي تمر بمرحلة الانتقال. بشكل عام يرتبط مفهوم السوق المالي الناشئ بصورة قوية بدرجة نمو الاقتصاد الذي يتواجد فيه ذلك السوق. اي انه يمكن اعتبار السوق المالي ناشئاً إذا توافر . على الاقل . معيار واحد من المعايير التالية:

- تواجد هذا السوق في اقتصاد منخفض أو متوسط الدخل، بحسب تعريف البنك الدولي.
- إذا كان السوق المالي آخداً في النمو، كما تنخفض نسبة القيمة الرأسمالية الاجمالية لاستثمارات الاوراق المالية والحافطة الي الناتج المحلي الإجمالي.

2 - خصائص اسواق الاوراق المالية الناشئة. (هباء ابوعزيز، 1998، ص ص 20 - 22)

إن اسواق الاوراق المالية الناشئة لا يمكن النظر إليها كمجموعة متجانسة، حيث أن تلك الاسواق توجد بينها اختلافات لا بد أن تؤخذ في الاعتبار من حيث عدد الشركات المسجلة، التعاملات الجديدة في كل سنة، رأس المال السوقي، إجمالي الاموال المتزايدة وقيمة الاسهم المتعامل عليها. إن تلك الفروق تعكس الفروق المتواجدة في البيئة الاقتصادية والمالية لتلك الدول التي تتمثل في الاتي:

- دور القطاع الخاص

- دخول الاجانب لسوق الاوراق المالية
 - دور مصادر التمويل الاخرى البديلة
 - الوضع المؤسسي من حيث آليات المراقبة والشفافية وتسوية المنازعات
 - الهيئة التشريعية والقانونية التي تحكم الاستثمار المحلي والاجنبي
 - بالإضافة الى ذلك تدفق المعلومات ومتطلبات الافصاح
- 3 - وظائف سوق الاوراق المالية.

إن سوق الاوراق المالية تقوم بوظيفتين أساسيتين:

أ . الوظيفة الاقتصادية لسوق الاوراق المالية

يقصد بتلك الوظيفة قيام سوق الاوراق المالية بتسهيل تحويل الموارد الاقتصادية الحقيقية من الاطراف المقرضة الى الاطراف المقترضة ، فالاطراف المقرضة تجل اشباع حاجاتها المالية الحالية وذلك باقتطاع جزء من دخولها وتنازل عنها للاطراف المقترضة في مقابل الحصول على عائد مناسب مقابل هذا التنازل وعندما يستخدم المقترضون الاموال المقترضة في الحصول على الموارد الحقيقية ، أي شراء وتأجير عوامل الانتاج المختلفة ، فإنهم سوف يحققون دخولاً أعلى مما ينعكس على المستوى الحقيقي للمعيشة بالارتفاع ليس فقط للاطراف المقترضة ولكن لكافة الاطراف الاخرى المشاركة في النظام الاقتصادي ، ويمكن توضيح ذلك بشئ من التفصيل من خلال عرض لأهم الوظائف الاقتصادية والتي تتمثل في الآتي:

- تعمل سوق الاوراق المالية على بلوغ القيمة العادلة للسهم (جيهان شلبي ، 2000، ص ص 125 - 126).

من الطبيعي أن تختلف القيمة السوقية للسهم المطروحة للتداول عن القيمة الاسمية والدفترية للسهم وذلك بعد انتهاء فترة التأسيس ودخول الشركة مرحلة الانتاج وأن تتزايد الفجوة بينهما مع تطور الشركة ونموها ، إلا ان التفاوت الكبير في القيمة السوقية عن القيمة الاسمية يجعلنا نبحث عن القيمة الحقيقية للسهم حيث أنها ترتبط بعناصر أساسية تعتبر محددات لهذه القيمة ، وهي:

- قائمة أصول وموجودات الشركة وتطورها من فترة الى اخرى.
- كفاءة الجهاز الاداري للشركة ومدى قدرته على تحقيق خطط تطوير الاداء سواء مخطط تحسين الانتاج أو مخطط التسويق وغيرها من الخطط والمقترحات التي من شأنها تحسين الاداء بشكل عام.
- احتمالات النمو والتوسع في المستقبل.

تلعب سوق الاوراق المالية دوراً فعالاً في تقويم السهم والتعرف على ما إذا كان السهم مقيماً بأعلى أو أقل من قيمته الحقيقية ، وذلك من خلال تلاقي قوى العرض والطلب متمثلة في البائعين والمشتريين حيث

تتجدد قيمة الأوراق المالية من خلال العرض والطلب دون تدخل أية عوامل أخرى في تجديد السعر وهناك عوامل عديدة تساهم في بلوغ القيمة العادلة للسهم بالإضافة الى قوى العرض والطلب ومنها ضرورة توافر كافة البيانات والمعلومات الأولية عن الشركات التي تطرح اسهمها للاكتتاب العام مما يعطي فكرة كافية للمستثمر عن مزايا الشركة ونظامها الاساسي ونظام ملكية الشركة حتى تتأكد ثقته في الورقة المالية باتالي يكون السعر الذي يدفعه مقابل امتلاك الورقة المالية قائم على دراسة واقتناع تام.

• التعامل في الورقة المالية بالبيع والشراء.

إن سوق الأوراق المالية هو المكان الذي تتم فيه الممارسات السوقية بغرض تسييل الأوراق المالية. كما أن المستثمر الفرد يضع في اعتباره عاملاً هاماً عند اتخاذ قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية ألا هو امكانية بيع تلك الورقة ، فإذا لم تكن الورقة يمكن اجة بيعها بسهولة ويسر فإن المستثمر سوف يعارض قرار الشراء.(هيبه ابوعزيز ، مرجع سبق ذكره، ص8)

• إيجاد منتج مالي متطور (مستحدث).

إن سوق الأوراق المالية وبنك الاستثمار دائماً ما يحاولان تقديم منتجات جديدة لمجابهة متطلبات المستثمرين ، فحتى عام 1973 كانت الأوراق تتمثل في الاسهم العادية والممتازة ، سندات الكوبون الحكومية وكذلك السندات التعاونية ، أما حالياً فإن المستثمرين يستطيعون أن يختاروا من أدوات مالية عديدة ومتنوعة مثل الاسهم والسندات والخيارات والمستقبليات.....(نفس المرجع)

• سهولة استثمار رؤوس الأموال.

يمتاز الاستثمار في سوق الأوراق المالية بالسهولة واليسر وذلك بالمقارنة بصعوبة الاستثمار في مجالات أخرى، كما يتميز بإمكان استثمار اي مبلغ كبير ام صغير ، ولأى مدة طال أم قصرت. كما لا يتطلب اي خبرة خاصة ففي مقدور أي شخص استثمار ماله في أي شركة زراعية أو صناعية أو تجارية، ويستفيد من نجاحها بالحصول على الارباح كما يستفيد من ارتفاع قيمة الاسهم نتيجة أعمال الشركة بعكس الحال بالنسبة للاستثمار في مجالات أخرى حيث يتطلب ذلك خبرات معينة وكفاية ودراية خاصة، كما يتميز ايضاً بأنه يتيح الفرصة لتتويج الاستثمار فيمكن توزيع رأس مال المستثمر في سندات حكومية وفي اسهم شركات صناعية وعقارية وغيرها (عطية فياض، 1998، ص ص 57 - 58)

• تشجيع الادخار وتجميع الأموال.

تحقق البورصة للمدخرين مزايا التي تشجعهم على توظيف أموالهم في الأوراق المالية ،حيث تعطيهم الامان الكامل لرؤوس اموالهم وايضاً في الحصول على عائد منتظم للورقة المالية التي يتعامل فيها، كما تعطيهم الحق في سهولة التصرف في الصك في أي لحظة ،كما ان العلانية المتوافرة في البورصة تساعد المدخر في اتخاذ القرار المناسب في توظيف أمواله.(عطية فياض ، نفس المرجع ،ص58)

• توفير سوق مستمر للتعامل في الأوراق المالية (يسرى جرجس ، 1997، ص ص 15 - 16)
تتيح سوق الأوراق المالية من خلال البورصة سوقاً مستمرة ومفتوحة وحررة ، بما يمكن جمهور المتعاملين من شراء أو بيع الأوراق المالية حسب رغبتهم بالأسعار السائدة دون ان يترتب على ذلك خفض أو رفع كبير في الاسعار ،وهذه الحقيقة تزيد من قابلية الأوراق المالية للتسويق مما يؤدي بدوره إلى زيادة درجة سيولتها ،وبالتالي يمكن للمستثمر التخلص مما يملكه من أوراق المالية وتحويله إلى نقدية بسرعة وسهولة ،ويدون تحمل خسائر رأسمالية كبيرة ، وهذا بلا شك يؤدي إلى تشجيع الميل للادخار والاستثمار في الأوراق المالية.

ولكي تكون بورصة الأوراق المالية سوقاً مستمرة فإنه يجب:

- أن يتوافر عدد كافي من المتعاملين في أوقات العمل المحددة على الاستعداد للبيع والشراء .
- أن تسمح قواعد البورصة بالتعامل على المكشوف ، بحيث يتم عقد الصفقات المختلفة ، بناءً على إمكانية البائع في توفير الأوراق المالية موضع التعامل ، بمعنى إذا طلب مشتر لورقة مالية ولم تكن ي حياة البائع في وقت البيع ،فإن هذا الأخير يبرم الصفقة اعتماداً على استطاعته الحصول عليها فيما بعد بفضل السوق المستمر ليسلمها للمشتري .

ولكي تصبح بورصة الأوراق المالية هي المكان الملائم للتعامل في الورقة المالية ، لا بد في توافر الثقة لدى المتعاملين وذلك من خلال ما يلي:

- الإفصاح عن المعلومات ، وتحقيق العدالة في اشهار المعلومات والبيانات لكافة المتعاملين .
- تدخل ادارة السوق لضبط حركة الاسعار ، إذا كانت التغيرات في الاسعار نتيجة لعوامل غير طبيعية مثل المضاربات المبالغ فيها ،وكذلك تدخل ادارة السوق لوقف تداول صفقة معينة إذا كانت نتيجة لتلاعب او خداع.

ويترتب على اعتبار البورصة المالية سوقاً مستمر عدة فوائد، يمكن اجمالها فيما يلي:

- سرعة تداول الأوراق المالية.
- سهولة تحويل الأوراق المالية إلى أموال سائلة ،والأموال السائلة إلى أوراق مالية.
- تمكن حائزي الأوراق المالية من معرفة قيم الأوراق المكونة لمحفظةهم المالية يومياً تقريباً .
- سهولة التعديل في مكونات المحاظ المالية ، وبذلك يمكن لمالكي هذه المحافظ تفادي الخسارة وتحقيق عوائد مناسبة

• سوق الأوراق المالية أداة لتقييم الشركات والمشروعات

تمثل سوق الأوراق المالية سلطة رقابية بصورة غير مباشرة على كفاءة الشركات والمشروعات التي يجري تداول أوراقها المالية في السوق ،وذلك من خلال التقارير الدورية التي تنشر في بورصة الأوراق

المالية عن اوضاع الشركات المدرجة على قائمة التداول ، وعن حركة التداول وتطورات الاسعار....وغير ذلك من البيانات ،مما يسهم في زيادة وعي المستثمرين وتبصيرهم بواقع الشركات والمشروعات ، ويتم الحكم عليها بالنجاح أو الفشل ، فانخفاض اسعار الاسهم بالنسبة لشركة من الشركات دليل قاطع على عدم نجاحها أو على ضعف المركز المالي ، مما قد يؤدي إلى اجراء بعض التعديلات في قيادتها أو في سياستها أملا في تحسين مركزها. وبصورة عامة فإنه يمكن القول أن سوق الاوراق المالية تضمن إلى حد ما سلامة تقويم المشروعات ، وعن طريق سلامة تقويم اسهمها ، الامر الذي يترتب عليه حسن توجيه المدخرات (يسرى جرجس ، المرجع السابق ، ص ص 18 - 19)

توفير السيولة للاوراق المالية.

من المعروف ان عملية تسييل أي اصل تحتاج إلى فترة زمنية لاتمامها ، كما قد يلحق بها بعض الخسائر وخاصة إذا كانت عملية البيع سريعة وبالتالي إذا اراد مساهم ان يخرج من مساهمة في شركة ما لأي سبب ما فإنه يقوم ببيع أسهمه في سوق الاوراق المالية التي تتحدد فيه الاسعار للاوراق المالية بناءً على الطلب والعرض ،والتي تحكمها محددات أخرى كقوة المركز المالي للشركة وتوزيعاتها ومركزها المالي التنافسي أو الاحتكاري وغير ذلك.

وبالتالي يستطيع المستثمر تسييل أصوله (اسهمه مثلا) في اسرع وقت و بالسعر المعلن بالبورصة ليسترد رأسماله و ذلك بناء على اتخاذ قرار بشراء اوراق مالية اخرى حيث أن البورصة توفر وظيفة أساسية وهي تداول الأوراق المالية مع توفير كافة البيانات عن كافة المعاملات و الشركات في سوق الأوراق المالية و نشرها بحياد تام بما يوفر العلانية لكافة المتعاملين بالسوق (جيهان شلبي ،مرجع سبق ذكره، ص ص 120 - 121).

• توفير المعلومات والعلانية.

من اهم مقومات نجاح سوق الأوراق المالية توافر جهاز معلومات متكامل لا يوفر معلومات فقط عن العمليات التي تتم داخل المقصورة وإنما يوفر معلومات عن الأسعار خارج المقصورة وعن الشركات وارباحها ، ومجالس ادارتها، واحصاءات اخرى عن اتجاهات اسعار الاوراق المالية المختلفة و اي معلومات اخرى يحتاجها كل المستثمرين و الوسطاء وكذلك المدخرين في سوق الأوراق المالية فلكي يتمكن المستثمر او المدخر من اتخاذ القرار السليم في شأن شراء وبيع الأوراق المالية ينبغي ان يتوافر لديه معلومات قد تؤثر على قراره او على سعر التداول للورقة المالية وأهم ما تعتمد عليه كفاءة اي سوق للأوراق المالية هو مدى توفر جهاز يوفر المعلومات المطلوبة ، وعن طريق توفير المعلومات و علانياتها تستطيع كافة الفئات المتعاملة في سوق الأوراق المالية من اتخاذ القرارات المتعلقة بسوق الأوراق المالية بكفاءة (في ظل افتراض الرشد الاقتصادي) كما تحقق المعلومات التي تتوافر يوميا عن اسعار الإقفال

والفتح تقييم دائم ومستمر عن اصول كل مستثمر في الأوراق المالية و هو قد لا يتوافر في اي استثمار آخر. (جيهان شلبي ، المرجع السابق ، ص123)

• توفير تطابق الاسعار .

يطلق عليه عملية الأربيتراج Arbitrage وهذه العملية عبارة عن موازنة الاسعار لورقة مالية مابين بورصات دول معينة او في حالة الاسهم في الشركات الدولية فتكون عمليات الموازنة هذه بين بورصات الدول المقيدة بها اسهم هذه الشركات ، فاذا كانت مثل هذه الاوراق تسعر في جميع البورصات فان هبوط سعر احداها في احدى هذه البورصات يدفع المحترفين الى شرائها بقصد بيعها بثمان اعلى في سوق اخرى فعملية الشراء هذه تضمن عمل موازنة بين الاسعار و زوال الضغط الذي يحدث في احد الاسواق بسبب زيادة الطلب على الشراء منه او زيادة العرض في صورة مبيعات ضخمة و بذلك يتلاشى تذبذب الاسعار الحاد من زيادة او انخفاض(جهان شلبي ، المرجع السابق ، ص 121)

• توجيه الاستثمار .

من المعلوم انه في حالة ارتفاع الاسعار بسوق الاوراق المالية فان معدل الفائدة التي تغلها نقل ويسرع الجمهور الى بيع الاوراق المالية لايداعها بالبنوك ، و كذلك عندما نقل الودائع بالبنوك تعتمد الى زيادة سعر الفائدة بها فتنقل رؤوس الاموال في هذه الحالة من الاستثمار بسوق الاوراق المالية الى الاستثمار بالبنوك وبالعكس عندما يقل سعر الفائدة بالبنوك عن الفائدة التي تغلها الاوراق المالية يسحب الجمهور ودائعهم فتنقل رؤوس الاموال من البنوك الى ، ولا يخفى ما لهذه الوظيفة من اهمية كبرى في توجيه اقتصاد البلاد (حسين الياسي ، 2005 ، ص 9)

مرونة السوق في امتصاص الهزات والقلبات بحد ادنى من العقبات المعطلة:

يتطلب ذلك وجود كمية كبيرة من الاسهم المدرجة في السوق ومن مختلف الانواع والخصائص لتلبي الاحتياجات والشروط للمستثمرين المختلفين ، وعند حدوث ظروف مالية طارئة ، يمكن ان تتدخل ادارة سوق الاوراق المالية ويجوز ان تصدر اوامرها باقوال البورصة ليوم واحد او اكثر حتى تتضح الامور ويعود التعامل بعد معرفة الحقيقة الجديدة. ولتحقيق النظام فانه يجب ان تعمل البورصات دائما وفقا لقوانين وتنظيمات محددة تمنع سوء الفهم وتشويه الحقائق والتلاعب بالاسعار . كما تقوم ادارة سوق الاوراق المالية بالرقابة ووضع الضوابط على الشركات المسجلة في السوق والمنظمات المالية العامة فيه. كما تقوم ادارة السوق بتوفير المعلومات للمستثمرين عن الشركات التي يريدون الاستثمار فيها مما يساعد في ترشيد القرارات الاستثمارية.(محمد سامح ، 1995 ، ص 23)

• تكفل البورصة حرية المساومة:

حيث انه لا تنفذ الصفقة لحساب العميل البائع الذي يطلب سعرا معيناً الا حين يتاح هذا السعر بوجود مشتري للشراء بهذا السعر فان لم يوجد مثل هذا المشتري اضطر البائع الى تخفيض الثمن اذا اراد. (حسين الياسي ، مرجع سبق ذكره ، ص11)

• العمل بكفاءة داخل السوق:

وذلك عند انخفاض تكلفة الخدمات المؤداة الى المتعاملين في السوق سواء بتزويد السوق بشبكة اتصالات متطورة او بالاهتمام بتدريب الوسطاء على الاساليب المستخدمة في البورصة المالية او بتوفير المعلومات والبيانات للمستثمرين و للمتعاملين مع السوق... الخ. (حسين الياسي ، المرجع السابق ، ص 12)

• تخفيض المخاطر:

يعتبر سوق الاوراق المالية اداة لتحويل المخاطر وتأجيل الاستهلاك ، حيث يسمح سوق الاصدار للشركات بتوزيع المخاطر على الاسهم والسندات ، كما يسمح سوق التداول بتحويل الاوراق المالية طويلة الاجل الى ارصدة سائلة من خلال اجلها المحدد ، وبذلك يستطيع المستثمر الحصول على السيولة اللازمة في الوقت الذي يحدده.

يمكن تخفيض المخاطر في سوق الاوراق المالية من خلال تنوع محافظ الاوراق المالية بحيث تتكون كل محفظة من اوراق مالية لقطاعات اقتصادية مختلفة وشركات متعددة ، وقد يمتد التنوع ليشمل اوراق مالية دولية ومحلية وهذا التنوع يؤدي الى تخفيض المخاطر ، حيث تعمل حركة الاسعار في السوق بمثابة رقابة ومرشد للمديرين لتحسين اوضاع نشاطهم وتحسين مركزهم المالي ومن ثم ينعكس ذلك على تحسين نمو الاستثمارات.

في المقابل تعكس الاسعار في سوق راس المال المعلومات المتاحة عن المنشآت المتداولة وكلما تحسن نشاط ومستقبل المنشأة ارتفع سعر الاوراق الخاصة بها ، ومن ثم تعمل كل منشأة على تحسين وضعها للاستفادة من ارتفاع اسعار اوراقها الذي يعني انخفاض تكلفة التمويل من ناحية ويؤدي الى زيادة الثقة في تعاملاتها من ناحية اخرى ، في حين ان انخفاض اسعار الاوراق المالية يعكس ضعف الثقة وارتفاع تكلفة التمويل وهذا ما تسعى المنشآت العاملة الى تجنبه. (مصطفى النشري ، 2008 ، ص 25)

• تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تعد سوق راس المال اداة مهمة من ادوات السياسة الاقتصادية لتنفيذ الحكومات مهامها في الوصول الى الاستقرار الاقتصادي ، وتجنب التضخم او الكساد. ذلك من خلال التأثير في معدلات الفائدة ، وبالتالي تغيير مستوى الاقتراض والاستثمار في الاقتصاد وتقوم الحكومة من خلال ادوات غير مباشرة في التدخل لتحريك سعر الفائدة مما ينعكس على حركة الاسعار في سوق راس المال ، وذلك لان هناك علاقة

عكسية بين سعر الفائدة والاسعار في سوق راس المال ، ومن ثم يمكن التأثير في زيادة نمو الاستثمارات.(إيهاب الدسوقي ، 2000، ص 89)

ب - الوظيفة التمويلية لسوق الاوراق المالية:

يترتب على وجود اسواق للاوراق المالية العديد من المزايا لكل من المصدر والمستثمر حيث تساهم هذه الاسواق في حصول المصدر - سواء كان منظمة اعمال او الحكومة - على الاموال اللازمة للوفاء باحتياجاته المالية ،كذلك تساهم اسواق الاوراق المالية في تمويل احتياجات التنمية العامة ، حيث تلجأ الحكومات الى الاقتراض لتمويل برامج التنمية، ويستفيد المستثمر من آلية نظام السوق ففي حالة عدم امكانية اعادة بيع الورقة المالية التي يحوزها في الحال فانه سيتردد في الحصول على هذه الورقة من البداية ، ويؤدي ذلك الى تخفيض حجم الاموال المتاحة لتمويل الصناعات والحكومات وبذلك تساهم اسواق راس المال في تشجيع المستثمرين على شراء الاوراق من خلال آلية نظامها الذي يتميز بالعدالة والسرعة في تداول الاوراق المالية باسعار معلومة ، وبذلك تساهم آلية نظام اسواق الاوراق المالية في تسهيل عمليات تحويل الاموال الفائضة من بعض القطاعات الى القطاعات التي تواجه عجز في الاموال بكفاءة وبأقل قدر من التكلفة. هذا وتعتبر وظيفتي تحويل الخطر وتحويل الانتظار من اكثر الوظائف التمويلية من حيث الاهمية ، حيث تساهم وظيفة تحويل الخطر في تنمية الاستثمارات المادية التي تقوم بها الشركات المساهمة ، اما وظيفة تحويل الانتظار فتستمد اهميتها من اتاحة الفرصة امام المستثمر لتحويل استثماراته المالية الى نقود عند الحاجة اليها.

وفيما يلي عرض موجز لهاتين الوظيفتين:

- وظيفة تحويل الخطر Transfer Of Risk:

تتمثل هذه الوظيفة في توزيع المخاطر على المستثمرين (حملة الاوراق المالية) بدلا ان يتحملها صاحب المشروع وحده ، فالاستثمار المادي من المجالات التي تحوطها المخاطر لما يرتبط بحجم الطلب على منتجاته من عدم تاكد ، ولوجود العديد من العوامل التي تؤثر على ارباحه المستقبلية ، وهو ما يدفع المستثمرين الى البعد عن المشروعات ذات التكلفة الاستثمارية المرتفعة وعن المشروعات التي تتسم بفترات استرداد طويلة (تبدأ في اعطاء ارباح بعد انقضاء فترات طويلة) ولذا فهم يفصلون المشروعات التي تدر ارباحا تغطي تكاليفها خلال السنوات الاولى، ومعظم هذه المشروعات تكون ذات مساهمات محدودة في عملية التنمية الاقتصادية ، لكن مع وجود سوق فعال للاوراق المالية وقيامه بوظيفة تحويل الخطر فان المستثمرين سيقومون بالمشروعات عالية التكلفة والمشروعات ذات فترات الاسترداد الطويلة دون خوف كبير لانهم سيحصلون على تمويل طويل الاجل لهذه المشروعات.(حسين الياسي ، مرجع

سبق ذكره ، ص ص 14 - 15)

- وظيفة تحويل الانتظار **ransfer of waiting**:

بالإضافة الى دور البورصة في توفير سوق اولي للاوراق المالية ، فان لها دور اخر كسوق ثانوي ، حيث يتم تداول الاوراق المالية من خلالها طالما لم يستحق تاريخ استرداد تلك الاوراق ، وقد يمتد تداول الاوراق المالية الى ما لا نهاية مثل الاسهم ، حيث يتم تداول السهم طالما ان الشركة المصدرة له مستمرة في الوجود ، فاذا كان هناك مستثمر في احدى الشركات لا يتوقع ان تقوم الشركة باعادة قيمة استثماراته فيها ، يمكنه ان يبيع استثماراته من خلال بورصة الاوراق المالية لمستثمر آخر ، وبالمثل بالنسبة لمستثمر في الاوراق المالية ذات الدخل الثابت والاي عادة ما يكون لها مدة محددة (تاريخ استحقاق) تتراوح ما بين عشرة اعوام وخمسة وعشرون عاما يمكنه بيع هذه الاوراق بالبورصة في اي وقت ، وعلى اية حال فان الاحتفاظ بورقة مالية معينة حتى تاريخ استحقاقها ، يؤدي الى حصول حامل الصك (الورقة المالية) على القيمة الاستردادية لها من مصدر هذا الصك حتى تاريخ الاستحقاق، وغالبا لا يحدث ذلك بواسطة المستثمر الاصلي للورقة المالية المشتراه منذ عشر سنوات او خمسة وعشرون عاما. وتؤثر امكانية التداول للاسهم والسندات ببورصة الاوراق المالية على زيادة رغبة المستثمرين في اقتناء الاوراق المالية لفترة زمنية طويلة (نقصد هنا الاوراق المالية التي تستحق السداد خلال فترة تزيد عن العشر سنوات). (حسين الياسي ، المرجع السابق ، ص ص 17 - 18)

4 - كفاءة سوق الاوراق المالية:

بعد العرض السابق للوظائف الاقتصادية والتمويلية لسوق الاوراق المالية فلا بد من توافر شروط معينة في تلك السوق لكي تقوم بتلك الوظائف بصورة جيدة فيما يطلق عليه مصطلح السوق الكفاء. وسوف يتم توضيح ذلك في عدة نقاط: المقصود بكلا من: السوق الكفاء ، الكفاءة الكاملة (التامة) للسوق، الكفاءة الاقتصادية للسوق، الفرق بينهما ، المتطلبات (الشروط) الواجب توافرها في السوق لكي تكون كفاء ، المؤشرات التي تقيس كفاءة السوق.

أ - مفهوم كفاءة السوق:

وفقا لمفهوم الكفاءة ، يتوقع ان تستجيب اسعار الاسهم في سوق الاوراق المالية ،وعلى وجه السرعة، لكل معلومة جديدة ترد الى المتعاملين فيه يكون من شأنها تغيير نظرتهم في الشركة المصدرة للسهم. وتنتج اسعار الاسهم صعودا وهبوطا تبعا لطبيعة الانباء اذا كانت ايجابية ام لا. وفي سوق تمتاز بالكفاءة ، يعكس سعر سهم الشركة المعلومات المتاحة عنها سواء كانت تلك المعلومات على شكل قوائم مالية او معلومات تتعلق بانشطتها تبثها وسائل الاعلام، او تتعلق بالسجل التاريخي لسعر السهم او غيرها من تحليلات وتقارير حول الحالة الاقتصادية العامة لاداء المنشأة،والذي يتضمن مستويات العوائد الفعلية، رسمة الارباح ورقم الاعمال وغيرها ،ويعكس سعر السهم ي ظل السوق الكفاء توقعات

المستثمرين بشأن المكاسب المستقبلية وبشأن المخاطر التي تتعرض لها هذه المكاسب، ولكن رغم توافر المعلومات لجميع المتعاملين في السوق، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة تطابق تقديراتهم المستقبلية والمخاطرة المحيطة بها تماما. (حسان خضرم، 2004، ص ص 8 - 9)

ب - الكفاءة الكاملة والكفاءة الاقتصادية والفرق بينهما (محمود إبراهيم، 2001، ص ص 16 - 17)

• الكفاءة الكاملة للسوق Perfect Efficiency

في السوق تام الكفاءة لا يوجد فاصل زمني بين تحليل المعلومات والتوصل لنتائج محددة بشأن القيمة الحقيقية للسهم، كما أنه لا يوجد فاصل زمني بين التوصل لتلك النتائج وحصول كافة المستثمرين عليها، ويمكن إيجاز أهم شروط الكفاءة الكاملة فيما يلي:

- أن المعلومات تكون متاحة لكافة المستثمرين في ذات الوقت وبدون تكلفة وبالتالي فإن توقعاتهم تكون متماثلة.

- لا توجد أي قيد على التعامل، حيث لا يوجد تكاليف معاملات أو ضرائب كما يمكن للمستثمرين شراء أو بيع أي كمية من الأسهم مهما صغر حجمها.

- أن المستثمرين يتصفون بالرشد ويسعون لتعظيم منفعتهم من وراء استغلال ثرواتهم.

ولما كان مفهوم الكفاءة الكاملة يعد مفهوما نظريا يصعب - أن لم يكن مستحيلا تواراه خاصة فيما يتعلق بالشروط الثلاثة الأولى، فلا يبقى إلا التسليم بوجود الشرط الرابع باعتباره المحور الأساسي لكفاءة السوق وربما يشير إلى الكفاءة الاقتصادية، وبالتالي فإن ما يمكن قبوله كتعبير عملي عن كفاءة السوق هو الكفاءة الاقتصادية.

• الكفاءة الاقتصادية للسوق Economic Efficiency:

أما في ظل الكفاءة الاقتصادية للسوق فإنه يتوقع أن يمضي بعض الوقت منذ وصول المعلومات إلى السوق حتى تظهر آثارها على أسعار الأسهم.

هذا يعني أن القيمة السوقية للسهم قد تبقى أعلى أو أقل من قيمته الحقيقية لفترة من الوقت على الأقل. لكن سبب تكلفة المعلومات والضرائب وغيرها من تكاليف الاستثمار لن يكون الفارق بين القيمتين كبيراً إلى درجة أن يحقق المستثمر من ورائها أرباحاً غير عادية على المدى الطويل.

ج- متطلبات سوق الأوراق المالية الكفاء:

لكي يقوم سوق الأوراق المالية بدوره في توجيه وتخصيص الموارد المتاحة إلى أفضل الاستثمارات لابد أن تتوفر فيه بعض السمات الأساسية وهي:

- الكفاءة التسعيرية.
- الكفاءة التشغيلية.
- الكفاءة التخصيصية.
- الكفاءة الاعلامية.
- السيولة والاستمرارية.

• الكفاءة التسعيرية Pricing Efficiency:

يطلق على كفاءة التسعير الكفاءة الخارجية ، ويقصد بها ضمان وصول المعلومات الجديدة الى جميع المتعاملين في السوق بسرعة وبأدنى تكلفة، بحيث تعكس اسعار الاسهم في السوق كافة المعلومات المتاحة. ويقتضي تحقيق سرعة نشر المعلومات ووصولها الى جميع المتعاملين وجود شبكة منتظمة للاتصالات على درجة عالية من الكفاءة تساعد على تشكيل ردود افعال المتعاملين في السوق بسرعة تجاه المعلومات الجديدة ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة. ويصبح التعامل في السوق بمثابة منافسة عادلة تتساوى فيها فرص تحقيق الارباح لجميع المتعاملين بالسوق، وتقل فرص تحقيق اي ارباح غير عادية. ويحقق فقط خسائر المستثمرون الذين يفتقدون الدراية الكافية والقدرة على تحليل المعلومات المتوافرة ي السوق.(عاطف اندراوس ، 2005 ، ص ص 59 - 60)

• الكفاءة التشغيلية Operational efficiency:

تتحقق كفاءة المنظمات المالية العاملة في سوق الاوراق المالية عندما تتخفف كافة الخدمات المقدمة الى المتعاملين في السوق. ولتخفيض تكاليف التشغيل ، فان المنظمات المالية يجب ان تكون ذات حجم يحقق اقتصاديات الحجم الكبير. كما انه من الضروري العمل على تزويد سوق الاوراق المالية بشبكة اتصالات متطورة تربط بين البورصة والمنظمات المتعاملة معها من بيوت السمسرة والبنوك وشركات التامين وشركات الاوراق المالية ، مع الاهتمام بتدريب الوسطاء على اساليب العمل في البورصات العالمية. ولتحقيق كفاءة التشغيل ، يجب ان تلعب اجهزة سوق الاوراق المالية دورا في توفير البيانات والمعلومات لجمهور المستثمرين مثل المعلومات عن نشاط الشركات وتوقعات نموها وارباحها، مع اعطاء الاهمية لنشر البيانات الدورية والتحليلات المالية الخاصة بالقوائم المالية وتقرير مجلس الادارة بطريقة تفصيلية واضحة.(محمد سامح ، مرجع سبق ذكره ، ص 21)

• الكفاءة التخصيصية Allocation efficiency:

ان كفاءة التخصيص تتطلب ان يمر الادخار في قنوات الى مشاريع الاستثمار بحيث يتكافأ مستوى العائد المتوقع تحقيقه مع معدل الخطر الذي يتعرض له الاستثمار ، كما ان التخصيص الكفء للموارد المحدودة يور لمشروعات الاستثمار الناجحة عرضا كافيا وملائما من راس المال بتكلفة مناسبة ، اما

المشروعات او العمليات غير الناجحة او المتقادمة ولا تحوز القبول فتسحب منها الاموال بتصفيتها. ولتحقيق التخصيص الكفاء لرأس المال، يجب ان تتوافر المتطلبات الاتية في سوق الاوراق المالية:

- نظام تسعير يعمل بحرية تامة استجابة لحالات العرض والطلب.
- مصدر واسع لنشر المعلومات الدقيقة بتكلفة منخفضة، حيث ان سلامة وصحة التعامل بالاسهم تقوم اساسا على نشر المعلومات وهذا الافصح هو المهمة الاساسية للهيئات المشرفة على سوق الاوراق المالية لانه يحمي التعامل بالسهم ، ويفيد الشركات المساهمة ذاتها في الامد البعيد اذ يكشف عن الشركات المتهالكة والادارات غير الكفاء.
- توافر مجتمع مستثمرين ذوي سلوك عاقل والذين يبحثون عن اعلى عائد ممكن يتفق ودرجة المخاطر التي يرغبون في قبولها.

وفي ظل التخصيص الكفاء لرأس المال ،سوف تتعدل اسعار الاوراق المالية بسرعة - وفي المتوسط- وبطريقة مناسبة جميع المعلومات الجديدة ذات الصلة. ونظرا لان الاحداث تتم بانتظام ، فان اسعار الورقة المالية تتغير بانتظام استجابة للتيار المستمر من المعلومات الجديدة. (محمد سامح ، المرجع السابق ، ص ص 21 - 22)

• الكفاءة الاعلامية:

تعني الكفاءة الاعلامية مدى توافر المعلومات الاقتصادية عن الازواضع السابقة ونتائج الاعمال وفرص النمو المستقبلية للمنظمات المصدرة للاوراق المالية المطروحة في سوق الاوراق المالية ، ومدى اعتماد السوق عند تحديد القيمة الاقتصادية الحقيقية للاصل المالي المطروح للبيع داخل السوق على هذه المعلومات وليس على تخمينات او انفعالات او اشاعات او ممارسات غير صحيحة. ويساعد توافر هذه الكفاءة الاعلامية في تحقيق الكفاءة التخصيصية لهذه الاسواق. (نادية ابوفخرة ، 2008 ، ص 120) اي انه باختصار لكي تكون السوق جيدة وبالتالي كء لابد ان تتوافر فيها الخصائص التالية:

(Frank.Relly,2006,p106)

- معلومات دقيقة ولحظية عن اسعار واحجام الصفقات السابقة.
- السيولة ، بمعنى ان الاصل يباع ويشترى بسرعة ويسعر يدنو من اسعار الصفقات السابقة (لديه سعر مستمر) ، بافتراض انه لم تكن هناك معلومات جيدة.
- تكاليف صفقة منخفضة ، تشمل تكاليف الوصول الى السوق وتكاليف السمسرة الفعلية وتكاليف تحويل الاصل
- الاسعار تعدل بسرعة طبقا للمعلومات الجديدة ، بالتالي فان السعر الساد يكون عادلا ، حيث انه يعكس كل المعلومات المتاحة المرتبطة بالاصل.

د - الصيغ المختلفة لفرضيات السوق الكفاء :

بعد التعرف على مفهوم السوق الكفاء (هي السوق التي تعكس اسعاره كل المعلومات المتاحة) ينبغي توضيح الصور المختلفة لفروض كفاءة السوق والتي تتمثل في ثلاث صور .

• فرض الصيغة الضعيفة :

في تلك الحالة تعكس الاسعار الحالية للاسهم المعلومات التاريخية فقط عن الصفقات السابقة وبالتالي لا تساهم تلك المعلومات في التنبؤ بالاسعار المستقبلية لتلك الاسهم .

• فرض الصيغة المتوسطة :

في تلك الحالة تتأثر اسعار الاسهم بالمعلومات التاريخية بالإضافة الى المعلومات العامة المتاحة للمستثمرين ، والتي تتمثل الآتي : (عاطف اندراوس ، مرجع سبق ذكره ، ص 61)

- الاحداث الاقتصادية والسياسية على المستوى العالمي .
- الظروف الاقتصادية والسياسات الاقتصادية.
- ظروف الشركة الداخلية.
- التقارير والقوائم المالية الخاصة بالشركة ، والتحليلات والتفسيرات الخاصة بهذه القوائم والتي تعدها بعض الجهات المتخصصة في هذا المجال .

• فرض الصيغة القوية :

هي تعتبر حالة مثلى لكفاءة السوق ، وهي حالة من الصعب تحقيقها في الواقع العملي ، حيث تعكس اسعار الاسهم كل المعلومات العامة والخاصة (التي تكون متاحة لاشخاص معينين: مثل اعضاء مجلس ادارة الشركة) ، يمكن اختبار صيغة الفرض القوي لكفاءة السوق عن طريق قياس العائد الذي يحققه فئات من المستثمرين والتي يمكن ان يكون لديها وسائل خاصة للحصول على البيانات والمعلومات التي لا تتاح للجمهور بنفس السرعة وهم (نادية ابوفخة نمرج سبق ذكره، ص122)

- المؤسسات المالية المتخصصة في الاستثمار .
- المتخصصون في تحليل الاوراق المالية.
- المديرون وكبار العاملين بالمشآت المصدرة للاوراق المالية الذين يمتلكون ميزة معرفة المعلومات بسرعة عن باقي المستثمرين .

هـ - مؤشرات كفاءة السوق :

من اهم المؤشرات التي توضح مدى تطور وكفاءة سوق الاوراق المالية ما يلي (مصطفى التشرتي ، مرجع سبق ذكره ، ص 30)

- مؤشر راس المال السوقي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي الذي يستخدم لقياس حجم السوق حيث يتم حسابه بقسمة القيمة السوقية للاسهم المتداولة على الناتج المحلي الاجمالي ، وتشير الدراسات الاقتصادية الى الاثر الايجابي لاتساع حجم السوق لانه يعمل على نعبئة راس المال وتنويع المخاطر.
- مؤشر قيمة التداول كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ويستخدم هذا المؤشر لقياس القدرة على بيع وشراء الاوراق المالية بسهولة ويتم قياس المؤشر عن طريق قسمة قيمة التداول السنوي على الناتج المحلي الاجمالي.
- معدل دوران الاسهم يستخدم هذا المؤشر لقياس القدرة على بيع وشراء الاوراق المالية بسهولة ، ويتم قياس المؤشر عن طريق قسمة قيمة التداول السنوي على راس المال السوقي ويركز هذا المؤشر على مقارنة قيمة التداول بحجم السوق.
- درجة تقلبات العوائد ويشير هذا المؤشر الى مدى التقلبات في الاسعار ويقاس من خلال تقدير الانحراف المعياري لتقلب العوائد في السوق خلال فترة عام وكلما انخفضت التقلبات كانت البورصة اكثر تطورا.
- مؤشر درجة التركيز يستخدم هذا المؤشر لقياس مدى مساهمة اكبر عشر شركات من حيث قيمة التداول للوقوف على مدى سيطرة الشركات على السوق ، حيث تنخفض درجة التركيز في الولايات المتحدة واليابان في حين ترتفع في كولومبيا والارجنتين.
- مؤشر كفاءة التسعير يستخدم هذا المؤشر للحكم على القيمة السوقية للورقة المالية من خلال مقارنة العائد الفعلي والعائد على الاستثمار في الاوراق المالية ، وتعتبر الولايات المتحدة الامريكية واليابان من الدول ذات الكفاءة العالية في تسعير الاصول في حين ينخفض ذلك المؤشر في الارجنتين والبرازيل وتركيا
- الهيكل التنظيمي للسوق ويستخدم للحكم عليها من المؤشرات عن الشركات المقيدة والمعايير المحاسبية المستخدمة وقوانين حماية المستثمر والعوائد على الاستثمار الاجنبي وتحويل راس المال.

المبحث الثاني: دور سوق الاوراق المالية في التنمية الاقتصادية

تقوم اسواق الاوراق المالية بدور مهم في التنمية الاقتصادية، حيث تنتقل الارصدة القابلة للاقراض وراس المال التمويلي من الوحدات التي لديها فائض الى الوحدات التي تعاني من عجز، ومن ثم تشكل سوق الاوراق المالية احدى الآليات الهامة لتجميع وتوجيه الموارد المالية وتوظيفها في المشروعات الاستثمارية من خلال حياة الافراد والشركات والمؤسسات لما يصدر في هذا السوق من اسهم وسندات وادوات مالية اخرى ، كما يقوم سوق الاوراق المالية بدور الوسيط بين المستثمرين وبين الجهات المصدرة للاوراق

المالية ، ويتيح ذلك للأفراد فرص متعددة لاستثمار مدخراتهم ، كما يتيح للمنشآت مصادر متنوعة من الأسهم والسندات وغيرها للحصول على ما تحتاجه من اموال للتوسع والنمو. (عمر صقر ، 1995 ، ص ص 1100 - 1101)

تم تقسيم هذا المبحث الى:

اولا: دور سوق الاوراق المالية في التنمية الاقتصادية.

ثانيا: مخاطر الاستثمار الاجنبي في سوق الاوراق المالية الناشئة.

وقبل تناول كيف تساهم سوق الاوراق المالية في التنمية الاقتصادية، لابد من توضيح الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

المقصود بالنمو الاقتصادي:

يشير النمو الاقتصادي الى تحقيق معدلات مرتفعة في المتغيرات الكلية ، كالدخل القومي ، والنتاج القومي والعمالة والاستهلاك والادخار وتكوين راس المال بما يحقق الرفاهية لأفراد هذا الاقتصاد. (علي لطفی ، 1994 ، ص 165) .

المقصود بالتنمية الاقتصادية:

هي اجراءات وسياسات وتدابير متعددة ، تتمثل في تغير بنیان وهيكـل الاقتصاد القومي ، وتهدف الى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي ، عبر فترة ممتدة من الزمن ، وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الافراد.

بناء على ذلك فان عملية التنمية عملية شاملة متشابكة وترتبط بالبنیان الاقتصادي والاجتماعي التي تقوم بتطويره، ويمكن القول ان مفهوم التنمية يعني انبثاق ونمو كل الامكانيات والطاقة الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن، سواء كان هذا الكيان فرد او جماعة او مجتمع.

اولا: دور سوق الأوراق المالية في التنمية الاقتصادية:

تسهـم سوق الاوراق المالية في التنمية الاقتصادية من خلال:

1- تعبئة المدخرات وتنمية وعي الافراد في مجال الاستثمار المالي

يسهم التعامل في سوق الاوراق المالية في تنمية وعي الافراد في مجال التوظيف المالي ، وخاصة بالنسبة لصغار المدخرين الذين لا يستطيعون القيام بمشروعات مستقلة باموالهم المحدودة، ومن ثم يفضلون توظيفها في شراء اوراق مالية. ويسهم سوق الاوراق المالية في توجيه الموارد المالية نحو الاستثمارات الملائمة (سواء في الاسهم او السندات) وذلك وفقا لاتجاهات الاسعار. وايضا يحفز سوق الاوراق المالية الافراد على توظيف مدخراتهم في الاسهم والسندات ، لما يضيفه - كما هو معروف- التعامل في هذا السوق على الاوراق المالية م " سيولة " تلائم ظروف صغار المدخرين. فعن طريق

سوق الأوراق المالية يستطيع كل مدخر أو مستثمر في هذا السوق ان يسترد القيمة السوقية لأوراقه المالية عند الحاجة إليها ، ويشجع هذا الوضع على توسع الأفراد في حيازة الأوراق المالية بدلا من الاحتفاظ بالنقود. من ناحية أخرى ، فان اتساع نطاق سوق الأوراق المالية كسوق ثانوي (للتداول) يترتب عليه اثار ايجابية تتمثل في زيادة عدد شركات الاكتتاب العام ، الامر الذي يعكس نفسه في تشجيع الاستثمار الحقيقي، وبالتالي دفع عجلة التنمية الاقتصادية ، كما يؤدي اتساع نطاق سوق الأوراق المالية الناتج عن الشراء المباشر لهذه الأوراق من قبل صناديق الاستثمار باعتبارها بديل لتوظيف الموارد المالية ، والتي تعطي عائد متغير ومن ثم فانها تساعد على زيادة حجم الاستثمار المالي في هذه السوق واخيرا فان سوق الأوراق المالية واتساع نطاقها يرفع من درجة سيولة الأوراق المالية المتداولة في هذه السوق ، كما يزيد من امكانية تحويل الأوراق المالية الى نقود بدون خسارة ، وينعكس ذلك في زيادة الوعي الاستثماري. (السيد محمد السريتي ، 1999 ، ص ص 65 - 66)

2-زيادة سيولة الاصول المالية:

قد تؤثر اسواق الأوراق المالية على النشاط الاقتصادي من خلال خلقها للسيولة النقدية، حيث يحتاج العديد من الاستثمارات المربحة الى التزام طويل الاجل بتوفير راس المال ، ولكن المستثمرين وخاصة حملة الاسهم لا يخططون للاحتفاظ بالاسهم التي يمتلكونها الى الابد، وذلك في الوقت الذي لا يمكنهم فيه استرداد قيمتها من المنشآت التي اصدرتها، طالما ان تلك المنشآت مستمرة في ممارسة نشاطها، ولكن اسواق الأوراق المالية تجعل الاستثمار اقل مخاطرة وأكثر جاذبية لانها تسمح للمستثمرين بالحصول على الاصول المالية وبيعها بسرعة ويسر، اذا ما احتاجوا الى استرداد مدخراتهم او اذا ارادوا تغيير محافظ اوراقهم المالية، في الوقت الذي تتمتع فيه الشركات بفرصة الحصول بشكل دائم على راس المال، من خلال اصدارات اسهم راس المال ، والاسواق التي تتحقق فيها السيولة تساعد بتسهيلها الاستثمارات الاطول اجلا والاكثر ربحية على تحسين تخصيص راس المال وزيادة معدلات التنمية الاقتصادية. فضلا عن ذلك يمكن للسيولة التي توفرها اسواق الأوراق المالية والتي من خلالها يصبح الاستثمار اقل مخاطرة وأكثر ربحية، ان تؤدي الى زيادة الاستثمارات، وتقويد الدراسات التطبيقية ان زيادة سيولة اسواق الأوراق المالية تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية، فمن المقاييس الشائعة للسيولة بيان القيمة الاجمالية للاسهم المتداولة كنسبة من الناتج القومي الاجمالي.

3-تعبئة وتخصيص الموارد:

حيث تساهم سوق الأوراق المالية في هذا الصدد بدورين متميزين ،احدهما مباشر والاخر غير مباشر ، ويعزى الدور المباشر الى حقيقة ان المستثمرين عندما يشترون اسهم منشأة ما فهم في حقيقة الامر يشترون عوائد مستقبلية، وبناءا عليه فان المنشآت التي تتاح لها فرص استثمارية واعدة يعلم بها

المتعاملين في السوق، هي التي ستتاح لها فرصة مواتية لإصدار المزيد من الأسهم، بل وبيعها بسعر مرتفع يحقق حصيله ويرة للإصدار، وهي ما يعني انخفاض تكلفة الأموال. أما الدور غير المباشر فينتج عن زيادة اقبال المستثمرين على التعامل في اسهم المنشأة يعد بمثابة شهادة ضمان للمقرضين، الذين لن يترددوا في تزويد المنشأة بما تحتاجه من اموال اضافية بسعر فائدة معقول. أما الشركات التي لا تتوفر لها فرص واعدة للاستثمار، فإنها تواجه صعوبة في اصدار وتصريف المزيد من الأسهم، وإن أصدرت، فتكون على حساب تقديم خصم على السعر المطروح به الاسهم، مما يعني حصيله اقل للإصدار، ومن ثم تكلفة اعلى للتمويل، كما انه اذا ما لجأت هذه الشركات الى الاقتراض فان ذلك يكون بسعر فائدة اعلى. ويعمل الهيكل المالي المتطور على تخفيض تكلفة الاقتراض، ويقلل من تقلبات اسعار الفائدة، كذلك يشجع سوق الاوراق المالية على زيادة معدل الادخار، ويجعله اكثر جاذبية ويتيح تخصيصه الى اكثر المستثمرين كفاءة وتوزيعه على أنشطة الاستثمار المختلفة تبعاً لذلك. (عيسى الفارسي، 2005، ص 28)

4- التخفيف من حدة مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية:

تجذب اسواق الاوراق المالية المدخرات الاجنبية للاستثمار في الاسهم المصدرة محليا الامر الذي يترتب عليه تلافي المشاكل التي تنتج عن الاقتراض الخرجي، والمتمثلة في زيادة مدفوعات خدمة الدين، كذلك ينطوي الاستثمار الاجنبي في الاسهم على مشاركة المستثمرين الاجانب في تحمل المخاطر.

كما تتمثل تقنية توريق الدين في عملية تحويل الدين ورقة مالية قابلة للتداول في اسواق المال الدولية وتعتبر احد التقنيات التي تستخدم كاسلوب لمواجهة ازمة الدين ومحاولة تخفيض الرصيد القائم للدين الخارجي للدول ثقيلة المديونية، وتسمى الادوات المالية التي تستخدم في التقنية سندات التخارج، اذ يمكن للمصارف الدائنة تحويل القروض التجارية الى اوراق مالية قابلة للتداول، وعادة ما تعكس القيمة السوقية للورقة (اي قيم تداولها في السوق الثانوية) الجدارة الائتمانية للدول المدينة، ومقدار الخصم من القيم التعاقدية للدين عند تحويله الى ورقة مالية بالاضافة الى مستويات اسعار الفائدة على هذه الورقة.

كذلك تقوم اسواق الاوراق المالية بدور في علاج مشكلة الدين الخارجي للدول النامية من خلال مبادلة الدين الخارجي للدول المدينة باسم Debt equity swap وفي اطار الجهود التي تبذل لحل مشكلة الديون الخارجية للدول النامية، ابتكرت البنوك اداة جديدة بديلة للتمويل في السوق المالي الدولي، وهو ما يطلق عليه مبادلة الدين بالاسهم ومن خلال هذه التقنية يسمح للمستثمرين المقيمين والاجانب بشراء التزامات الدول المدينة بالعملة الاجنبية بخصم في الخارج، بحيث يمكن بعد ذلك الحصول على مقابلها في شكل مشاركات او اسهم بالعملة المحلية في مجالات انتاجية وخدمية متفق عليها.

عادة ما تتم عملية مبادلة الدين بالاسهم وفقا للخطوات التالية: (ونيس عبدالعال، 2008، ص 75).
أ - وجود مستثمر اجنبي يرغب في استثمار امواله في شراء اسهم باحدى شركات الدولة المدينة ، ومن ثم يقوم هذا المستثمر بالبحث عن بنك اجنبي يقوم نيابة عنه بالتعامل مع البنك الدائن للدولة النامية المدينة.

ب - ويتولى البنك الاجنبي الوسيط شراء اذونات الدين من البنك الدائن مقابل خصم يتفق عليه بين المستثمر الاجنبي والبنك الاجنبي الوسيط والبنك الدائن.

ج - ويتولى البنك الدائن مبادلة اذونات الدين التي في حوزته مقابل حصوله على القيمة لهذا الدين بالعملة الاجنبية.

د - يرسل البنك الاجنبي الوسيط اذونات الدين المقدمة بالعملة الاجنبية لعميله المستثمر الاجنبي مقابل مصروفات محددة.

هـ - يبحث المستثمر الاجنبي عن احد البنوك المحلية في الدولة المدينة ، ويفوضه في استخدام اذونات الدين بعد تحويلها الى عملة محلية في شراء احدى الشركات او جزء منها في الدولة المدينة من اسواق اوراقها المحلية ، وبعد اتمام البنك المحلي الخطوات السابقة يقوم بارسال الاسهم التي تم شراؤها لحساب المستثمر الاجنبي ، وبذلك تتم عملية مبادلة الدين بالاسهم وينخفض رصيد الدين الخارجي بقيمة الاسهم.
5 - عودة رؤوس الاموال الوطنية من الخارج:

انتشرت ظاهرة هروب راس المال Capital flight من الدول النامية الى الدول المتقدمة ، الامر الذي اضعف مقدرتها الاستثمارية، والتي هي في حاجة اليها لدفع عجلة التنمية الاقتصادية. ومن اسباب هروب راس المال من الدول النامية ما يلي:

ا - الخوف من بعض الظروف غير اللائمة في الدول النامية مثل ظروف التضخم الشديد او الظروف السياسية المضطربة.

ب - ضعف فرص الاستثمار في اسواق الاوراق المالية المحلية وغياب الثقة في المناخ الاستثماري والرغبة في تحقيق دخل اكبر مما يتحقق في الدول النامية.

ج - المضاربة على العملات الاجنبية والتي تحدث عند توقع تغيرات ملموسة في القيمة الخارجية للعملة الوطنية لاحدى الدول النامية ، فعندما تنخفض القيمة الخارجية لاحدى العملات الوطنية يتدفق راس المال الوطني للخارج.

6 - الحد من اثر التقلبات الاقتصادية:

يوجد ثمة اختلاف بين الآثار الناجمة عن الاستثمار في محفظة الاوراق المالية وتدفقات راس المال مثل القروض ، عبر مراحل الدورة الاقتصادية، حيث يساعد الاقتراض من البنوك على تقاوم الدورة نظرا لرغبة

البنوك في زيادة اقراضها اثناء مرحلة التوسع عن مرحلة الكساد. في حين ينطوي الاستثمار في محفظة الاوراق المالية على حدوث مكاسب وخسائر معينة لذلك نجد ان المستثمر الخاص يحجم عن البيع او الشراء في اوقات الانخفاض او الارتفاع الشديد لأسعار الاسهم حتى يتجنب الخسائر الرأس مالية، الامر الذي يؤدي الى آلية داخلية تلطف وتحد من تقلبات الدورة الاقتصادية.

ثانيا: مخاطر الاستثمار الاجنبي في اسواق الاوراق المالية الناشئة. (حسين عبدالمطلب ، 2005 ، ص ص 44 - 45)

على الرغم من الدور الذي تؤديه اسواق الاوراق المالية الناشئة في عملية التنمية، الا انها تحمل قدرا من المخاطر والمشاكل التي تؤثر على اقتصاديات الدول النامية، حيث ان طبيعة الاستثمار في هذه الاسواق يرتفع فيه مخاطر التدفق العكسي في الاجل القصير، مقارنة بالاشكال الاخرى من تدفقات راس المال مثل الاستثمار الاحنبي المباشر والاقتراض من المؤسسات الدولية والبنوك الاجنبية. وتتسم الاستثمارات في اسواق راس المال الناشئة بان جزءا كبيرا منها يعتبر اموالا ساخنة ، اي انها شديدة الحساسية للتقلبات في سعر الفائدة، وسعر الصرف بالتالي فمن الممكن ارتداد الاموال المستثمرة بها فجأة ، فقد يقرر المستثمرون الاجانب فجأة تحويل اموالهم عن الدولة التي يستثمرون بها اموالهم وقد يكون ذلك لعدة اسباب من اهمها:

1- انخفاض قيمة العملة.

قد يحدث انخفاض في قيمة العملة ربما نتيجة لمضاربة مصرفية او نقدية يقوم بها مستثمرون اجانب، او قد تكون نتيجة لانخفاض في اسعار بعض سلع التصدير الرئيسية او ارتفاع في بعض سلع الاستيراد الرئيسية وهو ما يترتب في تدفقات راس المال للداخل، ويؤدي ذلك الامر الى دفع المستثمرين في اسواق راس المال الى تحويل اموالهم الى خارج البلاد (او الاحتفاظ بها فقط في حالة وجود عوائد مرتفعة بهذا السوق) وقد يؤدي ذلك الى قيام المستثمرين ببيع الاصول المحلية التي يملكونها ويشتررون بحصيلتها عملة اجنبية. وفي هذه الحالة اذا عجز البنك المركزي عن اتخاذ الخطوات اللازمة لتلاشي تلك الآثار، نظرا لانخفاض مستوى الاحتياطيات الاجنبية فقد يترتب على ذلك اختلال في ميزان المدفوعات وتصبح تلك التقلبات في اسعار الصرف مصدرا خطيرا لعدم التاكيد، مما يعوق الاستثمار الاجنبي والمحلي.

2- ارتفاع اسعار الفائدة العالمية.

تشير الزيادة في اسعار الفائدة في البلدان الصناعية احتمال وقوع ازمة مصرفية في البلدان النامية وذلك لعدة اسباب من اهمها:

1 - يتعين على المصارف في البلدان النامية ان ترفع اسعار فائدتها حتى تستبقى استثمارات مستثمري البلدان الصناعية الذين يستطيعون تحقيق عوائد اعلى ي بلدانهم حينئذ، ويتم تحميل التكاليف على عائق

المقترضين المحليين، مما يزيد من احتمالات الاعسار .

ب - تقتصر شركات كثيرة في الدول النامية من مصارف في خارج البلاد، وعندما يكون هذا الاقتراض واسع الانتشار ، فان الزيادات في اسعار الفائدة في البلدان الصناعية تخلق صدمة عامة في الاقتصاد الكلي ، حيث تترك الشركات عاجزة عن سداد قروضها للمصارف المحلية علاوة على المصارف الاجنبية، وتؤدي القفزة في اسعار الفائدة في البلدان الصناعية الى انخفاض قيمة اسعار الصرف في البلد النامي بحيث يحتاج المقترضون المحليون الى مزيد من النقد المحلي لتسديد ديونهم بالنقد الاجنبي. ويمكن ان تلحق هجمات المضاربة اضرارا جسيمة باستقرار النظام المصرفي للبلد النامي، وتحدث هجمة المضاربة على نقد ما عندما يحول المودعون الاجانب والمحليون اموالهم على حين غرة من المصارف المحلية الى نقد اجنبي نتيجة لذلك يواجه النظام المصرفي المحلي في كثير من الاحيان تدافعا على سحب الودائع، وتحدث هذه الهجمات نتيجة لتلقي المستثمرين معلومات تؤثر على جاذبية الابقاء على اموالهم داخل البلد. ان حدوث احد او بعض هذه العوامل يدفع المستثمرين الى تحويل اموالهم خارج البلاد وبيع الاصول المحلية التي يملكونها ليشتروا بحصيلتها عملة اجنبية، وهو ما يؤدي الى انخفاض مؤشر الاسعار بالبورصة. وتجدر الاشارة هنا الى ان ارتداد الاستثمارات الاجنبية له اثار سلبية على كل من اسعار الصرف واسعار الفائدة، فبالنسبة لاسعار الصرف يلاحظ ان تحويل المستثمرين الى ممتلكاتهم من الاصول المحلية الى الاجنبية يدفع بشدة الطلب على الصرف الاجنبي وهو ما يؤدي انخفاض شديد في قيمة العملة المحلية ، اما بالنسبة لاسعار الفائدة فيلاحظ ان الخروج السريع للاموال يؤدي الى انخفاض شديد في المعروض النقدي مما يؤدي الى رفع سعر الفائدة المحلي.

3- عدوى انتقال ازمة في دولة ما على الدولة المستثمر بها الاموال:

ان الازمات التي بدأت في المكسيك خلال عام 1994 و تايلاند عام 1997 انتشرت بسرعة في انحاء العالم، وكان لهذه الازمات تأثير كبير على الاسواق المالية، واسواق العالم حتى في بلدان تقع في النصف الآخر من العالم.

تنتقل العدوى المالية بين الدول لعدة اسباب ، فقد بدأت سلسلة الاحداث ببلد يشهد خفضا في قيمة عملته ، وبالتالي يصبح من الارخص على المستهلكين الاجانب ان يشتروا صادرات هذا البلد من السلع ، وتجذب البلدان الاخرى التي تصدر نفس السلع نفسها في موقف تنافسي سيء ، وعندئذ تتعرض البلدان الاخيرة لضغوط تخفيض سعر صرفها، وقد خشى الكثيرون في عام 1997 من ان تنغمس بلدان شرق اسيا في محاولة منها لمساندة قطاعات التصدير في مواجهة المنافسة الاجنبية في جولات من " تخفيض العملة التنافسية" والتي تلحق الضرر بالأفاق الاقتصادية المرتقبة لجميع البلدان المعينة. وقد ساعدت هذه التأثيرات على انتشار ازمة شرق اسيا ، الا انها لا تفسر عمق او اتساع العدوى المالية. وتمة سبب

آخر من خلال اتجاهات المستثمرين في كافة انحاء العالم هو استجابة مدرء الصناديق الاستثمارية المشتركة للازمات الاقليمية، فيمكن لمدرء الصناديق ان ينشروا التقلبات المالية بطرق عديدة منها:

ا- كثيرا ما يوزع مدرء صناديق الاسواق الناشئة حوافظهم عبر بلدان مختلفة طبقا لنسب مئوية محددة سلفا ، وعندما تتخفف قيمة الاستثمار في احد البلدان، قد تكون استجابة احد المدرء لذلك في بيع الارصدة في اسواق ناشئة اخرى لاعادة موازنة الحافظة، فتتخفف اسعار الاسهم

ب - قد يترض مدرء الصناديق الذين يواجهون خسائر من جراء الاستثمار في احد البلدان لمشكلات السيولة تضطربهم الى بيع استثماراتهم في اسواق اخرى.

ج- يجد المستثمرون، وبخاصة في الاسواق الناشئة، ان جمع المعلومات عن الافاق المرتقبة لشركة او بلد ما مسألة مكلفة، وتشجع هذه الصعوبة على سلوك القطيع، فيفترض بان تخلص احد المستثمرين من رصيده يرجع الى انباء لم تعرف بعد على نطاق واسع، ومن ثم يفسر المستثمرون الآخرون هذا العمل على انه اشارة لبيع ما في حوزتهم، كما ان نقص المعلومات يشجع المستثمرين على اعتبار انباء سوء الاداء في احد الاسواق الناشئة علامة على ان الانباء السيئة وشيكة في اسواق مثيلة.

النتائج:

توصلنا من خلال الدراسة للعديد من النتائج والتي لعل من اهمها:

- 1 - يعتبر عدم توافر مصادر التمويل المحلية الكافية من اهم معوقات التنمية في الدول النامية.
- 2 - تعتبر التدفقات الراسمالية الاجنبية الخاصة ، ومنها تدفقات الاستثمار الاجنبي غير المباشر من اهم صور البدائل التمويلية مقارنة بالقروض الخارجية والمنح والمعونات الاجنبية.
- 3 - ان صور الاستثمار الاجنبي الاكثر ملائمة للدول الناشئة هي الصور التي تتسم بطول الاجل والتي تتمثل في صناديق الاستثمار وصناديق المعاشات وصناديق راس المال المخاطر .
- 4 - بالرغم من ان هناك تعريفا محدد للاسواق الناشئة الا انها لا يمكن النظر اليها كمجموعة متجانسة حيث تختلف فيما بينها من حيث عدد الشركات المسجلة وكمية راس المال السوقي ودرجة كلا من السيولة والتمركز وحدة التقلب.

5 - تساهم الاستثمارات الاجنبية غير المباشرة في تمويل التنمية بالاسواق الناشئة من خلال القيام بدور فعال ي تنمية وتطوير وتنشيط سوق الاوراق المالية الناشئة وذلك من خلال:

- ا - المساهمة مباشرة في تمويل الشركات المحلية في السوق الاولية اما في صورة اقرض التمويل (سندات) او على شكل مشاركة في الملكية (اسهم).
- ب - زيادة درجة سيولة الاوراق المالية حيث يستطيع المستثمر شراء هذه الاوراق وبييعها بسرعة والحصول على امواله متى اراد ، مما يؤدي الى زيادة الطلب عليها وارتفاع قيمتها وانخفاض تكلفة

الحصول على راس المال الأمر الذي يشجع الشركات المحلية على طرح المزيد من الاصدارات وهو ما يدفع في النهاية الى تنشيط سوق الاوراق المالية المحلية.

ج- تحث المشاركة الاجنبية في المال المحلية على تطوير القواعد المحاسبية ونظم التقارير، وعلى رفع مستوى الافصاح عن المعلومات لاداء الشركات، وذلك نتيجة طلب المستثمر الاجنبي " لا سيما المستثمر المؤسسي" لمستوى متقدم من القواعد والاجراءات التنظيمية للتعامل، ونظم المعلومات والافصاح الجيد وايضا طلبه توافر مستوى متقدم من الخدمات التي تساعد على التداول مثل شركات السمسرة، الحفظ والايداع والتسوية والمقاصة.

د- يؤدي تدفق رؤوس الاموال الاجنبية الى ايجاد حلقة حميدة تزيد من كفاءة السوق المحلية عن طريق الاتصال بالمؤسسات المالية والاجنبية التي تملك تكنولوجيا مالية متقدمة، يكون لها اثرها في جذب المزيد من التدفقات وزيادة المعرفة بتلك الاسواق مما يشجع بدوره على تنشيط الاستثمار الاجنبي،

6- بالرغم من الدور المنوط به تلك الاستثمارات في مجال التنمية الا انها يكتنفها بعض المخاطر التي لا بد من التحوط منها.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت اليها الدراسة نوصي بالآتي: الاتجاه الى تشجيع صور الاستثمار الاجنبي غير المباشر خاصة التي تتسم بطول الاجل حيث انها تتسم بالاستقرار النسبي خاصة وقت الازمات المالية، وذلك من خلال:

- 1- اجراء تغييرات وتعديلات جوهرية على القوانين والقواعد المنظمة لسوق الاوراق المالية بوجه عام، ولتعاملات الاجانب فيها بوجه خاص.
- 2- دراسة تجارب دول ناجحة في مجال جذب الاستثمارات الاجنبية غير المباشرة ومحاولة الاستفادة منها، او اقامة اتفاقيات تعاون وشراكة معها بهدف اكتساب الخبرة.
- 3- تدريب الكوادر البشرية على احداث نظم وسائل الاتصالات والمعلومات الدولية في مجال تداول الاوراق المالية.

المراجع:

- 1- السيد محمد السريتي، أسواق الأوراق المالية الناشئة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية، مجلة كلية التجارة جامعة الإسكندرية، العدد الثاني الجزء الأول، سنة 1999.
- 2- إيهاب إبراهيم الدسوقي حسن، دور كفاءة سوق راس المال في تخصيص ونمو الاستثمارات في مصر، دراسة مقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2000.
- 3- جيهان كامل محمد شلبي، الازمات الاقتصادية في أسواق المالية الدولية ومدى تأثيرها على سوق الأوراق المالية المصرية، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة عين شمس، 2000.

- 4- حسين احمد عبدالله الياسي ، دور سوق الأوراق المالية المصرية في تمويل الاستثمارات ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، 1995.
- 5- حسين عبدالمطلب الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية، سلسلة البنك الصناعي ، العدد 83، بنك الكويت الصناعي، ديسمبر 2005.
- 6- رامي السيد ابراهيم ابوالمجد، الاستثمارات الاجنبية في المناطق الحرة في مصر، دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير ،كلية التجارة ،جامعة عين شمس ،سنة 2005
- 7- سعيد النجار، تجديد النظام الاقتصادي والسياسي في مصر ،دار الشروق ،القاهرة ،1997.
- 8- شيرين مصطفى صبحي بشير ، الاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية ، المحددات واهم الانعكاسات على الدول المتلقية ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2004.
- 9- عاطف وليم اندراوس ، السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول لاقتصاد السوق ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2005.
- 10- عطية فياض ، سوق الأوراق المالية في ميزان الفقه الإسلامي ، ط1، دار النشر للجامعات ، 1998.
- 11- علي لطفي ، التنمية الاقتصادية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، 1994.
- 12- عمر محمد عثمان الصقر ، مقومات أسواق الأوراق المالية الصاعدة ودورها في التنمية الاقتصادية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ع2 ، الجزء 2 ، 1995.
- 13- عيسى محمد الفارسي ، الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا: مقوماته، واقعه ، وآفاقه المستقبلية ، ندوة الاستثمار في الاقتصاد الليبي ، الواقع والافاق ، قسم الإحصاء -جامعة قاريونس ،2003.
- 14- محمد سامح عبدالهادي ، دور سوق الأوراق المالية المصرية في تمويل الاستثمارات ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، 1995.
- 15- محمود احمد علي إبراهيم ، التكامل الاقتصادي بين الأسواق المالية في الدول العربية واثره في تدعيم التعاون الاقتصادي العربي مع إشارة خاصة لسوق المال في مصر ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة جامعة عين شمس ، 2002.
- 16- مصطفى النشرتي ، تقييم كفاءة البورصة المصرية ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة حلوان ، العدد الأول ، سنة 2008.
- 17- نادية ابوفخرة ، إدارة الأسواق المالية ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، سنة 2008.
- 18- هالة حلمي السعيد ، دراسة تحليلية لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على أداء سوق الأوراق المالية ، مجلة مصر المعاصرة ، القاهرة ، 1999.
- 19- هشام محمد فرج ، المضاربة الأجنبية في الأسواق المالية الناشئة، كلية الشريعة والقانون، جامعة الامارات المتحدة، 2006.
- 20- هيكل عجمي جميل ، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية الحجم والاتجاه والمستقبل ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ع32، ط1، 1999.
- 21- ونيس فرج عبدالعال، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية ، كلية التجارة وإدارة الاعمال ، جامعة حلوان 2008.
- 22- يسرى جرجس بسطا ، دراسة تحليلية لسوق الأوراق المالية في مصر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة

أثر إلغاء سعر الفائدة على ربحية المصارف التجارية (دراسة تحليلية على مصرف التجارة والتنمية الرئيسي طرابلس)

أ. خالد عبد الله رحيل شقاف

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة بني وليد

مقدمة:

يعد القطاع المصرفي أحد القطاعات الخدمية المهمة في الاقتصاديات الحديثة ليس فقط لدوره في حشد المدخرات المحلية والأجنبية وتعبئتها ، بل لأنه أصبح يمثل حلقة الاتصال الأكثر أهمية مع العالم الخارجي وأصبحت متانة أوضاعه معيار الحكم على سلامة الاقتصاد ، فطبيعة أعمال المصارف تعتمد بالدرجة الأولى على استثمار أموال الغير (المودعين) وذلك مقابل منحهم عوائد (فوائد) على أموالهم المودعة وكذلك لها دور بارز في الحياة الاقتصادية فهي أداة لا يمكن الاستغناء عنها لأنها عامل مهم في تمويل المشاريع الإنتاجية وتمويل الاستثمار الذي يعد عصب النشاط الاقتصادي ، إذ تقوم المصارف بمنح تسهيلات مصرفية (قروض) لعملائها ، وذلك مقابل الحصول منهم على فوائد على استخدام هذه الأموال ومن ثم فالمصارف التجارية تحقق ربحها الصافي بشكل رئيسي من خلال الفارق بين الفوائد الدائنة والمدينة ومن هنا تأتي الأهمية الكبيرة لسعر الفائدة من خلال تأثيره الكبير في ربحية المصارف بحسب التغير الذي يطرأ عليها ارتفاعا وانخفاضا بموجب قرارات المصرف المركزي التي تعدل بحسب الرؤية الاقتصادية في كل مرحلة ، وبناء على ما تقدم فإن هذا البحث هو قراءة وتحليل عملي لموضوع التأثير الذي يحدثه التغير في إلغاء سعر الفائدة في ربحية المصارف التجارية.

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

مشكلة البحث:

يشكل سعر الفائدة السمة الأبرز للمصرف للحصول على الأرباح وذلك من خلال منح التسهيلات الائتمانية التي تعود عليه بنسبة كبيرة من الإيرادات والتي تتمثل في الفائدة المحصلة من الإقراض ، وفي ضوء ما ذكر يمكن صياغة مشكلة الدراسة وفقا للتساؤل التالي؟
هل يؤثر إلغاء سعر الفائدة على ربحية المصارف التجارية؟

فرضيات البحث:

- فرض العدم: لا يؤثر إلغاء سعر الفائدة على ربحية المصارف التجارية.
- فرض البديل: يؤثر إلغاء سعر الفائدة على ربحية المصارف التجارية.

أهداف البحث:

- 1- التعرف على مدى تأثير سعر الفائدة في ربحية المصارف التجارية.
- 2- التعرف على الصعوبات التي تواجهها المصارف في تحقيق الأرباح.
- 3- تجميع معلومات واقعية عن أثر إلغاء الفائدة على ربحية المصرف عينة الدراسة من خلال ما هو مطبق في الواقع العملي للمصرف.

أهمية البحث:

نظرا للدور الكبير الذي يمثله سعر الفائدة تبرز أهمية الدراسة كونها تركز على مدى تأثير إلغاء الفائدة على ربحية المصارف التجارية وهل تستطيع المصارف تحقيق أرباح في غيابه.

منهجية البحث:

- اعتمد الباحث في إعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال:
- 1- الكتب والبحوث والدراسات السابقة والرسائل الجامعية وشبكات المعلومات الدولية من أجل جمع المعلومات عن سعر الفائدة والمصارف التجارية والنقاط ذات العلاقة بالبحث وذلك بهدف وضع الإطار النظري للبحث فضلا عن التشريعات والنظم والتعليمات ذات العلاقة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي وإدارة النقد.
 - 2- الاستناد إلى القوائم المالية لمصرف التجارة والتنمية عينة الدراسة وتحليلها وجمع البيانات منها وذلك في الجانب التحليلي.

نطاق وحدود البحث:

- 1 - الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على مصرف التجارة والتنمية الرئيسي طرابلس.
 - 2- الحدود الزمنية: تم جمع البيانات والمعلومات بأحد أدوات البحث من سنة (2008 إلى 2018).
- الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ومنها الدراسات الآتية:

1 - دراسة (باسل جبر حسن أبو زعيتير ، 2006م) بعنوان: العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين للفترة (1997-2004).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين والوقوف على مصادر أموال المصارف التجارية واستخداماتها وتأثير ذلك على أداء الجهاز المصرفي.

2 - دراسة (عقل سعيد جمعة ، 2005) بعنوان: استراتيجية إدارة مخاطر سعر الفائدة في المصارف التجارية الأردنية باستخدام المشتقات في إدارة الموجودات والمطلوبات.

هدفت الدراسة إلى معرفة كيفية إدارة مخاطر أسعار الفائدة في المصارف التجارية الأردنية والوقوف على مدى تطبيق إستراتيجية استخدام أدوات المشتقات المالية في إدارة مخاطر سعر الفائدة.

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة:

أولاً: التعريف بالجهاز المصرفي في ليبيا:

تأسس الجهاز المصرفي الليبي منذ الخمسينات تحت إطار ما عرف بلجنة النقد الليبية والتي أنشئت في سنة 1951 ، و التي لم تكن فعلياً تشرف على أيأ من المصارف الوطنية ، لهيمنة المصارف الأجنبية على القطاع المصرفي ، ولعدم وجود مصارف وطنية تؤثر بشكل أساسي في القطاع المصرفي ، وعلى إثرها ولد مصرف ليبيا المركزي الذي بدأ نشاطه في 1/04/1956 و حل بذلك محل لجنة النقد الليبية. وقد كانت من بين وظائفه المحافظة على تغطية العملة المصدرة بأصول إسترلينية ولم يكن له في بداية نشاطه أي دور في مراقبة عرض النقود أو الائتمان المصرفي أو في الرقابة على المصارف. حيث أنه في تلك الأونة لم تكن المصارف الوطنية قد تأسست بشكل فاعل في الحياة الاقتصادية. (الأرياح ، 1985،ص249).

وكانت الحاجة تستدعي تطوير دور المصرف المركزي ليوافج الطفرة النقدية المهددة بالتضخم الناجمة عن اكتشاف وتصدير النفط ، وصدر في هذا الصدد قانون سنة 1963. ينظم الجهاز المصرفي ويحدد أساليب وأدوات إدارة السياسات النقدية.

بعد الثورة الليبية 1969م اتجهت الجهود نحو تأمين وتلييب القطاع المصرفي وتحضيره ليمارس دور أكثر فعالية في التنمية الاقتصادية ، وتحولت المصارف الأجنبية إلى مصارف وطنية مملوكة لليبيين وولدت العديد من المصارف منها ، مصرف الأمة ، ومصرف الصحارى ، المصرف التجاري الوطني ، مصرف الوحدة ، ومصرف الجمهورية ، وما يميز هذه المصارف أنها تأسست على أنقاض المصارف الأجنبية المؤممة ، بالإضافة إلى أنها كانت على الأغلب مملوكة للقطاع العام.

في الحقبة الأخيرة توجهت السلطات النقدية نحو توسيع دائرة ملكية القطاع المصرفي وفتح المجال للقطاع الأهلي والخاص لتملك جزء من القطاع المصرفي ، كما أنه تم فتح المجال للقطاع الأجنبي

للمساهمة في تملك وإدارة جزء من القطاع المصرفي الليبي. وتمخضت هذه الجهود حديثاً في بيع حصة 19 % من مصرف الصحارى لانتلاف بيانبي الفرنسية ، كما تم بيع حصة بنسبة 19 % من مصرف الوحدة للمصرف العربي ، ويحق لهذين المصرفين زيادة حصتها إلى 49% ، كما أنه يحق لهما الاشتراك في مجلس الإدارة والإشراف على إدارة المصرفين وفقاً لحصتهما المتوقع والمسموح لهما تملكها (العلق ، 1989 ، ص 6).

ثانياً: علاقة مصرف ليبيا المركزي بالمصارف العاملة:

يستخدم المصرف المركزي العديد من الأدوات المباشرة وغير المباشرة لإدارة السياسة النقدية بما يحقق الأهداف الاقتصادية الكلية ويضمن سلامة النظام النقدي والمصرفي ، وفي هذا الإطار يحتفظ مصرف ليبيا المركزي بالاحتياطي النقدي الإلزامي المطلوب من المصارف التجارية كنسبة من ودائع زبائنها بالإضافة ، كما أنه وفي إطار إيجاد أدوات استثمار للسيولة الفائضة يقبل الودائع الزمنية من هذه المصارف مقابل فوائد يدفعها لهذه المصارف. كما يعتبر مصرف ليبيا المركزي الملجأ الأخير للمصارف التجارية حيث يستطيع منحها قروض غير اعتيادية في مواجهة أية ظروف استثنائية تهدد الاستقرار النقدي والمصرفي في الدولة (عبد الله، 1998، ص6).

ثالثاً: دور مصرف ليبيا المركزي في إدارة وتنظيم النشاط المصرفي.

يقوم مصرف ليبيا المركزي بفحص وتحليل المراكز المالية للمصارف التجارية والتأكد من إنها تحتفظ بالنسب المطلوبة فيما يتعلق بالاحتياطي النقدي الإلزامي والسيولة القانونية. كما يصدر المصرف توجيهاته المباشرة إلى المصارف التجارية في شأن الائتمان الممنوح من قبل القطاع المصرفي. كما أن موظفو مصرف ليبيا المركزي يقومون بالتنقيش على المصارف التجارية وفروعه او فحص دفاتها وسجلاتها للتأكد من سلامة أوضاعها المالية ودقة البيانات المحالة إليه ، ومدى ملائمة خدماتها المصرفية ، ويقوم كذلك المصرف المركزي الليبي بتقديم خدماتها للمصارف التجارية كمنسق و مشرف ومدير في مجال مقاصة الصكوك ومخاطر الائتمان (الأرباح ، 1985، ص250)

رابعاً: مفهوم المصارف التجارية :

المصارف التجارية هي تلك التي رخص لها بتعاطي الأعمال المصرفية وهي مؤسسات مصرفية ينحصر نشاطها في عملية التعامل في الائتمان أو التجارة في الديون والتي تشمل تقديم الخدمات المصرفية لاسيما قبول الودائع بأنواعها المختلفة ويطلق عليها أحياناً بمصارف الودائع ، وأهم ما يميزها قبولها للودائع تحت الطلب والحسابات الجارية وينتج عن ذلك ما يسمى بخلق النقود (البكري ، 2001، ص90).

أنواع المصارف التجارية:

هناك خمس أنواع من المصارف التجارية وهي:

- 1- المصارف ذات الفروع: وهي منشآت مصرفية تنتهج سياسة اللامركزية في إدارة شؤونه او لديها فروع منتشرة في أنحاء البلد.
- 2 - المصارف السلاسل: وهي منشآت مصرفية تتميز بنشاطاتها بالشمولية في تغطية احتياجات المجتمع.
- 3 - المصارف المجموعات: وهي أشبه بالشركات القابضة التي تتولى إنشاء عدة المصارف أو شركات مالية فتمتلك معظم رأسمالها وتشرف على سياستها.
- 4 - المصارف الفردية: وهي منشآت صغيرة نسبياً يملكها أفراد أو شركات أو أشخاص وتتميز عن باقي أنواع المصارف بأنها توظف أموالها حصا في أصول عالية السيولة
- 5 - المصارف المحلية: هي مصارف تغطي منطقة جغرافية محددة كمدينة أو محافظة أو ولاية وتخضع هذه المصارف للقوانين الخاصة بالمنطقة التي تعمل بها كذلك فهي تتفاعل مع البيئة التي توجد بها وتعمل على تقديم الخدمات المصرفية التي تناسبها (الصيرفي، 2006، ص29)

وظائف المصارف التجارية:

تقوم المصارف التجارية بعدة وظائف منها النقدية ومنها غير النقدية ويمكن تقسيم هذه الوظائف إلى:

أولاً: الوظائف الحديثة :

- 1- إدارة أعمال وممتلكات العملاء وتقديم الاستثمارات الاقتصادية والمالية لهم من خلال دائرة متخصصة.
- 2- تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري والجدير بالذكر أنا لكل مصرف تجاري سقف محدد للإقراض في هذا يجب أن لا يتجاوزه.
- 3- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية وهنا يتجاوز المصرف التجاري الإقراض لأجل قصيرة إلى الإقراض لأجل متوسطة وطويلة الأجل نسبياً (الحداد ، ب ت ؛ ص144).

ثانياً: الوظائف التقليدية :

فتح الحساب الجاري وقبول الودائع على اختلاف أنواعها (تحت الطلب والادخار ولأجل ، وخاضعة الأشعار).

تشغيل موارد المصرف مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية والضمان أو الأمن ومن أهم أشكال التشغيل والاستثمار ما يلي:

- أ- منح القروض والسلف المختلفة وفتح الحسابات الجارية المدينة.
- ب - تحصيل الأوراق التجارية وخصمها والتسليف بضمانها.
- ج - التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيع أو شراء لمصلحتها أو مصلحة عملائها

- د- تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية.
هـ- التعامل بالعملة الأجنبية ببيعاً وشراء والشيكات السياحية والحوالات الداخلية منها والخارجية.
و- تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء.
ز- تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة ، وصرف الشيكات المسحوبة عليها (عبدالله ، 2000،ص35)

أهداف المصارف التجارية :

تسعى المصارف التجارية إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي: الربحية والسيولة والأمان:

1-الربحية:

تسعى إدارة المصارف دائماً إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لأصحاب المصرف ، إذ أن المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة هو حجم الأرباح التي تحققها ، فإذا حققت الإدارة أرباحاً أكثر فإن ذلك يعني أنها أكفأ من غيرها ، كما وأنا لوظيفة الرئيسية لإدارة المصرف التجاري هي تحقيق الأرباح وحتى يتمكن المصرف تحقيق الأرباح ينبغي أن تكون إيراداته أكبر من تكاليفه وتشتمل إيرادات المصرف البنود الآتية (هندي ،1991،ص13-14):

أ/ الفوائد الدائنة على التسهيلات الائتمانية.

ب/ العمولات الدائنة التي تتقاضاها المصارف نظير خدماتها التي تقدمها للآخرين.

ج/أجور الخدمات التي تقدمها المصارف وغير متعلقة بطبيعة العمل المصرفي كقيامها بتقديم استشارات اقتصادية ومالية وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.

د/ عوائد العملة الأجنبية أي الأرباح المتحققة من الفرق بين أسعار الشراء وأسعار البيع.

هـ/ إيرادات أخرى كعوائد الاستثمار في الأوراق المالية والعوائد المتحققة من خصم الكمبيالات و أي أرباح رأسمالية ناتجة عن بيع المصرف لأصل من أصوله بسعر أعلى من قيمته الدفترية أما فيما يتعلق بتكاليف المصرف فإنها تشمل على الآتي:

أ/ الفوائد المدينة على الودائع التي يقوم المصرف بدفعها.

ب/ العمولات المدينة التي يدفعها المصرف إلى المؤسسات المالية الأخرى نظير تقديمها خدمات للمصرف ذاته.

ج/ المصاريف الإدارية والعمومية.

2-السيولة:

سيولة أي أصل من الأصول تعني مدى سهولة تحويله إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة و بأقل خسارة وبناء عليه فإن البضاعة أكثر سيولة من العقارات والذمم المدينة أكثر سيولة من البضاعة وهكذا ، أما

السيولة في المصارف تعني قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في القدرة على مجابهة طلبات سحب المودعين ، ومقابلة طلبات الائتمان وأية طلبات أو حاجات مالية أخرى ، وهذا يعني أن على المصارف التجارية أن تحتفظ بنسبة سيولة تمكنها من الوفاء بالتزاماتها في أي لحظة فالمصارف التجارية لا تستطيع كبقية منشآت الأعمال الأخرى تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولول بعض الوقت ، فإن مجرد إشاعة عن عدم توفير سيولة كافية لدى المصرف ، كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض المصرف للإفلاس (لفتة ، 2000، ص170).

3 - الأمان:

لا يمكن للمصارف التجارية أن تستوعب خسائر تزيد عن رأس المال الممتلك فأي خسائر من هذا النوع معناه التهام جزء من أموال المودعين ، وبالتالي إفلاس المصرف التجاري ، لذلك تسعى المصارف التجارية بشدة إلى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة وإلى تعدد المناطق الجغرافية التي يخدمها المصرف ، لأن ذلك يؤدي إلى تباين الزبائن (المودعين و المقترضين) وأنشطتهم و أيضا تباين في مدى حساسية تلك الأنشطة للظروف الاقتصادية العامة ، وباختصار تسهم الفروع في تنويع ودائع المصرف والقروض التي يقدمها وهو ما يقلل من احتمالات حدوث مسحوبات ضخمة مفاجئة تعرض المصرف لمخاطر العسر المالي. (هندي، 1999، ص14).

سعر الفائدة و ربحية المصارف التجارية:

اولاً: سعر الفائدة

مفهوم سعر الفائدة:

يعد سعر الفائدة من أهم المؤشرات التي تستخدم لتحقيق التأثير في النشاط الاقتصادي ، فمن خلاله يمكن تنفيذ أدوات السياسة النقدية بغية الوصول إلى الأهداف الاقتصادية المحددة من قبل السياسة الاقتصادية لأي دولة ، وعلى مستوى أكثر عمومية فإن لسعر الفائدة تأثيراً في الاقتصاد بصفة عامة ، لأنه لا يؤثر فقط في رغبات المستهلكين في الاستثمار أو الادخار ولكن أيضاً في قرارات المستثمرين من أصحاب الأعمال ، إذ يقوم المقترض بمقارنة سعر الفائدة بالكفاية الحدية لرأس المال التي تعبر عن نسبة اللغاة المتوقعة من الاستثمار في أصل من الأصول إلى ثمن عرض هذا الأصل أو تكلفة إحلاله ، فإذا كان سعر الفائدة اكبر من الكفاية الحدية لرأس المال اقلع المستثمر عن تنفيذ المشروع وفضل القيام بإيداع أمواله ، ومن ثم كلما كانت الكفاية الحدية اكبر من سعر الفائدة زاد حماس المقترض للمشروع وازدادت رغبته في الحصول على القرض ، وانطلاقاً من ذلك يمكن القول إن سعر الفائدة من المتغيرات المهمة على المستوى الكلي و الجزئي ، وغالبا ما تقترن معدلات الفائدة بمصادر التمويل سواء كانت

هذه المصادر قصيرة الأجل أم متوسطة الأجل ، أم طويلة الأجل ، إذ يخصص رأس المال في إطار النظرية النقدية من خلال أسعار الفائدة التي تتفاوت بحسب تفاوت آجال الاقتراض ، فالفوائد على القروض طويلة الأجل تكون مرتفعة ، في حين تكون أسعار الفائدة على القروض قصيرة الأجل اقل ، وتكون أسعار الفائدة على القروض متوسطة الأجل بين السعيرين ، وترتفع أسعار الفائدة عند تزايد الطلب على رؤوس الأموال في أوقات الرواج الاقتصادي ، الذي يعمل على توفير العديد من الفرص الاستثمارية أمام المستثمرين (محمد ، 2014 ، ص538).

تعريف سعر الفائدة:

تعددت الآراء التي تعرف سعر الفائدة فقد عرفها (سميثوريكاردو) بأنها التعويض الذي يدفعه المقرض عن الربح الذي كان يمكن أن يحققه باستثمار ماله ، ويعرفها الفريد مارشال في كتابه "أصول علم الاقتصاد " بأنه الثمن الذي يدفع لاستخدام رأس المال في أية سوق ويميل إلى مستوى التوازن إذ إن الطلب الكلي على رأس المال في هذه السوق عند سيادة هذا السعر يصبح معادلا للكمية المعروضة ، أما (توسسينغ) فيقول: إن سعر الفائدة يتحدد عند المستوى الذي يجعل الإنتاجية الحدية لرأس المال تجلب المنفعة الحدية من الادخار (شرف،1994،ص160).

في ضوء ذلك يمكننا تعريف سعر الفائدة من وجهة نظر المدخر أو المقرض بأنه: مكافأة على تأجيل استهلاكه في الوقت الحالي للمستقبل، أما من وجهة نظر المقرض فيعد سعر الفائدة بأنه كلفة اقتراض الأموال ، وكلما زاد سعر الفائدة زاد الادخار و قل الاقتراض وانخفض الاستثمار.

مخاطر سعر الفائدة:

ينطوي العمل المصرفي بطبيعته على مجموعة واسعة من المخاطر، وعلى المصرفيين أن يفهموا طبيعة هذه المخاطر ، وأن يتأكدوا من أن المصارف المعنية تقدره أو تتصرف على أساسها بشكل ملائم ، ونظرا إلى أن الدخل الصافي من الفوائد يشكل نسبة مهمة من مجموع الدخل العامل للمصرف ، فان مخاطر سعر الفائدة تكتسب أهمية خاصة ، فارتفاع أسعار الفائدة يخلق للمصارف مخاطرة تتمثل بدفع أسعار أعلى على ودائعه او غيرها من مطلوباتها قياسا إلى ما تحصل عليه من إيراداتها.

ومع أن مخاطر سعر الفائدة هي جزء لا يتجزأ من العمليات المصرفية غير انه يمكن أن يشكل وجودها بشكل مفرط خطرا كبيرا على أرباح المصرف وقاعدته الرأسمالية وتتخذ مسألة إدارة هذه المخاطر أهمية متزايدة في الأسواق المالية المتطورة ، وبالأخص في البلدان التي تقوم بتحرير نظم أسعار وقد جاء في المبدأ (15) من وثيقة لجنة بازل المتعلقة بمبادئ رقابة مخاطر سعر الفائدة وإدارتها في سبتمبر 2003 (محمد، 2014، ص539).

تعريف مخاطر سعر الفائدة بأنها " تعرض الحالة المالية للمصرف لتغيرات مضادة في أسعار الفائدة، ويعد قبول هذه المخاطر جزءا طبيعيا من العملية المصرفية ويمكن أن تكون مصدرا مهما للربحية ولقيمة حقوق المساهمين ولكن الإفراط في هذه المخاطر يمكن أن يشكل تهديدا لأرباح المصرف وقاعدته الرأسمالية إذ أن التغير في أسعار الفائدة يؤثر في أرباح المصرف ، وذلك نظرا إلى تغير صافي الربح من فائدة ، وكذلك مستوى الأرباح الأخرى الحساسة للفائدة وتكاليف التشغيل كما تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة في قيمة الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج الميزانية ، إذ أن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية (وفي بعض الحالات التدفقات النقدية ذاتها) تتغير بتغير أسعار الفائدة ، ومن هنا تكمن أهمية إدارة المخاطر بطريقة فعالة للحفاظ عليها في نطاق المستويات التحوطية لضمان سلامة المصارف وأمثالها.

آثار تغير سعر الفائدة:

عند رفع سعر الفائدة فإن العديد من القطاعات والجوانب تتأثر بهذه الخطوة ، ومنها أن مستوى الاستهلاك ينخفض ، حيث يترتب على رفع نسبة الفائدة زيادة تكلفة الاقتراض من المصارف ، وهو ما يدفع المستهلكين إلى اقتراض كميات أقل من القروض ، ما يؤدي إلى تقليص حجم الإنفاق الاستهلاكي ، كما يؤثر رفع نسبة الفائدة على حجم الاستثمار في بلد ما ، إذ يقلص حجمه جراء ارتفاع كلفة الأموال المقترضة لأغراض استثمارية ، ومن الجوانب التي تتأثر أيضا الأقساط العقارية وأقساط القروض وقيمة العملة المحلية (الهاشمي ، 2010 ، ص77).

ثانياً: الربحية في المصارف التجارية:

يعتبر تحقيق الأرباح من أهم الأهداف التي تسعى إليها المصارف التجارية شأنها شأن الوحدات الاقتصادية الأخرى ، فهو أمر ضروري لبقائها واستمرارها ، وهو كذلك يعتبر المطلب الرئيسي لكل المساهمين والمودعين والمقرضين والإدارة والجهات الرقابية ، فهو الغاية التي يتطلع إليها المساهمين لزيادة قيمة ثرواتهم وهو مصدر الثقة لكل من المودعين والمقرضين الدائنين للمصرف ، وهو كذلك الهدف الذي تصبو إليه إدارة المصرف لكونه مؤشرا هاما لقياس كفاءتها في استخدام الموارد الموجودة لديها ، وهو موضع اهتمام الجهات الرقابية لما تعكسه من نجاح.

تعريف الربحية:

عرف الاقتصاديون الدخل بأنه مقدار التغير في القيمة الصافية للوحدة الاقتصادية خلال مدة معينة ، وفي تعريف آخر: بأنه الزيادة الصافية في الثروة الحقيقية التي يمكن توزيعها على مالكي المشروع في نهاية المدة دون أن تؤثر في رأس المال المستثمر ، هذا ويمكن تعريف الربحية بأنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي أسهمت في تحقيق هذه الأرباح ، وتقاس الربحية إما

من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات ، و إما من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي أسهمت في تحقيقها (عبد الله، 2006، ص92).

هذا وتعمل المصارف التجارية على تحقيق هدفها في الربحية من خلال قرارين هما الاستثمار والتمويل.

- 1- **قرار الاستثمار:** هي مجموعة القرارات المتعلقة بكيفية استخدام المصارف التجارية للموارد المتاحة لها لاقتناء مختلف أنواع موجوداتها، ويظهر أثر قرار الاستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة على مختلف أنواع الأصول بطريقة توازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات دون زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد، ودون نقص يؤدي إلى فوات الفرص لأجل تمكين المصارف التجارية من تحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة
- 2- **قرار التمويل:** هي المتعلقة بكيفية إظهار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمصارف التجارية لتمويل الاستثمار في موجوداتها، وينعكس أثر القرار التمويلي على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال (من ودائع وحقوق مالكيين وديون) بشكل يمكن أصحاب المشروع من الحصول على أكبر عائد ممكن.

أهمية الأرباح للمصارف التجارية:

- 1- الأرباح ضرورية لمقابلة المخاطر المتنوعة التي يتعرض لها المصرف حتى يستطيع البقاء في دنيا الأعمال، فهناك مخاطر كثيرة ومتعددة منها: مخاطر الائتمان ومخاطر التصفية الإجبارية ومخاطر السرقة أو الاختلاس ومخاطر سعر الفائدة.
- 2- الأرباح ضرورية لملاك المشروع حيث تزيد من قيمة ثروتهم واستثماراتهم في المؤسسات المصرفية والشركات
- 3- الأرباح ضرورية للحصول على رأس المال اللازم في المستقبل وذلك على ثلاثة وجوه إعادة استثمار الأرباح بصفة مستمرة وهو أحد وسائل التمويل الذاتي.
- 4- تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في المصرف عند زيادة رأسماله.
- 5- إعطاء المساهم عائد مقبول على رأسماله يزيد من ثقته في المصرف الذي يساهم فيه.
- 6- تقيس الأرباح المجهودات التي بذلت، بصفة عامة حيث يمكن القول بأنها مقياس لأداء الإدارة.
- 7- تحقيق المصارف للأرباح يزيد من ثقة أصحاب الودائع بالمصرف والمستثمرين المرتقبين تعطي مؤشرات قوية للجهات الرقابية بأن المصرف يسير في الاتجاه الصحيح (رمضان وجودة، 2000، ص22).

المتغيرات المؤثرة في ربحية المصارف التجارية:

تواجه المصارف التجارية في سبيل تحقيقه الهدف ها المتعلق بتعظيم ربحيتها، العديد من العوامل التي يتفاوت في هذه الربحية، وتتنوع هذه العوامل بين عوامل داخلية وخارجية.

1- العوامل الخارجية:

أسعار الفائدة: تزداد ربحية المصارف التجارية كلما ازدادت أسعار الفائدة على القروض ، خصوصا عندما تكون أسعار الفائدة على الودائع منخفضة بمعنى أن الربحية تزداد كلما ازداد هامش سعر الفائدة ، وتؤدي أسعار الفائدة دورا فاعلا في التأثير في استثمارات المصارف ، وإن معظم إيرادات المصارف التجارية هي عبارة عن الفرق بين الفوائد الدائنة والفوائد المدينة.

السياسة النقدية: تؤدي السياسة النقدية للبنوك المركزية في الدول دورا بالغ الأهمية في التأثير في سياسات المصارف التجارية في ما يتعلق بإدارة موجوداتها ومطلوباتها.

2- العوامل الداخلية:

هيكل الودائع: تعطي الودائع للمصارف مرونة أكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل نسبيا دون الاعتبار لعامل السيولة ، وذلك في سبيل تحقيق ربحية أكبر ، وفي الوقت نفسه تؤثر تكلفة الودائع أيضا في ربحية المصارف التجارية لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها المصرف في سبيل حصوله على الأموال. **توظيف الموارد:** توجه المصارف التجارية الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية ، إذ بزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الموجودات تزداد ربحية المصرف التجاري ، إذ إن الدخل المتولد عنهما يعد المصدر الأساسي لإيرادات المصرف وبالذات الدخل المتولد من القروض ، أما توظيفات المصرف في الأصول الثابتة في جبان تكون محدودة ، لأنها تعد من الموجودات غيرالمدرّة للدخل. (الهوري، 1992، ص99).

الجانب التحليلي:

نبذة عن المصرف عينة الدراسة:

شركة مساهمة ليبية تأسس طبقاً لقانون رقم (1) لسنة 1993م وتعديلاته بشأن المصارف والنقد والائتمان وفقاً للاتاني:

- سجل في السجل التجاري تحت رقم 9515 بتاريخ 9-11-1995 م.
- افتتح المصرف رسمياً بتاريخ 9-6-1996 م.
- انضم كعضو في جمعية المصارف الليبية بتاريخ 10 - 08 - 1996م.
- انضم كعضو في اتحاد المصارف المغاربية بتاريخ 30-5-1998م.
- رأس مال المصرف 50000000 مليون دينار ليبي.

المساهمين:

- عدد 2604 أفراد طبيعيين.
- عدد 41 جهة اعتبارية.

أهداف المصرف:

- 1- تقديم القروض لتمويل الاستثمارات اللازمة لمشروعات القطاعات الإنتاجية في مختلف المجالات الصناعية والزراعية والسياحية وغيرها من المشروعات.
- 2- زيادة أرباح المصرف وتقليل مصروفاته لتقوية مركزه المالي.
- 3- استقطاب المشاركات الأجنبية بهدف تمويل المشروعات الإنتاجية وفقاً للسياسة الاقتصادية.
- 4- بناء مؤسسة مصرفية قوية مع التركيز على جودة الأصول والعمل على زيادة أعمال المصرف ومضاعفة مؤشراتته المالية. (التقرير السنوي لمصرف التجارة والتنمية ص4).

تحليل بيانات المصرف:

أولاً: - تحليل مؤشرات الربحية: من خلال البيانات المالية والقوائم المالية الصادرة عن المصرف تم تحليل معدلات التغير في الأرباح خلال فترة الدراسة وذلك كما هو موضح في الجدول التالي.

الجدول رقم (1) يوضح صافي أرباح المصرف خلال فترة الدراسة (2008-2018م)

القيمة بالمليون الدينار الليبي

السنة	صافي الربح	التغير في صافي الربح
2008	20,151,986	----
2009	15,582,650	-22 %
2010	15,139,313	-3 %
2011	1,571,966	-90 %
2012	61,251,596	3794 %
2013	101,618,116	66%
2014	27,634,961	-73 %
2015	29,086,766	5 %
2016	23,490,994	- 19 %
2017	55,014,971	134 %
2018	110,265,307	100 %

المصدر من إعداد الباحث بالاستناد إلى تقارير المصرف

من الجدول السابق نلاحظ:

رغم تدبب الأرباح من سنة لأخرى إلا أن المصرف لم يحقق خسائر طيلة فترة الدراسة حيث حقق المصرف ربحاً قدره (20151986) مليون دينار ليبي سنة 2008 ثم انخفض بنسبة (22%) عام 2009 وبنسبة (90%) عام 2011 هذا الانخفاض راجع الأوضاع التي مرت بها ليبيا في ذلك الوقت ، ثم شهدت الأرباح نمواً كبيراً عام 2012 بالمقارنة مع السنة السابقة حيث بلغت نسبة الزيادة (3794%) ، وأن سبب الارتفاع الكبير يرجع إلى كمية الأموال التي ضختها الدولة في الاقتصاد الليبي والميزانية التي تفوق 80 مليار دينار ذلك العام والتي صاحبها حركة تجارية كبيرة وذلك من خلال فتح الاعتمادات والتحويلات المالية بين المصارف والتي تعود بشكل ايجابي على إيرادات المصارف ، وكذلك الحال في عام (2013) حيث زادت الأرباح بنسبة (66%) بالمقارنة السنة السابقة وهذا راجع إلى نفس الأسباب التي حدثت في العام الماضي، ثم تراجعت الأرباح في سنة (2014) بالمقارنة مع السنة السابقة لها إلى ما نسبته (73%) وهذا الانخفاض راجع لقرار المصرف المركزي بخصوص إلغاء سعر الفائدة الذي أصدره سنة 2013 والذي يمنع فيه المصارف من التعامل بالفائدة اخذاً وعطاءً حيث كان لهذا القرار التأثير الكبير في انخفاض الأرباح كون أن المصارف كانت تعتمد في تحقيق الأرباح على عملية الإقراض والاقتراض بالفائدة فأصبح لزاماً على المصارف وجود بديل لاستثمار الأموال بالطرق التي لا تتعامل بالفائدة مثل الخدمات المالية الإسلامية ، ونتيجة لهذا القرار أصبحت الأرباح تنخفض في السنوات التالية له بالإضافة إلى الظروف السياسية التي شهدتها ليبيا سنة 2014 و2015 حيث انعكست هذه الظروف على الوضع الاقتصادي في البلاد مما أدى إلى انهيار قيمة العملة بالمقارنة مع العملات الدولية الأخرى مثل الدولار ، وزاد معدل التضخم بنسب عالية صاحبه نقص في السيولة من المصارف هذا بدوره أثر على انعدام الثقة بين المصارف وزيائته أدى إلى سحب مدخراتهم من المصارف الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الأرباح في المصارف كونها تعتمد في استثمارها على ودائع الأفراد بشكل كبير ، ثم لاحظنا ارتفاعاً للأرباح من جديد سنة 2017 هذا راجع لقرار المصرف المركزي بخصوص منح أرباب الأسر التي من خلاله تحصل على الدولار بالسعر الرسمي للدولة الأمر الذي أثر في حركة نشاط المصارف من خلال إيداع المدخرات والتحويلات التي تساعد في نمو الأرباح من خلال العمولات التي يتقاضاها على تلك الحركات هذا ما لاحظناه على أرباح المصرف في عام 2018 حيث زادت نسبة الأرباح بمعدل (100%) بالإضافة إلى قرار المصرف المركزي بشأن تعديل سعر الصرف الذي ساعد على انخفاض الدولار في السوق الموازي صاحبه انخفاض في أسعار السلع والخدمات بالمقارنة مع السنوات السابقة لها.

مما سبق نستنتج أن المصارف كانت تعتمد في تحقيق أرباحها على سعر الفائدة وبالرغم من إلغاءه إلا أن المصارف قادرة على تحقيق الأرباح وذلك من الخدمات والاستثمارات التي لا تعتمد على أسعار الفائدة.

ثانياً: بيانات الفوائد المقبوضة والمدفوعة:

تعتبر الفائدة السمة الأبرز لحصول المصارف على الأرباح في أي مصرف باعتبارها أقل مخاطرة من بقية الاستثمارات الأخرى خاصة المباشرة منها عليه يتم مقارنة بيانات الفوائد المقبوضة والمدفوعة وذلك من خلال الجدول التالي لمعرفة تأثير إلغاء الفائدة على ربحية المصرف.

الجدول رقم (2) يوضح الفوائد المقبوضة والمدفوعة للمصرف خلال فترة الدراسة (2008-2018) القيمة بالمليون الدينار الليبي

الفرق	الفوائد المدفوعة	الفوائد المقبوضة	السنوات
24,011,498	13,237,797	37,249,295	2008
29,812,937	16,224,724	46,037,661	2009
17,654,346	20,274,936	37,929,282	2010
17,110,518	15,447,436	32,557,954	2011
19,828,148	27,102,817	46,930,058	2012
29,053,455	20,577,510	49,630,965	2013
30,615,159	15,436,913	46,052,072	2014
25,936,505	12,726,935	38,663,440	2015
16,065,554	7,323,603	23,389,157	2016
9,373,854	8,500,000	17,873,859	2017
7,715,847	19,808,537	27,524,384	2018

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد الى تقارير المصرف

من خلال الجدول السابق:

نلاحظ أن فروقات الفوائد لدى المصرف كانت موجبة خلال فترة الدراسة حيث وصلت الفوائد المحصلة سنة 2008 (37,249) مليون دينار ليبي ثم تزايدت إلى أن وصلت إلى أعلى قيمة لها سنة 2013 بقيمة (49,630) مليون دينار ليبي ثم بدأت في الانخفاض بشكل تدريجي في السنوات التي عقيبت إصدار قرار إلغاء الفائدة إلى أن وصلت قيمة (17,873) مليون دينار ليبي سنة 2017.

الجدول رقم (3) يوضح المؤشرات المالية للمصرف خلال فترة الدراسة (2008-2018)

القيمة بالمليون الدولار

البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
رأس المال	50	50	50	50	105	105	105	105	105	105
حقوق الملكية	100	111	93	116	253	248	249	321	391	358
الودائع	2,16	2,07	2,43	3,89	4,38	4,84	5,42	6,06	7,07	7,97
القروض والتسهيلات	359	367	374	395	460	475	522	490	488	418
الاستثمار العقاري	38	38	38	34	23	23	23	23	23	23
إجمالي الأصول	2,17	2,77	2,52	4,00	4,63	5,09	5,67	6,39	7,46	8,338
	9	8	6	9	5	2	1	0	5	4

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى تقارير المصرف

النتائج:

ومن أهم النتائج التي تم توصل إليها ما يلي:

1. كان لسعر الفائدة الدور الكبير في تحقيق الفائدة خلال السنوات الدراسة.
2. إن قرار إلغاء الفائدة اثر على ربحية المصرف في بداية إصداره إلا أن المصرف في السنوات الأخيرة زادت نسبة الأرباح لديه حيث بلغت نسبة الزيادة ما نسبته 134 % سنة 2017 تم زيادة بنسبة 100% عام 2018 بالرغم من إلغاء الفائدة هذا ما يثبت صحة الفرضية التي تقول لا يؤثر إلغاء سعر الفائدة على ربحية المصرف.
3. رغم وجود أرباح أخرى ناتجة عن عمليات التحويل والصرف والخدمات المالية إلا أن الفائدة كانت تمثل المؤشر الأبرز في حصول المصرف على الأرباح.

التوصيات:

1. على المصرف أن يدرك أن إلغاء الفائدة سترتب عليه انخفاض في الأرباح بالتالي لابد من التحوط لمواجهة هذا الانخفاض.
2. على المصرف التوجه للخدمات المصرفية البديلة التي لا تعتمد في استثماراتها على الفائدة مثل الخدمات المالية الإسلامية التي أثبتت نجاحها من خلال تجارب العديد من الدول.

المراجع:

أولاً: الكتب:

- الأرباح، صالح الأمين، الجهاز المصرفي في ليبيا (المعهد العالي للإدارة، طرابلس، 1985)

- العلاق ، بشير عباس ، إدارة المصارف (دار وائل للنشر، عمان، 2002).
 - الصيرفي، محمد إدارة المصارف (دار الوفاء للنشر ، الإسكندرية ، 2006)
 - الحداد، أكرم ، النقود والمصارف مدخل تحليلي معاصر، (دار الوفاء للنشر ، عمان ب ت)
 - الهاشمي ، محمد الطاهر ، المصارف الإسلامية والتقليدية (منشورات جامعة 7 أكتوبر، ليبيا، 2010).
 - الهواري ، السيد، إدارة البنوك (مكتبة عين شمس، القاهرة، 1992).
 - البكري، انس، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق (دار المستقبل ، عمان، 2001).
 - شرف، كمال: ابوعراج ، هاشم ، النقود والمصارف (جامعة دمشق، 1994).
 - رمضان ،جودة: زياد ، محفوظ ، الاتجاهات المعاصرة في البنوك (دار وائل للنشر ، عمان، 2000).
 - عبد الله ، خالد الأمين ، العمليات المصرفية (دار وائل للنشر ، عمان، 2002).
 - لفته ، عبد السلام سعد ، (الائتمان المصرفي) أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2000).
 - هندي، منير إبراهيم ، إدارة الأسواق والمنشآت المالية (منشأة المعارف ، الإسكندرية، 1999).
- تانياً: المجالات:**
- محمد ، علي محمود ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية ، المجلد 30 ، العدد الاول 2014.

قياس أثر مخاطر (رأس المال، الائتمان، السيولة) على درجة الأمان المصرفي

دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية خلال الفترة (2000-2017)

أ. مبروكة رمضان مصباح سعد

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة بني وليد

الملخص:

تناولت هذه الدراسة بالتحليل والمناقشة اثر مخاطر (رأس المال والائتمان والسيولة) على درجة الامان المصرفي، من خلال تحليل البيانات المالية للمصارف التجارية العاملة في ليبيا وذلك بتطبيق نموذج الانحدار المتعدد على المصارف عينة الدراسة خلال الفترة (2000-2017) وبالاستعانة ببرنامج القياس الاقتصادي (Gretl)، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، وجود علاقة أثر طردية ذات دلالة احصائية بين درجة الامان المصرفي ومخاطر رأس المال، وكذلك وجود علاقة أثر عكسية بين درجة الامان المصرفي ومخاطر (السيولة والائتمان المصرفي)، كما توصلت الدراسة إلى أن مخاطر رأس المال لها التأثير الاكبر على درجة الامان المصرفي، واقتترحت الدراسة نموذج قياسيا لغرض الوقوف على تأثير كل من مخاطر السيولة ورأس المال والائتمان المصرفي على درجة الأمان المصرفي.

مقدمة:

القطاع المصرفي يعتبر عصب النظام المالي والركيزة الأساسية لاقتصاديات الدول، وذلك للدور المهم الذي يلعبه في تعبئة المدخرات ودفعها خلال القنوات الاستثمارية بمختلف أنواعها في شكل قروض وتسهيلات ائتمانية مختلفة بالإضافة إلى الخدمات المالية التي يقدمها القطاع المصرفي للمكونات الاقتصادية المختلفة والتي تساعد على خلق مناخ مناسب للتنمية الاقتصادية والازدهار الاقتصادي.

كما أن المصارف التجارية تتعرض في ضل المتغيرات الحديثة والتطورات المستمرة في البيئة الاقتصادية إلى العديد من المخاطر المالية والتي تؤثر على مختلف أنشطتها وتشكل تهديدا حقيقيا على درجة الامان المصرفي، ومن أمثلة هذه المخاطر مخاطر رأس المال، ومخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر التضخم، وتؤثر المخاطر السابقة على أصول البنك التجاري وبالتالي على سلامة أموال المودعين (شاهين وصباح، 2011)

وليبيا كغيرها من الدول النامية تعاني من غياب السوق المالي المتطور ويعتبر النظام المصرفي هو المحرك الأساسي لعجلة الاقتصاد رغم أن هذا القطاع يشهد تأخر في مواكبة التطورات العالمية، ونتيجة

للمشاكل الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الليبي في الاونة الاخيرة - من ركود اقتصادي ونقص في السيولة ارتفاع سعر صرف الدينار الليبي - ظهرت الحاجة إلى تسليط الضوء على المصارف التجارية ودراسة العوامل التي ممكن أن تؤثر على درجة أمانها لكي نظمن نجاح عمل هذه المصارف الذي من الممكن أن تساعد على دفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام.

مشكلة الدراسة

في ضل المشاكل الاقتصادية التي تمر بها ليبيا في الوقت الراهن وكون أن المصارف التجارية هي أحد مكونات النظام الاقتصادي المهمة، فإنه تُثار تساؤلات حول ماهية العوامل التي ممكن ان تؤثر في درجة الأمان المصرفي ، لذلك وجب على إدارة المصرف أن تدرس هذه العوامل وتكون على دراية تامة بمدى تأثيرها لكي تتجنب المخاطر المصرفية المختلفة التي ممكن أن تحدثها هذه العوامل المختلفة لتواصل نجاحها وتقدمها.

وبالتالي فإن مشكلة البحث تتمثل في السؤال الرئيسي التالي:

ماهي العوامل التي تؤثر على درجة أمان المصارف التجارية في ليبيا؟

ومنه تنفرع التساؤلات الفرعية الآتية

1. ماهو مقدار تأثير مخاطر رأس المال على درجة أمان المصرف ؟
2. ماهو مقدار تأثير مخاطر السيولة على درجة أمان المصرف ؟
3. ماهو مقدار تأثير مخاطر الائتمان على درجة أمان المصرف؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر إدارة المخاطر المصرفية على درجة أمان المصارف التجارية الليبية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1. بيان دور إدارة المخاطر المالية في التنبؤ بمعدلات الأمان المصرفي.
2. التعرف على العوامل المؤثرة في درجة الأمان المصرفي وقياس تأثيرها على المصارف العاملة في ليبيا.
3. بيان مدى تأثير مخاطر (رأس المال و السيولة والائتمان) على درجة الامان المصرفي في المصارف التجارية الليبية.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في أهمية المصارف التجارية وكونها العصب الرئيسي للنظام المالي والدافع الرئيسي لعجلة التنمية الاقتصادية. كما أن الامان المصرفي يعتبر مهما بالنسبة للعديد من الجهات،

فالامان المصرفي يضمن للمودعين استرجاع أموالهم ويحقق للمالكين زيادة في رؤوس اموالهم ويضمن للمستثمرين الحفاظ على استثماراتهم ويساعد إدارة المصرف على تقادي الفشل وتحقيق النجاح.

فرضيات الدراسة

للإجابة على تساؤلات الدراسة تم صياغة فروض العدم التالية:

1. لا توجد علاقة تأثير دات دلالة احصائية بين مخاطر رأس المال و درجة الأمان المصرفي.
2. لا توجد علاقة تأثير دات دلالة احصائية بين مخاطر السيولة و درجة الأمان المصرفي.
3. لا توجد علاقة تأثير دات دلالة احصائية بين مخاطر الائتمان و درجة الأمان المصرفي.

منهج الدراسة

بناء على مشكلة وأهداف البحث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحليل نسب المخاطر المالية للمصارف التجارية الليبية، ومن ثم الاستعانة بالمنهج القياسي لتقدير نموذج الدراسة باستخدام البرنامج القياسي Gretl الذي يساعد في بيان أثر كل متغير من المتغيرات المستقلة على درجة الأمان المصرفي الأمر الذي يمكننا من الوصول إلى أهداف الدراسة واختبار فرضياتها.

مجتمع الدراسة

إن مجتمع البحث في هذه الدراسة هو القطاع المصرفي في ليبيا ، أما عينة البحث فهي المصارف التجارية العاملة في الدولة الليبية، وقد تم اختيار هذه العينة نظرا لتوفر البيانات عنها في نشرات وتقارير مصرف ليبيا المركزي.

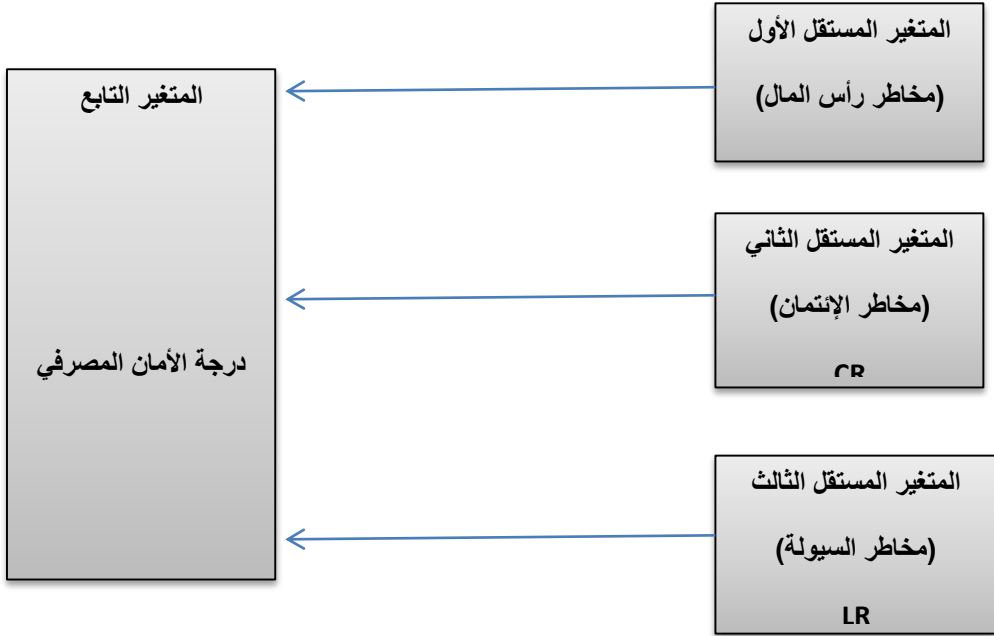
حدود الدراسة

الحدود المكانية متمثلة في المصارف التجارية العاملة في ليبيا ، اما الحدود الزمنية فالبحث يغطي الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2017م.

نموذج الدراسة

الشكل رقم (1) يمثل نموذج فرضي للدراسة يوضح المتغير التابع والمتغيرات المستقلة التي سوف يتم دراسة مدى تأثيرها على المتغير التابع خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (1) نموذج الدراسة الفرضي



المصدر: من اعداد الباحث

الدراسات السابقة

1- دراسة (علي شاهين و بهية صباح، 2011) والتي كانت بعنوان "أثر ادارة المخاطر على درجة الامان في الجهاز المصرفي الفلسطيني" وذلك لعينة من المصارف الممثلة للمجتمع وعددها 12 مصرفا عبر سلسلة زمنية ممتدة من عام 1997 إلى عام 2008 وذلك باستخدام أسلوب التحليل الإحصائي Panel data، وهذفت الدراسة بيان دور التحليل المالي في التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي لعينة الدراسة وكذلك الوقوف على مخاطر الأداء المصرفي في البنوك العاملة في فلسطين، وقد أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية بين درجة الأمان المصرفي من جهة وكل من المخاطر المتعلقة بدرجة السيولة وعدم كفاية رأس المال وتقلبات سعر الفائدة والعائد على الموجودات، في حين أظهرت وجود علاقة عكسية مع مخاطر الائتمان المصرفي.

2- دراسة (عامر فاضل توفيق و تانيا قادر، 2014) بعنوان "تقييم وتحليل مؤشرات مخاطر القوائم المالية المصرفية واثرها على الامان المصرفي باستخدام نماذج السلاسل الزمنية ذات المقاطع العرضية Panel Data دراسة تحليلية في عينة من المصارف الاسلامية المختارة"، وهذفت الدراسة إلى بناء

نموذج قياس لوصف درجة الأمان المصرفي اعتمادا على مجموعة من المخاطر المالية الناجمة عن طبيعة وأنشطة تلك المصارف خلال الفترة 2002-2011، وتوصل الباحثان إلى أن تحقيق هامش الامان لدى المصارف الاسلامية يرتبط بعلاقة طردية مع السيولة ويتناسب عكسيا مع هامش الربح، كما أظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية مابين مخاطر الائتمان والأمان المصرفي في حين أظهرت النتائج وجود علاقة طردية مابين مخاطر كل من السيولة والتشغيل والرفع المالي وكفاية رأس المال وبين الأمان المصرفي. واوصت الدراسة بتحقيق مستوى أعلى من هامش الأمان المصرفي بما يساعد على تجنب المخاطر المالية المختلفة وبما يضمن تحقيق مستوى مقبول من هامش الربح.

3- دراسة (عقيل شاكر وباسم محمد الهرموشي، 2019) بعنوان " اثر إدارة مخاطر السيولة ورأس المال على درجة الأمان المصرفي: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2010-2015)"، وهدفت الدراسة إلى تحديدي أثر إدارة مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال على درجة الأمان المصرفي، واعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار البسيط بين متغيرات الدراسة، وقد توصلت إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية معنوية بين كل من إدارة مخاطر رأس المال ومخاطر السيولة على درجة الأمان المصرفي، واوصت الدراسة بضرورة تدعيم درجة الامان المصرفي في القطاع المصرفي العراقي وذلك من خلال ايجاد توازن بين الأمان المصرفي وبين المخاطر المصرفية.

4- دراسة (ريما شيخ السوق واخرون 2017) بعنوان أثر المخاطر المصرفية في كفاية رأس المال في المصارف التجارية الخاصة في سورية" ، وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر مخاطر رأس المال ومخاطر الائتمان و مخاطر التشغيل ومخاطر السيولة في كفاية رأس المال في مصرف بيبيلوس خلال الفترة (2009-2014) ، وذلك باستخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط لمتغيرات الدراسة، وقد اظهرت الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر (رأس المال، الائتمان ، السيولة) وكفاية رأس المال من جهة، ووجود علاقة طردية ليست ذات دلالة إحصائية بين مخاطر التشغيل وكفاية رأس المال.

5- دراسة (حسني علي خريوش واخرون 2004) ، بعنوان " العوامل المؤثرة على درجة الامان المصرفي الأردني"، وهدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في درجة الأمان المصرفي لدى المصارف الاردنية خلال الفترة (1992-2002) ، واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد لاختبار فرضياتها، وتوصلت إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي وكل من (معدل العائد على حقوق الملكية ، معدل العائد على الاستثمار) ، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة وذات دلالة إحصائية بين درجة الامان المصرفي وكل من (مخاطر السيولة ، مخاطر رأس المال، مخاطر الائتمان)

أولاً: الإطار النظري للدراسة

مفهوم الأمان المصرفي وأهميته

يعد الأمان المصرفي من أهم الأهداف التي تسعى المصارف التجارية لتحقيقها، لأن الأمان المصرفي يعتبر مرتبة متقدمة من الأهداف الاقتصادية والتنموية، حيث أنه يخلق بيئة عمل مصرفي آمنة ومستقرة نسبياً. ويعرف الأمان المصرفي على أنه " الحالة التي تتمتع بها معظم المصارف بمراكز مالية قوية، وتكون قادرة على العمل بكفاءة ضمن بيئة اقتصادية سليمة، وقواعد تنظيمية وإشراف مصرفي حصين بما يمكنها من تجنب الازمات التي تتعرض لها وتقدم التمويل اللازم للاقتصاد، وتحقق الكفاءة في عملية تخصيص الموارد بما يسهم في النمو المالي " (عبدالشرع و الهرموشي، 2019، ص6). ووفق الأدبيات الاقتصادية والمالية فإن الأمان المصرفي يقصد به الاحاطة والحد من المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف التجارية أثناء عمليات التشغيل.

معدل الأمان المصرفي

درجة الأمان المصرفي ترتبط بالعديد من المخاطر منها مخاطر الربحية والسيولة ومخاطر رأس المال، وتقيس درجة الأمان المصرفي ملاءة رأس المال للموجودات بهدف المحافظة على المركز المالي للمصرف، فمن وظائف رأس المال إضافة إلى شراء الأصول الثابتة أيضاً قدرته على مواجهة الخسائر غير المتوقعة ومواجهة الطلب غير المتوقع على السيولة المصرفية، وتوجد عدة نسب لقياس درجة الأمان المصرفي من بينها نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (شاهين و صباح، 2011، ص11):

$$\text{الأمان المصرفي} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

وارتفاع هذه النسبة يدل على انخفاض الخطر وزيادة قدرة المصرف على تحقيق درجة عالية من الأمان.

أهمية الأمان المصرفي

تتركز أهمية الأمان المصرفي في ثلاث جوانب رئيسية، من ناحية المصرف يعتبر مهما للحفاظ على مدخرات و ودائع العملاء بالإضافة إلى حقوق الملكية، التي تعتبر الركيزة الأساسية في عمل المصرف، فهي التي تستخدم في الوفاء باحتياجات السحب الجارية، وهي التي تلبى احتياجات المصرف التشغيلية. أما من ناحية العملاء فالأمان المصرفي يجنبهم خسارة أموالهم المتمثلة في الودائع المصرفية ويضمن لهم تحقيق أكبر دخل ممكن متمثل في الفوائد المتحققة من الودائع. أما من ناحية الاقتصاد فالقطاع المصرفي يعتبر مهما في دفع عجلة التنمية، وفقدان الأمان المصرفي يعني زعزعة الثقة بالقطاع المصرفي ونقص غي المدخرات وبالتالي حدوث انخفاض في قدرة المصارف على منح الائتمان وبالتالي ضعف في الاستثمارات وانخفاض لنمو الاقتصادي.

أنواع المخاطر المصرفية

تصنف المخاطر المصرفية إلى مخاطر مالية ومخاطر غير مالية:

أولاً: المخاطر المالية Financial Risks

تظهر هذه المخاطر من خلال إدارة الميزانية العمومية للمصارف، وتشمل أنواع مختلفة من المخاطر تتمثل في الآتي:

1. مخاطر رأس المال Capital Risk

تعكس هذه النسبة قدرة رأس مال المصرف المدفوع على امتصاص الخسائر التي يمكن أن تحدث للمصارف التجارية وتجنب وصولها إلى أموال المودعين والدائنين (شيخ السوق، خلف ، و معلاء، 2017، ص7). ويصعب من الناحية العلمية تحديد رأس المال الكافي الذي يجنب المصارف التجارية هذه الخسائر ، وذلك لعدم معرفة سلوك المودعين والمقترضين (الدائنين) بدقة، فأرأس المال ضروري لسلامة المصرف ولكنه لا يضمن تلك السلامة وحده وإنما يجب أن تتوفر إلى جانبه عوامل أخرى.(عبد الشرع والهرموشي، 2019، ص9). وبصفة عامة يساعد رأس المال على خلق الثقة في نفوس المتعاملين مع المصرف ضد ما يطرأ من تغيرات على قيمة الموجودات التي يستثمر فيها المصرف أمواله(الصيرفي ، 2007، ص33) وتوجد عدة نسب لقياس متانة او كفاية رأس المال الممتلك في المصارف التجارية اهمها نسبة رأس المال المدفوع (الممتلك) إلى اجمالي الاصول، وهي النسبة المستخدمة في هذا البحث.

$$\text{مخاطر رأس المال} = \frac{\text{رأس المال المدفوع}}{\text{اجمالي الاصول}}$$

وكلما زادت هذه النسبة دلت على انخفاض مخاطر رأس المال، والعكس صحيح فانخفاض نسبة رأس المال المدفوع إلى اجمالي الاصول يدل على زيادة مخاطر رأس المال. وتشير الادبيات المالية إلى أنه هناك علاقة عكسية بين مخاطر رأس المال وبين الامان المصرفي ، حيث كلما زادت مخاطر رأس المال كلما قلت نسبة الامان المصرفي الامر الذي يتطلب رفع درجة الامان من خلال زيادة حقوق الملكية لمواجهة مخاطر رأس المال.(خريوش، الزعبي، و العبادي، 2004، ص9)

2. مخاطر الائتمان Credit Risk

يتمثل هذا الخطر في عدم قيام المقترضين بسداد التزاماتهم في موعد الاستحقاق ويطلق عليه ايضا خطر عدم الدفع Default Risk (الانصاري، 1994 ، ص 209)، وتقاس ايضا قدرة المصرف على تحصيل تسهيلات الممنوحة في مواعيدها (عبد الباقي، 2015، ص132) ، ويمكن حساب مخاطر

الائتمان بعدة نسب مختلفة من بينها نسبة اجمالي الائتمان إلى اجمالي الاصول وهي النسبة المستخدمة في هذا البحث:

$$\text{مخاطر الائتمان} = \frac{\text{اجمالي الائتمان}}{\text{اجمالي الاصول}}$$

وزيادة هذه النسبة في فترة ما يعكس ضعف جهاز الائتمان في ادارة وتحليل الائتمان ، ويجب ان تبقي هذه النسبة دائما في اقل حد ممكن. (الانصاري، 1994 ، ص 375)، وتشير الادبيات المالية والاقتصادية لوجود علاقة عكسية بين مخاطر الائتمان (نسبة الديون المشكوك فيها إلى اجمالي القروض) وبين درجة الامان المصرفي.

3. مخاطر السيولة Liquidity Risk

يقصد بمخاطر السيولة تلك المخاطر التي يواجهها المصرف عندما لا تتوفر لديه السيولة الكافية لمواجهة الالتزامات المالية في اوقاتها المحددة، وهي عدم قدرة المصرف على تلبية رغبة عملاءه في سحب جزء من ودائعهم او في حصولهم على قروض. (شاهين و صباح، 2011، ص10) ، وتقاس مخاطر السيولة بعدة نسب مختلفة من بينها نسبة الاصول السائلة إلى اجمالي الأصول وهي النسبة التي تم استخدامها في هذه الدراسة:

$$\text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{الاصول السائلة}}{\text{اجمالي الأصول}}$$

وتشمل الاصول السائلة النقدية والودائع تحت الطلب والودائع الزمنية لدى المصرف المركزي والمصارف المؤسسات المالية الأخرى. أما المقام فيشمل اجمالي الأصول داخل الميزانية. ولزيادة قدرة المصرف على مواجهة طلبات السحوبات يتطلب رفع معدلات الاستثمار في الاوراق المالية قصيرة الاجل، وارتفاع النسبة السابقة (الاصول السائلة إلى اجمالي الاصول) يعني انخفاض في درجة خطر السيولة. والعلاقة بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفي علاقة طردية أي كلما ارتفعت نسبة الاصول السائلة إلى اجمالي الاصول - انخفضت درجة خطر السيولة- كلما زادت درجة الامان المصرفي والعكس صحيح.

ثانيا: المخاطر الغير مالية

1- المخاطر البيئية Environmental Risks: وتتمثل في المخاطر المترافقة مع بيئة العمل المصرفي ، وتشمل مخاطر اقتصادية متعلقة بحالة الاقتصاد القومي والاقتصاد الدولي الذي يؤثر بطريقة مباشرة او غير مباشرة على أداء المصارف التجارية، وتشمل أيضا مخاطر البيئة القانونية ومانحويه من تشريعات محلية أو دولية قد تؤثر على العمل المصرفي. (الشمرى، 2013، ص58،57)

2- المخاطر التشغيلية Operational Risk : عرفت لجنة بازل بانها مخاطر التعرض للخسائر التي تتجم بسبب عدم كفاية أو إخفاق كل من: العمليات الداخلية أو الأشخاص العاملين بالمصرف أو الانظمة الداخلية بالمصرف أو الأحداث الخارجية ، والمخاطر التشغيلية مرتبطة بالعمل اليومي للمصرف فهي واسعة جدا ومتجددة يوم بيوم مع استمرار العمل ومنها على سبيل المثال: الاختلاس، الرشوة، السرقة، الكوارث الطبيعية، تجاوز الصلاحيات ، الاحتيال، اهمال في تنفيذ المهام، فشل في أنظمة التكنولوجيا.(ريما شيخ السوق واخرون ، 2017)

3- المخاطر الاستراتيجية Strategic Risk : وهي المخاطر الناتجة عن اتخاذ قرار بقبول أو رفض إدارة نشاط مصرفي معين .

4- مخاطر السمعة Defalcation Risk : ينشأ هذا النوع من المخاطر في حالة قيام المصرف بتقديم خدمات غير كفوءة، أو عند عدم انتظام تقديم الخدمات ، كذلك يمكن أن تنشأ في حالة عدم الإفصاح اللازم للعملاء أو في حالة حدوث انتهاك لخصوصية العملاء. وترتبط هذه المخاطر بسوء الغدارة وعدم نزاهتها وبالكثير من التصرفات الغير منضبطة مما يجعلها تنعكس سلبا على الاداء المصرفي في جميع أنشطته ومجالاته. (الشمري، 2013، ص59، ص78)

إدارة المخاطر المصرفية

المخاطر المصرفية جزء لا يتجزء من العمل المصرفي اليومي خصوصا مع كثرة انتشار المحافظ على صارف وازدياد حدة المنافسة فيما بينها وبعد التطور التكنولوجي وارتفاع حجم المعاملات المصرفية ، فالمصارف اصبحت اليوم تواجه مجموعة من المخاطر المتنوعة تتفاوت في حدتها من مصرف إلى اخر، لدى اهتمت الدراسات المعاصرة بكيفية ادارة ومواجهة هذه المخاطر، وعملية ادارة المخاطر هي "مجموعة مستمرة ومتكاملة من الأنشطة والاجراءات التي تقوم بها الادارة، والتي تهدف الى الحد من الاثار السلبية المتعددة والمتداخلة لعوامل الخطر المختلفة"(عبدالشرع و الهرموشي، 2019، ص7)، وتصنف المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية إلى مخاطر مالية ومخاطر غير مالية:

والمخاطر المالية تنقسم إلى مخاطر رأس المال ومخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر العائد، أما المخاطر الغير مالية فهي تشمل عدة أنواع من المخاطر منها؛ المخاطر البيئية مثل المخاطر التشريعية والاقتصادية والمنافسة والتنظيم، والمخاطر الإدارية مثل مخاطر السمعة والتنظيم ومخاطر التكنولوجيا(الشمري، 2013، ص 55).

أهمية إدارة المخاطر المصرفية

إن أهمية إدارة المخاطر المصرفية تنبع من خصوصية القطاع المصرفي المتمثلة في اعتماد المصارف بشكل أساسي على أموال الغير، وأن معظم موجوداتها ومطلوباتها تتمثل بالنقد، وأن نشاطها

الرئيسي يتركز على التعامل بالأموال اقراضا واقتراضا، كما أنها تتميز بصغر حجم رأس مالها نسبيا مقارنة بموجوداتها، مما يجعلها ذات درجة رافعة مالية عالية. كما أن المخاطر التي تواجهها المصارف ليست مخاطر قطاع أو صناعة معينة بل هي مخاطر الاقتصاد بمجمله. ولذلك ازداد الاهتمام بإدارة المخاطر المصرفية في الوقت الحاضر وذلك بعد تكرر الأزمات المالية العالمية التي اصبحت تحدث من حين إلى آخر، كأزمة جنوب شرق اسيا، المكسيك، الأزمة المالية العالمية، واخرها أزمة اليونان الاقتصادية، الأمر الذي جعل السلطات الرقابية على المصارف والجهات الاشرافية الدولية أن تعمل بجد للوصول إلى نظام إدارة المخاطر ذي هيكلية جديدة. لذلك نجد أن أهمية إدارة المخاطر تبرز في النقاط التالية:

- 1- إن إدارة المخاطر تزداد اهمية مع ازدياد التطورات المالية وعولمة الصناعة المالية والمصرفية.
- 2- عملية إدارة المخاطر تساعد في تشكيل خطة مستقبلية واضحة وفي رسم سياسة العمل المصرفي.
- 3- الثورة التكنولوجية وما صاحبها من نمو في العمل المصرفي الالكتروني ساعد في ظهور مخاطر مصرفية جديدة.
- 4- إن دراسة المخاطر المصرفية تساهم في تقليل المخاطر ورفع التحوط بما لا يؤثر في ربحية المصارف من خلال استخدام أدوات إدارة المخاطر.
- 5- إدارة المخاطر تساعد في تطوير الميزة التنافسية عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر في الربحية. (الشمري، 2013، ص46)

ثانيا: الإطار العملي للدراسة

- 1- ثم جمع بيانات الدراسة من تقارير ونشرات مصرف ليبيا المركزي حول تطور بيانات المصارف التجارية للفترة (2008-2016)، وذلك لعدم قيام المصارف التجارية الليبية بنشر قوائمها المالية في السنوات الاخيرة. كما أنه تم الاستعانة بنشرات مصرف ليبيا المركزي لتغطية الفترة (2000-2007).
- 2- ثم حساب بعض النسب المالية المتعلقة بمتغيرات الدراسة و الغير متوفرة بصورة مباشرة في تقارير مصرف ليبيا المركزي من خلال القوانين التالية:

$$\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{اجمالي الاصول}} = \text{الامان المصرفي}$$

$$\frac{\text{رأس المال المدفوع}}{\text{اجمالي الاصول}} = \text{مخاطر رأس المال}$$

$$\frac{\text{اجمالي الائتمان}}{\text{اجمالي الاصول}} = \text{مخاطر الائتمان}$$

$$\frac{\text{الاصول السائلة}}{\text{اجمالي الاصول}} = \text{مخاطر السيولة}$$

أ- توصيف النموذج

تم الاعتماد في هذه الدراسة على نموذج الانحدار المتعدد وذلك لاحتواء الدراسة على متغيران مستقلان يمكن أن تؤثر في المتغير التابع، حيث كانت صيغة النموذج المعتمد في الدراسة كالتالي:

$$BH = a + b_1 CAR + b_2 CR + b_3 LR + u$$

حيث أن:

BH: تمثل المتغير التابع وهو درجة أمان المصرف Bank Hedging

CAR: تشير إلى المتغير المستقل وهو مخاطر رأس المال Capital Risk

CR: تشير إلى المتغير المستقل وهو مخاطر الائتمان Credit Risk

LR: تشير إلى المتغير المستقل وهو مخاطر السيولة Liquidity Risk

ب- تقدير النموذج

ولتقدير هذا النموذج تم الاستعانة ببرنامج Gretl المتخصص في تقدير تماذج القياس الاقتصادي

وتحصلنا على النموذج التالي كما هي موضحة في الجدول رقم (1):

$$BH = 0.29 + 0.73 CAR - 0.28CR - 0.27LR + u$$

$$8.9 ** \quad 5.1 *** \quad -7.3 *** \quad -8.8 ***$$

$$\overline{R^2} = 0.86 \quad F_{(3,14)} = 36 *** \quad DW = 1.6$$

جدول رقم (1)

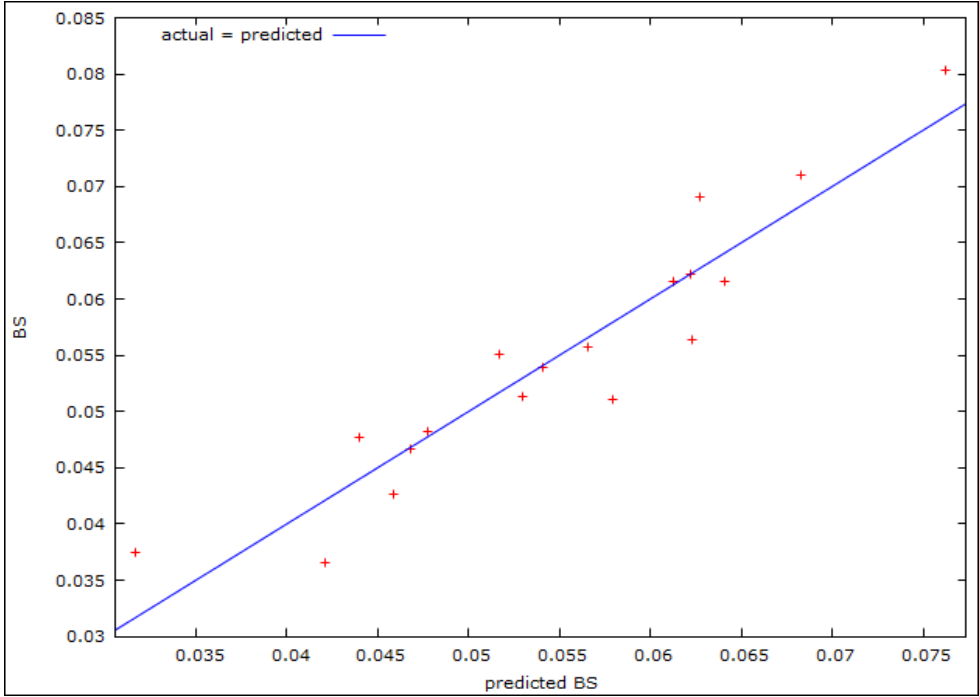
Model Summary (ملخص النموذج)

	Coefficient	Std. Error	t-ratio	p-value	
Const	0.290021	0.0324583	8.9352	<0.0001	***
CAR	0.733531	0.143287	5.1193	0.0002	***
CR	-0.284706	0.0387067	-7.3555	0.0030	***
LR	-0.278368	0.0314049	-8.8638	<0.0001	***
F(3, 14)		36.1325		P-value(F)	7.63 ⁻⁰⁷
Adjusted R-squared		0.861108		Durbin-Watson	1.603851

المصدر: اعداد الباحث من مخرجات برنامج Gretl

والشكل رقم (2) التالي يبين انحرافات قيم المتغير التابع الحقيقية عن القيم المقدرة له من خلال النموذج، ومن الشكل نلاحظ أن القيم الحقيقية للمتغير التابع متقاربة من خط الانحدار على مدى طول فترة الدراسة مما يدل على أن نموذج الانحدار المستخدم يعتبر مناسباً لدراسة هذه البيانات.

الشكل رقم (2) خط الانحدار المقدر والقيم الفعلية للمتغير التابع



مخرجات برنامج Gretl

ج- اختبار النموذج:

ولكي نقبل هذا النموذج يجب ان يخضع للتقييم وأن يجتاز بعض الاختبارات الاحصائية والاختبارات القياسية و من بين الاختبارات الاحصائية للنموذج اختبار فيشر (F) الذي يهتم باختبار النموذج ككل، واختبار جودة التوفيق R^2 الذي يختبر نسبة مساهمة المتغيرات المستقلة في تفسير التغير في المتغير التابع. ومن بين الاختبارات القياسية التي ستجرى على النموذج المقدر هي اختبار (دارين- واتسون) DW الذي يختبر وجود مشكلة الارتباط الذاتي، واختبار مشكلة عدم ثبات التباين .

الاختبارات الاحصائية للنموذج

من بيانات النموذج المقدر يتضح أن قيمة (F) قد بلغت (36) وهي عالية جدا مما يدل على معنوية النموذج عند مستوى 1%. كما يتضح لنا أن قيمة معامل التحديد المعدل ($\overline{R^2}$) قد بلغت

(60.8) مما يدل على ان 86% من التغيير الحاصل في الأمان المصرفي للمصارف التجارية الليبية يحدث بسبب التغييرات الحاصلة في مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال ومخاطر الائتمان المصرفي.

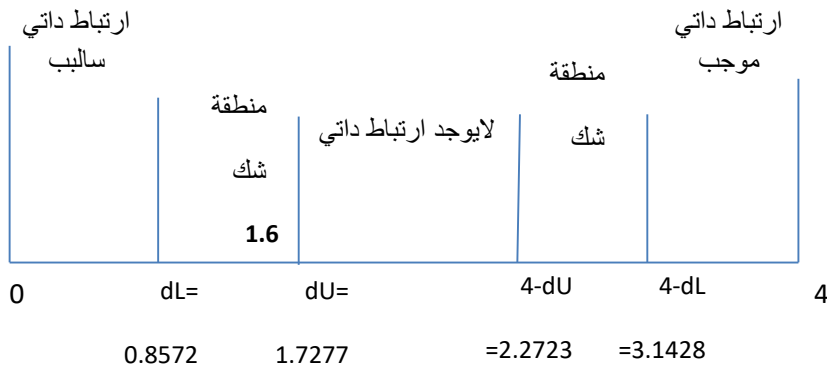
الاختبارات القياسية للنموذج

يتضح من النموذج السابق أن قيمة معامل الارتباط الذاتي DW بلغت 1.6 ، وهذه القيمة وقعت في منطقة الشك كما هو مبين في الشكل رقم (3) ، أي اننا لا نستطيع تأكيد وجود الارتباط الذاتي من عدمه.

كما أنه بعد اجراء اختبار (Breusch-Pagan) للكشف عن مشكلة عدم تباين التباين اتضح أن قيمة $(RSS/2)$ كانت 0.37 وقيمة p-value للاختبار بلغت 0.94 وهي أكبر من 5% مما يعني رفض الفرض البديل وقبول الفرض العدم القائل بعدم وجود علاقة بين تباين الحد العشوائي والمتغيرات التفسيرية أي أنه لا توجد مشكلة عدم تباين التباين بالنموذج المقدر.

شكل رقم (3)

اختبار الارتباط الذاتي للنموذج



المصدر: من اعداد الباحث

اختبارات الفروض

1- الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمخاطر رأس المال على درجة الامان المصرفي.

يتضح من الجدول رقم (1) أن القيمة الاحتمالية لمعامل رأس المال p-value بلغت 0.0002 ، وهي أصغر من 0.5 ، وهذا يدل على معنوية المعلمة عند مستوى معنوية 5% ، وبالتالي رفض فرض العدم القائل بأنه (لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مخاطر رأس المال والامان

المصرفي) وقبول الفرضية البديلة أي أنه توجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين مخاطر رأس المال والأمان المصرفي. كما أن قيمة معلمة الانحدار قد بلغت 0.73 وهذا يعني أن الزيادة في نسبة رأس المال المدفوع إلى اجمالي الأصول - انخفاض مخاطر رأس المال - بمقدار 10% يؤدي إلى زيادة في معدل الأمان المصرفي بمقدار (7.3%).

- 2- الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمخاطر الائتمان على درجة الامان امصرفي. من الجدول رقم (1) نجد أن القيمة الاحتمالية لمعامل مخاطر الائتمان p-value بلغت 3.59×10^{-6} ، وهي أصغر من 0.5، وبالتالي رفض فرض العدم القائل بأنه (لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مخاطر الائتمان والأمان المصرفي) وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين مخاطر الائتمان والأمان المصرفي. وقد بلغت قيمة معلمة الانحدار (-0.28) وهذا يعني أن الزيادة في نسبة اجمالي الائتمان إلى اجمالي الأصول - ارتفاع في مخاطر الائتمان - بمقدار 10% يؤدي إلى انخفاض في معدل الأمان المصرفي بمقدار (2.8%).
- 3- الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمخاطر مخاطر السيولة على درجة الامان المصرفي. من الجدول رقم (1) نجد أن القيمة الاحتمالية لمعامل مخاطر السيولة (p-value) بلغت 4.07×10^{-7} ، وهي أصغر من 0.5 ، مما يعني رفض فرض العدم القائل (لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مخاطر السيولة والأمان المصرفي) وقبول الفرض البديل، أي انه توجد علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين مخاطر السيولة والأمان المصرفي. وبلغت معلمة الانحدار (-0.27)، ويعني ذلك أن الزيادة في نسبة الاصول السائلة إلى اجمالي الودائع بمقدار 10%-انخفاض في مخاطر السيولة-يؤدي إلى انخفاض في معدل الامان المصرفي بمقدار (2.7%).

النتائج:

- 1- اظهرت الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين مخاطر رأس المال والأمان المصرفي في المصارف التجارية الليبية.
- 2- كما تبين من الدراسة وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين درجة الامان المصرفي وكل من (مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة) في المصارف عينة الدراسة.
- 3- أوضحت الدراسة أن مخاطر رأس المال لها الأثر الأكبر على درجة الامان المصرفي، حيث أن أي زيادة في نسبة مخاطر رأس المال بمقدار 10% تؤدي إلى زيادة نسبة الامان المصرفي بمقدار (7.3%)، بينما زيادة مخاطر الائتمان بمقدار 10% سوف يؤدي إلى انخفاض نسبة الأمان المصرفي بمقدار (2.8%) و زيادة نسبة مخاطر السيولة بمقدار 10% سوف يؤدي إلى انخفاض نسبة الامان المصرفي بمقدار (2.7%).

4- توصلت الدراسة إلى صياغة النموذج الكمي الذي يوضح العلاقة بين درجة الأمان المصرفي ومخاطر (رأس المال والائتمان والسيولة) في المصارف التجارية العاملة في ليبيا.

$$BH = 0.29 + 0.73 CAR - 0.28CR - 0.27LR + u$$

التوصيات:

- 1- ضرورة توفير وحدة خاصة بإدارة المخاطر في كل مصرف ، بحيث تقوم بدراسة وتحليل جميع المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها المصرف ومدى تأثيرها على المصرف في ضل التطور المستمر في بيئة العمل المصرفي.
- 2- الأخذ بعين الاعتبار نموذج الدراسة الذي تم اختباره عمليا والاستفادة منه وتطويره في قياس أثر المخاطر المصرفية على درجة الأمان المصرفي.
- 3- ضرورة نشر المصارف التجارية لقوائمها المالية لتكون متاحة أمام الجميع لإجراء المزيد من الأبحاث والدراسات للوقوف على مدى استقرار تأثير المخاطر المصرفية على درجة الأمان المصرفي.

المراجع:

أولاً: الكتب:

- 1- الأنصاري، أسامة عبدالخالق. إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، القاهرة، كتب عربية، 1994.
- 2- الشمري، رصادق راشد. استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، عمان، داراليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013.
- 3- الصيرفي، محمد. إدارة المصارف، الاسكندرية، دار الوفاء للطباعة والنشر، 2007.
- 4- داود، علي سعد محمد. البنوك ومحافظ الاستثمار: مدخل دعم اتخاذ القرار، الاسكندرية ، دار التعليم الجامعي، 2012.
- 5- عبدالباقي، اسماعيل ابراهيم. إدارة البنوك التجارية، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2015.

ثانياً: المجلات والدوريات:

- 1- حسني علي خربوش، خالد عبد العالي الزعبي ومحمد عيسى العبادي، 2004، "العوامل المؤثرة على الأمان المصرفي الأردني دراسة ميدانية"، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز للاقتصاد والإدارة، المجلد 18، العدد 2.
- 2- عقيل شاكر عبدالشرع و باسم محمد عودة الهرموشي، 2019، "أثر إدارة مخاطر السيولة و رأس المال على درجة الأمان المصرفي:دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق الأوراق المالية للمدة 2010-2015"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية ، جامعة بابل، المجلد 11، العدد 1.
- 3- ريماء شيخ السوق و أسهمان خلف و سلمان معلا، 2017، أثر المخاطر المصرفية في كفاية رأس المال في المصارف التجارية الخاصة في سوريا، مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد 27.

- 4- عامر فاضل توفيق و تانيا قادر ، 2014، " بعنوان "تقييم وتحليل مؤشرات مخاطر القوائم المالية المصرفية واثرها على الامان المصرفي باستخدام نماذج السلاسل الزمنية ذات المقاطع العرضية Panel Data دراسة تحليلية في عينة من المصارف الاسلامية المختارة" ، مجلة الغدرة والاقتصاد، المجلد 37، العدد 99.
- 5- علي عبدالله شاهين وبهية مصباح صباح، 2011، "أثر غدارة المخاطر على درجة الامان في الجهاز المصرفي الفلسطيني"، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الانسانية) ، المجلد 15، العدد 1.
- 6- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، تطوراهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية الليبية للفترة (2008-الربع الثاني 2016).
- 7- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية لعام 2018.
- 8- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، المجلد 49 الربع الثاني 2009.

مستقبل مجموعة البريكس كقوى صاعدة في ظل التطورات الراهنة

أ. مريم رمضان عبد الرحيم المخزوم

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة بني وليد

المقدمة:

تحتل العلاقات الاقتصادية الدولية أهمية جداً بالغة على صعيد كافة الدول إلى أن أصبحت المحرك الأساسي والرئيسي لكل نواحي الحياة داخل جميع الدول فموجب تلك العلاقات تتحدد مستوى التنمية الاقتصادية التي لا يخفي أثرها البارز على جميع الأصعدة الاجتماعية والثقافية والسياسية. حيث يعيش العالم اليوم متغيرات عديدة تستوجب من الدول النامية النظر مرة أخرى في مسارها التنموي، حيث أصبح من المستحيل أن تحقق دولة ما متطلباتها التنموية بجهد منفرد دون أن تلجأ إلى غيرها من الدول لتتبادل وتقاسم المنافع المشتركة.

وقانون الحياة هو التبدل والتغير، ودائماً ما تحاول الدول توجيه حركة التغيير بالشكل الذي يتناسب مع مصالحها في السياسة الدولية. ونتيجة تقدم علم الإستراتيجية لدى المؤسسات ذات التصنيفات المختلفة وعملها الدؤوب على تقديم الرؤى والأفكار التي تجعل من تحقيق أهدافها إما من خلال التعاون مع الدول التي تتماثل معها في الأهداف، أو من خلال العمل على مؤسسة هذا التعاون بهدف تشكيل كتل أكبر وأكثر فاعلية.

وبما أن الدول المشكلة لمجموعة البريكس تمتلك التطلع التاريخي للزعامة العالمية سيما روسيا والصين، ودول أخرى تحاول أن يكون لها مكانة في هرم القوى الدولية الصاعدة في القرن الواحد والعشرين سيما البرازيل والهند وجنوب أفريقيا، فقد عملت على توحيد جهودها وتكوين "مجموعة البريكس" بهدف تحقيق التكامل في فعلها الاستراتيجي وتفعيل دورها في الشؤون الدولية.

إشكالية الدراسة:

تتمثل إشكالية الدراسة في السؤال التالي:

هل مجموعة البريكس مازالت قوة صاعدة في ظل الظروف الحالية والراهنة ؟

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها:

1. يستطيع القارئ من الناحية النظرية التعرف على مجموعة دول البريكس بشكل مفصل بحيث يتمكن من معرفة مكونات ومقومات هذا التحالف وما هي أهدافه.

2. تعتبر الدراسة واحدة من الدراسات التي تطرقت لمجموعة البريكس كقوى صاعدة في ظل التطورات الراهنة.

3. تفتح هذه الدراسة المجال أمام دراسات أخرى لمجموعة البريكس باعتبارها مجموعة حديثة النشأة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة للوصول إلى ما يلي:

1. معرفة التأصيل النظري للدول البريكس من حيث النشأة والأهداف والمقومات.
2. تسليط الضوء على واقع الدول المشكّلة منها المجموعة.
3. توضيح القدرة التنافسية لمجموعة البريكس.
4. التعرف على مدى قدرة هذه المجموعة على التواجد في الساحة الدولية في ظل الظروف الراهنة.

فرضية الدراسة:

تستند الدراسة إلى الفرضية التالية:

مجموعة البريكس لديها مقومات وإمكانات تجعلها قوة صاعدة في ظل الظروف الراهنة.

منهجية الدراسة:

تحقيقاً للأهداف التي من أجلها قامت هذه الدراسة فإنه سيتم انتهاج الأسلوب الوصفي التحليلي ذلك من خلال تجميع المعلومات والبيانات والإحصاءات المتعلقة بموضوع الدراسة سواء من الكتب أو من التقارير والدوريات وشبكه المعلومات. تقسيمات الدراسة:

المحور الأول: تأصيل مجموعة البريكس.

المحور الثاني: واقع اقتصاديات دول مجموعة البريكس.

المحور الثالث: مستقبل مجموعة البريكس في ظل الظروف الراهنة (جائحة كورونا).

المحور الأول: تأصيل مجموعة البريكس.

إن تشكيل التحدي وتعاضمه يقود إلى نشوء الحافز في البيئة الدولية مما يدفع إلى بلورت الفعل الموازي لمواجهته. وبالمقابل فإن الاستجابة لهذا التحدي يختلف باختلاف مدى أثر هذا التحدي أو مستوياته على هذه الدولة أو تلك في النظام الدولي.

ونتيجة تغير البيئة الدولية بدأت مظاهر تغير النظام الدولي الجديد بوصفه سمة عامة ومستمرة بفعل التطورات العلمية والتكنولوجيا (1).

ومن أهم آليات إعادة تشكيل النظام الدولي الجديد هي مجموعة البريكس (BRICS) وعليه فإن تأصيل مجموعة بريكس يكمن في الآتي:

الاستثمار الأمريكية (جولدن ساكس) عام 2001م للإشارة إلى أربع اقتصاديات صاعدة هي البرازيل وروسيا والهند والصين.

وفي عام 2003م تأكد استخدام المصطلح في تقرير صادر عن نفس المؤسسة بأن الدول الأربع سوف تكون من ضمن العشرة الكبار بحلول عام 2050م وسوف تتخطى الدول السبعة الكبار.

وترجع نشأة مجموعة البريكس إلى دراسة التي قدمها الاقتصادي الأمريكي (جيم أونيل) وتم نشرها في عام 2003م بعنوان (بناء عالم اقتصادي أفضل: بريك) والهدف من دراسته هو تحديد القادة المستقبليين المحتملين للاقتصاد العالمي، وكان يستهدف المستثمرين في المقام الأول وكتب في تقريره للمؤسسة بأن العالم يحتاج في بنائه إلى البريك لتحقيق النمو الاقتصادي (2) حيث توقعت هذه الدراسة عام 2025م سوف ترفع الدول الأربعة أكثر من مليون شخص إلى دخل يصل إلى (\$1500) والتي يتساوى مع فرنسا وإنجلترا وألمانيا. وبالتالي مثلت جرس إنذار وتنبه لهذه الدول على أنها تقدر أن تلعب دور كبير في الاقتصاد العالمي وأن هذه الدول سوف تسحب البساط من القوى الاقتصادية التقليدية. وتؤكد الأدبيات الإستراتيجية بأن هذه المجموعة تكونت من أربعة دول وهي البرازيل وروسيا والهند والصين، وسميت (البريك)، وبعد انضمام جنوب أفريقيا إليها عام 2010م، عرفت باسم (البريكس).

أسباب نشوء مجموعة البريكس:

تعددت الأسباب الرئيسية إلى نشوء وتطور دول البريكس ومن أهمها:

1. سيطرة الدولار الأمريكي على قيادة العملات الأجنبية والتبادلات التجاري على صعيد العالمي والشعور المناهض لسيطرة وتحكم كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أوروبا في استحواذ على قيادة المنظمات العالمية ومنها على وجه التحديد وانفراد الولايات

(1) وائل محمد إسماعيل، التغير في النظام الدولي، بغداد، مكتبة السنهوري، 2012، ص337.

(2) عبدالقادر ورسمه غالب، مجموعة البريكس ومكانتها في البيئة الدولية، مجلة آفاق المستقبل الإمارات، العدد 26، السنة: 2015، ص

المتحدة لقيادة البنك الدولي وبالمقابل انفراد أوروبا بقيادة صندوق النقد الدولي. وعليه حان الوقت للدفع بممثلين من دول أخرى وفي مقدمتها الدول النامية الصاعدة في كل من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.⁽¹⁾

2. القراءة الدقيقة تؤكد بأن هذه الدول هي قوى صاعدة لم تعد قانعة بما لديها من مكانة دولية في النظام الدولي، وتحاول أن تكون أحد مراكز النظام الدولي المستقبلي إما منفردة أو مجتمعة.⁽²⁾

3. تفكر بعض الدول في لجوئها إلى تبني بضرورة التبادل التجاري فيما بينها بعملاتها المحلية، وذلك للحد من تأثير التقلبات المستمرة للدولار الأمريكي.⁽³⁾

يمكن القول إن أسباب نشوء هذه المجموعة تقارير جيم أونيل والأبحاث التي قدمها كانت من ضمن الدراسات الاستشرافية والتي ساعدت وأظهرت بأن هناك قوة عالمية اقتصادية يمكن لها أن تستمر بقوة وبوتيرة سريعة جداً حسب الإحصاءات الاقتصادية سواء المتعلقة بالنتائج القومي أو المؤشرات الاقتصادية الأخرى التي تدل على حجم التداول، والقدرات الاقتصادية الهائلة والضخمة لهذه الدول.⁽⁴⁾

وبالتالي يمكن توضيح مفهوم البريكس على النحو التالي:

البريكس هو تجمع دولي عابر للأقاليم يسعى لممارسة نفوذ أعضائه، وهم من بين الدول النامية وأكثرها ديناميكية وخاصة في مجالي التجارة والمال، من أجل تحقيق مصالح مشتركة معينة للدول الأعضاء، وتغيير بعض شروط التبادل والتمويل الدولي، دون المساس بالهيكل الأساسي لتوزيع القوة في نظام الاقتصاد العالمي الراهن.⁽⁵⁾

ويُعد تكتل مجموعة بريكس تجمعاً سياسياً - اقتصادياً - عالمياً - للدول ذات اقتصاديات ناشئة تسعى لتحقيق التعاون التجاري والسياسي والثقافي في دول المجموعة.

(1) مصطفى العبدالله الكفري، التكتلات الاقتصادية والمنظمات الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2014، الطبعة الأولى، ص 174.

(2) عماد كساب، التبادل التجاري بين سورية ودول البريكس، مجلة هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات، سورية، 2013.

(3) كمال نقيب، مجموعة البريكس، أسباب النشوء وأفاق التطور، بحث منشور على شبكة المعلومات، تاريخ النشر، 29- أبريل- 2012.

(4) عبدالقادر ورسمه غالب، مجموعة البريكس ومكانتها في البيئة الدولية، مجلة آفاق المستقبل الإمارات، العدد 26، 2015، ص 30.

(5) إجلال راتب، تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية في دول مجموعة البريكس، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، معهد التخطيط، 2014، ص 1.

إضافة إلى دعم ومساندة الدول النامية ضعيفة النمو بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي ليؤمن لها الأمن والاستقرار.⁽¹⁾

ويمكن القول بأن مجموعة البريكس جاءت تعبيراً عن الحروف الأولى لكل دولة من دول الأعضاء في التجمع باللغة الانجليزية وهي (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا) ، وهي منظمة دولية مستقلة تعمل على تشجيع التجاري والسياسي والثقافي بين دول الأعضاء في تجمع وهي من الدول الصاعدة والتي تعد من أسرع دول العالم في النمو الاقتصادي.

تظهر قوة البريكس من خلال وتيرة نمو دولها السريعة وكذلك عدم تصدع باقتصاديات هذه الدول بعد الأزمة المالية 2008م، إضافة إلى ذلك القوة الديموغرافية للتكتل حيث يقطن مجموعة دول البريكس حوالي (3 مليارات) نسمة بنسبة 42.1% من إجمالي سكان الأرض، كما تتربع هذه الدول على مساحة (39,7 مليون كم²) بنسبة 29.8% من مساحة اليابسة العالمية، أما من الناحية الاقتصادية يبلغ رأسمال مجموعة "بريكس" ما يقرب من (200 مليار دولار) تم تمريرها في عدة مشاريع مشتركة، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس سنة 2016م حوالي (16.4 تريليون دولار) بنسبة 22.3% من الحجم العالمي.

كما تحتل اقتصاديات دول البريكس مراتب متقدمة على الصعيد الدولي على النحو الآتي: الصين الثانية عالمياً، الهند الرابعة عالمياً، روسيا السادسة عالمياً، البرازيل التاسعة عالمياً، جنوب إفريقيا الخامسة والعشرين عالمياً.⁽²⁾

وتُظهر توقعات الخبراء طويلة الأجل إلى أن البريكس سيشهد بحوالي 50% من أسواق الأسهم العالمية بحلول 2050م، وسيجاوز ناتجها المحلي الكلي مجتمعةً مثيله في الولايات المتحدة آفاق 2020م، ورغم التباعد الجغرافي بين دول المجموعة، التي تحتل مواقع استراتيجية في خريطة العالم وتتوفر على موارد متعددة تحقق للبريكس تكاملاً في عدة مجالات حيوية كالموارد الأولية والطاقة التي يبلغ حجم إنتاجها في دول البريكس 40.2% من الحجم العالمي.⁽³⁾

(1) مصطفى العبد الله الكفري، التكتلات الاقتصادية والمنظمات الاقتصادية، مرجع سابق ذكره، ص 175.

(2) قاسمي عبد السميع، مجموعة البريكس، القوى الصاعدة في العلاقات الدولية، بحث منشور، موقع نبوست، تاريخ النشر، 21-3-2018.

(3) نفس المرجع السابق.

ثانياً: أهداف ومقومات مجموعة البريكس:

تجمع معظم الدراسات في الأدب الاقتصادي والسياسي على إن العالم يشهد مرحلة انتقالية، تتراجع فيه النماذج النظامية، الإقليمية والدولية، وأنماط التفاعلات الدولية، وهنالك أنظمة جديدة، ذات مضامين قيمة معيارية واقتصادية، وترصد الدراسات المسارات الجديدة لصنع

قواعد العامة للتنظيم، وضبط التفاعلات الدولية. ويمثل تجمع البريكس مساراً دولياً متعدد المستويات لتحقيق الرؤية بإعادة بناء النظام الدولي.⁽¹⁾

1. أهداف مجموعة البريكس:

إن تكتل مجموعة البريكس يهدف إلى أن يكون تجمعاً استراتيجياً يتبنى رؤية جديدة بديلة للنظام الدولي، ووضعاً مجموعة من المبادئ من أجل خدمة مصالح العالم النامي من خلال احترام سيادة كل دولة والمساواة في حق كل دولة، ومن أهم الأهداف التي تسعى إليها المجموعة لتحقيقها ما يلي:

(أ) تهدف مجموعته بريكس إلى خلق توازن دولي في العملية الاقتصادية، وتحقيق آليات مساهمة فعالة بين دول المجموعة في وقت الأزمات الاقتصادية.

(ب) تسعى دول البريكس إلى مكانة اقتصادية بارزة وذلك من خلال عالم قائم على وجود ثلاث دول رائدة على الأقل كأداة تمنع هيمنة قوة عظمى واحدة.

(ج) السعي إلى تحقيق الرخاء والاستقرار والأمن في العالم وذلك من خلال التنمية المستدامة، والأمن الغذائي، وأمن الطاقة، والقضايا الدولية والإقليمية الساخنة.

(د) المحافظة على استقلاليتها، والعمل على إنشاء مؤسسات مشتركة تسمح لها بتجنب الارتباط التبعية.

(هـ) الهدف الرئيسي هو خلق نظام جديد للعملة الاحتياطية وزيادة دور العملات الوطنية في المدفوعات المتبادلة بين دول البريكس، وتطوير التعاون في مجال الأسواق المالية من أجل تحسين الاستقرار والتفاعل على أساس المبادئ والمعايير الدولية.⁽²⁾

(1) أحمد عبد العليم، بريكس والتعايش، رؤية بديلة للنظام العالمي، 2015.

(2) بريكس..... عملاق جديد، انظر الرابط <http://arabic.sputniknews.com>

(و) من أهداف المجموعة هي إصلاح الهيكل الاقتصادي والمالي، عبر تحديد آفاق التنمية، وتسهيل التقارب بين الدول المشاركة.⁽¹⁾

ز) تسعى البريكس إلى تحديد أهداف تتماشى مع (القضايا البيئية) وأهمها منع تغير المناخ، ومنع تدمير البيئة الطبيعية، وتطوير تقنيات صديقة للبيئة وحماية الموارد الطبيعية التي لا تزال قائمة.⁽²⁾

2. مقومات ومميزات مجموعة البريكس:

ومن أهم المقومات مجموعة البريكس هي:

أ) فكرة التكامل التجاري ما بين الدول وبعضها حيث تسمى الصين "المصنع الأكبر" بما تمتلكه من أيدي عاملة متوفرة وقوية وقادرة على الإنتاج بينما تسمى البرازيل "مخزن المواد الخام" لما تمتلكه من مناجم للحديد والتي تحتاج كل من الصين وروسيا في صناعاتهم ووجد الهند تسمى "مكتب الإدارة" لما تمتلكه من صناعة تكنولوجيا المعلومات وأيادي العاملة مدربة، بينما تعد روسيا "مخزن الوقود والطاقة" لما تمتلكه من احتياطات الغاز والبترو، أخيراً جنوب أفريقيا وهي منطقة تعدين مهمة عالمياً وموقع استراتيجي وسوق مهم جداً بإشرافها على المحيط الهندي والمحيط الأطلس معاً.

ب) هناك معادلة اقتصادية يتفق عليها أغلب الباحثين والمتخصصين والتي تقول (إنه كلما زادت مساحة الدولة الجغرافية زادت حظوظها في الحصول على الموارد الطبيعية المتنوعة والثروات الباطنية التي تحتاجها في تنميه اقتصادها)⁽³⁾، لو أخذنا هذه الفكرة وطبقناها على البريكس لوجدنا إن المجموعة تشكل 40% من سكان العالم، وحوالي 25% من مساحة

(1) تفاصيل أكثر راجع محمد إبراهيمي، دور القوى الصاعدة في التأثير على هيكل النظام العالمي، دراسة حالة دول البريكس، رسالة ماجستير منشورة، 2016، ص 81.

(2) مريم رمضان عبد الرحيم، مجموعة البريك، الأهداف والمؤشرات، ورقة بحثية غير منشورة مقدمة لمادة العلاقات الدولية، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، 2011.

(3) ماهر بن إبراهيم، كتلت دول البريكس، القاهرة، دار الفكر العربي، 2014، ص 245.

الأرض في العالم. وتعاضمت مساهمة دول البريكس في الناتج المحلي الإجمالي العالمي من حوالي 3,8% في عام 2000م إلى 27% في عام 2020م.⁽¹⁾

ج) وجود قوتين أساسيتين في المجال الاقتصادي والسياسي فتكون روسيا نداءً أساسياً سياسياً للولايات المتحدة الأمريكية والصين تعتبر ثاني أكبر اقتصاد في العالم، ومن مقومات ومميزات المجموعة البريكس أيضاً تضم قوتين دائمتي العضوية في المجلس الأمن مما يعطي ثقلاً سياسياً واقتصادياً للمجموعة.⁽²⁾

د) بالرغم من دول مجموعة البريكس لا يشملها تحالف سياسي مثل (الاتحاد الأوروبي) أو تجمع تجاري مثل مجموعة (آسيان) لكنها تنسق للتأثير في الاتفاقيات التجارية وكل دولة لها تأثير كبير في هذه المجموعة إذا أثبت جميع الدول، بأنها محصنة ضد الأزمة الاقتصادية.⁽³⁾

هـ) من خلال ما تقدم من خلاصة المقومات لدول البريكس، تشير المعطيات الدولية بأنها تملك العديد من الفرص والإمكانيات المتاحة لتجعلها قوة صاعدة سواء كانت اقتصادياً أو عسكرياً أو سياسياً.

(1) طارق محمد دنون الطائي، تأثير مجموعة البريكس في إعادة تشكيل النظام الدولي، العراقية، المجلات الأكاديمية العلمية، العدد 19، 2020، ص 97.

(2) محمد العسومي، مجموعة البريكس نموذجاً للتغيرات الدولية، مجلة آفاق المستقبل، العدد 19، 2013، ص 65.

(3) طارق محمد دنون الطائي، تأثير مجموعة البريكس في إعادة تشكيل النظام الدولي، مرجع سابق ذكره، ص 100.

SPUTNIK

دول بريكس: أرقام وحقائق

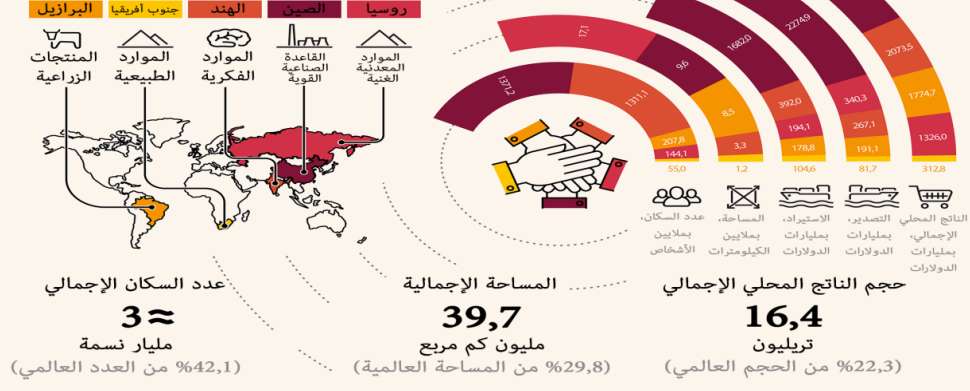
منظمة بريكس تتكون من 5 دول سريعة التطور، وهي: البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا.

وتتكون كلمة BRICS من أول أحرف الدول باللغة الإنجليزية:

Brazil, Russia, India, China, South Africa

وكانت المنظمة تسمى "بريك" قبل انضمام

جنوب أفريقيا في عام 2010.



المصدر: <http://arabic.sputniknews.com>

ثالثاً: قمم البريكس:

عقدت عدة قمم في أكثر من مكان من دول البريكس، وهذه القمم تعتبر دليل على مدى استمرارية هذه المجموعة ومدى نجاحها.

قبل انضمام جنوب أفريقيا، عقدت قمتان بريك في عامي 2009-2010 م وعقدت قمة البريكس الأولى (أي الدول الخمسة) في عام 2011م. القمة العاشرة في جوهانسبرغ جنوب أفريقيا في عام 2018م.⁽¹⁾

جدول رقم (1) قمم البريكس

القمة	تاريخ الانعقاد	مكان الانعقاد	موضوع مناقشته القمة
الأولى	16- يونيو - 2009	إيكاترينبرغ- روسيا	الوضع الحالي في الاقتصاد العالمي ودول البريك
الثانية	15- إبريل - 2010	برازيليا - البرازيل	القضايا الدولية والتعاون الدولي داخل البريك
الثالثة	14- إبريل - 2011	سانيا- هاينان - الصين	الرغبة المشتركة والشاملة من أجل السلام والأمن والتنمية والتعاون
الرابعة	29- مارس - 2012	نيودلهي - الهند	شراكة البريكس من أجل الاستقرار العالمي والأمن

(1) ويكيبيديا، بريكس: <https://ar.wikipedia.org/wiki>

الخامسة	27- مارس-2013	ديريان - جنوب أفريقيا	بريكس وأفريقيا: الشراكة من أجل التنمية والتكامل والتصنيع
السادسة	15- يوليو-2014	فورتا ليزا- البرازيل	النمو الشامل: حلول المستدامة
السابعة	9- يوليو-2015	أوفا - روسيا	شراكة بريكس - عاملاً قوياً للتنمية العالمية
الثامنة	15- أكتوبر-2016	غووا- الهند	بناء الحلول المستجيبة والشاملة والجماعية
التاسعة	5- سبتمبر-2017	شيامن - الصين	الشراكة البريكس: مصر والمكسيك
العاشرة	27- يوليو-2018	جوهانسبرغ- جنوب أفريقيا	الشراكة البريكس: تركيا والأرجنتين

إعداد الباحثة: استناداً على المصدر ويكيبيديا - بريكس <https://ar.wikipedia.org/wiki>

أهم الإنجازات الاقتصادية للقمم العشرة للمجموعة البريكس (الهيكلية الاقتصادية). (1)
ولأن الترابط الاقتصادي بين الدول هو مدخل من مداخل تحقيق التعاون السياسي وبدأت تشكيل مجموعة من المؤسسات والأنظمة لمجموعة البريكس وهي كما يلي:

أولاً: بنك التنمية الجديد:

لقد تم الإعلان رسمياً عن إنشاء بنك جديد للتنمية في القمة التي عقدت في مدينة فورتاليزا البرازيلية عام 2014م.

وجاء قرار دول البريكس بإنشاء بنك التنمية الجديدة حتى تتمكن من تشكيل ركيزة استقلالها عن المؤسسات المالية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ويعالج بنك التنمية الجديد (NDB) الحالات الخاصة التي ندد بها أعضاء البريكس والموجودة في البنك الدولي. إذ تم توزيع رأس مال الصندوق بالتساوي بين الأعضاء

المؤسسين الذي يبلغ (50 مليار دولار) والوزن التصويتي يساوي الأسهم المودعة والبالغة (10 مليارات دولار) لكل بلد ومن ثم يعتمد نظام الحصص على المساواة بين أعضائه. (2)

(1) عبد القادر حندي، أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى ونظام الدولي، القاهرة، مكتبة المدبولي، 2011، طبعة الأولى، ص 458.

(2) طارق محمد دنون الطائي، تأثير مجموعة البريكس في إعادة تشكيل النظام الدولي، مرجع سابق ذكره، ص 92.
(* الترتيب الاحتياطي الاحترازي أو الطوارئ CAR: يهدف إلى الحد من اعتماد مجموعة البريكس على البنك الاحتياطي الأمريكي والدولار في مواجهه الأزمات.

تم اختيار شنغهاي كمقر للبنك الجديد، وأول رئيس هندياً، وأول رئيس لمجلس المحافظين روسياً، وأول رئيس لمجلس الإدارة برازيليّاً، وأول مركز إقليمي للبنك جنوب أفريقيا. ويهدف البنك إلى تعزيز مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة داخل المجموعة. ويُعد البنك التتمة التابع لمجموعة البريكس أحد أدوات المجموعة في تحجيم دور البنك الدولي وتحقيق الرابط الفاعل بين مجموعة البريكس والدول النامية.

ثانياً: الترتيب الاحتياطي الاحترازي: (*) (CRA BRICS)

تم تأسيسه في عام 2015م خلال قمة البريكس السابعة عام 2014م. فهو إطار يهدف إلى توفير الدعم من خلال السيولة المالية الإضافية وغيرها من الوسائل لبلدان البريكس في وقت الأزمات الاقتصادية ويعمل على تقديم الدعم لدول البريكس من خلال أدوات السيولة والاستجابة الاحترازية لضغوط ميزان المدفوعات الفعلية والمحتملة على المدى القصير. وإجمالي الموارد المخصصة له (100 مليار دولار) مقسمة الصين (41 مليار دولار) والهند (18 مليار دولار) والبرازيل (18 مليار دولار) وروسيا (18 مليار دولار) وجنوب أفريقيا (5 مليارات دولار).⁽¹⁾

ثالثاً: نظام الدفع لدول البريكس:

نظام الدفع لمجموعة البريكس تم الحديث عنه في قمة البريكس 2015م روسيا ويكون بديلاً لنظام سوفت⁽²⁾. ويُعد نظام المالي المشترك أحد الهياكل الاقتصادية التي سعت المجموعة البريكس إلى تشييدها، إذ تعمل على ابتكار طرق ووسائل تمكنها من تقليل اعتمادها على الدولار الأمريكي من خلال استخدام العملات الوطنية في التجارة المتبادلة. بمعنى إن المجموعة تعمل على ابتكار نظام الحوالات المالية وتكوين معاملات مالية مستقلة يتم تحكم بها من قبل مجموعة البريكس، تم إنشاء نظام الدفع المالي الموحد والذي أطلق

عليه اسم (BRICS Pay) يتم استخدامه لدفع أي عملية شراء في أي بلد من بلدان المجموعة.⁽³⁾

(1) أكثر تفاصيل راجع ويكيبيديا، بريكس. <https://ar.wikipedia.org/wiki>

(2) إيمان محمود، كيف يعمل نظام سوفت المالي، تاريخ النشر، 6- نوفمبر - 2018، موقع النشر Almsal.com.

(3) أكثر تفاصيل راجع نظام الدفع الجديد بين الدول البريكس من الممكن أن يضرب الدولار، مقالة على الموقع العربي تاريخ النشر، 15-11-2019.

من خلال ما تقدم، عملت مجموعة البريكس على تشكيل مجموعة من المؤسسات بهدف العمل على تكوين تعاملات اقتصادية مستقلة لتكون مدخلاً من مداخل إنهاء التفرد الغربي وتكوين التعددية القطبية في النظام الدولي في القرن الواحد والعشرين.

رابعاً: القدرة التنافسية لمجموعة البريكس:

يمكن النظر لتنافسيه من عدة جوانب، فتربط التنافسية بالأسعار والنفقات النسبية لإنتاج من المنظور الاقتصاد الكلي. كما ربط كثير من المحللين الاقتصاديين بين التنافسية والإنتاجية والتطور التقني. فقد عرف الاقتصاديين التنافسية على إنها بعض التدابير التي تحسن أداء الدولي التجاري مما ينعكس إيجابياً على الحساب الجاري، أو التي تؤدي إلى تحولاً ملحوظاً في تكوين الصادرات نحو قيمة مضافة أعلى أو تقنية أعلى.

وينظر للتنافسية بشكل متزايد على أنها تعكس قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية في رأس المال والموارد البشرية الماهرة، وهما من المتطلبات الرئيسية لعملية التنمية الاقتصادية.⁽¹⁾

ويتكون مؤشر التنافسية من ثلاث مراحل كل مرحلة تتبعها مرحلة انتقالية ما بينها وما بعدها. فكل مرحلة لها مجموعة من المتطلبات التي لا بد أن تمتلكها الدولة لكي تستطيع المرور من هذه المرحلة وهناك درجة تأخذها الدولة من (7) فلا بد أن تحصل الدولة على أكبر من (3.5) في كل مرحلة،

فالثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى: المتطلبات الأساسية: (2)

هناك أربع متطلبات أساسية لا بد أن تتوافر في الدولة بمعدل معين وهي كالاتي:
البنية التحتية، المؤسسات الاقتصادية، رأس المال البشري من صحة وتعليم، المناخ.

المرحلة الثانية: محرك الكفاءة: وتكون هذه المرحلة من عدة متطلبات وهي كالاتي:

كفاءة العمل، كفاءة السوق، حجم السوق، التحكم التكنولوجي، كفاءة أسواق رأس المال، التدريب وكفاءة التعليم العالي.

المرحلة الثالثة: محرك الإبداع:

(1) لبنى علي آل خليفة، التنافسية الدولية ومؤشرات قياسها، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، 2014، ص 76.

(2) يُمن الحمادي، محاضرات في مادة العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، 2011.

مؤشر الإبداع، ومؤشر علمنة الأعمال (مدى توافر العلوم والتقدم العلمي في الصناعة).⁽¹⁾ فنجد إن ما بين المرحلة الأولى والثانية هناك مرحلة انتقالية ما بينهما تقف عندها الدولة عندما يكون لديها مشكلات اقتصادية تعيق دخولها المرحلة القادمة. وفي نفس الوقت يمكن أن نجد إن الدول يمكن أن تحقق المعدل المطلوب وهو أعلى من (3.5) من (7) درجات ولكنها لا تزال في المرحلة الأولى وذلك نجده عندما يكون هناك في كل المراحل مشاكل اقتصادية تعيق انتقالها من المرحلة الأولى.

جدول رقم (2) يوضح مؤشر التنافسية للدول مجموعة البريكس

The Global Competitiveness Index 4.0 2019 Rankings

The sequence	Rank	Economy	Score(1*)	Rank	Score(2*)
1	71	BRAZI	60.9	+1	+1.4
2	43	RUSSIA	66.7	-	+1.1
3	68	INDIA	61.4	-10	-0.7
4	28	China	73.9	-	+1.3
5	60	South AFRICA	62.4	+7	+1.7

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة استناداً على المرجع الأصلي

The Global Competitiveness Report2019(xiii)

* (1) Scale reges 0 to 100

* (2) Rank and score differences with2018 index details reper to Appendix A

أظهر تقرير التنافسية العالمية لعام 2019م الصادر عن المنتدى الاقتصادي كما في الجدول السابق إن الصين تحتل المرتبة 28 من بين اقتصاديات العالم، متقدمة بـ 15 مرتبة على روسيا، و 32 على جنوب أفريقيا وبنحو 40 مرتبة على كل من الهند والبرازيل.

وأوضح التقرير إن ترتيب الصين لم يتغير عن العام الماضي 2018م، لكن اقتصادها شهد ارتفاعاً في التقييم الإجمالي بمقدار 1.3 نقطة.⁽²⁾

(1) يُمن الحماقي، محاضرات في مادة العلاقات الاقتصادية الدولية، المرجع سابق ذكره.

(2) شبكة الصين Arabic.CHINA. ORG.CN، مقالة بعنوان الصين تتصدر الاقتصاديات الناشئة في أحدث تصنيف عالمي للقدرة التنافسية، تاريخ النشر، 16- 10 - 2019.

يبين مؤشر التنافسية العالمية 4 أن معظم الاقتصاديات لا تزال بعيدة عن القدرة التنافسية المثالية 100%، عبر جميع عوامل التنافسية. كما أن الأداء هو أيضاً مختلط عبر الأركان 12 من المؤشر يؤكد التقرير أن تعزيز القدرة التنافسية لا يزال المفتاح لتحسين مستويات المعيشة، كما أن النمو الاقتصادي المتواصل هو الطريق الحاسم للخروج من دائرة الفقر ومحرك أساسي للتنمية البشرية⁽¹⁾ في الواقع، هناك أدلة دامغة على أن النمو الاقتصادي يجسد الطريقة الأكثر فاعلية لانتشال الناس من الفقر وتحسين نوعية حياتهم. ومع تطور الاقتصاد ونموه تميل الأجور إلى الزيادة، ومن أجل الحفاظ على ارتفاع الأجور يجب تحسين إنتاجية العمل حتى تكون الدولة قادرة على المنافسة. بالإضافة إلى ذلك فإن مؤشر التنافسية العالمية - 4 صنف إنتاجية البلدان المشمولة في المؤشر في ثلاث مراحل محددة: في المرحلة الأولى من مراحل التنمية القائمة على عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال)، تتنافس البلدان على أساس ما يتوفر لها من عوامل الإنتاج، وخاصة العمالة غير الماهرة والموارد الطبيعية. تتنافس الشركات على أساس الأسعار وتبيع المنتجات أو السلع الأساسية. وتتسم هذه المرحلة بانخفاض إنتاجية العمل التي تنعكس في الأجور المنخفضة، للحفاظ على القدرة التنافسية في هذه المرحلة من التنمية، تتوقف القدرة التنافسية بشكل رئيسي على المؤسسات العامة والخاصة التي تعمل بشكل جيد (الركن 1)، والبنية التحتية المناسبة (الركن 2)، وإطار الاقتصاد الكلي المستقر (الركن 3)، والصحة الجيدة والتعليم الابتدائي (الركن 4). ترتفع أجور العمال مع تقدم التنمية وتنتقل البلدان إلى مرحلة التطوير الثانية القائمة على الكفاءة، عندما يتعين عليها البدء في تطوير عمليات إنتاج أكثر كفاءة وزيادة جودة المنتج. عند هذه النقطة، تصبح القدرة التنافسية مدفوعة على نحو متزايد بالتعليم العالي والتدريب (الركن 5)، وأسواق السلع الفعالة (الركن 6)، وأسواق العمل الفعالة (الركن 7)، والأسواق المالية المتقدمة (الركن 8)، والقدرة على الاستفادة من التقنيات المتوفرة (الركن 9)، وحجم السوق المحلي والدولي (الركن 10).

أخيراً مع انتقال البلدان إلى المرحلة الثالثة التي تحركها الابتكارات، لا يمكنها سوى تحمل أجور أعلى ومستوى معيشة أعلى إذا كانت شركاتها قادرة على المنافسة من خلال توفير منتجات جديدة أو فريدة من نوعها، في هذه المرحلة، يجب على الشركات التنافس من خلال

(1) علي توفيق الصادق، قراءة في تقرير التنافسية العالمية 2019، صحيفة الخليج على شبكة المعلومات، تاريخ النشر، 12- يناير 2020.

إنتاج سلع جديدة ومختلفة باستخدام عمليات الإنتاج الأكثر تطوراً (الركن 11) ومن خلال الابتكار (الركن 12). نستخلص من العلاقة بين مراحل التنمية والمنافسة العالمية أن تأثير كل ركن على القدرة التنافسية يختلف باختلاف البلدان وتطورها. ونذكر في هذا السياق أن قابلية التعويض بين الـ 12 ركناً المذكورة أعلاه غير متوفرة. فالنظام المالي السليم لا يمكن أن يعوض عن ضعف البنية التحتية المادية، تماماً مثل اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا يمكن أن يعوض عن عدم وجود نظام بيئي للمبادرة والابتكار. يجب على الدول إتباع جميع السبل الـ 12 ركناً، ولكن إنشاء استراتيجية التسلسل الخاصة بها لتحقيق التوازن بين الجهود وتركيزها، مع الاستفادة من رأس المال والتكنولوجيا.⁽¹⁾

المحور الثاني: واقع اقتصاديات دول مجموعة البريكس:

أصبحت الصين أكبر مُصدرٍ وثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم، والبرازيل قوة زراعية رئيسية في العالم، لكونها تسيطر على الأسواق العالمية بصادراتها من المنتجات التقليدية (البُن)، فضلاً عن سيطرتها على أسواق السلع الجديدة، والسريعة النمو مثل: المنتجات المعتلة وراثياً، والوقود الحيوي.

أما روسيا، فهي المُصدر الرئيسي للنفط والغاز إلى أوروبا وإلى معظم دول الجوار، وفي الهند تنمو الشركات المتعددة الجنسيات وتزدهر في الأسواق العالمية على صعيد تجارة الخدمات الدولية (كالصلب، وصناعة السيارات). فيما أصبحت جنوب أفريقيا، في غضون سنوات قليلة قوة دبلوماسية ومالية للقارة الأفريقية.⁽²⁾

إن فهم الواقع للاقتصاديات مجموعة البريكس يتطلب منا تحليلاً عميقاً لهؤلاء اللاعبين الجدد، لأن التسلسل الهرمي للقوى الاقتصادية العالمية أصبح مهدداً بسبب قوة حضور البرازيل، روسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا (البريكس).

وبالتالي علينا استعراض خصائص كل دولة من المجموعة على حداً:

أولاً: الاقتصاد البرازيلي:

(1) علي توفيق الصادق، قراءة في تقرير التنافسية العالمية 2019، مرجع سابق ذكره.

(2) باسكال ريفو، البريكس، القوى الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: طوني سعادة، الطبعة الأولى بالعربية، 2015، مؤسسي الفكر العربي للنشر والطباعة، ص 15.

اقتصاد البرازيل هو سابع أكبر اقتصاد حسب الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ الناتج المحلي للبرازيل عام 2018م حوالي (10.868 تريليون دولار).⁽¹⁾

البرازيل أحد أكبر اقتصاديات سريعة النمو في العالم بمتوسط معدل نمو ناتج محلي إجمالي 3.3% عام 2016م، 1.1% عام 2017م، 1.1% عام 2018م، 1.5% عام 2019م. البرازيل عضو في منظمات اقتصادية متنوعة مثل ميركوسور^(*)، البريكس، منظمة التجارة العالمية. ولديها مئات الشركاء التجاريين. وتبلغ السلع المصنعة وشبه المصنعة 60% من صادراتها.

عدد سكان البرازيل لعام 2018م بحوالي (209.469.333)⁽²⁾. والقوى العاملة البرازيلية تقدر بحوالي (105.369.207) عام 2018م مقسمة حسب المهنة الزراعة 9.4% والصناعة 32.1% والخدمات 58.5%.

تمتلك البرازيل ثاني أكبر قطاع صناعي في الأمريكتين بنسبة 28.5% من ناتج المحلي الإجمالي.

الصناعات الرئيسية للبرازيل، المنسوجات، الأحذية، الكيماويات، الإسمنت، الأخشاب، خام الحديد، التصدير، الصلب، الطائرات، الدراجات البخارية وقطع الغيار، الآلات والمعدات الأخرى.

حيث كانت صادراتها في عام 2017م بقيمة (217.7 بليون دولار) وكانت السلع المُصدرة: معدات نقل، خام حديد، الأحذية، البن، السيارات.

شركاء التصدير الرئيسيين، الصين 21.8%، الاتحاد الأوروبي 16%، الولايات المتحدة 12.3%، الأرجنتين 8%، اليابان 2.4%.

أما الواردات فبلغت (150.72 بليون دولار) عام 2017م بسلع مستوردة الآلات، المعدات الكهربائية ومعدات النقل، المنتجات الكيماوية، الزيت، قطع غيار السيارات، الإلكترونيات.

والشركاء الاستيراد الرئيسيين، الاتحاد الأوروبي 21.2%، الصين 18.1%، الولايات المتحدة 16.5%، الأرجنتين 6.2%، كوريا الجنوبية 3.4%⁽³⁾.

(1) اقتصاد البرازيل - <https://www.marefa.org>، ص 1.

(*) ميركوسور، السوق المشتركة الجنوبية: هو اسم تجمع لدول المخروط الجنوبي بأمريكا اللاتينية في إطار اقتصادي أو بمعنى أصح تكتل اقتصادي تاريخ التأسيس 1991، مزيداً من المعلومات راجع ويكيبيديا (ميركوسور).

(2) <https://www.marefa.org>

(3) اقتصاد البرازيل - <https://www.marefa.org>، ص 3.

جدول رقم (3) تقدير الناتج المحلي الإجمالي للبرازيل المتوقع حسب دراسة جولدمان ساكس (مليار \$)

السنة	2015	2020	2025	2030	2035	2040	2045	2050
ن،م،إ البرازيل	1.720	2.194	3.831	3.720	4.963	6.631	8.741	11.366

المصدر: مصطفى العبدالله، التكتلات والمنظمات الاقتصادية بناءً على المرجع الأصلي

Global Economics Paper N:153 March 28.2007

شهدت صناعة السياحة البرازيلية ازدهاراً كبيراً خلال السنوات القليلة الماضية، حيث أصبحت محركاً رئيسياً للنشاط الاقتصادي وتنمية المجتمعات المحلية في البرازيل، فعند قدوم (لولا) للحكم عمل على خلق سياسات وأساليب جديدة ساهمت في زيادة الاستثمار في مجال السياحة حيث حدث فيها حدثين هامين على مستوى الرياضة، كأس العالم لكرة القدم عام 2014م ودورة الألعاب الأولمبية في ريو دي جانيرو عام 2016م. حيث تحتل البرازيل المرتبة الثانية كأكبر دولة جاذبة للسياح في أمريكا الجنوبية بعد الأرجنتين⁽¹⁾.

قامت البرازيل بزيادة في الاستثمار وتوسيع الأنشطة المتاحة للسياح وتحسين صورة السياحة ورفع كفاءة العاملين في هذه الصناعة، وتقدير قدرة والحكومات المحلية لتخطيط وإدارة التنمية السياحة، بهدف تشجيع قطاع الصناعة أو صناعة السياحة لخلق فرص عمل والحد من الفوارق الاجتماعية، فقد عملت الحكومة على تشجيع الحرف اليدوية، والأعمال الزراعية والأعمال الصغيرة، وكذلك عملت الحكومة البرازيلية على رسم سياسات اقتصادية طويلة الأجل بهدف تحسين صناعة السياحة في البرازيل.

معامل أو مؤشر جيني^(*) (حول عدم المساواة) في البرازيل، والذي يطبق على الدخل الفردي للعائلات، ظل يرتفع باستمرار وصل إلى 0.54 في 2018م.⁽²⁾

من خلال البريكس حاولت البرازيل تقديم نفسها باعتبارها دولة صاعدة تسعى إلى وضع دولي أفضل. حيث قامت البرازيل لشراء السندات الحكومية البرتغالية في محاولة منها

(1) رضوان يوسف فوزي، التجربة الاقتصادية البرازيلية، الواقع والآفاق، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة الأزهر غزة، 2015، ص 60.

(*) معامل جيني: هو من المقاييس المهمة وأكثر شيوفاً في قياس عدالة توزيع الدخل القومي، وقام بتطوره عالم الإحصاء الإيطالي (كوراد جيني) قبل أكثر من مائة عام. يتحرك معامل جيني بين الصفر والواحد الصحيح، ويعتبر الصفر مؤشراً للمساواة في دخول أفراد المجتمع بينما يشير الواحد إلى ارتفاع عدم المساواة.

(2) دراسة لـ 10% من أثرياء البرازيل يملكون 43% من الثروة الوطنية، مقالة نشرت على الموقع Arabic.news.ch، تاريخ النشر، 17-10-2019.

لمساعدتها بعد تحقيقها لنموها الاقتصادي الكبير والذي تزامن مع تدهور الحاد الذي أصاب دول الاتحاد الأوروبي. وأيضاً دعم فقراء أوروبا ورفض فرض برامج التقشف عليهم وهدفها من ذلك كسب دعم دولي في قضية الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن باعتبارها قطب اقتصادي دولي صاعد.⁽¹⁾

- بعض المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد البرازيلي:

جدول رقم (4) معدل التضخم

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المعدل	5.90	6.50	5.84	5.91	6.41	10.67	6.29	2.95	3.75
ل	%	%	%	%	%	%	%	%	%

المصدر: الاقتصاد البرازيل - <https://www.marefa.org>

جدول رقم (5) معدل البطالة

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المعدل	8.5%	7.8%	7.4%	6.2%	6.8%	8.3%	11.3%	12.8%

المصدر: الاقتصاد البرازيل - <https://www.marefa.org>

جدول رقم (6) الناتج المحلي الإجمالي (بليون \$)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
ن.م.إ.	2.802	2.974	3.088	3.232	3.307	3.224	3.152	3.240

المصدر: الاقتصاد البرازيل - <https://www.marefa.org>

ثانياً: الاقتصاد الروسي⁽²⁾

تحتل روسيا المرتبة 12 في العالم من ناحية الناتج المحلي الإجمالي، وسادسة عالمياً من حيث القوة الشرائية.

(1) أمل عبد الحميد، اقتصاديات عالمية، تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل، دروس مستفادة، مجلة دراسات دورية، العدد السابع، بنك الاستثمار القومي، مايو، 2017، ص 12-13.

(2) أبرز 10 حقائق عن الاقتصاد الروسي al-Arabiya.net.

تحتفظ روسيا بسادس أكبر احتياطي ذهب في العالم، حيث بلغ نحو 1500 طن عام 2016م ولكن اهتمامها بالذهب لا يقتصر على تخزينه فقط بل تعد أكبر منتجي المعدن النفيس والمعادن الأخرى، إذا يمثل 25% من إجمالي الإنتاج العالمي.⁽¹⁾

تعتبر روسيا من الدول المتقدمة اقتصادياً، فهي تعمل على إنتاج النفط والمواد الخام والألماس والغاز الطبيعي بالإضافة إلى الفحم الحجري، وأيضاً متقدمة في مجال التكنولوجيا والفضاء .

تساهم صناعة الأسلحة الروسية بنسبة 20% من إجمالي وظائف الصناعة، إضافة إلى تصنيع الطائرات التي بدورها توفر أكثر من 350 ألف وظيفة، وأيضاً صناعة الفضاء في روسيا والتي تضم أكثر من 100 شركة وتوظيف أكثر من 250 ألف شخص.⁽²⁾

اقتصاد روسيا هو اقتصاد مختلط عالي الدخل، حيث تمتلك الدولة القطاعات الإستراتيجية في الاقتصاد وتعتبر روسيا من بين الاقتصاديات الكبرى في اعتمادها على عائدات الطاقة في النمو الاقتصادي.

روسيا هي ثاني أكبر مورد للأسلحة في العالم ففي عام 2018م باعت شركة Rosoboronexport الروسية بحوالي مليار دولار للعملاء الأجانب من المعدات والأسلحة ووقعت عقود بقيمة (20 مليار دولار).⁽³⁾

تمتلك روسيا صناعة سلاح ضخمة ومتطورة وقادرة على التصميم وتصنيع معدات عسكرية عالية التقنية، وتشمل مقاتلات نفثة من الجيل الثالث. من أهم الصادرات العسكرية الروسية الطائرات المقاتلة، نظم الدفاع الجوي، السفن، والغواصات.

الصادرات الروسية لعام 2012م بقيمة (542.5 بليون دولار) وتمثلت السلع التصديرية في منتجات النفط والغاز، الغاز الطبيعي، المعادن، الأخشاب، المنتجات الخشبية، الكيماويات، مجموعة متنوعة من المصنوعات المدنية والعسكرية.

شركاء التصدير الرئيسيين هولندا 14.6%، الصين 6.8%، ألمانيا 6.8%، إيطاليا 6.2%، تركيا 5.2%، أوكرانيا 5.2%.

(1) اقتصاد روسيا - <https://www.marefa.org>، معلومات عن روسيا، فوكاس استدي.

(2) معلومات عن روسيا، فوكاس استدي.

(3) ستأسى لتيل، العربي اليوم، الصادرات الروسية، كيف تغيرت في خمس سنوات، مقالة منشورة، تاريخ النشر: 27-

مايو- 2019.

وبلغت الواردات (358.1 بليون دولار) عام 2012م والسلعة المستوردة تملت في السلع الاستهلاكية، الآلات، المركبات، المنتجات الدوائية، المنتجات الشبه المصنعة، اللحوم، الفواكه، المكسرات، الأجهزة البصرية والطبية، الحديد، الصلب.⁽¹⁾

شركاء الاستيراد الرئيسيين الصين 16.6%، ألمانيا 12.2%، أوكرانيا 5.7%، اليابان 5%، الولايات المتحدة 4.7%، فرنسا 4.4%، إيطاليا 4.3%.

بلغ عدد السكان روسيا عام 2018م حوالي (144.5 مليون نسمة) وتتجاوز عدد المدن في روسيا أكثر من 1000 مدينة.⁽²⁾

بلغت القوة العاملة في الربع الأول لعام 2013م حوالي (75.5 مليون نسمة) حيث قسمت حسب المهنة إلى 4.4% الزراعة، الصناعة 37.6%، الخدمات 58%.

أما نسبة البطالة بلغت 4.9% عام 2014م في حين زادت إلى 5.96% عام 2015م، أما التضخم (أسعار المستهلك العادي) بلغ 7.8% لعام 2014م.⁽³⁾

إن الصناعات الثقيلة من أكثر القطاعات تطوراً في روسيا، وتتركز مصانع المعدات الثقيلة في موسكو، وتقوم بإنتاج الآلات الثقيلة والمعدات الكهربائية ومن أهم منتجات الكيماوية والألياف والأسمدة المعدنية كما تحظى صناعة مواد البناء باهتمام الدولة.

يُعد قطاع السياحة في روسيا من القطاعات التي لا يستهان به من حيث عائداتها المالية. حيث مناطق روسيا تتميز بثلوج شتاء واعتدال الأجواء صيفاً فيقصدتها السياح للتمتع بالمناظر الطبيعية والمياه والقيام بمغامرات وجولات في مدنها. ويأتون أيضاً للتمتع بممارسة الرياضيات المختلفة كالنزلج على الجليد، كما يقصدونها لزيارة بعض الأماكن المشهورة مثل المعارض الفنية في موسكو، ساحة الحمراء (الميدان الأحمر)، المتحف الحكومي التاريخي، منطقة سيبيريا الخلابية.⁽⁴⁾

روسيا عضو في منظمات اقتصادية متنوعة مثل مجموعة العشرين (G20)، البريكس، منظمة التجارة العالمية. وتحتل المركز الخامس عالمياً في إنتاج الذهب والفضة والألماس.

(1) اقتصاد روسيا - <https://www.marefa.org>

(2) فداء أبو حسين، معلومات عن روسيا، موقع موضوع، تاريخ النشر، 18- مايو- 2019.

(3) اقتصاد روسيا - <https://www.marefa.org>

(4) فداء أبو حسين، مرجع سابق ذكره.

جدول رقم (7) تقدير الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لروسيا حسب دراسة جولدمان ساكس (مليار \$)

السنة	2015	2020	2025	2030	2035	2040	2045	2050
ن،م،إ روسيا	1.900	2.554	3.341	4.265	5.265	6.320	7.420	8.580

المصدر: مصطفى العبدالله، التكتلات والمنظمات الاقتصادية بناءً على المرجع الأصلي

Global Economics Paper N:153 March 28.2007

ثالثاً: الاقتصاد الهندي:

تعتبر الهند سابع أكبر دولة من حيث المساحة حيث تبلغ مساحتها (3,287,000 كم مربع)، وتبلغ نسبة المياه فيها 9.55%، وبلغ عدد سكانها حسب إحصائيات البنك الدولي لعام 2015م (1.311 مليار نسمة)⁽¹⁾، الهند تمتلك أسرع نمو اقتصادي في العالم.

أشار التقرير، الذي نشره موقع فايننشال إكسبريس إلى أن حجم الاقتصاد الهندي بلغ (2.94 تريليون دولار) مما يضعها في المركز الخامس على مستوى العالم من حيث قوة الاقتصاد في عام 2019م متجاوزة بريطانيا وفرنسا.

يذكر أن حجم الاقتصاد البريطاني (2.83 تريليون دولار) في حين أن الاقتصاد الفرنسي (2.71 تريليون دولار)⁽²⁾.

الهند عضو في منظمات اقتصادية متنوعة مثل مجموعة العشرين (G20)، البريكس، منظمة التجارة العالمية، منظمة التجارة الحرة لجنوب آسيا.

الهند الأولى في العالم في إنتاج الحليب والثانية في إنتاج الفواكه والخضروات، وقطاع الزراعة في الهند يستحوذ على 50% من القوى العاملة، حيث بلغت الأيدي العاملة في الهند بحوالي (510 مليون شخص) في عام 2018م.⁽³⁾

الصادرات الهندية لعام 2012م بقيمة (296.8 بليون دولار) الصادرات السلعية، و(145.6 بليون دولار) الصادرات الخدمية، والإجمالي (442.4 بليون دولار). وتمثلت السلع التصديرية في البرمجيات، الأدوية، المنتجات الزراعية، المجوهرات، المنتجات الهندسية، المنسوجات، معدات النقل، الخامات و سلع أخرى.

(1) سميحة ناصر خليف، مساحة الهند وعدد سكانها، موقع موضوع، تاريخ النشر، 15- يونيو- 2017.

(2) الهند خامس أقوى اقتصاد في العام، موقع BBC NEWS عربي.

(3) أهم 10 حقائق عن اقتصاد الهند، موقع al-Arabiya، نشرت في: 8- أغسطس- 2019م.

شركاء التصدير الرئيسيين لعام 2012م الاتحاد الأوروبي 16.8%، الولايات المتحدة 12.8%، الصين 5.1%، سنغافورة 4.7%، الإمارات العربية المتحدة 12.8%⁽¹⁾.

وبلغت الواردات لعام 2012م بلغت (488.6 بليون دولار) الواردات السلعية و(128.1 بليون دولار) الواردات الخدمية و الإجمالي (616.7 بليون دولار). والسلعة المستوردة تمثلت في النفط الخام، الذهب الأحجار الكريمة، الإلكترونيات، السلع الهندسية، الكيماويات، اللدائن، الفحم والمواد الخام، الحديد، الصلب، الزيت النباتي و سلع أخرى.⁽²⁾

شركاء الاستيراد الرئيسيين لعام 2012م الاتحاد الأوروبي 11.1%، السعودية 6.7%، الصين 11.1%، سويسرا 5.9%، الإمارات العربية المتحدة 7.7%.

يشارك القطاع الصناعي بنصيب ثابت في الاقتصاد الهندي، بينما تمثل الخدمات القطاع الأسرع نمواً، والذي يشمل الإنشاءات، الاتصالات، البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات، والبنية التحتية، السياحة، التعليم، الرعاية الصحية، السفر، التجارة، الصرافة ومكونات أخرى.

البطالة في الهند بين الشباب (15-24) وصلت إلى 10.40% حسب تقديرات البنك الدولي لعام 2014م، والمعامل جيني للهند بلغ 33.90 لعام 2012م، ومؤشر التنمية البشرية 0.61 حسب تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2015م، والتضخم (أسعار المستهلك العادي) بلغ 5.38% حسب تقديرات صندوق النقد الدولي لعام 2015م.⁽³⁾

ومن بين الدراسات الأكثر شهرة، تزود منها بتقديرات قريبة وموثوقة لقدرة النمو الاقتصادي لاقتصاد الهندي في العقود القادمة. الدراسة معروفة بحروفها الأولى (BRIC) استخدمت نموذج التلاقي المستوحى من نظريات النمو الداخلي. تنجم قدرة النمو عن مجموعة من العوامل الداخلية (نسبة الاستثمار، تزايد السكان ومستوى تعليمهم، أو أيضاً نوعية المؤسسات).⁽⁴⁾ تبين من الدراسة إن الهند تحولت ومع بداية الإصلاحات في 1991م إلى أكبر اقتصاديات نمواً في العالم.

(1) اقتصاد الهند - <https://www.marefa.org>

(2) اقتصاد الهند - <https://www.marefa.org>

(3) صفحة الدولة، الهند موقع Actualitix، تاريخ النشر، 1- 3- 2016م.

(4) جان جوزيف بولو، الاقتصاد الهندي، تعريب صباح ممدوح كوان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق،

الطبعة الأولى العربية، 2011م، ص 117- 118.

جدول رقم (8) تقدير الناتج المحلي الإجمالي المتوقع للهند حسب دراسة جولدمان ساكس (مليار \$)

السنة	2015	2020	2025	2030	2035	2040	2045	2050
ن،م،إ الهند	1.900	2.848	4.316	6.683	10.514	16.510	25.278	37.668

المصدر: مصطفى العبدالله، التكتلات والمنظمات الاقتصادية بناءً على المرجع الأصلي

Global Economics Paper N:153 March 28.2007

رابعاً: الاقتصاد الصيني.

يعتبر الاقتصاد الصيني من أقوى أنظمة الاقتصاد العالمية وأكثرها تعقيداً، فمنذ إدخال الإصلاحات الاقتصادية في العام 1978م، أصبحت الصين من أسرع البلدان نمواً وتطوراً في العالم، بحيث اعتبرت في العام 2014م ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة على مستوى العالم، والأكبر من حيث القدرة الشرائية المتعادلة، وتمتلك ثاني أكبر ميزانية دفاع، وأكبر جيش على مستوى العالم. (1)

تعد الصين أحد عمالقة العالم اقتصادياً وبشرياً وحيث يبلغ عدد سكان الصين حسب إحصائيات 2019م إلى (1,397,715,000 نسمة) وتبلغ مساحتها حوالي (9,388,210 كم مربع). اقتصادها فلاحي وصناعي وتجاري وخدمي يحقق أرقاماً عالية، وتشير تقديرات بعض الاقتصاديين إلى أن الاقتصاد الصيني قد يتفوق على الاقتصاد الأمريكي عام 2039م وقد يحدث ذلك عام 2027م إذا أطلقت الصين العنان لارتفاع قيمة عملتها بنسبة 2% فقط سنوياً. (2)

تعتبر الزراعة العمود الفقري للاقتصاد الصيني؛ إذ يعمل 60% من العمال الصينيين في الزراعة، وتنتج الصين: الأرز والبطاطا الحلوة والشاي في المنطقة الجنوبية. والقمح هو المحصول الأساسي في منطقة الشمال. ويأتي محصول الذرة بالدرجة الثانية بعد القمح، كما تنتج الصين كميات تفوق بمعدلها إنتاج أي دولة أخرى من القطن والبطاطس والكمثرى والأرز والتبغ. وعلى سبيل المثال، يبلغ إنتاجها من البطاطا الحلوة 85% من الإنتاج العالمي. بالإضافة للمحاصيل السابقة، تُعتبر الصين رائدة في إنتاج التفاح والكرنب والجزر

(1) يارا تعامرة، معلومات عامة عن دولة الصين، موقع موضوع، تاريخ النشر، 25- يوليو- 2017م.

(2) اقتصاد الهند - <https://www.marefa.org>

والذرة الشامية والبطيخ والمطاط والبنجر والسكر وقصب السكر والشاي والطماطم وفول الصويا، ومنتجات أخرى عديدة.

تُعدُّ الصين من أهم البلدان المنتجة للفحم الحجري؛ إذ توجد مناجم الفحم الحجري في كل أرجاء الصين. وأفضل أنواع الفحم الحجري ذلك المستخرج من مناجم الشمال. خلال أوائل الخمسينيات من القرن العشرين استُخدم الفحم الحجري لتوليد أكثر من 90% من الطاقة للبلاد. وبعد ذلك نجح الصينيون في اكتشاف النفط المتوافر لديهم بكميات كبيرة واستغلوه بشكل جيد. يُستخدم النفط لتوليد 25% من الطاقة للبلاد ويُستخدم الغاز لتوليد 3% من الطاقة. طوّر الصينيون طرق التنقيب عن خام الحديد لسد احتياجاتهم التصنيعية المتزايدة. واليوم تُعدُّ الصين من الدول الرائدة في إنتاج الحديد، ويفوق إنتاج الصين من مادة التتجستن إنتاج أي دولة أخرى، كما تنتج الذهب والقصدير والرصاص والمنجنيز والملح واليورانيوم والزنك.

تمتلك الصين أكبر مؤسسة لصناعة الصيد البحري؛ إذ يصطاد الصينيون قرابة (15 مليون طن) من الأسماك والأصداف البحرية سنويًا. تأتي نسبة 40% من هذا الصيد من المياه العذبة، وتأتي البقية من مياه البحار. يربي بعض مزارعي الأسماك أنواعاً تصلح غذاء للإنسان وأخرى لصناعات الأسمدة.

تُعدُّ الصين اقتصاديًا من بين الدول الكبرى من حيث الإنتاج، وتعتبر شنغهاي أحد مراكز التصنيع العالمية. ويفوق إنتاجها أي إنتاج في الصين، وتأتي بكين بعدها في الأهمية الصناعية. تمكن الصينيون من تطوير صناعات ثقيلة يتركز معظمها في جنوبي الصين ووسطها.

من الصناعات الرئيسية في الاقتصاد الصيني التعدين ومعالجة المعادن الخام، الحديد، الصلب، الألومونيوم، والمعادن الأخرى، الفحم؛ آلات البناء؛ التسليح؛ النسيج؛ النفط؛ الاسمنت؛ الكيماويات؛ الأسمدة؛ السلع الاستهلاكية، وتشمل الأحذية، اللعب، والإلكترونيات؛ معالجة الأغذية؛ معدات النقل، وتشمل السيارات، عربات السكك الحديدية والقطارات، السفن والطائرات؛ أجهزة الاتصالات، مركبات الإطلاق الفضائي التجارية.⁽¹⁾

(1) اقتصاد الهند - <https://www.marefa.org>

بلغت قيمة إجمالي الصادرات السلعية والخدمية للصين عام 2019م حوالي (2,643,376,928,735 بليون دولار أمريكي)، في حين بلغت قيمة الواردات السلعية والخدمية نفس العام حوالي (2,479,254,939,622 بليون دولار أمريكي)⁽¹⁾. معدل البطالة لعام 2019م بلغ 3,6%، معدل التضخم لعام 2019م يصل إلى 2,9%، نمو إجمالي الناتج المحلي الفعلي لعام 2019م حوالي 6.1%، مؤشر التنمية البشرية 0.76 عام 2018م.⁽²⁾

جدول رقم (9) تقدير الناتج المحلي الإجمالي المتوقع للصين حسب دراسة جولدمان ساكس (مليار \$)

السنة	2015	2020	2025	2030	2035	2040	2045	2050
ن،م،إ، الصين	8.133	12.630	18.437	25.610	34.348	45.022	57.310	70.710

المصدر: مصطفى العبدالله، التكتلات والمنظمات الاقتصادية بناء على المرجع الأصلي

Global Economics Paper N:153 March 28.2007

خامساً: اقتصاد جنوب أفريقيا.

دولة جنوب أفريقيا اقتصاد ذو مستويين: المستوى الأول وتحاكي فيه الدول النامية والمستوى الثاني بأبسط مكونات البنية التحتية وجنوب أفريقيا هي أحد البلدان الأفريقية القلائل التي انضمت إلى فئة الشريحة الأعلى من البلدان المتوسطة الدخل. إذ يعتبر اقتصاد جنوب أفريقيا أكبر من مثيله في ماليزيا، وهو بكل المقاييس أكبر اقتصاد في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. فضلاً عن تأثيره الرئيسي على الناتج الكلي والتجارة وتدفقات الاستثمار لقارة أفريقيا.

جنوب أفريقيا عضو في منظمات اقتصادية متنوعة مثل مجموعته العشرين (G20)، البريكس، منظمة التجارة العالمية، الاتحاد الأفريقي، اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية، الاتحاد الجمركي لأفريقيا الجنوبية.

وقد ساعدت عدة عوامل على نمو اقتصاد جنوب إفريقيا بصورة هائلة في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، من القرن العشرين: إقدام الحكومة على تشجيع الاستثمارات وتوفير القروض للتنمية الصناعية. كما شجعت الدولة الاستثمارات الخارجية. ومن العوامل التي

(1) أطلس بيانات العالم - China. Atlas - Knoema.com، إحصائيات دولية وبيانات.

(2) أطلس بيانات العالم، مرجع سابق.

ساعدت على النمو الاقتصادي أيضاً كون البلاد غنية بالثروات الطبيعية، ووجود أيد عاملة إفريقية رخيصة. وتُعدُّ جنوب إفريقيا في مصاف الدول المتقدمة من حيث قوة الاقتصاد حتى صارت إسهامات القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الناتج الوطني الإجمالي كما يلي: الصناعة 31%، الزراعة 3%، الخدمات 66.6% (1).

وتُعدُّ جنوب أفريقيا من الدول الرئيسية في التعدين في العالم؛ فهي منتج رئيسي للذهب، والفحم الحجري، والكروميت، والنحاس، وألماس، وخام الحديد، والمنجنيز والفوسفات، والبلاتين، واليورانيوم.

ومنذ اكتشاف الذهب في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، أصبح له دور مهم في تطور البلاد: فقد زاد إنتاج الذهب من دخل البلاد، وجلب إليها الاستثمارات الأجنبية الضخمة، وتحققت التنمية وتطورت الصناعة والسكك الحديدية.

بلغ عدد سكان جنوب أفريقيا حسب إحصائيات لعام 2019م حوالي (58.775.022 مليون نسمة) حيث بلغت القوى العاملة 23.072.331 مقسمة حسب المهنة إلى 4.6% الزراعة، 23.5% الصناعة، 71.9% الخدمات.

الصناعات الرئيسية: التعدين (أكبر منتج للبلاتين، الذهب، الكروم في العالم)، السيارات، التصنيع، تشغيل المعادن، التكنولوجيا، المكنية، صناعة النسيج، الحديد والصلب، الأسمدة، الأغذية المعلبة، إصلاح السفن التجارية.

الصادرات لعام 2017م بقيمة (108 بليون دولار) وتمثلت السلع التصديرية الذهب، ألماس، خام الحديد، البلاتين، المعادن غير الحديدية والإلكترونيات والآلات والمعدات المصنعة والسيارات والفواكه والمواد الغذائية الزراعية المختلفة والمعدات العسكرية البرية والجوية. شركاء التصدير الرئيسيين لعام 2017م، الصين 9.9%، الولايات المتحدة 7.9%، ألمانيا 7.6%، بتسوانا 5.4%، ناميبيا 5.1%، الهند 4.5% (2).

وبلغت الواردات جنوب أفريقيا لعام 2017م حوالي (81.9 بليون دولار) وتمثلت السلعة المستوردة: الآلات، المعدات، الكيماويات، المنتجات البترولية، الأدوات العلمية، المواد الغذائية.

شركاء الاستيراد الرئيسيين لعام 2017م، الصين 18.0%، الولايات المتحدة 6.8%، ألمانيا 12.0%، اليابان 3.5%، السعودية 3.8%، الهند 4.2% (3).

(1) اقتصاد جنوب أفريقيا – <https://www.marefa.org>

(2) اقتصاد جنوب أفريقيا – <https://www.marefa.org>

(3) اقتصاد جنوب أفريقيا – <https://www.marefa.org>

معدل البطالة لعام 2019م بلغ 29.8%، قدرت بطالة الشباب (15 حتى 24 سنة) لعام 2019م بحوالي 59%. معدل التضخم لعام 2019م يصل إلى 3.3%، نمو إجمالي الناتج المحلي الفعلي لعام 2019م حوالي 0.8%، معامل جيني 63.0 مرتفع جداً لعام 2015م.⁽¹⁾

المحور الثالث: مستقبل مجموعة البريكس في ظل الظروف الحالية والراهنة (جائحة كورونا)

يمر الاقتصاد العالمي بأسوأ ركود تعرض له منذ سنوات (الكساد الكبير) متجاوزاً في ذلك كل تداعيات الأزمة المالية العالمية منذ 10 سنوات بسبب "الإغلاق العام الكبير" كما يجوز أن نسميه في انكماش النمو العالمي بشدة. ومن المتوقع حدوث تعافٍ جزئي في عام 2021م، حيث يصبح النمو أعلى من معدلات الاتجاه العام.

وبالتالي سيكون التعامل مع هذه الأزمة على مرحلتين: مرحلة للاحتواء وتحقيق الاستقرار تليها مرحلة للتعافي. وفي كلا المرحلتين، هناك دور حاسم لكل من الصحة العامة والسياسات الاقتصادية.⁽²⁾

حيث أحدثت جائحة فيروس كورونا (كوفيد - 19) التي اجتاحت العالم، كل عالم غنية وفقيرة تحولاً عميقاً في السياسات الاقتصادية.

وفي الوقت الراهن، فان جائحة كورونا تؤرخ لبداية مراحل جديدة، مرحلة كورونا، حيث الحكومات في القيادة وشاغلها الأكبر هو استغلال الفرص واحتواء المخاطر الهائلة التي تتجم عن مستوى مفرط من تدخل الدولة في الاقتصاد والأسواق المالية.⁽³⁾

وهناك قنوات يؤثر من خلالها فيروس كورونا على مستوى الاقتصاد العالمي⁽⁴⁾:

أولاً: التبادل التجاري: إذ يؤدي حجب المناطق إلى إعاقة الإنتاج وعرقلة الإمداد وإضعاف الطلب العالمي، ومنه الطلب على الطاقة.

(1) اقتصاد جنوب أفريقيا - <https://www.marefa.org>

(2) أكثر تفصيلاً راجع، صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، الإغلاق العام الكبير، أبريل- 2020.

(3) علي توفيق الصادق، تحول السياسة الاقتصادية في ظل (كورونا)، بحث منشور، تاريخ النشر: 15- 9- 2020م.

(4) أحمد حسين بتال، أيسر ياسين فهد، تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل المواجهة، بحث منشور، تاريخ النشر: أبريل- 2020م.

ثانياً: الترابط المالي: وقد طال تأثيره المادي والمعنوي أسواق المال العالمية التي شهدت انهيارات وسوى أداء منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية عام 2008م، وبهذا تعطي أسواق المال مؤشراً سلبياً على شعور المستثمرين بتوجهات تأثير الفيروس على الاقتصاد العالمي.

ثالثاً: النمو الاقتصادي: يبدو أن الاقتصاد العالمي مقبل لا محالة على تراجع إن لم يكن انكماشاً حاداً والتوقعات الأولية تشير إلى انخفاض النمو من 5.9% إلى 1.5% لعام 2020م، وقد يصل إلى أدنى مستوى له منذ الأزمة المالية العالمية.

رابعاً: أسعار النفط العالمية: الصين أكبر مستورد للنفط في العالم، والصدمة التي سببها فيروس كورونا للاقتصاد الصيني أضعفت الطلب العالمي على النفط. ومن الملاحظ أن الطلب على النفط قبل تفشي الفايروس كان يتراوح حول الـ (100 برميل) باليوم، وانخفاض الطلب عليه بحوالي (15 مليون برميل) باليوم، ومن المتوقع أن ينخفض بمقدار (30 مليون برميل) باليوم إذا استمرت مخاطر الفايروس.

أما على مستوى الاقتصاد المحلي للدول فيؤثر الفيروس خلال القنوات التالية:

1. إعاقة النشاط الاقتصادي: وذلك عبر إعاقة الإنتاج والخدمات والمواصلات والنقل والسياحة والتسوق، وإضعاف العرض والطلب.
2. تكاليف التصدي والاحتواء: من إنقاذ ودعم وإجراءات احترازية لقطاع الصحة والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية بتكاليف باهظة وأخذ في الارتفاع.
3. الثقة واليقين: فالارتباك وعدم اليقين يضعفان الثقة، ويؤدي ذلك إلى الإحجام عن الاستثمار والإنفاق والسياحة. كما أن أسعار النفط تأثير سلبى على مزاج المستثمرين.
4. كورونا والنقل الجوي: كان قطاع النقل الجوي هو الأكثر تضرراً بأزمة كورونا مع انخفاض معدلات الرحلات حول العالم وبقاء الطائرات على الأرض وإغلاق العديد من المطارات، ومن المتوقع إفلاس بعض الشركات ووصول خسائر شركات الطيران العالمية إلى (200 مليار دولار).⁽¹⁾

تفيد بعض المؤسسات أن جائحة (فيروس كوفيد - 19) تحدد مجموعة من مجالات من شأنها أن تساعد في تشكيل المستقبل للدول. هذه المجالات هي:⁽²⁾

1. الحاجة إلى إلغاء البيروقراطية.
2. الحاجة إلى إطلاق موجة جديدة من زيادة الأعمال.

(1) أحمد حسين ببال، أيسر ياسين فهد، مرجع سابق ذكره.

(2) علي توفيق الصادق، آفاق تشكيل المستقبل في ظل كورونا، صحيفة الخليج، 11- أكتوبر - 2020م.

3. الحاجة إلى ابتكار التعليم عن بعد.

4. الحاجة إلى تحديث الأطر الاقتصادية التقليدية.

5. الحاجة إلى إعادة التفكير في سلاسل التوريد.

6. الحاجة إلى إعادة اكتشاف التفاعل الاجتماعي.

مع انتشار وباء كورونا بالصين، سارع بنك التنمية الجديد التابع لمجموعة البريكس إلى منح قرض للصين بقيمة (7 مليار يوان) في إطار برنامج بنك التنمية الجديد للمساعدة الطارئة في مكافحة كورونا، وقدم قرضاً أيضاً لجنوب أفريقيا بقيمة (مليار دولار) لمكافحة كورونا.

وفي هذا السياق، لن يكون الترام بنك التنمية فقط بمساعدة الصين من خلال برنامج المساعدة لتعزيز التنمية المستدامة للبلدان الأعضاء فيه، ولكن الأهم توفر الدعم الطارئ الذي يحتاجه البلد العضو الذي يواجه تحديات اقتصادية خطيرة.

بعيداً عن نموذج التعاون المالي الخاص بمجموعة البريكس، تم تطوير أيضاً التعاون فيما يخص تبادل المعلومات داخل المجموعة.⁽¹⁾

ووفقاً لذلك، يحتاج الاقتصاد العالمي، ليتعافى إلى قاطرة ضخمة، متمثلة بدولة أو مجموعة دول، تمتلك فكر اقتصادي جديد وإمكانيات مالية كبيرة، لكي تتمكن من دوران عجلة الاقتصاد الدولي من جديد.

الخاتمة:

تُعد مجموعة البريكس أحد التشكيلات الاقتصادية وتعتبر قوة اقتصادية صاعدة، وتكتل سياسي عالمي تجتمع فيه خمس قوى اقتصادية ذات نمو سريع من أربعة قارات في العالم، استطاع أن يشكل مرجعيته الاقتصادية والسياسية والثقافية المختلفة، ليشكل قوة دولية لا يستهان بها، ويتجه لأن يكون ذات وزن سياسي في كافة الهيئات الدولية، وتقف بإمكانيتها المتوفرة ضد فكرة القطب الواحد في القضايا الدولية.

من خلال ما تقدم تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

1. تمتلك دول مجموعة البريكس مقومات قوة تؤهلها لتشكيل قطب دولي فاعل وقادر على وضع قواعد في ظل التطورات الحالية، فيها دول نووية، ودول رائدة في المجال الاقتصادي، مرتكز للابتكار التكنولوجي، ودول بها تطلع تاريخي للزعامة العالمية، ودول لها موقع جغرافي يربط قارات العالم بحراً.

(1) سمير الخليشي، رهانات التعاون الدولي في ظل أزمة كورونا، المعهد المصري للدراسات، تقارير سياسية، 17، أبريل، 2020م، ص4.

2. من أهم مؤسساتها الاقتصادية المالية بنك التنمية الجديد وصندوق الاحتياطي أو الاحترازي ، وأهم إنجازاتها الاقتصادية اعتماد عملاتها المحلية للتبادل التجاري، وكذلك رفع مستوى التبادل التجاري مع الدول النامية والفقيرة مثل القارة الأفريقية.
3. الصين والهند هم الأكثر نمواً في المجموعة، والتنافس الصيني والهندي استراتيجي بقدر ما هو تحالف وصدافة.
4. الأهداف الشاملة لمجموعة البريكس لن يتم تحقيقها دون العمل الجماعي للدول المشكلة لها.
5. إن نمو الاقتصاد العالمي بعد كورونا سوف ينطلق من الدول النامية ذات الموارد الوفيرة، ويقصد بذلك دول الشرق الأوسط، وبقيادة صينية - روسية، (مجموعة البريكس).
7. كل التوقعات المستقبلية تشير بتعافي اقتصاديات دول البريكس من أزمة كورونا وتداعياتها.

المصادر والمراجع:

- وائل محمد إسماعيل، التغيير في النظام الدولي، بغداد، مكتبة السنهوري، 2012، ص337.
- عبدالقادر ورسمه غالب، مجموعة البريكس ومكانتها في البيئة الدولية، مجلة آفاق المستقبل الإمارات، العدد 26، السنة: 2015، ص 29.
- مصطفى العبدالله الكفري، التكتلات الاقتصادية والمنظمات الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2014، الطبعة الأولى، ص 174.
- عماد كساب، التبادل التجاري بين سورية ودول البريكس، مجلة هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات، سورية، 2013.
- كمال نقيب، مجموعة البريكس، أسباب النشوء وآفاق التطور، بحث منشور على شبكة المعلومات، تاريخ النشر، 29 - أبريل - 2012.
- عبدالقادر ورسمه غالب، مجموعة البريكس ومكانتها في البيئة الدولية، مجلة آفاق المستقبل الإمارات، العدد 26، 2015، ص 30.
- إجلال راتب، تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية في دول مجموعة البريكس، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، معهد التخطيط، 2014، ص 1.
- قاسمي عبد السميع، مجموعة البريكس، القوى الصاعدة في العلاقات الدولية، بحث منشور، موقع نبوست، تاريخ النشر، 21 - 3 - 2018.
- أحمد عبد العليم، بريكس والتعايش، رؤية بديلة للنظام العالمي، 2015.
- بريكس، عملاق جديد، انظر الرابط <http://arabic.sputniknews.com>.
- مريم رمضان عبد الرحيم، مجموعة البريكس، الأهداف والمؤشرات، ورقة بحثية غير منشورة مقدمة لمادة العلاقات الدولية، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، 2011.

ماهر بن إبراهيم، تكتل دول البريكس، القاهرة، دار الفكر العربي، 2014، ص 245.
طارق محمد دنون الطائي، تأثير مجموعة البريكس في إعادة تشكيل النظام الدولي، العراقية، المجالات الأكاديمية العلمية، العدد 19، 2020، ص 97.

محمد العسومي، مجموعة البريكس نموذجاً للتغيرات الدولية، مجلة آفاق المستقبل، العدد 19، 2013، ص 65.

ويكيبيديا، بريكس: <https://ar.wikipedia.org/wiki>

عبد القادر حندلي، أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى ونظام الدولي، القاهرة، مكتبة المدبولي، 2011، طبعة الأولى، ص 458.

(*) الترتيب الاحتياطي الاحترازي أو الطوارئ CAR: يهدف إلى الحد من اعتماد مجموعة البريكس على البنك الاحتياطي الأمريكي والدولار في مواجهه الأزمات.

أكثر تفاصيل راجع ويكيبيديا، بريكس. <https://ar.wikipedia.org/wiki>

إيمان محمود، كيف يعمل نظام سويتف المالي، تاريخ النشر، 6- نوفمبر - 2018، موقع النشر Almsal.com.

أكثر تفاصيل راجع نظام الدفع الجديد بين الدول البريكس من الممكن أن يضرب الدولار، مقالة على الموقع العربي تاريخ النشر، 15-11-2019.

لبنى علي آل خليفة، التنافسية الدولية ومؤشرات قياسها، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، 2014، ص 76.

يُمن الحمادي، محاضرات في مادة العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، 2011.

يُمن الحمادي، محاضرات في مادة العلاقات الاقتصادية الدولية، المرجع سابق ذكره.

شبكة الصين CHINA. ORG.CN. Arabic. مقالة بعنوان الصين تتصدر الاقتصاديات الناشئة في أحدث تصنيف عالمي للقدرة التنافسية، تاريخ النشر، 16- 10 - 2019.

علي توفيق الصادق، قراءة في تقرير التنافسية العالمية 2019، صحيفة الخليج على شبكة المعلومات، تاريخ النشر، 12- يناير 2020.

علي توفيق الصادق، قراءة في تقرير التنافسية العالمية 2019، مرجع سابق ذكره.

باسكال ريفو، البريكس، القوى الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: طوني سعادة، الطبعة الأولى بالعربية، 2015، مؤسسي الفكر العربي للنشر والطباعة، ص 15.

اقتصاد البرازيل - <https://www.marefa.org> ، ص 1.

(*) ميركوسور، السوق المشتركة الجنوبية: هو اسم تجمع لدول المخروط الجنوبي بأمريكا اللاتينية في إطار اقتصادي أو بمعنى أصح تكتل اقتصادي تاريخ التأسيس 1991، مزيداً من المعلومات راجع ويكيبيديا (ميركوسور).

رضوان يوسف فوزي، التجربة الاقتصادية البرازيلية، الواقع والآفاق، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة الأزهر غزة، 2015، ص 60.

- دراسة لـ 10% من أثرياء البرازيل يملكون 43% من الثروة الوطنية، مقالة نشرت على الموقع Arabic.news.ch، تاريخ النشر، 17-10-2019.
- أمل عبد الحميد، اقتصاديات عالمية، تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل، دروس مستفادة، مجلة دراسات دورية، العدد السابع، بنك الاستثمار القومي، مايو، 2017، ص 12-13.
- أبرز 10 حقائق عن الاقتصاد الروسي al-Arabiya.net.
- اقتصاد روسيا - <https://www.marefa.org>.
- ستأسى لتيل، العربي اليوم، الصادرات الروسية، كيف تغيرت في خمس سنوات، مقالة منشورة، تاريخ النشر: 27- مايو- 2019.
- فداء أبو حسين، معلومات عن روسيا، موقع موضوع، تاريخ النشر، 18- مايو- 2019 .
- سميحة ناصر خليف، مساحة الهند وعدد سكانها، موقع موضوع، تاريخ النشر، 15- يونيو- 2017.
- الهند خامس أقوى اقتصاد في العام، موقع BBC NEWS عربي.
- أهم 10 حقائق عن اقتصاد الهند، موقع al-Arabiya، نشرت في: 8- أغسطس- 2019م.
- اقتصاد الهند - <https://www.marefa.org> .
- صفحة الدولة، الهند موقع Actualitix، تاريخ النشر، 1- 3- 2016م.
- جان جوزيف بالو، الاقتصاد الهندي، تعريب صباح ممدوح كوان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، الطبعة الأولى العربية، 2011م، ص 117- 118.
- يارا تعامرة، معلومات عامة عن دولة الصين، موقع موضوع، تاريخ النشر، 25- يوليو- 2017م.
- أطلس بيانات العالم China. Atlas - Knoema.com - ، إحصائيات دولية وبيانات.
- اقتصاد جنوب أفريقيا - <https://www.marefa.org> .
- صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، الإغلاق العام الكبير، أبريل- 2020.
- علي توفيق الصادق، تحول السياسة الاقتصادية في ظل (كورونا)، بحث منشور، تاريخ النشر: 15- 9- 2020م.
- أحمد حسين بتال، أيسر ياسين فهد، تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل المواجهة، بحث منشور، تاريخ النشر: أبريل- 2020م.
- أحمد حسين بتال، أيسر ياسين فهد، مرجع سابق ذكره.
- علي توفيق الصادق، آفاق تشكيل المستقبل في ظل كورونا، صحيفة الخليج، 11- أكتوبر- 2020م.
- سمير الخليلشي، رهانات التعاون الدولي في ظل أزمة كورونا، المعهد المصري للدراسات، تقارير سياسية، 17، أبريل، 2020م، ص4.

الأمن القومي في أوقات النزاعات (ليبيا نموذجا)

د. عمر المبروك اسباقه

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة بني وليد

المقدمة:

يعتبر الأمن والاستقرار حجر الزاوية في التنمية والتقدم لأي مجتمع على جميع الأصعدة، وهو مسألة رئيسية تؤثر على حياة المواطنين وتنعكس على جميع مناحي الحياة، إذ لا تنمية من دون أمن ولقد كافح الإنسان منذ بزوغ فجر البشرية عن أمنه واستقراره ضد الطبيعة وضد كل ما من شأنه أن يؤثر سلباً على أمنه واستقراره، ويحاول جاهداً العيش في استقرار وطمأنينة، وقد كانت الجريمة هي أكبر مهدد لأمن واستقرار الإنسان منذ نشأته، ولذا نجد أن التشريعات الوطنية والدولية أولت اهتماماً بأمّن البشرية عبر إيجاد الآليات القانونية لتحقيق ذلك، ومن بين تحديات أمن الإنسان نجد الظلم والقهر والتسلط، لكن وبالنظر إلى التطور الحاصل في عالمنا المعاصر، فنجد أن مهددات الأمن أصبحت أكثر خطورة وفتكاً بحياة وأمن الشعوب، وزادت حدة تلك التحديات مع ظهور النزاعات المسلحة في عدة دول، وانتشار الجرائم المختلفة وتعددتها، وانتشار الجريمة المنظمة والإرهاب وفوضى السلاح في عدة مناطق من العالم، وبروز لظاهرة عدم الاستقرار السياسي ومصطلح الدولة الفاشلة، لذا نجد أن الدول قاطبة تسعى إلى المحافظة على أمنها القومي، وتعدّه هدفاً أساسياً واجب التحقيق، فالحكومة تسعى إلى المحافظة على كيان الأمة وحمايتها من تسلط أية قوة خارجية بدفع العدوان عن الدولة وضمان استقلالها. ويبرز هذا الهدف إذا تعرضت الدولة للعدوان أو إذا توقعت قيادتها السياسية أنها يمكن أن تكون عرضة لذلك في لحظة ما. وبهذا يسهوا، الأمن القومي على غيره من أهداف السياسة الخارجية.

يعد النزاع في ليبيا من بين النزاعات المعقدة نظراً لتشابك العوامل الداخلية وتعدد الأطراف الإقليمية والدولية المتداخلة في هذا النزاع حتى أصبح له بعد محلي وإقليمي ودولي، لا سيما وأن هذا النزاع لم يعد مجرد نزاع داخلي ليبي فحسب، فمنذ 2011، لم تعرف الدولة الليبية شكلاً مستقراً لنظامها السياسي، حيث كان لانعدام الأمن تداعيات سلبية عبر مختلف المجالات، وبالتالي قوض انعدام الأمن كل الجهود الرامية إلى بناء مؤسسات سياسية وأمنية وإدارية فاعلة، وسهل توسع المجموعات المسلحة الإجرامية والإرهابية، وكرس مظاهر أمنية

جديدة كل الساحة الليبية عمقت حالة اللا أمن وهو ما يثير المخاوف من انزلاق ليبيا نحو الدولة الفاشلة.

أولاً: أهمية البحث:

لكل موضوع مهما كان شكله وطبيعته أهمية وتكمن أهمية دراستنا في كونها تتناول جانب مهم وأساسي للدول وهو الجانب الأمني، الذي يعد ركيزة أساسية ومهمة لتنمية ونهوض المجتمع.

إن الإستعمال الاول لمصطلح كفاءة السوق "Market Efficient" كان في سنة 7019 في المقالة التي كتبها (E.F Fama) والتي أشار فيها الى ان التنافسية في السوق سوف تدفع الى ان تنعكس المعلومات الجديدة الواردة الى السوق بشكل لحظي في الاسعار وان سعر المتغير المالي يعكس آراء جميع المتعاملين بالسوق. لذلك فإن تحقيق أرباحاً غير أعتيادية من خلال التنبؤ بحركة الاسعار صعب جدا و غير متوقع الحدوث اذا اتصف السوق بهذه الفرضية. وانه ليس هناك مايدفع المتعاملين في السوق للإعتقاد بأن الأسعار المتداولة أقل مما يجب أو أكثر مما يجب.

لذلك عادة ما تجد ان هناك إهتمام لمعرفة ما اذا كان سوق صرف العملات الأجنبية في دولة ما يتصف بفرضية كفاءة السوق أم لا. أكثر المهتمين بدراسة هذا الامر، بعد الباحثين و الاكاديمين بطبيعة الحال، هم المتعاملين بالسوق أو الذين يرغبون في العمل فيه و كذلك المسؤولين عن السياسات النقدية. المتعاملين في السوق يرغبون في معرفة ما اذا كان في الامكان وضع نموذج للتنبؤ بحركة الاسعار و تكيف عملياتهم في السوق وفقاً لهذا النموذج لتحقيق أرباحاً كبيرة. و كذلك بالنسبة لصانعي السياسات النقدية يهمهم معرفة ما اذا كان سوق صرف العملات الأجنبية الموازي يمكن التأثير فيه أو انه متغير عشوائي الحركة (Random Walk).

ثانياً: أهداف البحث:

يهدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى التأكيد على توسع مفهوم الأمن وتنوع مصادر تهديده، من خلال دراسة أثره على ليبيا، كذلك الوقوف على تطورات الأزمة الليبية ورصد أبرز تجلياتها على الواقع الأمني، ومحاولة تناول موضوع لا يزال يتفاعل وقابل للتطور، كما أن الدراسة تحاول قدر المستطاع جمع مادة علمية حول موضوع الدراسة الذي لا يزال قيد التبلور، وتقديم تصور موضوعي حوله.

ثالثاً: الإشكالية البحثية وتساؤلات الدراسة:

منذ اندلاع الأزمة الليبية في فبراير 2011، ظلت تداعياتها تنتج آثارها على الداخل الليبي، بشكل متصاعد، حتى أقرب الأمر لتصبح ليبيا إحدى نماذج الدولة الفاشلة في ظل انهيار المنظومة الأمنية، وتزايد عدد الأطراف المتصارعة والمتداخلة.

وفي هذا السياق سيتم طرح التساؤلات التالية: كيف يمكن الحديث عن تصور أمني في ليبيا في ظل تجاهل الإشكاليات القائمة وعدم وضع حلول لها؟ وهل أدى ضعف الحكومات المتعاقبة إلى جعل النزاع في ليبيا مسار تغذية أطراف خارجية حول ليبيا إلى ساحة نزاع إقليمي وحروب تخاض بالوكالة؟ ما هي السيناريوهات المستقبلية الممكنة الحصول للنزاع الليبي؟.

رابعاً: فرضية الدراسة:

للإجابة عن التساؤلات السابقة إرتأينا وضع مجموعة من الفرضيات نحاول من خلالها تقديم تخمينات ومواقف مبدئية حول موضوع دراستنا.

- إن تشرذم الوضع الأمني الذي تشهده ليبيا يشكل عنصراً بارزاً وهاماً في عدم الاستقرار والنهوض بالدولة.

- إن عجز الحكومات المتعاقبة عن السيطرة على المجتمع وضبط التفاعلات الحادثة فيه، ساهم في بحث كل جماعة من جماعات المجتمع عن ما يشبع الحاجات الأساسية لأبنائها من خلال القيام بالاتصال بالقوى الخارجية وطلب دعمها.

خامساً: منهجية الدراسة:

لقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من المناهج التالية:

- المنهج الوصفي:

من خلال وصف الظاهرة محل الدراسة عن طريق جمع المعلومات وشرح الظاهرة شرحاً دقيقاً، ووصف بعض عناصر الموضوع مثل مفهوم الأمن والنزاع والأطراف المتداخلة.

- المنهج التاريخي:

الذي يتيح لنا الاستعراض التاريخي للمراحل المختلفة لموضوع الدراسة، وكيف تطورت عبر مختلف مراحلها، وعليه فقد تم توظيف بعض أدوات المنهج التاريخي في هذه الدراسة للوقوف على المسار والسياق التطوري والتفاعلي الذي أدى إلى تبلور موضوع الدراسة.

سادساً: تقسيم الدراسة:

وفقاً للمنهج المتبع لمعالجة هذا الموضوع، وللوصول إلى النتائج المطلوبة، قسمت الدراسة إلى محورين رئيسيين، المحور الأول يناقش ماهية الأمن القومي والنزاع أما المحور الثاني فيتطرق للأمن القومي الليبي في ظل الأوضاع السائدة وتداعياتها على مستقبل الدولة الليبية.

المحور الأول: ماهية الأمن القومي والنزاع:

يعتبر مفهوم الأمن القومي من المفاهيم التي حظيت باهتمام الفكر السياسي فكثرت حوله الكتابات، ومع ذلك لا يزال بحاجة إلى مزيد من الدراسة والتحليل، فالأمن من المسائل الرئيسية التي تؤثر على حياة المواطنين واستقرار الدولة وتنعكس على التنمية وقبل تناول مفهوم الأمن القومي فإنه يجب بداية تحديد مفهوم الأمن ذاته وهو المفهوم الذي يدور حوله مفهومنا بشكل رئيسي.

أولاً: تحديد مفهوم الأمني:

التصقت كلمة الأمن بالفرد، لتعني الإحساس بالطمأنينة الذي يشعر به سواء بسبب غياب الأخطار التي يمكن أن تهدد وجوده، أو نتيجة لامتلاك الوسائل الكفيلة بمواجهة تلك الأخطار حال ظهورها،⁽¹⁾ إما يمكنه من التجوال في الأرض في جميع الاتجاهات والمجالات التي تمكنه من توفير حاجاته وضمان بقائه. فالأمن يعني التحرر من الخوف وينتج عنه شعور بالقدرة على الحركة لمواجهة متطلبات الحياة. والأمن كمصطلح ومفهوم يعتبر قديم الأفكار السياسية، عرف جملة من التطورات في دلالاته باختلاف الأزمنة والعصور. فقد أوسع مفهوم الأمن في عصرنا ليشمل جوانب مختلفة من حياة المجتمعات، ليتضمن أيضاً حماية النظام السياسي القائم من أعمال التمرد أو محاولات التغيير، واستخدام كافة الأساليب والوسائل لتدعيم الفئة الحاكمة، بالمحافظة على تبعية السكان وولائهم للنظام السياسي القائم.

ثانياً: مفهوم الأمن القومي:

يرتبط الأمن القومي بالتهديدات التي قد تواجه الجماعة السياسية في لحظة معينة، فالتهديدات لا تقتصر على الأعمال العدوانية التي تتم داخل الجماعة الواحدة، إذ كثيراً ما تتعرض لاعتداءات خارجية من جانب جماعات أخرى. فالتهديدات بهذا المعنى لا تتجه إلى

(1) أحمد فؤاد رسلان، مفهوم الأمن القومي، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1977، ص: 11.

الفرد وإنما إلى الجماعة، ليس معنى هذا أن المواطن في منأى عن التهديد، فهو موضع التهديد في كل الأوضاع، أي مهما كانت الأشكال التي تمت وفقاً لها الاعتداءات الخارجية. وهكذا فإن الأمن القومي يعني تلك الحالة التي تكون فيها الأمة في كيانها الذاتي وشخصيتها القومية بعيدة عن التسلط أو تهديد أي قوة خارجية، ويشعر فيها أبنائها بالثقة والطمأنينة الناجمة عن الإحساس بأن وجودهم القومي في منأى عن أي تهديد خارجي سواء أكان ذلك الإحساس بفعل الغياب الحقيقي لأي خطر أم أنه ناجم عن توفر القدرة على درئه في اللحظة التي يظهر فيها. (1)

وكمفهوم مجرد يعني الأمن القومي مجموعة المبادئ المرتبطة بحماية الكيان الذاتي للدولة والتي تمثل الحد الأدنى لضمان الوجود القومي في النطاق الدولي. والسياسيون هم الذين ينظرون إليه على هذا النحو. (2)

والأمن القومي كمفهوم يتميز بالتحديد والشمول والعمومية والنسبية والتغير، فهو محدد بمعنى أنه ينحصر في نطاق الدولة القومية، أي أنه يجد مجاله العملي والتطبيقي في إطارها، وهو شامل بمعنى أنه يتضمن كافة جوانب الأمن وما يتصل بغياب الخطر في كافة صورته، وهو عام بمعنى أنه يقع ضمن مسؤولية أية حكومة في أية دولة بغض النظر عن شكل نظامها السياسي ومهما تغير ذلك النظام أو تبدل، (3) فلا توجد دولة في التاريخ تعرضت للتهديد ولم تحاول حكومتها اتخاذ أية خطوة لحماية أمنها، لأن أية حكومة لا تستطيع أن تفصل وجودها عن مسألة أمن الدولة التي تنتمي إليها.

على الرغم من أن مصطلح الأمن القومي قد شاع بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن جذوره تعود إلى القرن السابع عشر، وبخاصة بعد معاهدة وستفاليا عام 1648، التي أسست لولادة الدولة القومية أو الدولة - الأمة، وشكلت حقبة الحرب الباردة المناخ الخصب لمحاولة بلورة وصياغة مقاربات نظرية وصولاً إلى استخدام مصطلح (استراتيجية الأمن القومي)، وشاعت مصطلحات مثل الاحتواء والتوازن والتعايش السلمي كمقاربات لتحقيق الأمن والاستقرار وتجنب الحروب في تلك الفترة.

(1) أحمد فؤاد رسلان، نظرية الصراع، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1980، ص: 480.

(2) أحمد فؤاد رسلان، مفهوم الأمن القومي، مرجع سابق ص: 10.

(3) نفس المرجع، ص: 56.

وقد بدأ مصطلح الأمن القومي يتشكل في صورته المؤسسية عام 1947، عند صدور قانون الأمن القومي في الكونغرس الأمريكي، أما بقية دول العالم فقد وضعت عنواناً آخر هو الدراسات الإستراتيجية.

وقد وضع عدد من العلماء مجموعة تعريفات لمفهوم الأمن القومي، منهم أرنولد وولفرز حيث وضع تعريف للأمن القومي سنة 1952، في مقال له بعنوان الأمن القومي كرمز غامض، يرى أن الأمن بالمعنى الموضوعي، يقيس غياب التهديدات ضد القيم المركزية، أما بالمعنى ذاتي، فهو يشير إلى غياب الخوف من أن تكون هذه القيم محل هجوم، وبالنسبة لهانس مورغانو الأمن القومي هو ما يساهم في حماية وحدة الإقليم الوطني ومؤسساته، ويرى كل من فرانك تراجي وفرانك سيموني أن الأمن القومي هو ذلك الجزء من السياسة الحكومية التي هدفها المركزي هو إتاحة الظروف الوطنية والدولية المناسبة لحماية وانتشار القيم الوطنية الحيوية ضد الخصوم الموجودين أو المحتملين، أما باري بوزان فيرى أنه بالنسبة للأمن، النقاش يدور حول كيفية التخلص أو التحرر من التهديد، أما في سياق النظام الدولي، يشير الأمن إلى قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على خصوصية هويتها وتماسكها الوظيفي⁽¹⁾. ولم يختلف علي الدين هلال، في تعريفه للأمن القومي فيرى أنه تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددها داخلياً وتأمين مصالحها وهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع ولكن مع تغليب الطابع العسكري.⁽²⁾

ثالثاً: مفهوم النزاع:

يرى كثير من المفكرين أن هناك تصورين للنزاع، الأول موضوعي والثاني ذاتي.⁽³⁾ فالتصور الموضوعي يعتبر النزاع بأنه وضعاً تناقضياً تكون فيه الأطراف واعية بتعارض المواقف، إذ يريد فيه كل طرف احتلال موقع يتعارض والمواقع التي تريد أن تحتلها الأطراف الأخرى.

أما التصور الذاتي فيعني إدراك الوضع الموضوعي إدراكاً مشوهاً وخاطئاً، لأنه ينطلق من الذاتية والخصوصية⁽⁴⁾.

(1) جويده حمزاوي، من الأمن القومي إلى الأمن الإنساني، مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية، المركز

الديمقراطي العربي، ألمانيا، المجلد الثاني، العدد السادس، مارس 2020، ص: 10.

(2) نزار مؤيد حزان، محاضرات في الأمن القومي العربي، المعهد الوطني للإدارة العامة، سوريا، 2014.

(3) حسين بوقارة، تحليل النزاعات الدولية، الجزائر، دار هومة، ط1، 2008، ص: 10.

(4) حسين قادري، النزاعات الدولية دراسة وتحليل، الجزائر، دار منشورات خير جليس، ط1، 2007، ص: 11.

فمصطلح النزاع ترجع أصوله التاريخية إلى بداية تناقض مصالح المجموعات البشرية والتهديد القائم لهذه المصالح، وأمتد المصطلح اليوم ليشمل كافة المواقف التي لا يوجد فيها توافق بين مصالح المجموعات البشرية.

كما يستخدم مصطلح النزاع للإشارة إلى: " وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو ثقافية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية- تخرط في تعارض وأغ مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة لأن كل من هذه المجموعات يسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلاً أو تبدو أنها كذلك".⁽¹⁾ من خلال هذا التعريف نلاحظ أن النزاع يرتبط بمجموعة من الأهداف والمصالح التي تكون متناقضة بين الطرفين، فكل طرف يسعى إلى تحقيق أهدافه التي تتناقض مع أهداف الطرف الآخر فيحدث تعارض فينتج لنا سلوكا عنيفاً، ونجده بين الجماعات داخل الدولة أو بين الدول التي ليس بإمكانها التنازل عن مصالحها الوطنية.

كما أن مفهوم النزاع يمكن أن يتوسع من شعب واحد إلى جماعات مثل الأمم، وأكثر من طرفين يستطيعان أن ينضويان في النزاع وتبقي المبادئ نفسها، ويعرف النزاع برغبات واحتياجات أطراف النزاع، فالنزاع هو ما يريده الأفراد أو الدول، وأما أطراف النزاع فالمقصود بهم الأطراف المشاركون في النزاع، ويمكن أن تكون الأطراف أفراد أو جماعات أو منظمات أو مجتمعات أو أمم.

ويقوم أي تصنيف بسيط للنزاعات المسلحة على معيارين اثنين غير محددتين بدقة أولهما السمة العامة للنزاع (دولي أم داخلي) وثانيهما حجم النزاع (كبير أو صغير) إذن حسب هذا التصنيف هناك أربع أنواع من النزاعات المسلحة هي:

1. نزاع دولي كبير: نزاع مفتوح تشترك فيه أطراف عديدة ورئيسية وهو يتسم بحدة قتالية كبيرة وعادة لا يمكن احتوائه إلا في إطار حل شامل؛
2. نزاع دولي صغير: وهو عادة من نوع الحوادث الحدودية التي يمكن أن يتم التوصل إلى إيقافها بسهولة نسبياً بعد تفاوض مباشر أو بواسطة قوة كبرى أو إقليمية تستطيع أن تمارس ضغطاً لاحتواء النزاع؛
3. نزاع داخلي كبير: وهو يشمل الثورات والحروب الأهلية الواسعة النطاق، وقد يتحول إلى نزاع خارجي عبر اجتذاب أطراف خارجية ويتطلب جهداً كبيراً سياسياً أو عسكرياً لاحتوائه.

(1) جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، التطربات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1985، ص: 140.

4. نزاع داخلي صغير: ويتمثل في أعمال عنف محدودة وغير متكررة يمكن احتوائها بسهولة⁽¹⁾.

ويرى الباحث أن النوع الثالث، هو النزاع القائم الآن في ليبيا وهو محور الدراسة.

المحور الثاني: الأمن القومي الليبي في ظل الأوضاع السائدة:

كان لانعدام الأمن تداعيات سلبية عبر مختلف المجالات، وبالتالي قوضى انعدام الأمن هذا الجهود الرامية إلى بناء مؤسسات سياسية وإدارية وأمنية فاعلة، وسهل توسع المجموعات الإجرامية والجهادية في ليبيا والمنطقة على نطاق أوسع، فقد صرح أول مبعوث للأمين العام للأمم المتحدة لليبيا إيان مارتين لمجلس الأمن في ديسمبر 2011 أنه "إن لم تتم معالجة الوضع الأمني بسرعة وفعالية، قد تصبح مصالح أصحاب الشأن المختلفين متأصلة، ما يقوض السلطة الشرعية للدولة"⁽²⁾ ومن المؤسف أنه لم يترجم العلم المسبق بالتحديات إلى إجراء فعال، وتدهور الوضع الأمني في ليبيا إلى ما هو عليه الآن.

في فبراير 2011 خرجت احتجاجات في شوارع بنغازي ضد الاعتقالات، وتحولت من مجرد احتجاجات إلى مطالبات لإسقاط النظام وتسارعت الأحداث لتتحول إلى مواجهات مسلحة وحرب أهلية بين الجماعات المؤيدة والمناهضة للنظام، غدت الأطراف الخارجية بالتدخل في ليبيا عبر قرار مجلس الأمن رقم 1973، القاضي بفرض حظر جوي على ليبيا وذلك لشل حركة القوات النظامية، وبالرغم من أن هذا القرار لم يتضمن أي إشارة صريحة ترخص لحلف الناتو وعدد من الشركاء العرب التدخل العسكري في ليبيا باستثناء نصه على إنشاء منطقة حظر جوي، واتخاذ التدابير اللازمة لحماية المدنيين، إلا أن الدول المشاركة في تنفيذ الحظر الجوي عمدت على إسقاط النظام،⁽³⁾ بعد حملة جوية وبحرية ناجحة، ولم تظهر الدول الأعضاء في حلف الناتو رغبة ودور في تحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع في ليبيا، فقد نهجت فصل العمل العسكري عن التعهد الصريح أو الضمني بضمان الأمن والإشراف على عملية الانتقال السياسي في مرحلة ما بعد الصراع. دخلت على أثرها ليبيا في حالة من هشاشة المؤسسات، وضعف في توفير الاحتياجات الأساسية مما أدى إلى جعل ليبيا بأقاليمها الشاسعة فضاء لممارسات غير شرعية وملاذأ أمنا ليس فقط للجماعات الإرهابية

(1) خالد حساني، مدخل إلى حل النزاعات الدولية، الجزائر، دار بلقيس، ط 1، 2011، ص: 15-16.

(2) مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، سجل الاجتماع الـ 6698، نيويورك، وثيقة الأمم المتحدة، pv/6698، 5 / ديسمبر/2011.

(3) خالد أبو سجاد حساني، استخدام القوة بترخيص من مجلس الأمن في إطار الأمن الجماعي، مجلة جامعة الشارقة، المجلد 12، العدد 1، جامعة الشارقة، 2015، ص 335.

بل أيضاً للمهريين، لأن ذلك يمكنها من الحصول على مورد مالي مستقر ما يجعلها قادرة على البقاء والاستمرار في تنفيذ مخططاتها،⁽¹⁾ كما أن هذه الجماعات قد عقدت المشهد السياسي في ليبيا، حيث أن العديد من زعماء الكتائب المسلحة يمارسون أوار تتصل بالسلح والمال والسياسة، ويتنافس قادة الميلشيات في السيطرة على مصادر الثروة المالية ومقدرات الدولة وفي الانتماء إلى قوى سياسية أو دعمها، علاوة على تشكيلهم حركات سياسية، فقيادة الكتائب دخلوا العمل السياسي داعمين أو مدعومين بقوة المسلحين الموالين لهم أو لتيارهم السياسي أو المناطقي أو القبلي، مما أدى إلى تعقيدات أخرى تتمثل في عملية نزع سلاح هذه الجماعات⁽²⁾. وأصبحت ليبيا ساحة للعديد من الجهات الفاعلة في الداخل الليبي، والتي تعمل من عدة مستويات مختلفة، مما أدى إلى استمرار تفتت قطاع الأمن واستمرار الإفلات من العقاب عن الجرائم المرتكبة من جميع الأطراف، وفي صيف 2014 دخلت البلاد سلسلة من النزاعات المسلحة، على أثر إجراء انتخابات متنازع عليها، وانقسمت الحكومة الليبية إلى كيانين، متباينين في التوجه وفي الأهداف، الأول مقره في طبرق شرق البلاد والثاني مقره طرابلس، اندلع العنف عندئذ بين مؤيدي الحكومتين المتنافستين وأرغم المجتمع الدولي على الخروج من ليبيا، بما في ذلك السفارات الأوروبية والأمريكية، ما زاد من تقاوم الوضع وهدد بتقسيم البلاد، في ظل عدم وجود توافق داخلي على آلية سياسية لحل النزاعات القائمة، وفي ظل وجود أطراف إقليمية ودولية تحاول توجيه النزاع نحو توجهات وأهداف غير توافقية.

خلال عام 2015، عملت الأمم المتحدة على إيجاد صيغة حل للنزاع من خلال حوار الوطني، منتجة اتفاقاً سياسياً ليبيا في ديسمبر 2015، أصطلح على تسميته اتفاق الصخيرات دعا هذا الاتفاق إلى تشكيل حكومة ليبية جديدة وإلى تأسيس مجلس رئاسي، لكن البرلمان رفض التصديق على الحكومة، وأزداد الأمر تعقيداً وفي إبريل 2019 بعد أن شنت قوات الجيش التابعة للبرلمان حملة عسكرية للسيطرة على طرابلس.

هذا التسارع في النزاع في ليبيا وتعقدها ووجود أطراف فاعلة، أدى إلى مزيد من التعقيد وبرزت جهات إقليمية ودولية، تغدي دورة العنف وتسهم في عدم استقرار ليبيا من خلال دعم

(1) عادل زقاع، سفيان منصوري، الاقتصاد السياسي للأزمة الليبية، مجلة سياسات عربية، العدد 25، مارس، 2017، ص: 51.

(2) سداد مولود سبع، عدم الاستقرار السياسي في ليبيا: دراسة في العوامل الداخلية والخارجية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة بغداد، المجلد 6، العدد (1)، 2017، ص: 149.

الأطراف الداخلية وتزويدها بالسلاح، ووصل الأمر إلى التدخل المباشر عبر إرسال قوات عسكرية وتدخلها المباشر في النزاع القائم بين الليبيين.

ثانياً: تحديات الأمن القومي الليبي:

في ظل عجز النظام السياسي فيما يتعلق بالسيطرة على المجتمع وضبط التفاعلات الحادثة فيه، وعدم استطاعته تلبية الحقوق الأساسية لمواطنيه المتمثلة في توفير الأمن المادي للمواطنين، وتوفير الخدمات والسلع، وضمان قنوات المشاركة السياسية، وعملية وضع القرار، واستقرار مؤسسات الحكم، نجد أن كل جماعة من جماعات المجتمع تبدأ بالبحث عن ما يشبع الحاجات الأساسية لأبنائها من خلال القيام بالاتصال بالقوى الخارجية، التي قد تقدم لها الدعم المادي والمعنوي لإشباع الحقوق الأساسية لأبنائها، مما يدفع الجماعات الأخرى إلى أن تفعل نفس الأمر، مما يقود في النهاية إلى انهيار المجتمع، وتفكيك جماعاته الأساسية، وذلك من شأنه أن يقود احتمالاً إلى تآكل وجود الوطن ككلية.

ويزداد الأمر سوءاً إذا اتجهت بعض الجماعات الداخلية إلى الاستعانة بقوى خارجية متباينة المصالح، بحيث نجد أن ذلك من الممكن أن يكون مقدمة لصراع القوى العالمية مع بعضها على الأراضي الليبية من خلال جماعاته، وهو ما هو حاصل الآن في ليبيا.

حيث تسبب النزاع المسلح بين المجموعات المسلحة، في سياق صراعها على السلطة، في شلل السلطات التشريعية والتنفيذية، بالإضافة إلى تقويض المصالحة الوطنية، فضلاً عن تأثيره السلبي على الحياة اليومية للمواطنين، بالإضافة إلى ذلك، فإن الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية المتداخلة في النزاع الليبي، تغذي دورة العنف وتسهم في عدم استقرار ليبيا من خلال دعم الجماعات المسلحة، مما حول البلاد إلى ساحة نزاع إقليمي ودولي وحروب تخاض بالوكالة.

- الأطراف الخارجية:

تلعب الأطراف الخارجية دوراً بارزاً خاصة في النزاعات الأهلية، وينعكس ذلك في الاختراق من قبل الدول المجاورة بدعوى التهديدات الأمنية للمليشيات والجماعات المسلحة، وعليه فالأطراف الخارجية، تسهم في تكثيف التصادم المحلي من خلال تقديم أنواع مختلفة من الدعم،⁽¹⁾ بالإضافة إلى ذلك فالأطراف الخارجية عند تدخلها في نزاع معين تجعل قرارات أطراف النزاع مرهونه لها، من خلال تقديم مختلف أنواع الدعم خاصة إذا كانت هذه الأطراف

(1) صامويل هانتجتون، صدام الحضارات (إعادة صنع النظام الدولي) ترجمة: طلعت الشايب، نيويورك، مركز شوستر روكفلر، ط2، 1999، ص: 441-442.

ترغب في التأثير على مجريات الأحداث في دولة ما، أو كسب مزيداً من القوة ، أو طمعاً في الحصول على ثروات وخيرات الدولة.

إن الدور الخارجي عادة يكون سلبياً ويطيل أمد غياب الأمن وعدم الاستقرار ويوسع الهوة بين الفرقاء من الداخل، فما نراه في ليبيا أن النزاع تحول إلى سجال على الأرض بين مختلف القوى الإقليمية والدولية لتحقيق مصالح كل طرف متدخل، مما زاد من تشعب مساراته ووصوله إلى مستويات عالية من التعقيد وعدم الاتفاق حول آلية توافقية لحسم النزاع.

- الانفلات الأمني والحدودي:

إن الجانب الأمني المتدهور وانتشار السلاح والجماعات المسلحة التي تزوجت وتوالدت في أشكال وتطبيقات كثيرة، من عصابات الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالبشر وتهريب للسلاح والسلع والمواد الإستراتيجية والجماعات والتنظيمات الدينية المسلحة، المتشددة والمتطرفة، واتساع النطاق الجغرافي لتواجد هذه المجموعات، واستمرار تفتت قطاع الأمن واستمرار الإفلات من العقاب عن الجرائم المرتبكة من جميع الأطراف، وعدم قدرة الدولة على فرض سيطرتها المركزية على كامل ترابها الوطني هو ما يثير المخاوف من انزلاق ليبيا نحو الدولة الفاشلة.

فمنذ 2011، تشهد الساحة السياسية الليبية تجاذبات خطيرة بين مختلف الفعاليات السياسية أثرت على الأمن في الدولة، خاصة مع غياب سلطة إكراه مادي تضبط العنف داخل المجتمع، وهي جوهر القوة العامة للدولة بما تمثله القوة المادية من قوى مسلحة وقوى شرطية والتي بدونها لا تكون الدولة إلا شكلاً فارغاً من مضمونه، وفي الوضع الليبي منذ 2011، وحتى الآن لا توجد سلطة واحدة تحتكر العنف، كما أنه ليس هناك إجماع حول من هو المخول بتشكيل سلطة عسكرية مركزية، كل هذه الاعتبارات ساهمت في إخفاق محاولات إعادة هيكلة جيش ليبيا موحد، وهو ما كرس مظاهر أمنية جديدة عمقت من فقدان الأمن وتعقيده، كما أن الظروف الأمنية المعقدة ساهمت في عدم قدرة الدولة على السيطرة على حدودها الشاسعة وتأمينها، خاصة في ظل انتشار السلاح ووقوعه في أيدي المهربين والمخربين، فتزايدت مظاهر التهريب من مخدرات وحبوب هلوسة، إلى تهريب السلاح والوقود والسلع التموينية، إلى استفحال معظلة المهاجرين غير الشرعيين والجريمة المنظمة عبر الحدود الليبية.

إن ضعف قطاع الأمن، يسمح ببيروز المجموعات المسلحة، ويزيد من تقويض المصالحة الوطنية فأمن واستقرار وسيادة ليبيا مرهون بالدرجة الأولى على قدرة الدولة الليبية على فرض الأمن واستعادة السيطرة على كامل مؤسساتها، وتأمين حدودها براً وبحراً وجواً.

- غياب العدالة الاجتماعية:

تؤدي زيادة الفجوة بين الفئات الاجتماعية المختلفة في المجتمع، من خلال استحواذ بعض الفئات على غالبية الفرص المتاحة، بينما تحرم الفئات الأخرى منها، الأمر الذي ينذر بتوترات وتمزقات وربما صراعات اجتماعية. وفي هذا الإطار فإن الحالة القاعدية للمجتمع تتمثل في التساوي بين المواطنين فيما يتعلق بالفرص المتاحة في المجتمع، وهو الوضع الذي يشكل قاعدة لاتفاق أو عقد اجتماعي يؤكد تماسك المجتمع مع بعضه البعض، غير أن هذه الحالة إذا لم تتحقق، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى حالة من الحقد الاجتماعي، وتبدأ التوترات في التشكل، وإذا أضفنا إلى ذلك تراجع قوة الدولة الضابطة، فإن النزاع بين الجماعات أو الفئات المشكلة في المجتمع، سوف يؤثر على تماسك المجتمع، بل ويؤدي بوحدته، وهو ما نراه حاصل الآن في ليبيا، بالإضافة إلى معضلة فئة الشباب التي تشكل أكثر المصادر تهديداً للأمن القومي، فشريحة الشباب تمثل نسبة عالية جداً من البناء الديموجرافي للمجتمع، وبسبب انتشار البطالة، وانعدام الدخل، وعجز المجتمع عن توفير حاجات هذه الشريحة، فإن ذلك يساعد على إضعاف انتماء وارتباط الشباب، ويدفعه إلى أن يصبح قوة تدمير، تدمير لذاته، من خلال انحرافه وتعاطيه للمخدرات، والانخراط في جماعات مسلحة عقائديه أو جهوية، وفي هذه الحالة فإن الشباب سيشكلون تهديداً للأمن القومي، والاستقرار الدولة.⁽¹⁾

ثالثاً: مستقبل المشهد الأمني في ليبيا:

يمثل الوضع الأمني في ليبيا تهديداً حقيقياً لبنية الدولة الليبية، كما يشكل تحدياً أمنياً بالنسبة لدول الجوار التي تزايد اهتمامها بالمسألة الليبية مع تزايد تعدد مساراتها ووصولها إلى مستويات عالية من التعقيد، خاصة مع تعدد الفواعل الإقليمية والدولية، وعدم الإتفاق حول آلية توافقية لحسم هذا النزاع، فهناك تعارض واضح بين دول تطالب بالحل العسكري، ودول أخرى تطالب بضرورة دعم الحل السلمي والسياسي للنزاع داخلياً برعاية دولية أو إقليمية، وعلى الرغم من أن مسار الحل مازال شائكاً وطويلاً، وهو ما يعني أن مستقبل الدولة الليبية يعتبره حالة من الضبابية وعدم اليقين، وبخاصة أن خيوط الحلول المطروحة في يد العديد

(1) علي ليلة، الأمن القومي العربي في عصر العولمة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2012، ط1، ص: 59-60.

من الأطراف متقاطعة المصالح، فطول فترة النزاع أفرز ازدواجية في السلطة وغياب لمؤسسات الأمن وتوافر للسلاح وتدخلاً دولياً، كما أن الميلشيات ظلت أقوى من أجهزة الدولة، لأنها أصبحت تشكل مع استمرار النزاع الداخلي أدرعاً مسلحة لفئات قبلية وجهوية وسياسية مؤثرة، تقف خلف عدد من القرارات السياسية، وتمكنت من السيطرة على بعض الموارد الاقتصادية، وليس من المحتمل أن تتخلى الميلشيات ولا المدن التي تدعّمها، بشكل كامل عن الأسلحة وحل الميلشيات، ومن المرشح أنها ستسعى إلى التمسك بسلطاتها الراسخة إلى أن يتفقوا في العملية السياسية، إلا أن التطورات الأخيرة زادت من تسارع ديناميت النزاع، وتعقده بشدة، وحصول تغيير الدائم في موازين القوى، وزيادة دور وحضور العامل الخارجي في النزاع الليبي، مما أدى إلى إخراج الأمر برمته من أيدي الليبيين، وأحال الفاعلين المحليين المتصارعين على الشرعية والنفوذ والسلطة إلى وكلاء حرب بالإنابة عن صراع إرادات دولية اختلطت فيه التطلعات الجيوسياسية لقوى إقليمية صاعدة تحاول أن تلعب دوراً، مع إرادة اللاعبين الكبار، مما ينذر باحتمالية انتقال النزاع في ليبيا إلى صراع إقليمي ودولي مفتوح على الأراضي الليبية، تكون عواقبه وخيمة ومدمرة لما تبقى من كيان الدولة الليبية.

مما يبقى مستقبلاً المشهد الأمني في ليبيا مرهوناً بعدد من المتغيرات، يأتي في مقدمتها الوعي الداخلي بصعوبة المرحلة، والعمل على تغليب مصلحة البلاد وتقديم التنازلات، كذلك موقف القوى الخارجية ووصولها لتوافقات فيما بينها.

الخاتمة:

مر النزاع في ليبيا بالعديد من المسارات بدءاً بالنزاع بين الجماعات المناهضة والمؤيدة للنظام، وأعقبه نزاعات قبلية ومناطقية وعرقية، شكلت عامل عدم استقرار، يتفاوت في مدته من فترة إلى أخرى، كما أن السلطات التشريعية الليبية المتعاقبة منذ 2011، لم تضع استراتيجيات وطنية أو خطط واضحة لإعادة بناء المؤسسات الأمنية المنهارة، وبدلاً من ذلك، عززت بقوانين ومراسيم إنشاء هيكل أمنية موازية لا تسيطر عليها الدولة، ومنحتها سلطات واسعة، مما أدى إلى تشرذم الوضع الأمني، وعدم قدرة الدولة على ترسيخ سلطاتها والاستجابة للقضايا اليومية للحكم، كما أفرز النزاع ازدواجية في السلطة وغياب لمؤسسات الأمن وتوافر للسلاح، وأثر انعدام الأمن كذلك على الاقتصاد، فهو لم يمنع الشركات الأجنبية العاملة في ليبيا من العودة لاستكمال مشاريعها المتوقفة، وإعادة الاعمار فحسب، وإنما هدد أيضاً إنتاج النفط وهو المورد الأساسي الذي تعتمد عليه الدولة في توفير

احتياجاتها، ليتصاعد النزاع حالياً ليصبح أكثر تعقيداً، حيث أتسم بكثرة وتسارع دينامياته، والتغير الدائم في موازين القوى، فضلاً عن كثرة الأطراف الإقليمية والدوليين، التي تغذي دورة العنف وتسهم في عدم استقرار ليبيا، وتعمل على إخراج الأمر برمته من أيدي الليبيين، وأحالت المتصارعين الليبيين إلى وكلاء حرب بالإنابة، وأصبحت ليبيا ساحة نزاع إقليمي ودولي، ستكون عواقبها خطيرة ومدمرة على الشعب الليبي، وتقضي على ما تبقي من كيان الدولة.

نستخلص مما سبق ومن خلال الرصد والتحليل أنه بالرغم من التحديات التي تواجه الأمن القومي الليبي، إلا أن ليبيا لازالت تتمتع ببعض المزايا بالمقارنة مع المجتمعات أخرى، فعلى سبيل المثال، لازالت ليبيا تستطيع تلبية معظم احتياجاتها ما بعد النزاع، حتى وإن كان يستشري الفساد الإداري والمالي في مفاصل الدولة، ويرى الباحث أن السيناريو الراجح هو الرهان على دور منظمة الأمم المتحدة عبر اتفاق أممي جديد يكون بمرحلة انتقالية إلى غاية تنظيم الوضع الداخلي في إطار رسمي، ويستند الباحث في ذلك إلى عدم قدرة الأطراف على استئناف الاقتتال لعدم جدواها في تحقيق مكاسب ونجاحات ملموسة على الأرض، والتوصل إلى قناعة بعدم إمكانية تحقيق الربحية المطلقة، في ظل استنقوا كل طرف من الأطراف المحلية بداعمين إقليميين ودوليين، فضلاً عن وجود رسائل ومؤشرات وضغوط من الأطراف الدولية للتوصل إلى توافق، يجنب البلاد مزيد من الانهيار والتشطي.

كما أنه يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات:

- لوقف النزاع لابد من تفكيك الميلشيات ونزع أسلحتها، وتنفيذ برنامج وطني محدد بوضوح يتضمن توحيد قطاع الدفاع والأمن، وإضفاء الطابع الرسمي عليه.
- إن الحل الجذري للنزاع لا يتحقق فقط بمصالحة شكلية أو اتفاقية لوقف النار وعودة النازحين وإنما يتطلب أيضاً إبعاد الأطراف الخارجية التي تحرك مسار النزاع بما يحقق مصالحها.
- على المجتمع الدولي تقادي أسلوب القرارات الدولية الارتجالية، ومراجعة فعالية ونتائج القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ومدى إسهامها في حل النزاع القائم.

المراجع والمصادر:

1. أحمد فؤاد رسلان، مفهوم الأمن القومي، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1977.
2. أحمد فؤاد رسلان، نظرية الصراع، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1980.

3. جويده حمزاوي، من الأمن القومي إلى الأمن الإنساني، مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، المجلد الثاني، العدد السادس، مارس 2020.
4. جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1985.
5. حسين بو قارة، تحليل النزاعات الدولية، الجزائر، دار هومة، ط1، 2008.
6. حسين قادري، النزاعات الدولية دراسة وتحليل، الجزائر، دار منشورات خير جليس، ط1، 2007.
7. خالد أبو سجاد حساني، مدخل إلى حل النزاعات الدولية، الجزائر، دار بلقيس، ط1، 2011.
8. خالد أبو سجاد حساني، استخدام القوة بترخيص من مجلس الأمن في إطار الأمن الجماعي، مجلة جامعة الشارقة، المجلد 12، العدد1، جامعة الشارقة، 2015.
9. سداد مولود سبع، عدم الاستقرار في ليبيا: دراسة في العوامل الداخلية والخارجية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة بغداد، المجلد 6، العدد 1، 2017.
10. صامويل هانتجتون، صدام الحضارات (إعادة صنع النظام الدولي) ترجمة: طلعت الشايب، نيويورك، مركز شوستر روكفلر، ط2، 1999.
11. عادل زقاع، سفيان منصوري، الاقتصاد السياسي للأزمة الليبية، مجلة سياسات عربية، العدد25، مارس، 2017.
12. علي ليله، الأمن القومي العربي في عصر العولمة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 2012.
13. نزار مؤيد حزان، محاضرات في الأمن القومي العربي، المعهد الوطني للإدارة العامة، سوريا، 2014.

القطاع المصرفي الليبي في ظل العولمة المالية (الفرص المتاحة والتحديات المحتملة)

د. محمد عثمان خليفة سلامة

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة بني وليد

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الورقة بشكل رئيسي الي اكتشاف الاثر الاقتصادي المحتمل للقطاع المصرفي الليبي في حالة التحرير والانفتاح على العالم الخارجي اي الدخول في منظمة التجارة العالمية. وبالتالي فان هذه الورقة ترغب في توضيح السؤال الاهم وهو هل ليبيا تحتاج الي تحرير قطاعها المالي بشكل عام والمصرفي بشكل خاص لتحقيق وتعزيز نموها الاقتصادي. للإجابة على هذا السؤال قامت هذه الدراسة بوضع الفرضية التالية وهي انه توجد علاقة ايجابية بين عملية تحرير القطاع المصرفي الليبي والنمو الاقتصادي. والمنهجية التي استخدمت في هذا البحث تعتمد بشكل رئيسي علي الاسلوب النوعي وهي عملية المقابلات، وقد استهدفت هذه الدراسة بشكل اساسي في عملية المقابلات علي مجموعه من المدراء والمختصين في قطاع المصارف التجارية الليبية باعتبارها العمودي الفقري والمحرك الرئيسي لعملية التداول في الاقتصاد المحلي.

ومن خلال تحليل المقابلات خلصت هذه الدراسة الي مجموعة من النتائج والتي من اهمها انه ينبغي على ليبيا قبل عملية التحرير القيام بالعديد من الاصلاحات والاستراتيجيات المصرفية والتي من شأنها ان تعمل على رفع من كفاءة هذا القطاع وتطويره وتكييفه بما يتلاءم مع متطلبات التحرير وذلك من اجل تعظيم مكاسبها والاستفادة من المزايا التي تمنحها الاتفاقية للدول النامية والتي من بينها ليبيا. ومن اهم التوصيات التي توصلت اليها هذه الدراسة هي انه وعلى الرغم من وضع العديد من القوانين والاجراءات التي قد قامت السلطات الليبية بتطبيقها لعملية الاصلاح في القطاع المصرفي بشكل خاص الا انه لازالت تنتظر الدولة الليبية العديد من الصعوبات والتحديات التي ينبغي ازالتها وذلك من خلال اعاده هيكليه المصارف التجارية في أسرع وقت ممكن والقيام بعملية التطوير وفي مقدمتها استخدام التكنولوجيا الحديثة وتدريب الايدي العاملة بما يتناسب مع متطلبات العولمة.

Abstract:

This paper aims mainly to discover the potential economic impact of the libyan banking sector in the event of liberalization and openness to the outside world, i.e. Entering the world trade organization. Thus, this paper wishes to clarify the most important question, which is whether libya needs to liberalize its financial sector in general and banking in particular in order to achieve and enhance its economic growth. To answer this question, this study puts the following hypothesis, which is that there is a positive relationship between the process of liberalizing the libyan banking sector and economic growth.

The methodology used in this research mainly depends on the qualitative method, which is the interview process. This study was aimed at the interview process on a group of managers and specialists in the libyan commercial banking sector, as it is the backbone and the main engine of the circulation process in the local economy.

Through the analysis of the interviews, this study concluded with a set of results, the most important of which is that, libya should before the liberalization process, undertake many reforms and banking strategies that would work to raise the efficiency of this sector, develop and adapt it to suit the requirements of liberalization, in order to maximize its gains and benefit from the advantages granted by the agreement to developing countries, including libya. One of the most important recommendations which reached by this study is that, despite the libyan authorities have development of many laws and procedures that applied to the reform process in the banking sector in particular, but there are many difficulties and challenges that must be removed through the restructuring of banks, as soon as possible and carry out the development process, foremost, which used of modern technology and manpower training in line with the requirements of globalization.

المقدمة:

شهد قطاع الخدمات المالية بشكل عام اهمية متزايدة وخاصة المصرفية منها، وقد بدا الاهتمام بدور القطاع المالي في تعزيز و تسريع النمو الاقتصادي في كلا من الدول النامية والمتقدمة مند نهاية الستينات وبداية السبعينات من القرن الماضي وذلك نتيجة لتضارب الافكار والآراء حول دور تحرير القطاع المالي في زيادة مستوي النمو الاقتصادي. حيث أصبح تحرير القطاع المالي بشكل عام والمصرفي علي وجه الخصوص في كثير من هذه الدول لاسيما المتقدمة منها الركيزة الاساسية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو كبيرة من خلال زيادة عملية توظيف العمالة وتقليل البطالة.

ونتيجة الي زيادة تطور العولمة المالية ادي ذلك الي ميل بعض الدول خاصة المتقدمة منها والتي تملك قدرات تنافسية كبيرة الي اتباع السياسات الحماية وتقييد هذا النوع من التجارة من خلال ايجاد اطار قانوني ودولي ملزم لجميع الدول، وبالفعل قد تم طرح هذه التجارة ضمن المفاوضات متعددة الاطراف والتي تعرف باتفاقية الجاتس.

اتفاقية الجاتس (GATS) General Agreement Trade on Services في بداية الامر وجدت هذه الاتفاقية معارضة شديده من قبل الدول النامية لمعرفتها بان مثل هذه الاجراءات من شأنها ان توضع قيودا والتزامات تعيق نمو هذه التجارة الناشئة فيها اي انها ترغب في المزيد من الوقت لكي تستطيع منافسة الدول الاكثر تقدما في هذا المجال. ولكن نتيجة الضغوط التي قامت بيها الدول الاكثر تقدما في هذا المجال علي الدول الاقل تقدما في تجارة الخدمات المالية استطاعت وضع هذه الاتفاقية في الاطار الدولي.

وتعتبر الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) أول اتفاق وجهد دولي تم في إطاره إدراج قطاع الخدمات لأول مرة ضمن المفاوضات المتعددة الأطراف ليتم تحرير التجارة في الخدمات جنبا إلى جنب مع تحرير تجارة السلع، وذلك عقب أطول جولة من جولات مفاوضات الجات والتي تعرف بجولة الأوروغواي الشهيرة التي دامت حوالي ثماني سنوات (1993-1986) وقد انتهت المفاوضات بتوقيع 70 دولة على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية في 13 ديسمبر 1997 بمدينة جنيف السويسرية، مما يعني تعميق الاتجاه نحو عولمة الخدمات المالية بما تحمله من مفهوم عدم التفرقة في المعاملة بين موردي الخدمات المالية المحليين والأجانب، فضلا عن إعادة تنظيم الخدمات المالية المحلية بما يضمن رفع جودة المنتجات وتعزيز القدرة التنافسية للموردين المحليين؛ ولأشك أن تحرير تجارة الخدمات المالية من شأنه تحقيق العديد من المنافع لمختلف دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، إذ أن العديد من الدراسات التي أجريت في هذا المجال أثبتت أن تحرير الخدمات المالية والمصرفية وإرساء نظام للتجارة متعددة الأطراف إلى جانب القيام بإصلاحات أخرى من شأنه تعزيز فرص زيادة الدخل والنمو، فالنسبة للدول النامية مثلا فهو يتيح لها الاستفادة من نقل التكنولوجيا الحديثة والمتطورة لأسواقها، كما يمكنها أيضا من الاستفادة من الخبرات الأجنبية في تدريب وتأهيل العمالة الوطنية في أسواق الدول المستوردة للخدمة، غير أن تواضع إمكانيات الدول النامية في مجال تجارة الخدمات المالية وانخفاض قدراتها التنافسية على اعتبار أن معظم الدول النامية تعتبر مستورد صافي للخدمات المالية، سوف يضع هذه الدول أمام مواجهة تحديات كبيرة تفرضها عليها ظروف المنافسة في إطار توقيعها على الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وانضمامها إلى المنظمة العالمية للتجار (سلامة، 2010 & بوسعدية، 2016).

لقد حاولت السلطات الليبية تحرير النظام المصرفي منذ منتصف فترة التسعينات من القرن السابق وذلك من اجل تعزيز وضع البنوك الخاصة ولكي تستطيع من زيادة قدرتها للمساهمة في عملية لتنمية الاقتصادية. ولكن منذ عام 2001 فقط بدأت هذه البنوك بشكل فعلي المساهمة بشكل اكبر في عملية الانتاج المحلي، وبموجب عملية التحرير فان لسلطات المحلية قد منحت اكبر البنوك التجارة الحرة للاندماج والعمل والتطوير من خلال ربط علاقات مع المصارف الدولية لكي تساعد علي رفع من قدرها المحلية والدولية، ومنذ 2001 لا يحتاج الافراد والشركات المحلية لاستخدام البنك الليبي الخارجي للقيام بعملية الدفع وتحويل الاموال الي الجهات الخارجية. ويمكن القول ان عملية الانفتاح قد تساعد أكبر خمس بنوك تجارية ليبية (مصرف الجمهورية، مصرف الامه، مصرف الادخار، مصرف التجاري، مصرف الصحاري) للاندماج مع البنوك الخارجية وبالتالي الاستفادة منها خصوصا ان هذه البنوك لها خبرة طويلة تفوق البنوك المحلية في المجال الدولي.

مشكلة البحث:

يعتبر قرار الدولة الليبية تبني سياسة التحرير المالي قرارا اقتصاديا سينعكس هذا القرار بلا شك بشكل كبير علي القطاع المصرفي الليبي والذي يعتبر المحرك الاساسي والرئيسي لحجم التداول المحلي والخارجي، حيث يؤدي تحرير التجارة الدولية في مجال الخدمات في اطار اتفاقية الجات الي التعزيز من حده المنافسة محليا ودوليا، والمترتبة علي فتح الاسواق المحلية للمنافسة الاجنبية من خلال السماح للمصارف الاجنبية بتأسيس بنوك لها في الداخل. ومن هنا سيتم صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التي تنطلق من حقيقة ان حجم التداول وراس المال والايدي العاملة داخل المصارف المحلية سوف تتأثر بين الزيادة والانخفاض وأن السبب المباشر لهذا التأثير هو اتباع سياسة التحرير المالي والاقتصادي وركوب موجة العولمة. ويمكن صياغة المشكلة البحثية في التساؤلات التالية:ـ

1. ماهو دور تحرير القطاع المصرفي في ليبيا وهل تتمتع ليبيا بميزات تنافسية في هذا القطاع؟
2. ماهي اهم الاثار الاقتصادية التي تنجم عن تحرير قطاع المصارف التجارية في ظل العولمة المالية؟

3. هل تحرير القطاع المالي سيؤدي الي زيادة النمو الاقتصادي؟

فرضيات البحث:

من اجل الاجابة على الاسئلة البحثية والوصول الي نتائج وتوصيات ايجابية فقد تم وضع فرضيات الدراسة بما يتلاءم مع المشكلة وتتمثل في الاتي:

1. تحرير القطاع المصرفي الليبي سوف يوتر بشكل ايجابي على الاقتصاد (الفرص).
2. يترتب على تحرير القطاع المصرفي الليبي العديد من الاثار السلبية (التحديات).

محددات الدراسة:

- سيتناول البحث تحليل اثار العولمة المالية في إطار أحد ادواتها وهي الاتفاقية العامة للخدمات كونها الاتفاقية الدولية الوحيدة التي تنظم تحرير تجارة الخدمات المصرفية للدول.
- يتحدد نطاق البحث على عينة تحتوي على خمس بنوك تجارية كبرى لأنها تعتبر المحرك الاساسي وتمثل الاهمية الاقتصادية الكبرى في الاقتصاد الليبي
- كما يتحدد النطاق الزمني بالفترة (1978-2011) وهذه الفترة شاملة لفترتي ما قبل وبعد تطبيق برنامج الاصلاح الذي بدأت الدولة في تطبيقه في عام 2002.

اهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي من هذا البحث هو دراسة استكشافية من خلال عملية المقابلات على الاثار الاقتصادية المحتملة للتحرير على اداء المصارف الليبية ولكي يكون البحث ملائماً لأهداف الدراسة وقادر على الإجابة على أسئلة البحث ذات الصلة. ينبغي على الباحث تحقيق الأهداف المحددة لهذه الدراسة البحثية والتي تتمثل فيما يلي:

1. تحديد او معرفة واقع القطاع المصرفي الليبي قبل القيام بعملية التحرير وانعكاسات برنامج الاصلاح عليه مع التركيز على الجانب المتعلق بتأهيله لمرحلة التحرير في اطار الاتفاقية العامة للخدمات (الجات).
2. معرفه ما مدي قدرة مساهمة تحرير القطاع التجاري المصرفي في تعزيز النمو الاقتصادي المفترض.
3. بيان الآثار المحتملة للعولمة المالية والمتمثلة في عملية التحرير على أداء القطاع المصرفي الليبي.
4. التعرف علي كيفية تطوير الجهاز المصرفي الليبي من اجل الانتقال به إلى مطاق المصارف المتقدمة بدلاً من الدور التقليدي الذي تركز عليه هذه المصارف.

اهمية البحث:

تستمد اهمية هذا البحث من اهمية القطاع المصرفي ويتم ذلك من خلال اجراء دراسة تحليلية استكشافية للمحرك الرئيسي لاي اقتصاد الا وهو القطاع المالي بشكل عام والقطاع المصرفي الليبي علي وجه الخصوص وما يواجهه هذا القطاع من تحديات وانعكاسات من خلال عملية التحرير الذي تفرضه اتفاقية التجارة في الخدمات المالية تحت اطار منظمة التجارة العالمية، وتزداد اهمية هذه الدراسة من منطلق ان ليبيا قامت بعدة خطوات مهمة تسعى من خلالها الي الانضمام الي منظمة التجارة العالمية وتحرير قطاعها المصرفي، الامر الذي يحتم عليها القيام بالمزيد من الاصلاحات المهمة التي تمكنها من رفع قدرها التنافسية قدر الامكان لغرض الاستفادة من عملية التحرير، بحيث يصبح عملية الانضمام الكامل

للمنظمة العالمية وسيلة لدعم الاقتصاد المحلي وليس هدفا في ذاته. كما تعتبر هذه الدراسة البحثية مساهمة مهمة الي الدراسات السابقة في مجال التحرير المصرفي حيث يمكن من خلالها معرفة ما اذا كان التحرير المصرفي في دولة نامية مثل ليبيا سوف يكون له تاثير ايجابي او سلبى علي النمو الاقتصادي لدولة.

المنهجية المستخدمة:

لقد قام الباحث باختيار المنهجية المناسبة لاهداف البحث والتي يمكن من خلالها الاجابة علي الاسئلة البحثية المطروحة و قد استخدمت هذه الدراسة الاسلوب الاستنباطي من اجل الاجابة علي اسئلة الدراسة. اي انه قد استخدم اسلوب المقابلات مع المدراء والمسؤولين في القطاع المصرفي الليبي من اجل الاستفسار حول اسئلة البحث و اهدافه. وفي هذا الصدد، (Creswell, 2014) جدل بانه توجد العديد من الطرق المختلفة والتي يجب ان تناقش عند اجراء البحوث مثل لماذا تم اختيار هذه الطريقة، ماهي البيانات ومن اين ستجمع هذه البيانات، ومتي وكيف الباحث سيجمعها وفي النهاية كيف سيتم تحليل هذه البيانات. وتعبير فلسفة البحث احد اهم الاشياء الاساسية لتحديد الطريقة البحثية وهذا يحتوي علي سبيل المثال طريقة الدراسة وخطه الدراسة خطوات تجميع البيانات وطرق تحليلها.

الاطار النظري:

الخدمات المالية والمصرفية في ظل العولمة المالية:

وبالرغم من صعوبة تحديد مفهوم شامل للعولمة، الا انه يكمن القول ان العولمة هي الانفتاح علي العالم الخارجي او تلاشي الحدود الجغرافية والتي من خلالها راس المال والافراد يتحركون بدون قيود، وتتدفق المعلومات بدون عوائق وتندمج الاسواق وتنتشر التكتلات الاقتصادية وتختفي الحدود الاقتصادية والجغرافية الراهنة للدول الى افاق اوسع لتشمل العالم باسره. وتأخذ العولمة جوانب عدة من بنيتها النشاط الانتاجي والخدمي والتي من اهمها الخدمات المصرفية حيث يتم تبادل هذه الانشطة دون قيود او حواجز بين مختلف دول العالم.

اولا: نظرية التحرير المالي وفقا لمنظمة التجارة العالمية:

على مدى العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية، حدثت عدة إصلاحات في القطاع المالي خصوصا بعد دخول الاتفاقية الخاصة بتجارة الخدمات تحت مظلة منظمة التجارة العالمية. وقد تم تطبيق سياسة التحرير المالي في العديد من الدول المتقدمة والنامية من أجل تطوير قطاعها المالي. لذلك، ظهر قدر كبير من الاهمية في الدراسات حول هذا الموضوع، ونتج مجموعة واسعة من الآراء والأفكار، وهي تتراوح بين أولئك الذين يؤيدون بقوة الإصلاح والتحرير والذين يعارضون بشدة أهداف وأساليب التحرير. وبالتالي، تتنوع الأدبيات الاقتصادية حول الصلة بين التنمية المالية والمصرفية والنمو الاقتصادي. هناك

العديد المؤلفين مثل (1934) Schumpeter ، (1969) Goldsmith ، (1973) McKinnon و (1973) Shaw، الذين ادعوا أن الخدمات المالية والمصرفية امرضوري لتحفيز النمو الاقتصادي. يمكن تفسير الفرق بين مستويات النمو في البلدان بجودة الخدمات التي تقدمها المنظمات واللوائح المالية فيها.

اما الفكر الثاني الذي يري ان التحرير المالي يؤثر سلبيًا على النمو حيث يفترض أن مستوى النمو الاقتصادي هو المحفز الرئيسي للتعلم المالي. وفقًا لهذه النظرية، يستجيب النظام المالي بشكل سلبي فقط للطلب على الخدمات.

العديد من المؤلفين الذين اقترحوا أن للقمع المالي آثارًا ضارة ومشكلات كبيرة في الاقتصاد الحقيقي، مثل (1969) Goldsmith حيث يري أن التأثير الرئيسي للقمع المالي هو التأثير على كفاءة رأس المال. تحمل السياسة الاقتصادية السائدة التي تقوم عليها النظريات الكينزية التقليدية الافتراض التالي، وهو أن أسعار الفائدة المنخفضة التي تحددها الحكومة من شأنها أن تعزز الاستثمار. وعلاوة على ذلك ، فإن هذا من شأنه أيضا أن يزيد النمو الاقتصادي. بشكل عام، يمثل اراء المؤيدون لسياسة التحرير المالي والمصرفي جزءًا من اتجاه أكبر للحد من تدخل الدولة المباشر في الاقتصاد. ومع ذلك، في بعض الدول النامية، يعد التحرير المالي أيضًا محاولة متعمدة لتجنب القمع المالي، حيث تعمل كسياسة لتمويل الاختلالات المالية وتدعم الحكومات القطاعات ذات الأولوية. و يمكن القول أن هذا السياسة كخطوة دافع عنها بقوة كلا من (1973) Shaw ، (1973) McKinnon وفقا لارائهم، القمع المالي ينطوي على إقناع المنظمات المالية لدفع ثمن الفائدة الحقيقية منخفضة وعادة ما تكون سلبية والحد من المدخرات المالية الخاصة.

ثانيا: برنامج الإصلاح الاقتصادي في ليبيا:

إن ليبيا مثلها مثل العديد من الدول النامية الأخرى عانت طويلا من الضعف في الاقتصاد، وقد عملت السلطات في ليبيا على مدى العقود الثلاثة الماضية، وخاصة في منتصف الثمانينات من القرن الماضي، لمتابعة بعض السياسات الاقتصادية المصممة لإعادة هيكلة الاقتصاد الليبي. حيث عملت الدولة بجدية لتقليص دور القطاع العام من خلال تقليص الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي تسيطر عليها الدولة، كان هذا بسبب زيادة التضخم، وانخفاض معدلات النمو والعمالة وايضا زيادة عبء خزانة الدولة والذي سبب في عجز ميزان المدفوعات. كانت ليبيا تعاني من أزمة اقتصادية ومالية منذ نهاية الثمانينات اي بعد الازمة النفطية العالمية. في ذلك الوقت، انتشرت الخصخصة بسرعة في جميع أنحاء العالم، وخاصة في البلدان النامية. وفي الواقع، لم تكن ليبيا استثناء؛ لقد شهدت الخطط الاقتصادية التي قامت بها الدولة الي رغبة السلطات الليبية في خصخصة الشركات العامة الصغيرة في عام 1987، خاصة في أعقاب

العقوبات الأمريكية في ليبيا. وكانت هناك أيضًا خطط لتحرير التجارة في عام 1992، ولكن نتيجة العقوبات الأمريكية والدولية الأمر الذي أدى إلى تأخير عملية الإصلاح الاقتصادي (شكري ، 2007). لقد أدركت السلطات الليبية الحاجة إلى الإصلاح السياسي لحل مشاكل القطاع العام من خلال تبني السياسات وإصدار سلسلة من القرارات والقوانين منذ أواخر الثمانينات. لذلك بدأت في تشجيع الاستثمار الخاص من خلال البدء في خصخصة شركات القطاع العام الصغيرة والمتوسطة. ومع ذلك ، لسوء الحظ ، بسبب عدم الامتثال للقوانين وسوء الإدارة والمؤسسات الضعيفة والعقوبات السياسية والاقتصادية الدولية ، كل هذه العوامل أدت إلى فشل عملية الخصخصة وأيضًا تقدم عملية الانفتاح على العالم الخارجي في ذلك الوقت. ونتيجة لذلك، اضطرت السلطات الليبية إلى تأجيل العديد من خطط الإصلاح الاقتصادي. ومع ذلك ، فإن معظم الأدلة تشير إلى أن الاقتصاد الليبي ظل محكومًا بإحكام من قبل الدولة وأظهر القليل من علامات الإصلاح. في الواقع، تجدر الإشارة إلى أن الخصخصة في ليبيا في الثمانينات والتسعينيات فشلت في تحقيق أهدافها نتيجة لعدم توفير البيئة المناسبة لها (Vandewalle ، 2012). بعد أن علقت الأمم المتحدة نظام العقوبات في أبريل 1999، بدأت ليبيا في إدخال إصلاحات اجتماعية واقتصادية لتحرير اقتصادها (John, 2008). في عام 2000 بدأت الحكومة الليبية نظامها الانتقالي من خلال التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق. وقد تم ذلك من خلال خصخصة القطاع العام وتحرير اقتصادها وإعادة هيكلة الشركات ومواصلة الإصلاحات التجارية والتي ينبغي أن تكون هذه الإصلاحات متوافقة مع استراتيجية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. (IMF , 2010)

تجدر الإشارة إلى أن الطريقة الوحيدة المستخدمة لخصخصة هذه الشركات كانت من خلال بيع العقار للعمال والإدارة. وقد تم اختيار هذه الطريقة لأن بعض القادة وصناع القرار في السلطة ما زالوا لديهم أفكار عن السيطرة البيروقراطية التي تم تبنيها في ليبيا لفترة طويلة. جادل الكثير منهم في تصريحاتهم وكتاباتهم بأن هذا النوع من حرية السوق لا يعني قبول النظام الرأسمالي، بل توسيع قاعدة الملكية، كما يسمح للعمال بتملك أعمالهم (Alafi & Bruijn ، 2010). لهذا السبب، يبدو واضحًا أنه على الرغم من إدراك السلطات الليبية لفشل القطاع العام وسيطرة الدولة على الاقتصاد قد أدى ذلك إلى العديد من المشكلات، فإنها تدرك أيضًا أن اعتماد هذه الاستراتيجية لخصخصة هذه الشركات كان مؤشرًا على عدم وجود إرادة والتزام حقيقي بالخصخصة والانتقال إلى اقتصاد السوق.

تجدر الإشارة إلى أن ليبيا لديها تاريخ طويل من الإصلاحات المالية والاقتصادية واسعة النطاق (John, 2008) وأدى ذلك إلى تنفيذ الحكومة لعدة قرارات من أجل تعزيز السوق المالية في ليبيا لتصبح أكثر كفاءة وبتنافسية على المستوى العالمي. وهكذا، سعى النظام الليبي في ظل حكم القذافي إلى اتخاذ بعض التدابير في تحرير اقتصادها وسن آليات السوق المفتوحة. وتمثل هذه الإجراءات تحولًا نحو

سيطرة الدولة بشكل أقل على الاقتصاد وفي المقابل اعطاء القطاع الخاص دورا اكبر في النشاط الاقتصادي.

في عام 2001، وضعت الحكومة الليبية إطارًا مؤسسيًا للخصخصة، ووضعت خطة شاملة لخصخصة المؤسسات العامة. تم تشكيل لجنة رقابية في عام 2003. وفي نفس العام أيضًا، بدأت الحكومة في خصخصة العديد من الشركات، وتمت خصخصة أكثر من 360 شركة عامة. وشمل ذلك القطاع المالي. وكانت البيانات على النحو التالي: 204 شركة صناعية و 56 شركة زراعية و 82 شركة لتربية الماشية وكذلك 18 شركة بحرية (شكري ، 2007). تم التخطيط لخصخصة هذه الشركات وفقًا لجدول القفل على ثلاث مراحل خلال الفترة من 2004 إلى 2008.

في يناير 2002، أعلنت ليبيا عن هدفها المتمثل في توسيع اقتصادها وجذب رأس المال الأجنبي إلى البلاد. كما سُحِح للقطاع الخاص بإنشاء بنوك خاصة والمساهمة في البنوك العامة، في حين سُحِح للبنوك الأجنبية بالعمل كشركاء استراتيجيين في القطاع المصرفي الليبي ومنحهم تراخيص لفتح فروع ومكاتب تمثيلية في ليبيا (مصرف ليبيا المركزي، 2010). قبل هذه الفترة الزمنية لم يتم تحرير التجارة الخارجية كان هذا بسبب النظام الاقتصادي السائد في الحكومة الليبية. ومع ذلك، مع إزالة العقوبات في عام 2003، عملت ليبيا بجد لفتح اقتصادها نحو الاستثمار الأجنبي (المعلومات والتوثيق ، 2016 & Masoud, 2009). أيضا، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن ليبيا لم تصبح بعد عضوا كاملا في منظمة التجارة العالمية.

وفي عام 2006 استمرت الحكومة في خصخصة السلع والخدمات في محاولة منها لإعطاء الصناعات الخاصة دورًا أكبر في الاقتصاد. تتطلع السلطات إلى تشجيع الأعمال التجارية عن طريق سن قوانين لدعم الشركات القائمة وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. كانت السياسة تهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وتنويع الاقتصاد (عبد السلام، 2006)، بعد انهيار أسعار النفط والعقوبات الاقتصادية في الثمانينيات، أدركت الحكومة أن التخطيط الاقتصادي المركزي قد فشل في مساعدة الاقتصاد الليبي على تحقيق نمو اقتصادي مرتفع. لقد شهد النظام السياسي والاقتصادي الليبي عدة تغييرات جذرية وأهم هذه التغييرات كانت:

- وفي عام 1987، بعد التدخل العسكري في تشاد وظهور أزمة النفط العالمية في عام 1986، تأثر الاقتصاد الليبي بعمق بسبب انخفاض أسعار النفط. وهذا بدوره أثر سلبًا على الميزانية العامة للحكومة إلى جانب الكساد الاقتصادي الدولي، والأهم من ذلك الحظر الأمريكي المفروض على ليبيا. بصفتها المستورد الرئيسي للنفط، أثرت العقوبات الاقتصادية الأمريكية على الاقتصاد الليبي بشدة (أغنيه ، 1996). وبعد ذلك تم وضع محاولة للقيام بالإصلاحات السياسية والاقتصادية، حيث

بدأت الحكومة الليبية إعادة الشركات الخاصة التي تم تأميمها وفتح الباب لخصخصة العديد من مؤسسات القطاع العام.

- بحلول أوائل التسعينيات، تم إيقاف جميع الإصلاحات السياسية والاقتصادية كنتيجة لفرض عقوبات الأمم المتحدة، وذلك عندما رفضت الحكومة الليبية تسليم المشتبهين في تفجير لوكربي عام 1988 في اسكتلندا. وبالتالي، فقد عمل الاقتصاد الليبي بموجب عقوبات اقتصادية من 1992 إلى 1998، مما أثر على عملية الخصخصة (أبوغاليه، 2011 & الجبلاني، 1999).
- منذ تخطي ورفع عقوبات الأمم المتحدة في عام 1999، اتخذت ليبيا المزيد من الخطوات والإجراءات الإصلاحية لتحرير اقتصادها الاشتراكي الذي واصلت تنفيذه تدريجياً. كما تطورت علاقة ليبيا مع الغرب بشكل واضح وانتهت العداوة مع الولايات المتحدة بمعالجة قضية لوكربي ودفع التعويضات، حيث وصلت إلى نقطة اعترفت فيها الحكومة بحيازة أسلحة الدمار الشامل ووافقت على تدميرها. بعد تسوية كل هذه النزاعات والمشاكل مع الدول الغربية، تسارعت وتيرة الإصلاح إلى حد ما، مع تنفيذ تدابير تهدف إلى تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد. (IMF. 2010).

وبشكل عام يمكن القول أن النظام المصرفي في ليبيا تهيمن عليه خمسة بنوك رئيسية أهمها: البنك الوطني التجاري الذي أنشئ عام 1970 والذي كان مملوكاً للدولة بنسبة 100%؛ بنك الجمهورية الذي تملك فيه الدولة نسبة 100%؛ تأسس وفقاً للبنوك التجارية بموجب القانون رقم (64) لسنة 1970، وايضا حصل بنك الأمة على نسبة 100%، وبنك الوحدة 87%، وبنك الصحارى 82.7%. ينص القانون رقم (153) لسنة 1970 على أن البنوك تشكل ما يقرب من 90% من أصول القطاع المصرفي الليبي (مصرف ليبيا المركزي، 2010).

في الواقع، إن جميع هذه البنوك التجارية مملوكة للدولة بموجب القرار 153، وتتمثل المهمة الرئيسية لها في المساهمة في تمويل خطط التنمية. فقد بدأت البنوك في منح القروض والتسهيلات الائتمانية لمختلف القطاعات، وفقاً لمنظور التنمية والإنفاق الاجتماعي للخطط الموضوعة من قبل الدولة. على سبيل المثال تشير بعض الإحصاءات إلى أن رصيد القروض الموزعة على القطاعات المختلفة الذي منحه البنوك التجارية في نهاية عام 2005 كان 6109.1 مليون دينار (مصرف ليبيا المركزي، 2010).

ثالثاً: تحرير الخدمات المالية و تنافسية الجهاز المصرفي

تم الانتهاء من التفاوض بشأن قواعد الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات في أوائل التسعينات بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، على الرغم من أن التزامات الدول لم تنته، وأصبحت فقط جزءاً من الاتفاق بعد اكتمال المفاوضات في نهاية عام 1997 (Cornford, 2015). بدأت بعض البلدان النامية في تحرير قطاعاتها المالية وهي عملية تعرف باسم تحرير حساب رأس المال خلال

الثمانينيات والتسعينيات ، بهدف تحسين التنمية المالية والنمو الاقتصادي (Pinheiro, Chwioroth, Hicks, 2014). أيضًا ، في التسعينيات من القرن الماضي ، تعرضت منطقة شرق آسيا وأمريكا اللاتينية للأزمات المالية في شكل مشكلات مصرفية أو عدم استقرار سعر الصرف. "الاستقرار مهم لعدة أسباب. أظهرت الأبحاث أن عدم الاستقرار له آثار مستمرة على النمو الاقتصادي - فقد ظهر النمو لعدة سنوات بعد حدوث الأزمة" (Stiglitz, 2000, p. 1078) أدى التحرير إلى إطلاق نقاش جديد حول مزايا ومخاطر تحرير الخدمات المالية في هذه البلدان.

فقد يؤدي التحرير المصرفي إلى جذب رأس المال مما يزيد الكفاءة المالية. وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة الاستثمار وبالتالي نمو اقتصادي أسرع. في الواقع، كان تدفق رأس المال الأجنبي محدودًا في البلدان النامية حتى عام 1970، ولكن منذ ثمانينيات القرن العشرين، تبنت العديد من الدول النامية سياسات للتحرير الاقتصادي من أجل زيادة تدفقات رأس المال. حيث يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورًا مهمًا في تحديث الاقتصاد وتحفيز النمو. ولهذه الأسباب، أعطت معظم حكومات الدول الأولوية للمسألة وتبذل قصارى جهدها للتوصل إلى طرق لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر. على الرغم من أن الدول المتقدمة لديها حصة أكبر من تدفقات رأس المال الأجنبي مقارنة بالدول النامية، فقد زادت الأخيرة من 17.1 ٪ في عام 2000 إلى 21.4 ٪ في عام 2001. (Siddiqui, 2015).

لقد اختبرت العديد من الدراسات السابقة الأزمة المالية و ما إذا كان التحرير يزيد من خطر الأزمات المالية وقد توصلت هذه الدراسات الى عدة نتائج مختلفة حيث يجادل بعض المؤلفين مثل Siddiqui (2015)، بأن الأزمات المصرفية وأزمات العملة يزداد في أعقاب التحرير المالي في اقتصادات الأسواق الناشئة. إن تحرير النظام المالي له جوانب مختلفة - فقد زاد العديد من البلدان النامية مثل الصين وماليزيا والهند وجنوب إفريقيا من نموها الاقتصادي؛ على الرغم من أن دول أخرى حصلوا على نتائج غير متوقعة واضطروا إلى مواجهة أزمات مالية مثل تايلاند وكوريا الجنوبية اللتان تكبدتا خسائر كبيرة (Khalaf, 2011,p68).

فمن ناحية ، يميل التحرير المالي إلى تخفيف القيود في عملية الاقتراض، مما يؤدي إلى زيادة وتشجيع عملية الاستثمار وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي؛ من ناحية أخرى ، فإنه يشجع ويحفز على المخاطرة، حيث يولد هشاشة مالية في القطاع المصرفي ويزيد من احتمال حدوث أزمات مالية، والتي غالباً ما تكون لها عواقب وخيمة على الركود الاقتصادي للدول. فلقد تم تحليل العلاقة التجريبية بين الأزمات المصرفية والتحرير في دراسة (Demirgüç-Kunt and Detragiache, 1999) وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن الأزمات المصرفية من المرجح أن تتطور في الأنظمة المالية المتحررة. ووجدوا أيضًا أن تأثير التحرير على القطاع المصرفي الهش أكثر عرضة لهذه الازمات، بالمقارنة مع بيئة المؤسسة

المصرفية القوية. علاوة على ذلك ، قام المؤلفان بسمح للأزمات المصرفية في 53 دولة تغطي عامي 1980 و 1995. وأشارت النتائج إلى أن 87 ٪ من جميع الأزمات المصرفية كانت مرتبطة بفترات التحرير المالي. كما تشير النتائج إلى أن التحرير التدريجي للقطاع المصرفي وتصميم وتفعيل الأنظمة الاحترازية، وخاصة في القطاعات المصرفية في البلدان النامية، قد يحدان من حدوث الأزمات المصرفية. وفقاً (Saqib 2016) ، الذي درس تأثير تحرير البنوك على النمو الاقتصادي في حالة باكستان من الفترة من عام 1971 حتى 2011. وتبين النتائج أن هناك علاقة إيجابية مهمة على المدى الطويل بين تطوير القطاع المصرفي والتوسع الاقتصادي في باكستان. ونتيجة لذلك، تدعم هذه النتائج الأفكار الأساسية التي تنشط تنمية القطاع المصرفي لتنشيط النمو الاقتصادي طويل الأجل في باكستان. ولقد أثرت بعض المخاوف بشأن احتمال وجود مخاطر فيما يتعلق بفتح القطاع المالي؛ على سبيل المثال أزمة شرق آسيا عام 1997 بالإضافة إلى كوارث الأسواق الناشئة الأخرى، كل هذه الأشياء أثارت مخاوف عدة في السنوات الأخيرة بشأن كيفية تحرير القطاع المصرفي للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي. (بوسعدية ، 2016).

بالإضافة إلى ذلك، درس (Sami & Bechir, 2009) أداء 12 بنكا في تونس. تم استخدام الطريقة الإحصائية للبيانات لدراسة مدى تأثير التحرير المالي. كان هذا بناءً على تعرض البنك التونسي للمخاطر. كان الهدف هو حساب احتمال فشل البنوك خلال الفترة من 1988 إلى 2006. وأظهرت النتائج أن التحرير المالي قد زاد من عملية المخاطر، مما يعني زيادة احتمال حدوث أزمات مصرفية. كما خلص التقرير إلى أن الزيادة في القروض المقدمة من القطاع المصرفي التونسي كانت مرتبطة إيجابيا بإمكانية فشل المصرف. علاوة على ذلك، بحث (Yu and Van Luu 2003) في طبيعة القطاع المصرفي التايواني وتحليل تأثير التحرير المالي. استخدم الباحث الاقتصاد القياسي لتحليل بيانات القطاع المصرفي خلال فترة الدراسة التي تم تقسيمها إلى مرحلتين: 1985-1991 و 1992-1997. ووجدت نتائج التحليل أن البنوك التايوانية يجب أن تستفيد من وفورات الحجم من خلال الاندماج مع البنوك الأخرى ، بدلاً من توسيع وفتح المزيد من الفروع.

الاطار العملي:

كما ذكر سابقا في المقدمة ان هذه الورقة البحثية استخدامات المقابلات كمنهجية من اجل الاجابة علي الأسئلة البحثية والوصول الي اهداف البحث، عند القيام بعملية المقابلة قام الباحث بعدة اجراءات ومن اهمها، إعداد قائمة بالأسئلة وعقد المقابلات، من أجل استكشاف العلاقة بين تحرير البنوك والنمو الاقتصادي ولإدراك الفهم الواضح للمواضيع، أجريت المقابلات المنظمة مع 5 مشاركين. وخلال المحادثة التي قام بها الباحث مع المسؤولين في المصارف المختارة، تم طرح أسئلة أكثر تفصيلاً من خلال

المقابلة. وبسبب هذا النهج، كان لدى الشخص الذي تمت مقابلته المرونة والحرية في تحديد ما يلزم من النقاش، وكم من التفسير الذي يمكن تقديمه حول الاسئلة، وايضا كان وقت المقابلات مرناً واختير من قبل الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات، وطرحت الاسئلة في البداية معلومات عامة حول القطاع المالي وأسئلة محددة تتعلق بالقطاع المصرفي الذي يعمل فيه. وفقاً (Creswell, 2014, pp64) يجب أن يكون الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من ذوي الخبرة والمعرفة في المجال الذي تحاول البحث فيه". كما قام الباحث ايضا إحاطة المسؤولين بمعلومات موجزة حول موضوع البحث قبل بدء عملية المقابلات وأخبرهم بأهمية إجاباتهم في تطوير الموضوع البحثي. ايضا قبل إجراء كل مقابلة، طلب الباحث الحصول على إذن من الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات لتسجيل المقابلات وقد منح جميع المستجيبين الإذن للباحث لتسجيل المقابلة، واثناء المقابلات قام الباحث بتدوين الملاحظات بشكل مفصل في كل مقابلة. واكد لهم أن جميع المعلومات سيتم التعامل معها بسرية تامة وذلك لكي تجعل الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات أكثر استرخاءً ولا يتردد وفي الإجابة على الاسئلة البحثية. يري البعض بأن أهم الأدلة التي يمكن أن يحصل عليها الباحث في دراسته يمكن ان تتم من خلال اجراء عملية المقابلة. "المقابلة هي تقنية مهمة لجمع البيانات تشمل التواصل اللفظي بين الباحث والمشارك. تُستخدم المقابلات عادةً في تصميمات المسح والدراسات الاستكشافية والوصفية" (Fox, 2009, pp5). تعتبر عملية اجراء المقابلات مع شخص واحد أو أكثر طريقة مهمة لمعرفة المعلومات بشكل أكثر عمق من اشخاص دو خبرات ومصدر اساسي في المشروع البحثي، وذلك من اجل معرفة أي معلومات حول الظاهرة أو المشاكل الرئيسية. وفقاً (Creswell, 2014)، تُعرف المقابلة بأنها أحد العناصر الأساسية لجمع البيانات التي تعتمد على أهداف البحث، حيث يقوم الباحث بإحضار الأسئلة إلى المشارك الذي لديه الخبرة والمعلومات للإجابة عليها من أجل إيجاد حل. أو لمعرفة ما يعتقد. يمكن جمع المعلومات بعدة طرق، وتعد المقابلات الشخصية أكثرها شيوعاً اي المقابلات المباشرة (وجها لوجهه)، وفي هذا البحث تم استخدام المقابلات وجها لوجه لكي يمكن للباحث معرفة المزيد من المشاركين في المقابلة. استخدمت الدراسة المقابلات شبه الهيكلية كوسيلة للحصول على البيانات وتحليلها، "هذا النوع من المقابلة يشبه المقابلات المنظمة في أن الموضوعات أو الأسئلة التي سيتم طرحها مخطط لها مسبقاً، ولكن بدلاً من استخدام الأسئلة المغلقة، تستند المقابلات شبه المنظمة على أسئلة مفتوحة" (Fox, 2009, pp4). في هذه الدراسة كانت أسئلة المقابلة مفتوحة والتي لها تأثير أقل انحيازاً على الاستجابة من الأسئلة المغلقة. "تم اختيار المقابلات شبه المنظمة كوسيلة لجمع البيانات لأنها مناسبة تماماً لاستكشاف التصورات وآراء المستجيبين فيما يتعلق بالقضايا الحساسة أحياناً وتمكينهم من البحث عن مزيد من المعلومات الإجابات. (Bryman & Bell, 2015, P230)

وفي هذا البحث تم تبني منهجية تفسيرية حول آراء كبار المسؤولين الليبيين في القطاع المصرفي. بشكل عام، تم تصميم عملية إجراء المقابلة من قبل الباحث لتكون على النحو التالي: أولاً، إعداد وتقديم أسئلة المقابلة، ثانياً، طرح الأسئلة على المشاركين، ثالثاً، تجميع المعلومات ونتيجة المقابلات في هذا الصدد، العينات الأكثر استهدافاً في هذه الورقة البحثية اخذت من خلال الزيارة التي قام بها الباحث إلى قطاعات البنوك في ليبيا. أجريت هذه المقابلات في ستين يوماً تقريباً من العمل الميداني، أي خلال الفترة من أغسطس إلى أكتوبر 2018. حيث حاول الباحث خلال الأسبوعين الأولين ترتيب المواعيد مع الممثلين في القطاع المصرفي الليبي. نتيجة لان حجم العينة المختارة نوعاً ما صغير، لذلك لا يحتاج الباحث إلى استخدام برمجيات تحليل البيانات النوعية بمساعدة الحاسوب، لذلك كان من السهل العمل عليها يدوياً. هناك العديد من التقنيات المختلفة التي يمكن استخدامها لتحليل البيانات النوعية مثل تحليل المحتوى، ومطابقة النماذج، التحليل التفسري، وتحليل النظريات وغيرها. وتم استخدام منهج تحليل المحتوى لتحليل بيانات هذا البحث. يجادل (Bryman & Bell, 2015) بأن تحليل المحتوى هو أحد الأساليب الأولى لتحليل النصوص. وبالتالي، يتم استخراج الأفكار والآراء ووجهات نظر الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من النص.

ملخص ومناقشة نتائج البيانات النوعية حول الآثار المحتملة لتحرير المصرفي على النمو الاقتصادي:
في هذا البحث تم تحقيق اهداف الدراسة باستخدام مقابلات شبه منظمة. وقد تمت عملية المناقشة والاجابة علي الاسئلة البحثية داخل القطاع المصرفي الليبي وذلك من خلال مقابلة كبار المسؤولين وواضعي السياسات الاقتصادية والمالية في هذا القطاع.

المشكلات والتحديات التي قد يواجهها القطاع المصرفي الليبي بعد التحرير والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:

للحصول على فهم أعمق لتأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي في ليبيا، تم سؤال المستجيبين (كبار المسؤولين) في البنوك عن المشكلات التي قد تواجهها ليبيا كدولة مرشحة لمنظمة التجارة العالمية. ولقد صرح جميع المسؤولين الذين تمت مقابلتهم في القطاعات المصرفية أن ليبيا ستواجه عدداً كبيراً من المشكلات، لا سيما على المدى القصير، في حالة التحرير والانضمام بشكل كامل إلى منظمة التجارة العالمية. كان هذا بسبب عدم اشتراك أي من قطاعات البنوك في المنافسة مع البنوك العالمية والتي ستدخل حيز التنفيذ في ليبيا بالاشتراك مع منظمة التجارة العالمية. وعلى الرغم ان ليبيا لاتزال في مراحلها الأولى من الإصلاح الاقتصادي، الا أن العديد من القوانين والسياسات الجديدة التي اتخذتها الحكومة يمكن اعتبارها خطوات إيجابية نحو الإصلاح الاقتصادي. على سبيل المثال، ذكر بعض المجيبين من البنوك ما يلي:

"حسناً، عندما أتحدث عن المشكلات التي قد تواجهها ليبيا كدولة مرشحة لمنظمة التجارة العالمية، أعتقد أن هناك جزأين من المشاكل. أولاً، لا تزال هناك العديد من القوانين واللوائح السارية الآن في البنوك الليبية تعمل على أساس نظام مغلق وليس على أساس نظام مفتوح. أي أن هذا يعني أن العديد من المشاكل تنشأ نتيجة لعدم استقلال البنوك عن البنك المركزي، حيث قد يكون وجود العديد من القيود التي وضعها البنك المركزي هو السبب والعقبة في عملية الانفتاح على العالم الخارجي. وبالتالي، يجب على الحكومة إجراء تعديلات على جميع القوانين واللوائح في القطاع المالي بشكل عام، بما في ذلك القطاع المصرفي، لأنها تتعارض مع أهداف منظمة التجارة العالمية وأهمها حرية التجارة بين البلدان دون قيود. ثانياً، أعتقد أيضاً أن النظام التجاري العالمي يعتمد على جانب المنافسة بشكل كبير، لكن للأسف المنافسة في قطاع البنوك بشكل خاص في ليبيا ضعيفة جداً خاصة بعد أحداث ثورة فبراير 2011 مقارنة بالبنوك في البلدان المتقدمة".

"... في الحقيقة، جميع البنوك في ليبيا، بما في ذلك مصرفنا، هي بنوك تقليدية وضعيفة من حيث الخدمات التي يتم تقديمها محلياً أو دولياً مقارنة مع البنوك في البلدان المتقدمة، لذلك لا شك أنها ستواجه العديد من المشاكل، لا سيما على المدى القصير والسبب في ذلك لأنها ليس لديهم الامكانيات لتعامل مع الأنظمة الحديثة في البنوك العالمية، من خلال رفع مستوى الخدمات المصرفية إلى المستوى المطلوب مع أهداف الانفتاح".

إن العديد من الدراسات في الأدبيات تدعم إصلاح السياسة المالية. ويجادل المخببون في المقابلات بأن عدم كفاءة القطاع المالي في ليبيا يعود إلى طبيعة الملكية العامة. ومع ذلك، ينبغي اعتبار غياب بيئة تنافسية أحد الأسباب الرئيسية لفشل القطاع العام وعدم فعالية مؤسساته. كما أكد المشاركون في المقابلات أن الأساس المنطقي لتحرير المصرفي ونقل ملكية الشركات العامة إلى القطاع الخاص هو ضمان إدارة أفضل وحماية الأموال العامة والشركات العامة من الاستغلال. وفي هذا الصدد، ذكر أحد من أجريت معهم المقابلات أن:

".....في الواقع، أعتقد أن القطاع المصرفي بشكل عام ليس جاهز الآن للمشاركة في منافسة مع البنوك الأخرى بسبب عدم اهلية ونشاط القطاع المصرفي في ليبيا، والذي استمر لعقود ولازال بدون تطوير يذكر. أيضاً، كان دورها تقليدياً وهو بعيد جداً عن عملية المنافسة. بالإضافة إلى ذلك، واحدة من المشاكل الرئيسية الأخرى هي أن بعض البنوك في ليبيا مملوكة للحكومة. لذلك، إنه نتيجة لسياسات الدولة، من المستحيل اتخاذ القرارات المناسبة مع العلم أن جميع القرارات تأتي من الدولة مباشرة، بما في ذلك تعيين مديري البنوك. كل هذه القضايا ستكون بالتأكيد عقبة أمام القطاع المصرفي وستعمل كحواجز أمام تنمية البنوك المحلية".

كثيرون ممن تمت مقابلتهم في المصارف اقترحوا أن ليبيا يجب أن تنتقل إلى اقتصاد السوق وتحرير الشركات المملوكة للدولة التي تسببت في العديد من المشاكل، بسبب فشل القطاع العام في تحقيق أهدافه وكذلك النتائج المخيبة للأمال التي تظهر من حيث زيادة النمو الاقتصادي. والجدير بالذكر أن قلة من المشاركين اعتقدوا أن معظم المخاوف مرتبطة بسياسات التحرير. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تنظر الحكومة الليبية في إرشادات اقتصاد السوق للتأكد من الانتقال السليم وتجنب أي آثار سلبية ناشئة عن اللوائح قبل عملية الانفتاح.

التحديات والفرص التي قد تواجه القطاع المصرفي الليبي بعد التحرير:

بعد أن قدم المشاركون آرائهم حول العلاقة القائمة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي بشكل عام وفي البنوك على وجه الخصوص، طلب من الذين أجريت معهم المقابلات إبداء آرائهم حول التحديات والفرص المتاحة لليبيا في مجال البنوك نتيجة للتحرير. اتفق جميع الذين تمت مقابلتهم على أنه ستكون هناك العديد من التحديات والعقبات وخاصة على المدى القصير. ويرجع ذلك إلى عدم مواكبة القطاع المصرفي للأنظمة المالية في النظام العالمي الحديث وعدم الارتقاء إلى المستوى المطلوب من الانفتاح.

أدت العقوبات المفروضة على ليبيا خلال فترة التسعينيات إلى عزل القطاعات الاقتصادية والمالية عن كل التطورات الدولية. لقد كان لهذه العزلة تأثير كبير على أسلوب وإمكانيات القطاع المصرفي. كان لكل هذه العروض تأثير سلبي ومباشر على النمو الاقتصادي، لأن البيئة الاقتصادية لا يمكن أن تنمو بدون تكنولوجيا متطورة في القطاع المصرفي ودون قوانين واضحة وشفافة. في الواقع، يأيد معظم الذين تمت مقابلتهم الرأي القائل بأن ليبيا ينبغي ان تمضي قدماً نحو اقتصاد السوق. لقد عبر أحد المجيبين عن الوضع في القطاع المصرفي على النحو التالي:

"بشكل عام، يتمثل التحدي الرئيسي في كيفية إعادة النظر في الهيكل المالي والإداري في جميع البنوك الليبية، بما في ذلك البنك المركزي الليبي، خاصة وأن القطاع المصرفي قد عمل لفترة من الزمن بمعزل عن التطور العالمي في هذا المجال".

أحد التفسيرات المحتملة لهذه التحديات، هي أنه وعلى الرغم من كل المحاولات التي بذلت خلال الفترة الماضية لمساعدة القطاع المصرفي الليبي، إلا انها فشلت في تحقيق هدفها، لا سيما على المدى القصير لسببين رئيسيين: أولاً، النظام السياسي في ليبيا الذي كان مركزياً إلى حد كبير وسيطر على جميع القرارات. ثانياً، يعتمد الاقتصاد الليبي على مصدر واحد، ألا وهو النفط، وهو ما يؤثر بشكل كبير على جميع القرارات المالية للدولة.

وعلى نفس المنوال، أكد جميع من أجريت معهم المقابلات أن أحد التحديات الرئيسية تتمثل في عدم وجود آلية فعالة لمراقبة تقدم القطاع المالي والمصرفي مما يزيد من احتمال التعرض للأزمة المصرفية،

كما حدث في آسيا في عام 1997، وكذلك في الأزمة المالية العالمية في عام 2008، والتي نتجت عن غياب آلية فعالة للرقابة والإشراف على المؤسسات المالية والمصرفية. وايضا تتمثل التحديات الرئيسية التي تواجه القطاع المصرفي في كيفية مواكبة إعادة تأهيل الموارد البشرية للتطورات في العالم الخارجي وكيفية التحكم في التدفقات المالية القادمة من الخارج، بالإضافة الي كيفية إعادة هيكلة البنك المركزي ليكون قويا وقادرا على توجيه جميع البنوك الأخرى والسيطرة عليها بما يتماشى مع القوانين المحلية والدولية.

في هذا السياق، وفي دعم هذه الآراء، ذكر جميع من أجريت معهم مقابلات أنه ينبغي زيادة تحرير الاقتصاد الليبي بسبب الحاجة الملحة إلى إيجاد مصادر بديلة للدخل، لأن الاقتصاد الليبي يعتمد اعتمادًا كليًا على النفط؛ وهذا يشكل تهديدا للاستقرار الاقتصادي والتنمية في ليبيا. في الواقع، فإن أهداف سياسة التحرير المالي البلدان الاشتراكية السابقة، بما في ذلك ليبيا، هي توسيع قاعدة الملكية، وفتح الباب للمستثمرين المحليين والأجانب للمساهمة بشكل أكبر في النشاط الاقتصادي. نتيجة لذلك، من المهم علي السلطات الليبية القيام بتعديل العديد من القوانين المحلية، وخاصة في القطاع المصرفي، بما يتماشى مع الانفتاح. وذكر احد المستجيبين بانه:

"ستدفع ليبيا تكاليف باهظة لتغيير القوانين واللوائح المحلية. في نفس الوقت، هناك تحد آخر، بعد هذا الإنفاق الكبير على القطاع المصرفي، وهو كيف يمكن للحكومة تحقيق الأرباح من خلال هذا التغيير". فيما يتعلق بالمقابلات، كشفت غالبية المقابلات أن التحدي الرئيسي في القطاع المصرفي يتمثل في نقص العمالة الماهرة بسبب هيمنة الدولة على الأنشطة الاقتصادية لفترة طويلة، مما أدى إلى سوء استخدام الموارد الاقتصادية، مستويات إنتاجية أقل، تكاليف إنتاج أعلى، جودة أقل، وبالتالي انخفاض عائد رأس المال.

كشفت جميع المقابلات أنه على الرغم من أن البنوك لديها مدخرات كبيرة يتم جمعها من المؤسسات والأفراد، الا انها لم تستغل الاستغلال الأمثل، ونتيجة لضعف البنوك والهياكل غير الكفؤة، فقد أثر هذا بشكل كبير على ضعف دور البنوك في الوساطة المالية. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي هذه الأسباب إلى ارتفاع تكاليف التشغيل للبنوك وانخفاض معدلات الربحية. ذكر أحد المديرين يعمل في إحدى البنوك المختارة أنه:

"في رأيي، يجب اعتبار التحدي في القطاع المصرفي خصوصا في الوقت الحالي الذي تمر بيه الدولة على أساس منافس بالإضافة إلى إيجاد حل للتغلب عليها، لأن هذا سيدعم الاقتصاد الوطني من خلال بذل مزيدا من الجهود في إيجاد الحل الصحيح، في حين أن الفرص يجب النظر عليها علي أساس الاستغلال الأمثل لتنمية الاقتصاد الوطني".

لقد شهدت البنوك العديد من التطورات على مستوى العالم منذ أوائل السبعينيات، ومن المتوقع أن تستمر هذه التطورات في سياسة التحرير، مما سيؤثر على مستقبل المصارف، بما في ذلك ليبيا، نتيجة لأن رأسمالها محدود مقارنة بالمصارف المتقدمة، وايضا عدم امتلاكها للكثير من التسهيلات والتكنولوجيا التي تملكها البنوك الكبرى. لذلك، عندما يكون لدى ليبيا عضوية كاملة في منظمة التجارة العالمية، سيكون عليها الموافقة على جميع الاتفاقات الدولية، بما فيها الخدمات المصرفية، وستكون بمثابة تحدي للمؤسسات في ليبيا، والتي ستكون وضع تنافسي مكثف للغاية مع المؤسسات الأجنبية المتقدمة، وخاصة الخدمات المصرفية. في هذا السياق، ذكر أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم ما يلي:

"هناك تحد فيما يتعلق بكيفية تقييم الوضع الحالي للبنوك الليبية وكيفية تحديد استراتيجية معينة للوصول إلى الهدف، وهو زيادة النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، فإن عامل الوقت هو واحد من أهم التحديات لتطوير العملية المصرفية ومواكبة الاقتصاد العالمي."

نتيجة للاستجابة العالمية للتطور السريع، أصبح من الضروري للبنوك في ليبيا تقديم أنشطة ومعدات مصرفية حديثة، لتمكينها من البقاء في السوق المحلي والخارجي.

"يمثل الوقت تحدياً كبيراً في القطاع المالي، فنحن لا نزال قيد التطوير وللحصول على فوائد ايجابية أكبر من السلبية تحتاج عملية التحرير إلى وقت، خاصة في القطاع المصرفي."

لقد شهد النظام الاقتصادي في ليبيا العديد من التغييرات وخاصة في القطاع المصرفي. ويمكن القول أن العوامل السياسية سواء كانت داخلية أو خارجية، أثناء حكم القذافي، كان لها تأثير كبير ومباشر على عملية وضع السياسات الاقتصادية. حيث أدت الهيمنة على الاقتصاد والرقابة على القطاع العام لعدة سنوات، إلى عواقب مخيبة للأمال بالنسبة للمصارف. بالإضافة إلى ذلك، خلقت التناقضات في العديد من القوانين نتيجة لعدم وجود قاعدة تشريعية مستقرة وصورة غامضة حول طبيعة النظام الاقتصادي في ليبيا، حيث ان القرارات كانت غير خاضعة للرقابة و تُصدر أحياناً أحكاماً غير متوقعة ورؤية غير مؤكدة دون أي دراسات سابقة، مما يتقل كاهل الدولة وبالتالي يتسبب في الكثير من المشاكل المالية والمصرفية. صرح أحد المجيبين الذين تمت مقابلتهم بأن:

"... على سبيل المثال، كانت جل المصارف التجارية خاضعة لسيطرة الحكومة لفترة طويلة. أي حتى بداية عام 2000 يعني أن ليبيا يجب ان تتكيف تدريجياً مع تدابير جديدة لتحرير اقتصادها الاشتراكي. ونتيجة لانه كان هناك تراكم للعديد من السياسات السابقة. وبالتالي لا شك أن هذه التراكمات سوف تشكل تحدياً كبيراً لوضعي السياسات في مواكبة السياسة الجديدة للانفتاح. من ناحية أخرى، هناك بعض الفرص، من أهمها فرصة المصارف المحلية للاستفادة من الخبرة الأجنبية في هذا مجال."

يعد الانفتاح العالمي وتطوير التكنولوجيا أحد أهم التغييرات الحالية التي تؤثر بشكل مباشر على المصارف. قال احد المسؤولين في هذه المصارف ما يلي:

"تغيير القوانين واللوائح وتطبيقها على المصارف ليس بالأمر السهل لأنه يحتاج إلى وقت طويل. من ناحية أخرى، فإن أحد أكثر العوامل المشجعة لتحرير هو تحفيز المصارف المحلية على تطوير خدماتها بشكل أفضل من أجل مواجهة المنافسة الأجنبية، سواء في الداخل أو الخارج. وايضا يمكن أن تستفيد ليبيا من هذا الأمر في المستقبل، من أجل ترسيخ نفسها كمركز مالي إقليمي رائد في شمال إفريقيا والمغرب العربي".

في ضوء التغييرات التي أجراها القطاع الاقتصادي الليبي، إن المصارف التجارية على وجه الخصوص تحتاج إلى أن تكون قادرة على دعم التغييرات القادمة وتفعيل دور القطاع الخاص بشكل مناسب حتى يكون لها دور أكبر في النمو الاقتصادي. وبالتالي، يعتبر وجود أسواق ومؤسسات مالية تتسم بالكفاءة الشرط الأساسي لعملية التحرير المصرفي الناجحة. أيد مسؤولاً آخر هذا الرأي، قائلاً:

"يعد عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي أحد أهم التحديات في سوق الأوراق المالية الليبي. من ناحية أخرى ، أعتقد أن الفرص الرئيسية التي يمكن أن تلعبها سوق الأوراق المالية الليبية هي دور مهم من خلال برامج الإصلاح مثل رفع القيود والخصخصة وتشجيع الاستثمارات الرأسمالية وإنشاء مناطق حرة".
وخلاصة القول انه وعلى الرغم من وجود العديد من التحديات والأزمات المالية و المصرفية العالمية التي قد تحدث نتيجة لعملية التحرير، إلا أنه من المهم عدم إغفال الفرص التي يمكن تحقيقها من عملية التحرير والتي من اهمها مساعدة البنوك المحلية على الاندماج مع البنوك الأخرى وبالتالي الاستفادة بشكل أكبر، بدلاً من خلق توسع صغير في الفروع الأخرى. على سبيل المثال، تساعد عمليات الدمج مع البنوك الأخرى بشكل أكبر في عملية المنافسة في السوق الدولية، وتسهل أيضًا نقل التكنولوجيا لهذه المصارف. في الواقع، يمكن القول إن تطلعات ليبيا (وتوقعاتها) في هذا الصدد ينبغي ان تنقق إلى حد كبير مع نظرية التحرير والتي ترى بان التحرير المصرفي سيؤدي إلى ارتفاع معدلات المدخرات، وزيادة الاستثمار، وفي نهاية المطاف إلى تسريع النمو الاقتصادي.

الدور المتوقع للتحرير المصرفي علي النمو الاقتصادي:

فيما يتعلق بالمقابلات، كشف جميع من أجريت معهم مقابلات أن التحرير المصرفي في حالة ليبيا سوف يكون له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي خصوصا على المدى القصير. وهذا يعني أن نتائج تحليل المقابلة تقدم أدلة تتعارض مع نظرية التحرير حول وجود علاقة إيجابية بين التحرير المالي والمصرفي والتنمية الاقتصادية للدولة. ومع ذلك في السياق الليبي، اعتقد المحييون أن التأثير الايجابي لعملية التحرير المصرفي في ليبيا سيكون بعيد المدى. ومن حيث الفوائد والتحديات فانه من المرجح أن تؤدي

زيادة المنافسة إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتحسين الأداء، وايضا اكتساب الموظفين العاملين في القطاع المصرفي مهارات جديدة.

في الوقت نفسه يري كل من تمت مقابلتهم، ان الشركات المحلية ستعرض لقوى السوق ومنافسة أكبر من الشركات الدولية، ستحتاج قطاع الخدمات المصرفية إلى وضع استراتيجيات فعالة للبقاء في مواجهة هذه المنافسة. بالإضافة إلى ذلك، هناك خطر حدوث عدوى اقتصادية في جميع أنحاء العالم، والذي يأتي مع التعرض للتقلبات المرتبطة بتقلب الأسواق المالية العالمية. حيث ان المكان الذي يظهر فيه انهيار السوق في جزء واحد من العالم سوف ينتشر بسرعة ويصيب أجزاء أخرى من النظام المالي العالمي.

هناك العديد من الدروس التي يمكن استخلاصها من تجربة اقتصادات الدول النامية الأخرى. وهذه الدروس مدمجة جيداً في الأدبيات الاقتصادية وهي متاحة بسهولة، ويمكن أن يتعلم منها صانعو ومتخذو السياسة في ليبيا مزيداً من الدروس، حيث تشرع الدولة في المسار البطيء الذي لا مفر منه على ما يبدو للوصول إلى وضع العضوية الكاملة لمنظمة التجارة العالمية.

النتائج والتوصيات:

اولاً: النتائج:

- يعتبر القطاع المصرفي بشكل خاص العمود الفقري للقطاع المالي خاصة في دولة مثل ليبيا والتي لا توجد فيها اسواق ماليه نشطة مقارنة بالدول المتقدمة. ونتيجة لمليكة الدولة للقطاع المصرفي لفترة طويلة من الزمن مما ادي ذلك الي اخفاء العديد من المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع، وبالتالي انه من اهم الاشياء الاساسية والتي ينبغي ان تكون من اولويات المسؤولين في القطاع المصرفي الليبي هي اصلاح وتحديث الانظمة المالية لتحسين القدرة التنافسية للمصارف.
- على السلطات المالية والنقدية تولي اهتماما خاصة لأجراء تشريعي يضع اساسا لتقديم انواع جديدة من الخدمات المالية غير المتوفرة وعلي ان تكون هذه الاجراءات وفقا لأساس زمني اي وضع حدود زمنية دقيقة لتحقيق هذا التقدم.
- تشير النتائج إلى أن التحرير المصرفي لا يمكن أن يحفز النمو الاقتصادي في المدى القصير. وهذا يعني أن نتائج تحليل البيانات الاولية توفر دليلاً على دحض نظرية التحرير المالي حول وجود علاقة إيجابية بين التحرير المصرفي والنمو الاقتصادي.
- أكدت نتائج البيانات الأولية أنه مجرد انفتاح المصارف المحلية على العالم الخارجي لن يكون مثمراً، خاصة على المدى القصير، لأن المؤسسات المصرفية في ليبيا ليست مستعدة تماماً للاستفادة من العولمة خاصة في ظل بنية تحتية ضعيفة ومتهالكة.

- بينت النتائج ان أحد الفوائد الرئيسية لعملية التحرير هو أنها توفر الوصول إلى الأسواق العالمية وفرص التصدير للشركات الليبية. سيستفيد قطاع الخدمات المصرفية على وجه الخصوص من الوصول إلى أسواق رأس المال الأجنبي. وبالتالي، يمكن أن تستفيد ليبيا من هذا الأمر في المستقبل، من أجل ترسيخ نفسها كمرکز مالي إقليمي رائد في شمال إفريقيا والمغرب العربي.
- عدم كفاءة القطاع المصرفي وكان هذا بسبب البيروقراطية التي تمارسها الحكومة علي هذا القطاع منذ السبعينيات، مما أدى إلى إصدار العديد من القوانين واللوائح التي تحد من الاستثمارات الخاصة ودور القطاع الخاص في جميع الأنشطة الاقتصادية تقريبًا بما في ذلك القطاع المصرفي، حيث بلغت مساهمة القطاع العام حوالي 92% من إجمالي الاستثمارات في الثمانينات.
- تسببت سيطرة الحكومة على غياب الخارطة الاستثمارية الواضحة التي تشجع علي اقامة مشروعات مجدية.

ثانياً: التوصيات:

- استناداً إلى نتائج هذه الدراسة، يعتقد الباحث أنه من الضروري تقديم بعض الاقتراحات المفيدة في شكل توصيات لصانعي السياسات والتي تتمثل فيما يلي:
- ينبغي على السلطات الليبية تحسين نظام تكنولوجيا المعلومات، والشفافية في القطاع المصرفي ستساعد بشكل كبير في تطوير المصارف المحلية. وبالمثل، ستعمل أيضًا على تحسين الأداء العام للاقتصاد الليبي لتسهيل تكامله مع الاقتصاد العالمي.
 - هناك حاجة لتحسين البنية التحتية لقطاع الخدمات المصرفية من خلال تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية كجزء من التطوير المؤسسي وهذا يمكن أن يعزز القاعدة المالية قبل التحرير الكامل.
 - توصى الدراسة بأن تقدم الحكومة الحوافز وغيرها من أشكال الدعم ذات الصلة لتعزيز الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات في قطاع الخدمات المصرفية، من أجل تسهيل ونيرة النمو الاقتصادي.
 - ينبغي تطوير رؤية جديدة لجعل ليبيا مركزًا ماليًا واقتصاديًا مهمًا لأفريقيا. وينبغي أن تكون هذه الرؤية موجهة نحو تطوير بنية أساسية حديثة لفتح آفاق جديدة للدولة وتعزيزها مع الدول الأخرى.
 - يوصى الباحث بأن تهدف الجهود الحكومية الحالية إلى تهيئة بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي، قبل التنفيذ الكامل لعملية التحرير المالي والمصرفي.

المراجع:

- أبوغاليه ، مفتاح. (2011). تأثير بيئة الأعمال على فاعلية ممارسات المحاسبة الإدارية: دليل من الشركات الليبية. (رسالة دكتوراه غير منشوره) ، جامعة هيدرسفيلد، بريطانيا.

- أغنييه ، المهدي. (1996). تقييم احتياجات التدريب الإداري والاختيار للتدريب: حالة الشركات الليبية. المجلة الدولية للقوى العاملة ، 17 (3) ، 31-51. طرابلس ، ليبيا.
- الجيلاني. محمد (1999). اقتصاد السوق السوداء في ليبيا: أسبابه وحجمه والتأثيرات الاقتصادية - منشورات مصرف ليبيا المركزي. طرابلس.
- الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق- التقرير الاحصائي السنوي- طرابلس - ليبيا- 2016.
- بوسعدية ، المراد. (2016)- تحرير تجارة الخدمات المالية في التجارة الدولية ودوره في تعزيز التنافسية التجارية الدولية- بحث ماجستير منشور - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة -الجزائر -2015-2016.
- شكري م. (2007). القطاع المصرفي في ليبيا - الواقع والطموح. ورقة مقدمة في الموسم الثقافي السنوي الذي نظمه المركز الدولي للدراسات والبحوث في 23 سبتمبر 2007 ، طرابلس ، ليبيا.
- عبد السلام محمد. (2006). الخصخصة وأثارها المستقبلية في ليبيا: دراسة حالة للشركة الوطنية الليبية للمنسوجات. رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة نورثمبريا- بريطانيا.
- سلامه، عثمان - اتفاقية التجارة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية- الدار المعاصرة للنشر والتوزيع-طرابلس-2010.
- مصرف ليبيا المركزي-(2010)- المركز التنفيذي للسياسة النقدية والمصرفية خلال الفترة 2002 - 2010 - طرابلس- ليبيا.

Cornford, A. (2015). Notes on GATS Rules for International Trade in Banking Services for *International. December/January*. Public Forum at WTO,. *Financial Regulation*

Masoud, N. (2009). *Libya's Economic Reform Programme and the Case for a Stock Market*. PhD. University of Huddersfield.

Pinheiro, D., Chwieroth, J. & Hicks, A. (2014). Do International Non-Governmental Organizations Inhibit Globalization? The Case of Capital Account Liberalization in Developing Countries. *European Journal of International Relations*, 1354066114523656.

Yu, P., & Van Luu (2003). Banking Mergers: The Impact of Financial Liberalization on the Taiwanese Banking Industry. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 20(4), 385-413.

Stiglitz, J. (2000). Capital Market Liberalization, Economic Growth, and Instability. *World development*, 28(6), 1075-1086.

Schumpeter, J. (1934). *The Theory of Economic Development: An Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest, and the Business Cycle* (Vol. 55): Transaction publishers.

Goldsmith. (1969). *Financial Structure and Development* (Vol. 1): Yale university press New Haven.

McKinnon, R. (1973). *Money and Capital in Economic Development*: Brookings Institution Press. Washington DC.

- Shaw, E. (1973). *Financial Deepening in Economic Development*, 1973: New York: Oxford University Press.
- Vandewalle, D. (2012). *A History of Modern Libya*: Cambridge University Press.
- John, R. (2008). The Changing Libyan Economy: Causes and Consequences. *The Middle East Journal*, 75–91.
- IMF. (2010). *The Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya*. Retrieved from Washington.
- Shernanna, F., & Elfergani, S. (2007). Major Ingredient for Investing in Libya (in Arabic). *Academy of Graduate Studies, Tripoli. libya*.
- Alafi, A., & Bruijn, E. (2010). *A Change in the Libyan Economy: Towards a More Market-Oriented Economy*. Paper presented at the Management of Change conference, Lueneburg 26th – 27th of November.
- Creswell, J. (2014). *Research Design: Qualitative, Quantitative, and Mixed Methods Approaches. Research design: Qualitative, quantitative, and mixed methods approaches*.
- Siddiqui, K. (2015). Foreign Capital Investment into Developing Countries: Some Economic Policy Issues. *Research in World Economy*, 6(2), 14–29.
- Demirgüç-Kunt, A., & Detragiache, E. (1999). Monitoring Banking Sector Fragility: A Multivariate Logit Approach with an Application to the 1996–97 Banking Crises. *World Bank Policy Research Working Paper*(2085).
- Khalaf, A., (2011). Impact of Financial Liberalization on Financial Depth in Iraq. *The Review of Finance and Banking*, 3(2), 67–78.
- Sami, B. & Bechir, C. (2009). Financial Liberalization and Banking Fragility within Tunisian Financial Sector. *International Journal of Business and Management*, 2(2), 161.
- Saqib, N. (2016). Banking Sector Liberalization and Economic Growth: Case Study of Pakistan. *Journal of Business Economics and Management*, 17(1), 125–139.
- Fox, N. (2009). *Using Interviews in a Research Project*. Retrieved from. National institute for health research. Sheffield

استراتيجيات إدارة الموارد البشرية لمواكبة التغيير التكنولوجي

(دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الليبية)

د. عبد السلام محمد عبد الجواد

كلية الاقتصاد – جامعة عمر المختار

ملخص الدراسة (Abstract):

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على الاستراتيجيات التي تمارسها إدارات الموارد البشرية في الشركات الصناعية الليبية لمواكبة التغيرات الحديثة في التكنولوجيا، وكذلك التعرف على الأسلوب الذي تتم به عملية تقديم التدريب (أساليب التدريب، مقدمي التدريب، مدة التدريب، أساليب تقييم التدريب) للتعامل مع هذه التغيرات التكنولوجية، وقد تألف مجتمع الدراسة من كل الشركات الصناعية المسجلة في وزارة الصناعة الليبية، والتي تشكل ما مجموعة (110) شركة صناعية من الحجم الكبير والمتوسط والصغير. تشير نتائج الدراسة إلى أن الاستراتيجيات الأكثر استخداماً، والتي طبقت من قبل المسؤولين عن إدارة الموارد البشرية، بالشركات محل الدراسة هي العمل على توصيف وظائف جديدة، وتصميم أعمال جديدة، كاستراتيجيات تستخدم لتواكب ادخال تكنولوجيا جديدة بهذه الشركات، وبينت الدراسة إنه من ضمن أساليب التدريب المستخدمة نتيجة لإدخال تكنولوجيا حديثة كان اسلوب التدريب داخل العمل. كما كشفت نتائج الدراسة عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات محل الدراسة من حيث الحجم في استخدامهم للتدريب خارج العمل، وكذلك من حيث طبيعة مقدمي التدريب، وكذلك من حيث استخدام أساليب تقييم التدريب التي تستخدمها الشركات محل الدراسة، كما بينت أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدة التدريب وفقاً لحجم الشركات محل الدراسة. قد اوصت الدراسة إعطاء مزيد من الاهتمام لإدارة الموارد البشرية لضمان تحقيق أعلى مستوى أداء ممكن للشركات محل الدراسة، الأمر الذي سينعكس على تقديم خدمات ذات جودة للعملاء.

الكلمات المفتاحية: إستراتيجيات إدارة الموارد البشرية، التغيير التكنولوجي، الشركات الصناعية الليبية.

1.1 المقدمة (Introduction) :

ساهمت التطورات التكنولوجية، والتغيرات السريعة إعتباراً من منتصف القرن الماضي في التركيز على العنصر البشري ودوره في تحقيق النجاح والنمو للمؤسسات، وأدت هذه التغيرات في التكنولوجيا إلى ظهور عدد من التحديات التي تحتم الإهتمام بالعنصر البشري، والتركيز على تدريبه وتطويره بما يتلاءم مع هذا التغيير، والتطور السريع في التكنولوجيا.

إن مثل هذه التغيرات تؤثر تأثيراً كبيراً وقوى على المهارات البشرية المطلوبة في الفترة الحالية والمستقبلية، فأصبحت قدرة المؤسسة على التكيف والتلاؤم، لمواكبة هذه التغيرات التكنولوجية هي المحدد الرئيس، والتحدي لبقائها في مجال الأعمال (Holm,2003). إذ أصبح يقع على عاتق إدارة الموارد البشرية مسؤولية أكبر لمواكبة هذه التطورات والتغيرات التكنولوجية، كما أصبح لزاماً عليها أن تتبنى دوراً مبادراً في إعداد وتهيئة الموارد البشرية نفسياً واجتماعياً وفتحياً، لقبول هذا التغير والتكيف معه، ومن هنا أصبح ضرورة إحداث توازن، وتكييف قدرات ومهارات الأفراد جنباً إلى جنب مع التطورات التكنولوجية التي قد تحدث.

إن دور إدارة الموارد البشرية يتطلب تطبيق إستراتيجيات إدارية حديثة، لمواكبة المتغيرات والتحديات المعاصرة بشكل مستمر، لتحقيق التكامل مع التغيرات التكنولوجية، وتأتي هذه الدراسة لتكشف الإستراتيجيات التي تتخذها إدارة الموارد البشرية في الشركات الليبية الصناعية لمواكبة التطورات والتغيرات التكنولوجية، وكذلك معرفة الطرق التي تتم بها تقديم عملية التدريب، وكذلك توضيح لطبيعة الإختلافات بين الشركات محل الدراسة من مختلف القطاعات الصناعية في عملية تقديم التدريب.

2.1. مشكلة الدراسة وتساؤلاتها (The problem of the study and its questions) :

لا يخفى على إدارة الموارد البشرية أن إستخدام أحدث تقنيات التكنولوجيا، والذكاء الاصطناعي في مؤسساتها يمثل فرصة لجني المكاسب والفوائد، ومن تلك المكاسب - على سبيل الذكر وليس الحصر - زيادة الإنتاجية وخفض التكاليف المؤسسية والحفاظ على الميز التنافسية. لذا، يتعين على مدراء الموارد البشرية، الحرص على الإستفادة القصوى من أحدث التقنيات التكنولوجية، كالروبوتات والذكاء الاصطناعي والأجهزة الرقمية في تطوير كفاءة الموظفين.

هذا وعلى إدارة الموارد البشرية، أن تكون على دراية بالدور الذي يمكن أن تلعبه هذه التقنيات، وتأثيراتها الإيجابية على المجتمع والمؤسسات، حتى تتمكن من مواكبة الوتيرة المتسارعة للمنتجات التكنولوجية، وتوضيح إستخداماتها المثلى في تحقيق الأهداف المؤسسية.

لا شك أن لثورة تكنولوجيا الروبوتات والذكاء الاصطناعي آثار لا حصر لها على الشركات الصناعية محل الدراسة، ولا يمكن تجاهلها مطلقاً، بل على العكس من ذلك ما يجب عليها هو إدراكها واستغلالها بما يخدم مصالحها، والنظر إلى تحدياتها كفرص مواتية للتطوير، وتحسين أساليبها في العمل.

إن وعي الشركات محل الدراسة بما يدور حولها من تطوّر تكنولوجي يعتبر من أكثر السبل فعالية لإعداد نفسها للمستقبل التكنولوجي المحتوم، كما إن نجاح إدارة الموارد البشرية في هذه الشركات عن طريق استخدام استراتيجيات لإدارة مواردها البشرية، يساعدها على مواكبة التغيرات الحديثة في التكنولوجيا، وهو ما تحاول هذه الدراسة التعرف عليها من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

- أ. ما هي استراتيجيات إدارة الموارد البشرية المستخدمة لمواكبة التغيرات التكنولوجية الذي تواجهها الشركات الصناعية محل الدراسة؟
- ب. كيف تتم عملية تقديم التدريب (أساليب التدريب، مقدمي التدريب، مدة التدريب، أساليب تقييم التدريب) للتعامل مع التغيرات التكنولوجية؟
- ج. ما هي طبيعة الاختلافات بين الشركات محل الدراسة من حيث الحجم في عملية تقديم التدريب (أساليب التدريب، مقدمي التدريب، مدة التدريب، أساليب تقييم التدريب) للتعامل مع التغيرات التكنولوجية؟

3.1. الفرضيات (Hypotheses) :

- الفرضية الرئيسية: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات الصناعية محل الدراسة من حيث الحجم في عملية تقديم التدريب (أساليب التدريب، مقدمي التدريب، مدة التدريب، أساليب تقييم التدريب) للتعامل مع التغيرات التكنولوجية، وينبثق عنها الفرضيات الفرعية التالية:
- الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات الصناعية محل الدراسة من حيث الحجم في استخدامهم لأساليب للتدريب.
- الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات الصناعية محل الدراسة من حيث الحجم في استخدام مقدمي التدريب.
- الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات الصناعية محل الدراسة من حيث الحجم في مدة التدريب.
- الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات من حيث الحجم في استخدام أساليب تقييم التدريب.

4.1. أهمية الدراسة (Study Importance) :

- تكمّن أهمية هذه الدراسة في مجموعة من النقاط التالية:
- أ. أهمية ممارسة إدارة الموارد البشرية في ظل التغيرات والتطورات السريعة التكنولوجية، لتجنب وقوع موارد المؤسسة البشرية في مشاكل تقادم المهارات، وتحديات هذه التغيرات والتطورات في التكنولوجية.
- ب. أهمية الموضوع من حيث محاولة التركيز على تحديد الركائز الأساسية المتمثلة في استراتيجية ممارسة إدارة الموارد البشرية تجاه التغير التكنولوجي.
- ج. اعتبار الموضوع مرجعاً نظرياً وتطبيقياً لكل إدارة ترغب في تحقيق تنمية الموارد البشرية، والتكيف والتأقلم مع التغيرات التكنولوجية حتى يسهل على الأفراد التعامل مع الجيد.

5.1. أهداف الدراسة (Study Objectives):

سعت هذه الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

- أ. التعرف على الإستراتيجيات التي تمارسها إدارات الموارد البشرية في الشركات الصناعية محل الدراسة، لمواكبة التغيرات الحديثة في التكنولوجيا.
- ب. التعرف على آراء مدراء إدارات الموارد البشرية في مدى تطبيق الأدوار الحديثة لمواكبة التغيرات التكنولوجية.
- ج. التعرف على وجهات نظر مدراء إدارات الموارد البشرية في القطاعات الصناعية في استخدام إستراتيجيات إدارة الموارد البشرية لمواكبة التغيير في التكنولوجيا.
- د. التعرف على طبيعة الاختلافات بين الشركات محل الدراسة، من حيث الحجم في عملية تقديم التدريب للتعامل مع التغيرات التكنولوجية؟
- هـ. المساهمة في تقديم توصيات تساعد إدارات الموارد البشرية في مواجهة تحديات التغيرات التكنولوجية.

6.1. حدود الدراسة (The limits of the study):

يمكن تحديد حدود هذه الدراسة على النحو التالي:

- الحدود الموضوعية: تناولت هذه الدراسة موضوع إستراتيجيات إدارة الموارد البشرية، لمواكبة التغيرات التكنولوجية.
- الحدود المكانية: وحدد نطاق الدراسة على الشركات الصناعية العاملة في ليبيا، والتي تتبع وزارة الصناعة الليبية.
- الحدود البشرية: اقتصرت هذه الدراسة على المسؤولين عن إدارات الموارد البشرية في الشركات الصناعية الليبية.
- الحدود الزمنية: أجريت هذه الدراسة خلال العام الجامعي في الفترة من 2019/05 الى 2019/9.

7.1. الدراسات السابقة (Previous studies):

قام الباحث بالبحث في المكتبات التقليدية، والانترنت للاطلاع على الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية، وقد توصل لمجموعة من الدراسات التي تناولت الموضوع بصورة مباشرة أو غير مباشرة في المجتمع العربي والأجنبي وقد تم ترتيب الدراسات زمنياً من الأحدث للأقدم.

دراسة علي، ومحمود (2018). استراتيجية تنمية الموارد البشرية في المؤسسات الخدمية وعلاقتها باتجاهات العاملين نحوها " دراسة ميدانية لدى العاملين في مؤسسة الطيران العربية السورية في محافظة دمشق". هدفت الدراسة إلى تعريف استراتيجية تنمية الموارد البشرية في مؤسسة الطيران العربية السورية، وتعريف اتجاهات العاملين نحو استراتيجية تنمية الموارد البشرية في مؤسسة الطيران العربية

السورية، وتحديد طبيعة العلاقة الارتباطية بين استراتيجية تنمية الموارد البشرية في مؤسسة الطيران العربية السورية واتجاهات أفراد عينة البحث نحوها، وتبعاً لمتغيرات البحث. سحبت عينة الدراسة بنسبة (10%) من المجتمع الأصلي بواقع (375) موظفاً. كان من أهم النتائج انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الإجابات على مقياس اتجاهات العاملين تبعاً لمتغير الجنس لصالح الإناث كما انه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الإجابات على مقياس اتجاهات العاملين تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية لصالح العازبين كما بينت النتائج لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات اتجاه أفراد عينة البحث على مقياس اتجاهات العاملين تبعاً لمتغير العمر المهني.

دراسة (Velde & Bondarouk & Ruel, 2017) قياس مدى مساهمة تكنولوجيا المعلومات في إدارة الموارد البشرية e-HRM في كفاءة إدارة الموارد البشرية، وقد أُجريت هذه الدراسة على وزارة الداخلية في هولندا وهل كانت عملية التحول مفيدة للوزارة من عدمها، وقد توصلت الدراسة الى أن التطبيق الفعلي لتكنولوجيا المعلومات في إدارة الموارد البشرية مرتبطة بكفاءة إدارة الموارد البشرية، ومن خلال تحليل الانحدار توصل الباحث الى إن وجود تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في إدارة الموارد البشرية من حيث المحتوى والمضمون هي العامل التفسيري الأكثر أهمية في كفاءة إستراتيجية الموارد البشرية، وأوصت الدراسة بإجراء المزيد من البحوث الكمية المتعلقة بقياس كفاءة تكنولوجيا المعلومات في إدارة الموارد البشرية، وبإدخال المزيد من التغيرات للنموذج الذي توصل إليه الباحث.

دراسة (سراج وهيبه، 2012) بعنوان استراتيجية تنمية الموارد البشرية كمدخل لتحسين الأداء المستدام في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة شركة تصنيع اللواحق والصحية بعين الكبيرة سطيف، هدفت الدراسة الى محاولة التعرف على مدى مساهمة إستراتيجية تنمية الموارد البشرية في تحقيق الأداء المستدام للمؤسسة الاقتصادية، وكذلك لمعرفة بعض إستراتيجيات تنمية الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية، وتقديم دليل علمي على أهمية استراتيجية تنمية الموارد البشرية في تحسين الأداء المستدام للمؤسسة الاقتصادية في ظل التطورات التي يشهدها محيط هذه الأخيرة. توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها إن تنمية الموارد البشرية في الوقت الراهن صارت ضرورة حتمية لأي مؤسسة، لكونها تحرص على ضمان بقاء هذه الأخيرة مستقبلاً، وأنها نشاط هادف ومتكامل يركز على تعبير المعارف، عن طريق إستراتيجيات التعلم، والتدريب.

دراسة (رايس، 2009) بعنوان "أثر تكنولوجيا المعلومات على أداء الموارد البشرية في القطاع العام البحريني". حيث عمدت هذه الدراسة إلى إبراز أثر تكنولوجيا المعلومات على أداء الموارد البشرية، حيث شملت الدراسة (569) مبحوثاً، وقد توصلت إلى أن تكنولوجيا المعلومات ساعدت على رفع الأداء البشري، وذلك بالسرعة والدقة في أداء الأعمال، والتقليل من التكاليف، والقضاء على

ضغوطات العمل، وتفادي بعض المشاكل والصعوبات المترتبة عن النظام الكلاسيكي ككثرة الورق والإجراءات البيروقراطية والغموض في تأدية بعض المهام. كما بين الباحث أن العمل عبر شبكات الإنترنت أدى إلى تقليل حركة الأفراد داخل التنظيم وأداء أعمالهم في وقت قصير دون الحاجة إلى التنقل، كما توصل الباحث إلى أن المزايا التي منحتها لنا تكنولوجيا المعلومات في تأدية الأعمال هذا لا يعني أنها لا تتطوي على سلبيات، لكن هذه السلبيات لا تعود لتكنولوجيا المعلومات في حد ذاتها بقدر ما تعود لقصور في معارف الأفراد تجاه التكنولوجيا، واستخداماتها أو قصور في تصميم بعض البرامج المعلوماتية، والتي في غالب الأحيان تكون بسبب عدم استشارة العمال في خصوصيات العمل. دراسة (التمياط، 2007) بعنوان: "أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فاعلية إدارة الموارد البشرية في المملكة العربية السعودية". هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في الوزارات السعودية، ودرجة أهميتها والتعرف على إدارة الموارد البشرية الموجودة في هذه الوزارات، وبيان أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فاعلية إدارة الموارد البشرية في هذه الوزارات، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وفاعلية إدارة الموارد البشرية، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام الأجهزة والبرمجيات وفاعلية إدارة الموارد البشرية، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام قواعد البيانات وفاعلية إدارة الموارد البشرية، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام شبكات الإنترنت وفاعلية إدارة الموارد البشرية، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام نظم المعلومات الإدارية وفاعلية إدارة الموارد البشرية، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدريب على استخدام تكنولوجيا المعلومات وفاعلية إدارة الموارد البشرية، وأخيراً أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فاعلية إدارة الموارد البشرية تعزى للخصائص الشخصية والوظيفية (العمر، المؤهل العلمي، الخبرة العملية، والخبرة الوظيفية).

دراسة (الأغبري، 2006) بعنوان: "دور تكنولوجيا المعلومات في وظائف إدارة الموارد البشرية: دراسة ميدانية في قطاع النفط والمعادن بالجمهورية اليمنية". حيث هدفت الدراسة إلى استعراض واقع الدور الذي تلعبه التكنولوجيا الحديثة في وظائف إدارة الموارد البشرية للنهوض بعمل المنظمة ككل، وقام الباحث بتطبيق دراسته على عينة مكونة من (225) فرداً من العاملين في قطاع النفط والمعادن في الجمهورية اليمنية، وأوضحت نتائج الدراسة أن التقنيات التي أدخلت في وظائف إدارة الموارد البشرية لم تلبى الغرض منها، وتفتقد الكثير من الوظائف للتقنيات الحديثة، التي تتناسب وطبيعة واجباتها، كما أوضحت نتائج الدراسة حاجة وظائف إدارة الموارد البشرية في وحدات قطاع النفط والمعادن، للتقنيات الحديثة، ذلك لوجود نقص في تلك التقنيات بوظائف الموارد البشرية.

دراسة (شعبان، 2005) بعنوان "التحديات المعاصرة أمام الموارد البشرية العربية وسبل التغلب عليها". حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التحديات المعاصرة أمام الموارد البشرية العربية، وسبل التغلب عليها، وتحديد الفرص والتهديدات الخارجية، ونقاط القوة والضعف الداخلية، وإلى التعرف على الميزات التنافسية الممكنة عن طريق الاستخدام الفعال للعنصر البشري، وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها: أن للتكنولوجيا الحديثة دور مهم في التحديات المعاصرة أمام الموارد البشرية العربية، وأن للهيكل التنظيمي دور في التحديات المعاصرة أمام الموارد البشرية العربية كون المنظمات تعمل في بيئة تنافسية شديدة، وإن التقارب المستمر بين الإدارة العليا والدنيا، والابتعاد عن المركزية، وبيروقراطية الإجراءات، والاهتمام بتخفيض التكاليف الثابتة والمتغيرة بما في ذلك تطبيق برامج تدريبية لرفع كفاءة العاملين، وفعاليتهم يعزز وجود إستراتيجيات واضحة للمنظمات.

دراسة (مصطفى، 1996) بعنوان "انعكاسات التكنولوجيا على العنصر البشري في المنظمات العربية". قد أستعرض الباحث من خلال هذه الدراسة أهم المتغيرات التي أحدثتها التطورات التكنولوجية في السنوات العشرين الأخيرة، وتحديد الآثار الحالية والمستقبلية، وطرح مجموعة من التساؤلات تمثل محاور موضوعية للتأمل والتحليل لدى المديرين العرب.

التعليق على الدراسات السابقة:

تم الاطلاع على عدد من الدراسات في المجتمع العربي وأخرى في المجتمعات الأجنبية، ورغم أهمية الدراسات السابقة في إثراء المعرفة واعتبارها لبنة في الصرح العلمي الإنساني، إلا أن أي منها لم يتناول بشكل واضح إستراتيجيات إدارة الموارد البشرية لمواكبة التغير التكنولوجي، وهنا يكمن الإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة حيث لم يتم الربط بشكل مباشر بين إدارة الموارد البشرية والتغير التكنولوجي، لذا جاءت هذه الدراسة لتغطي الأبعاد التي لم تغطيها الدراسات الأنفة الذكر، ورغم ذلك فقد اتفقت هذه الدراسة مع عدد من الدراسات التي تم التطرق إليها من حيث تناول موضوع إدارة الموارد البشرية والتكنولوجيا، وكذلك اتفقت مع الدراسات السابقة في استخدام استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات الأولية.

2. مراجعة الأدب (Literature review):

في هذا الجزء سيتم توضيح وتعريف لمتغيرات الدراسة بدء من إدارة الموارد البشرية، ثم مفهوم إستراتيجية إدارة الموارد البشرية، ثم التطرق الى التغير التكنولوجي ومفهومة، ثم بعد ذلك أساليب التدريب المستخدمة، وكذلك أساليب تقييم التدريب.

أولاً: تعريف استراتيجية تنمية الموارد البشرية:

في ظل بيئة العمل المتغيرة والمتطورة تعددت أدوار إدارة الموارد البشرية، وأصبحت أكثر أهمية، مما إستوجب إدارتها بمنظور أكثر استراتيجية تأخذ بعين الإعتبار هذا التغير، وأصبحت إدارة الموارد البشرية على مدى العقدين الماضيين أسرع في ظل المنافسة الشديدة، والتغير التكنولوجي الحاصل في بيئة الأعمال، وفيما يلي بعض لتعاريف لإدارة الموارد البشرية قبل التطرق لتعريفها الإستراتيجي:

تُعرف إدارة الموارد البشرية على أنها "النشاط الإداري المتعلق بتحديد احتياجات المشروع من القوى العاملة، وتوفيرها بالأعداد والكفاءات المُحددة، وتنسيق الاستفاداة من هذه الثروة البشرية بأعلى كفاءة ممكنة" (بوهنية، 2014).

وعُرفت أيضا على أنها "هي ذلك الجانب من العملية الإدارية المتضمن لعدد من الوظائف والأنشطة التي تمارس بغرض إدارة العنصر البشري بطريقة فعالة وإيجابية بما يحقق مصلحة المنظمة، ومصلحة العاملين ومصلحة المجتمع (Dsseler, 2008). وعُرفت أيضا هي "تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة عمليات اختيار وتعيين، وتنمية، ومكافأة، وتكامل وصيانة الموارد البشرية بغرض الإسهام في تحقيق أهداف المنظمة (Edwin, 1984).

اما بالنسبة لإستراتيجية إدارة الموارد البشرية فقد عُرفت على أنها "نمط من استخدامات الموارد البشرية المخططة، والنشاطات التي تسعى إلى تمكين المنظمة على تحقيق أهدافها (Noe et, 1994:45). وعُرفت أيضا على أنها نهج لإتخاذ القرارات بشأن نوايا وخطط المنظمة في شكل سياسات وبرامج بشأن توفير الموارد، إدارة الأداء، التعلم والتطوير، المكافآت، وعلاقات الموظفين (Armstrong, 2009:115). كما تم تعريفها على أنها النهج الإستراتيجي لإدارة الموارد البشرية للمنظمة الذي يهتم جميع الأنشطة التنظيمية التي تؤثر على سلوك الأفراد في جهودها الرامية إلى صياغة وتنفيذ الإستراتيجيات المخطط لها، والتي من شأنها أن تساعد المنظمة على المعرفة والخبرة الأكثر توافقا (Inyang, 2010).

ثانياً: مفهوم التكنولوجيا والتغير التكنولوجي

من المعروف أن التكنولوجيا ليست شيئاً جديد في حياة الإنسان وإنما هي قديمة قدم الإنسان نفسه، فالتكنولوجيا ليست وليدة القرن العشرين كما قد يتصور البعض بل أنها رافقت وساهمت في صنع الحضارات القديمة. التكنولوجيا من المصطلحات التي تستوعب الكثير من الإجتهدات والآراء، لكونها ذات طبيعة متغيرة مع الزمن وهي دالة له، وبعدها يكون للتكنولوجيا الفعل في تحديد نوعية حياة الإنسان في المستقبل.

يرجع الأصل في كلمة التكنولوجيا (technology) إلى الإغريق وهي كلمة مركبة من مقطعين فالمقطع الأول (techno) أي الإتقان أو التقنية ويعني مهارة الحرفة، والمقطع الثاني (logy) أي العلم أو البحث، وهكذا يعني المصطلح من الناحية اللغوية علم الإتقان (جميل، 1990). كما عرف (Haddad) التغيير التكنولوجي بأنه يتضمن إستعمالات الطرق الحديثة لتحويل المواد إلى منتجات أو لتحسين الخدمات (Haddad,2002)، ولقد عرفه (Osman-Gani) بأنه يشمل التغييرات في المعدات أو الأساليب المستعملة في الإنتاج وفي العلاقات بين النشاطات المختلفة وفي تحسين طرق تدفق العمل (Osman-Gani,2003). في حين يرى (Moorhead & Griffin) أن التغيير التكنولوجي غالباً هو إعادة تصميم المهمة (Moorhead & Griffin,1995:477). أما (Milanzeleny) فقد بين بأنه تغير طبيعة المهام وأدائها، والترابط بينها، وطبيعة التدفقات المادية، وتدفقات الطاقة، والتدفقات الوقائية ويذكر أيضاً بأن التغيير التكنولوجي يؤدي إلى إكتساب المنظمات، مهام جديدة، أساليب جديدة، إدارة جديدة، ثقافة جديدة، وطرق جديدة للقيام بالأعمال (David,2009). كما يرى (Margaret, 1999:1) إن التغيير في التكنولوجي يصاحبها الكثير من التحديات. وأضاف (Smith & Moore) بأن التغيير التكنولوجي يؤثر في كيفية عملنا والتفكير بالعمل بطرق جديدة (Moore & Smith,2001:2).

يتضح من التعاريف السابقة أن التغيير التكنولوجي من حيث المفهوم يعني إدخال كل التقنيات الجديدة التي تستخدم في الصناعة، وخدمة المنظمات على سبيل المثال؛ الكمبيوتر يساعد الموظفين بالقيام في مهام متنوعة وواسعة مثل إعداد الصفقات البنكية، بوليصة التأمين على الحياة، وتتحكم أيضاً بجزء كبير من عمليات الصناعة مثل مناولة المعدات، ومراجعة الجودة، والاجتماعات. بعض المنظمات ابتكرت أنظمة التصنيع المرن وهذه الأنظمة ولدت أجزاء أو إنتاج كلي بواسطة التشغيل الآلي من التصميم الأولي إلى تسليم بدون تدخل الإنسان. أن هذه التغييرات التكنولوجية أوقعت حدثاً كبيراً بسبب الإمكانيات العالية للتكنولوجيا إلى الإنتاج بأدنى كلفة ورفع الإنتاجية، وتحسين الجودة (Strasser, 2000).

إن التغييرات في العملية التكنولوجية، المواد التكنولوجية، الإنتاج، الخدمة التكنولوجية، أنظمة المعلومات وأنظمة الإدارة لأي عملية تؤثر بشكل كبير ومهم على السياسة التي تتحكم بالعمل، والمهارات العمالية المطلوبة للعملية بالإضافة لتأثيراته الواضحة في محيط العمل وطبيعة الحياة العملية وفي متطلبات إعادة التدريب في المنظمة كما أوضح (Skinner) أن التكنولوجيا هي الموجه الأساس لمحيط العمل لسببين: أولاً لأن التكنولوجيا الحديثة تتطلب مهارات جديدة ومختلفة، وثانياً أن التكنولوجيا الحديثة تؤثر في النظام الداخلي للعملية، والتي تتضمن عملية الإدارة والسياسة والمهارات الجسدية أو

(مهارات المنظمة المختلفة) متضمنا التدريب الجسدي، وغالباً ما يظهر في سياسة تدريب مشتركة (Leong, 1994:843).

ولقد أشار (Beer) إلى مجموعة من العوامل المؤثرة على التطور التكنولوجي والتغيير التكنولوجي مثل السوق المتوقعة، بيئة البحث والتطوير في الشركة مكان العمل، المشاكل التقنية (الفنية) الخاصة، المنظمات الحكومية والمنافسة (Turban, 2002). ومن خلال ما سبق يبرز بوضوح ضرورة الاهتمام بالتغيير التكنولوجي إذ أصبح الاستغلال الكفؤ والفعال لأساليب التكنولوجيا الحديثة ضروري لبقاء المنظمة واستمرارها.

ثالثاً: الإستراتيجيات المستخدمة في إدارة الموارد البشرية لمواكبة التغير التكنولوجي

تشهد إدارة الموارد البشرية العديد من التحديات والمتغيرات التي تؤثر في مختلف إستراتيجيتها، وأنظمتها وثقافتها التنظيمية، وبالتالي فان أنشطة إدارات الموارد البشرية تتأثر إلى حد كبير بما يحدث لتلك المنظمات. لذلك أصبح من الضروري التعرف على هذه المتغيرات وتحديدها بشكل دقيق. لقد أتفق معظم الكتاب في أدبيات إدارة الموارد البشرية مثل (Certo, 1997) و(المغربي، 2006) و (Deb, 2008) على تحديد العديد من التحديات التي تواجهها إدارة الموارد البشرية لممارسة وظائفها الإستراتيجية ومن ضمن هذه التحديات وهو موضوع هذه الدراسة وهو التغير التكنولوجي والذي يعد من ضمن أهم التحديات التي تواجه ممارسة إستراتيجيات إدارة الموارد البشرية في منظمات الأعمال في العصر الحاضر، وذلك لمعرفة قدرة تلك الإدارات على إستخدام وتبنى إستراتيجيات للتعامل معها وإستثمارها لتحسين الأداء وتطوير المنتجات، وتحسين الجودة لمواكبة هذه التغيرات أو التطور التكنولوجي، وذلك لما لهذه التغيرات التكنولوجية من انعكاسات على أنظمة العمل للموارد البشرية، وإحداث تغيرات نوعية في تصميم الوظائف والهيكل التنظيمي، ونوعية المهارات والأدوار المطلوبة للأداء الفعال، وتطوير المنتجات بابتكار أساليب وأفكار حديثة (المرسى، 2003). في ظل هذه الإستراتيجية الجديدة قامت إدارة الموارد البشرية بوضع إستراتيجية متكامل وتتطابق مع إستراتيجية المؤسسة، واحتوت على الآتي: (Anon, 2006)

- أ. توصيف وظائف جديدة، وتصميم أعمال جديدة، تخدمان وتتماشيان مع المنتج الجديد.
- ب. تحديد الإحتياجات التي تتطلبها المنظمة لخدمة المنتج الجديد من الموارد البشرية، مع تحديد حجم الموارد البشرية القديمة التي سيتم الإستغناء عنها نظراً لعدم توفر المهارات العالية فيهم، والتي يتطلبها المنتج الجديد.
- ج. تصميم حملة إستقطاب شاملة لسوق العمل، بهدف إيجاد وتوفير الموارد البشرية ذات الكفاءة والمهارة العالية، للإختيار من بينها؛ لتوظيفه وتعيينه في المنظمة لتلبية حاجاتها الجديدة لمواجهة متطلبات المنتج الجديد.

د. إعداد ووضع برامج تدريبية وتأهيلية مستخدمةً في ذلك الوسائل والمناهج العلمية التدريبية الحديثة، والمعرفة التكنولوجية المتقدمة في مجال صناعة المنتج الجديد، وذلك للموارد البشرية الجديدة، وما ستبقى عليه المنظمة من الموارد البشرية القديمة.

لذلك فإن الإستراتيجيات المتبعة في المؤسسة لإدارة مواردها البشرية تظل تحدياً تواجهه ممارسة تنمية المورد البشرية لكونها تؤثر على أساليب وطرق العمل وعلى إستخدام تلك الإستراتيجيات (Certo, 1997)، مما يستوجب للمؤسسة التي حدث فيها التغير التكنولوجي بإستخدام هذه الإستراتيجيات لمواكبة هذا التغير، ومن ضمن هذه المؤسسات الشركات الصناعية الليبية محل الدراسة، فقد أدى النمو الصناعي إلى التغيير في مجالات عديدة من الحياة حيث أدى عهد المعلومات إلى إستخدام الكمبيوتر كمساعد في مجال التصنيع وأدى إلى تطوير أنظمة ووسائل أخرى متعددة جديدة، وبهذا وضعت التكنولوجيا الجديدة متطلبات حديثة على الأعضاء ذوي الكفاءات من حيث توفير الأيدي العاملة التي تمتلك الخبرة، وتوفير الموارد الأولية الضرورية (Daft, 2004:1). وفي عالم الأعمال اليوم فإن من المحتمل أن تخرج أي منظمة لا تتطور أو تكتسب أو تتكيف مع تكنولوجيا جديدة بشكل مستمر فعالنا الحاضر يتميز بدرجة عالية من التطور العلمي والتفوق التكنولوجي في كافة المجالات إلى حد باتت معه القدرة على إبداع المعرفة العلمية والتكنولوجيا أحد المقومات الأساسية للنمو الاقتصادي، وكل ذلك شجع المنظمات على الإبتكار وتطبيق التكنولوجيا الحديثة للتكيف مع البيئة والإنتاج بكفاءة عالية وتقديم منتجات جديدة (Daft, 2004:360).

رابعاً: أساليب التدريب (Training methods)

هي الأساليب التي يمكن من خلالها حصول الموظف على التدريب الذي يحتاجه لتطوير مهاراته الفنية والوظيفية، والمعرفية سواء لتحسين أدائه في القيام بالأعمال الموكلة إليه أو إدخال تكنولوجيا جديد تتطلب التدريب عليها أو للانتقال إلى مستوى أعلى في مساره الوظيفي ويمكن تصنيف أساليب التدريب إلى نوعين من حيث مكان التدريب وهي كالتالي:

1. أسلوب التدريب في مكان العمل وأثناء الدوام الرسمي :

طبقاً لهذا الأسلوب المتبع والأكثر شيوعاً في تدريب وتنمية الموارد البشرية العاملة داخل المؤسسة، يتم تدريب هذه العمالة في مكان عملها، وأثناء دوامها الرسمي، من خلال مدربين من داخل المؤسسة يوجهون ويرشدون الموارد البشرية محل التدريب نحو آليات فنية ومهنية للتعامل مع أعمالهم ومهامهم الوظيفية؛ لضمان تحسين الأداء، وجودة المخرجات التي يقدمونها في صورة سلعة أو خدمة... إلخ. والمدربون طبقاً لهذا الأسلوب يحرصون في الرئيس المباشر (المشرف) للموارد البشرية، وفي الزملاء

أصحاب الأقدمية في العمل وذوي الكفاءة المشهوددة (Dessler, 2008) ويمكن تصنيف هذا الأسلوب الى التالي:

أ. أساليب تدريب جماعي:

وفي هذه المجموعة من أساليب التدريب والتنمية تتم عمليات التعلم والتدريب وإكساب المهارات من خلال مدرب أو عدد من المدربين لمجموعة من الموارد البشرية المراد تدريبها داخل المؤسسة، وقد يكون المدرب أو المدربون من الموارد البشرية العاملة في المؤسسة - الرئيس (المشرف) المباشر، زميل العمل الأقدم - أو من خارجها يستعان به من مراكز التدريب أو غيرها (Low, 1998).

ب. أساليب تدريب فردية:

وفي هذه المجموعة من أساليب التدريب والتنمية تتم عمليات التعلم والتدريب وإكساب المهارات من خلال مدرب أو عدد من المدربين لمورد واحد (فرد) من الموارد البشرية المراد تدريبها داخل المؤسسة، وقد يكون المدرب أو المدربون من الموارد البشرية العاملة في المؤسسة أو من خارجها (Low, 1998).

ج. أساليب تدريب نظرية:

وفي هذه المجموعة من أساليب التدريب والتنمية تتم عمليات التعلم والتدريب، وإكساب المهارات من خلال قاعة المحاضرات داخل المؤسسة، لمجموعة من الموارد البشرية يراد إكسابها ثقافات ومعارف محددة عن طريق الدروس أو المحاضرات النظرية التي يقوم بها مدرب أو عدد من المدربين (Inyang, 2010).

د. أساليب تدريب عملية أو تطبيقية:

وفي هذه المجموعة من أساليب التدريب والتنمية تتم عمليات التعلم والتدريب، وإكساب المهارات من خلال الوحدات أو ورش العمل والندوات أو مناقشات مجموعة صغيرة، أو من خلال الوحدات الإدارية للموظفين العاملين في المؤسسة؛ والمنوط بهم القيام بالأعمال الإدارية الكتابية، أو القيام بالأعمال المحاسبية بتدريبهم مثلاً على برامج حاسوبية متخصصة في الحسابات، بهدف إكسابهم المهارات اللازمة، والخبرات الكافية في كيفية التعامل مع الآلات الحديثة، والتكنولوجيا المتقدمة التي تصب في صالح العملية الإنتاجية بشكل مباشر، وتيسير الأعمال الإدارية والمحاسبية، وكل ذلك يخدم الأهداف الاستراتيجية للمنظمة ككل، ويقوم بعملية التدريب هذه مدرب أو عدد من المدربين سواء من داخل أو من خارج المؤسسة (Inyang, 2010).

هـ. أساليب تدريب تتم في المختبرات والمراكز لتدريب:

وفي هذه المجموعة من أساليب التدريب والتنمية تتم عمليات التعلم والتدريب، وإكساب المهارات والخبرات من خلال تدريب الموارد البشرية العاملة في المؤسسة في مختبرات ومراكز مهياة ومشابهة

لبيئة العمل التي تعمل فيها الموارد البشرية محل التدريب، والعباب المحاكاة والاشربة السمعفة (Ardichvili, 2001).

2. أسلوب التدريب خارج العمل

هو الأسلوب الذي يحصل من خلاله المُدرّب على الخبرات والمهارات اللازمة خارج مكان عمله، ويتميز هذا الأسلوب بالتنظيم أكثر من التدريب الداخلي، فالمراكز التجربفة تمتلك التجهيزات، والإمكانات التي تساعد على التدريب أكثر من المؤسسات، كما أنها تستعين بمدرّبين أكفاء ذوي خبرة كبيرة في مجال التدريب، وفي مجال الدورات التدريبفة مما سيضيف قيمة أكثر للموظفين. إلا أنها قد تكون ذات تكلفة مادية باهظة، وقد تركز على الجانب النظري، والعالم في بعض الحالات بدلاً من التركيز على تفاصيل العمل التي يرغب الموظف في تطويرها. وعادة ما تلجأ المؤسسة الى استخدام طريقتي التدريب معاً وليس التركيز على إداها فقط، وذلك إعتياداً على طبيعة التدريب ووقته وأهميته والإمكانات اللازمة توافرها لإتمامه (Dessler, 2008).

خامساً: مدة التدريب (Training duration):

تعتمد المدة الزمنية المطلوبة للتدريب على نوع التدريب المقدم، ويمكن تقسيم التدريب من حيث الوقت الى (حسونة، 2008):

أ-التدريب قصير الاجل: ويستغرق هذا النوع من التدريب فترة أسبوع الى ستة أسابيع، ويتم فيه عقد دورات تدريبفة بصورة مكثفة ومركزة حول البرنامج التدريبي، ومن عيوبه عدم توفر الوقت الكافي للتدريب لتغطية الموضوع بصورة تفصيلفة وكاملة وشمولفة.

ب- التدريب طويل الآجل: وفي هذا النوع من التدريب يمتد الى سنة أو أكثر ولذلك لحصول المتدرب على المعلومات الكافية حول المادة التدريبفة، مما يجعل الاستفادة منها أكبر قياسا بالتدريب قصير الاجل، ومن العيوب التي تؤخذ على هذا النوع من التدريب طول الفترة الزمنية، بالإضافة عن التكاليف الناجمة عن العملية التدريبفة.

سادساً: أساليب تقييم التدريب (Training evaluation methods)

تقييم التدريب هو عملية هادفة لقياس فاعلفة الخطة التدريبفة وكفاءتها ومقدار تحقيقها للأهداف المطلوبة، وإبراز نواحي الضعف والقوة فيها، كما يعرف أيضا بالإجراءات التي تقاس بها كفاءة البرامج التدريبفة، ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها المرسومة، كما تقاس بها كفاءة المتدربين ومدى التغير الذي نجح التدريب والتنمية في إحداثه فيهم، وكذلك تقاس بها كفاءة المدرّبين الذين قاموا بتنفيذ العمل التدريبي، هناك أكثر من أسلوب من طريفة لتقييم التدريب وهي (جون، 2012):

أ. الاستبيان.

يتم توزيع استبيان على المشاركين في نهاية البرنامج التدريبي لمعرفة رأيهم بأهمية ذلك البرنامج وقيمه، وقد دلت الدراسات على أن هذه الطريقة هي الأكثر استخداماً، وأن المشتركين في معظم الأحيان يقيمون إيجابياً بعد انتهاء التدريب والتنمية مباشرة.

ب. الاختبار.

القيام بإجراء اختبار للمشاركين قبل البرنامج التدريبي وبعده، لمعرفة الفرق بين نتائج الاختبارين، إلا أن المشكلة هنا هي في التأكد فيما إذا كان ذلك الفرق هو نتيجة التدريب والتنمية، وليس بتأثير عوامل أخرى.

ج. تقرير المدرب.

بعد انتهاء البرنامج التدريبي يتم السؤال عن النتائج التي حققها هذا البرنامج، ومدى بلوغه للأهداف المحددة له، وقياس ردود الفعل ومقدار التعلم من خلال قائمة استقصاء توزع على المتدربين.

د. تقرير المشرف.

ويتم من خلال قيام المشرفين المباشرين للمتدربين بتقييم نتائج التدريب والتنمية على رؤوسهم وذلك بملاحظة التغير الذي يطرأ على سلوكهم وإنجازهم في العمل بعد انتهاء التدريب.

3. منهج وإجراءات الدراسة (Study Methodology and Procedures):

قد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة البحثية، لدراسة إستراتيجيات إدارة الموارد البشرية المستخدمة لمواكبة التغير التكنولوجي الذي تواجه الشركات الصناعية محل الدراسة، من خلال الإجراءات التالية:

1.3. مجتمع وعينة الدراسة (The population and study sample):

تألف مجتمع الدراسة من كل الشركات الصناعية المسجلة في وزارة الصناعة الليبية (2015)، وهي جميعها مملوكة بالكامل للدولة الليبية والتي تشكل ما مجموعة (110) شركة صناعية من الحجم الكبير والمتوسط والصغير، كما هو موضح بالجدول رقم (1)، ورمز الباحث للشركات حسب الحجم بالرموز **(LMCs)** Large Manufacturing Companies شركات صناعية كبيرة الحجم إما الشركات صناعية صغيرة الحجم رمز لها بالرمز **(SMCs)** Small Manufacturing Companies، حيث تم تحديد حجم الشركات وفقاً لعدد الموظفين ورأس المال لكل شركة بالشركة التي تحتوي على أكثر من (250) موظف أو تحمل رأس مال لا يقل عن 2.5 مليون دينار صنفت على أساس ذات حجم كبير، وقد استخدم في هذه الدراسة عدد الموظفين كأجراء لتحديد حجم الشركات، وبناء عليه قد حدد عدد الشركات الكبيرة (56) شركة أما الشركات الصغيرة (54) شركة، والتي ستطبق عليها هذه الدراسة.

جدول رقم (1) الشركات الصناعية المستهدفة للدراسة وفقاً للحجم.

المجموع Total		عدد الشركات الصغيرة SMCs	عدد الشركات الكبيرة LMCs	نوع الصناعة Types of Industry
النسبة %	العدد N			
21.8	24	14	10	1- الأغذية والمشروبات
15.5	17	9	8	2- الأثاث والسجاد والمنتجات الخشبية
10.9	12	3	9	3- البلاستيك والمنتجات المطاطية
8.2	9	3	6	4- تصنيع والمنتجات المعدنية
8.2	9	4	5	5- المنسوجات والملابس والجلود
9.1	10	9	1	6- الكهرباء والإلكترونيات
6.4	7	2	5	7- الكيماويات والزيوت
5.5	6	4	2	8- المنتجات غير المعدنية
4.5	5	2	3	9- الآلات والسيارات، المحركات والمركبات
3.6	4	1	3	10- الطباعة وورق الكتابة
3.6	4	2	2	11- الخرسانة، الأسمنت والحديد
2.7	3	1	2	12- (منتجات -الدواء - الزجاج) أخرى
100.0	110	54	56	المجموع

ومن هنا تم توزيع عدد (110) إستبانة إلا أن عدد الاستثمارات المسترجعة كانت (105)، بينما كان عدد الاستبانات الصالحة التي دخلت للمعالجة والتحليل الإحصائي (100) أي بنسبة (98%) من عدد الاستثمارات التي تم توزيعها على عينة الدراسة، والجدول رقم (2) يبين عدد الإستبانات الموزعة والمستردة والخاضعة للتحليل:

جدول (2) عدد الاستثمارات الموزعة وعدد الاستبانات المستردة ونسبة الاسترداد.

حجم المجتمع	الاستثمارات الموزعة	الاستبانات المستردة	نسبة المستردة	الاستثمارات الصالحة	نسبة الصالحة
110	110	105	95%	100	91%

2.3. أداة جمع البيانات (Data Collection Instrument)

اعتمدت الدراسة على أسلوب الاستبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات، وقد مرت بعدة مراحل أثناء التصميم أولاً: عرضها على ذوي الاختصاص، ممن لديهم الخبرة الجيدة في صياغة أسئلة الاستبيانات للاسترشاد بأرائهم في مدى سلامة الاستبيان، ومراجعته وتدقيقه فنياً ولغوياً. ثانياً: للتأكد من وضوح الفقرات وتوافقها مع أهداف البحث، وخلوها من العبارات الغامضة، وظهورها بالشكل المناسب، والمفهوم للمبحوثين، وقد تم توزيع الاستمارة على (15) فرداً لأجراء اختبار أولى لها، وتم تصميم الاستبيان بعناية فائقة ليغطي كافة العناصر ذات العلاقة بأهداف وتساؤلات الدراسة، وصمم الاستبيان من ثلاثة أجزاء، تضمن الجزء الأول؛ بيانات عامة عن الشركات محل الدراسة، وتضمنت نوع الصناعة في الشركات محل الدراسة، ملكية الشركات، عدد سنوات عمل الشركة، عدد الموظفين في الشركات محل الدراسة. الجزء الثاني؛ معلومات شخصية عن المشاركين في الاستبيان، وتضمنت جنس المشاركين، والعمر، والمؤهل العلمي، والمسمى الوظيفي للمشاركين في الاستبيان. أما الجزء الثالث؛ الأسئلة المتعلقة بموضوع الدراسة، والتي تضمنت إستراتيجيات إدارة الموارد البشرية المستخدمة لمواكبة التغير التكنولوجي الذي تواجهه الشركات الصناعية محل الدراسة، كما تضمن عملية تقديم التدريب من حيث (أساليب التدريب، مقدمي التدريب، مدة التدريب، أساليب تقييم التدريب) للتعامل مع التغيرات التكنولوجية. وتم تصميم العبارات لقياس مستوى ومتغيرات الدراسة بناء على إجابات متدرجة حيث استخدم مقياس ليكرت الخماسي لهذه الغاية والجدول رقم (3) يبين درجات الموافقة.

جدول (3) درجة الموافقة باستخدام مقياس ليكرت.

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

كذلك تم استخدام المتوسطات الحسابية التي دعمت بالنسب المئوية كمعايير أساسية في التحليل، ويبين الجدول رقم (4) فئة المتوسطات الحسابية، والتفسير اللفظي المرتبط بها، وذلك حسب مقياس ليكرت، وذلك من أجل التعرف على مدى استجابة الشركات محل الدراسة مع التغيرات التكنولوجية السريعة من أجل البقاء في دائرة المنافسة، فإذا زادت القيمة عن (3.5) فإن الإستجابة تعد مرتفعة، بينما من 3 إلى 3.5 فإن الإستجابة تعد معتدلة، وإذا انخفضت القيمة عن (3) فإن الإستجابة تعد ضعيفة أو منخفضة.

جدول (4) فئة المتوسط الحسابي والتفسير اللفظي.

مرتفع	متوسط	منخفض
من 3.5 فما فوق	من 3 الى 3.5	من 1 الى 3

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على دراسات سابقة.

3.3. المعالجات الإحصائية للبيانات (Statistical processors for data):

بعد الانتهاء من تجميع استمارات الاستبيان الدراسة تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل بيانات الدراسة وكانت الأساليب الإحصائية المستخدمة كالتالي:

أ. الجداول التكرارية (Frequency Table) والنسب المئوية لغرض توصيف العينة احصائياً.

ب. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

ج. اختبار (F) لمعرفة الفروق ذات الإحصائية بين الشركات الصناعية محل الدراسة من حيث الحجم في عملية تقديم التدريب.

1.3. صدق وثبات الإستبانة (Validity and consistency of the questionnaire)

للتحقق من مدى ثبات الاستبيان تم استخدام ألفا كرونباخ (Chronbach Alpha) لقياس مدى ثبات أداة الدراسة، وتبين أن قيمة المعامل بلغت لكافة فقرات الاستبيان (0.96)، وهي قيمة عالية مقبولة لأغراض البحث العلمي، وفق المعايير الإحصائية. كما تم حساب معامل الارتباط بيرسون، للتأكد من الاتساق الداخلي لأسئلة الاستبيان، وتبين وجود علاقات ارتباط وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01) بين كل فقرة مع المجموع الكلي للفقرات الذي تنتمي إليه، مما يطمئن الباحث الى سلامة نتائج الدراسة.

4. عرض ومناقشة النتائج (Discuss the results):

يركز هذا الجزء من الدراسة على تحليل للبيانات التي تم الحصول عليها من خلال أداة الدراسة التي تم توزيعها على العينة المدروسة كما يلي:

1.4. الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة:

أولاً: معلومات عن الشركات محل الدراسة.

في هذا الجزء سيتم عرض لبعض المعلومات عن الشركات التي استهدفت في الدراسة وذلك بناء على استجابات استمارات الاستبيان من خلال التالي: -

أ. نوع الصناعة في الشركات محل الدراسة.

ب. ملكية الشركات محل الدراسة.

ج. عدد سنوات عمل الشركة.

د. عدد العاملين في الشركات محل الدراسة.

أ. نوع الصناعة في الشركات محل الدراسة.

قد صنفت شركات التصنيع وفقا لحجم الشركة والمنتجات المصنعة، كما هو مبين في الجدول رقم (1) والذي يبين مجتمع الدراسة، والتي شملت (110) من المسؤولين عن إدارة الموارد البشرية، كان العدد النهائي للشركات المشاركة في هذه الدراسة ما نسبته (91%) من إجمالي المشاركين، والتي يمكن تقسيمها إلى (51%) يتألف من الشركات الكبيرة (LMCs)، و(49%) للشركات الصغيرة والمتوسطة (SMCs) وكما هو مبين في الجدول رقم (5)، بينت النتائج انه (22%) منها ينتمي لصناعة المواد الغذائية والمشروبات، ومن بين LMCs و SMCs بنسب تمثل (19.7%) و(24.5%) من إجمالي فئاتها على التوالي، ويتضح من الجدول أن غالبية مجتمع الدراسة من الصناعات الغذائية والمشروبات، وهذا يمثل أكبر مجموعة في قطاع الصناعات التحويلية (22%) من مجتمع الدراسة.

جدول رقم (5) عدد ونسب الشركات الصناعية المشاركة في الاستطلاع.

المجموع Total		الشركات الصغيرة SMCs		الشركات الكبيرة LMCs		نوع الصناعة
النسبة %	العدد N	النسبة %	العدد N	النسبة %	العدد N	
22	22	25	12	20	10	1- الأغذية والمشروبات
16	16	19	9	13	7	2- الأثاث والسجاد والمنتجات الخشبية
10	10	6	3	13	7	3- البلاستيك والمنتجات المطاطية
9	9	6	3	12	6	4- تصنيع والمنتجات المعدنية
9	9	8	4	10	5	5- المنسوجات والملابس والجلود
8	8	14	7	2	1	6- الكهرباء والإلكترونيات
5	5	4	2	6	3	7- الكيماويات والزيوت
5	5	6	3	4	2	8- المنتجات غير المعدنية
5	5	4	2	6	3	9- الآلات والسيارات، المحركات والمركبات
4	4	2	1	6	3	10- الطباعة وورق الكتابة
4	4	4	2	4	2	11- الخرسانة، الأسمنت والحديد
3	3	2	1	4	2	12- (منتجات -الدواء - الزجاج) أخرى
%100.0	100	%100	49	%100	51	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل.

ب. ملكية الشركات محل الدراسة.

بينت النتائج بالجدول رقم (6) إن أكثر من (90%) من الشركات محل الدراسة أن (88% من LMCs و94% من SMCs) مملوكة بالكامل من قبل الليبيين. كما بينت النتائج أيضا انه لم يكن هناك أي من هذه الشركات محل الدراسة مملوكة بالكامل من قبل الأجانب. أما العدد الباقي من الشركات محل الدراسة، والتي تمثل (9%) من الشركات كانت من المشاريع المشتركة المملوكة جزئيا من قبل الليبيين والأجانب، على سبيل المثال الشركات المنتجة للمشروبات، الآلات والسيارات، منتجات الدواء، والكيماويات والزيوت.

جدول رقم (6) عدد ونسب الشركات الصناعية وفقا لملكيتها.

المجموع Total		حجم الشركة				نوع الصناعة
		SMCs		LMCs		
النسبة %	العدد N	النسبة %	العدد N	النسبة %	العدد N	
91	91	94	46	88	45	100% مملوكة محليا
0	0	0	0	0	0	100% مملوكة من أجنبي
9	9	6	3	12	6	مشروع مشترك مع شركة أجنبية
%100.0	100	%100	49	%100	51	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل.

ج. عدد سنوات عمل الشركات.

بينت النتائج إن الفترة الزمنية التي أسست فيها الشركة تفاوتت من (أقل من عشر سنوات الى أكثر من أربعين سنة) كما هو موضح بالجدول رقم (7) والذي يبين إن هناك مجموعات كبيرة من الشركات محل الدراسة عملت لمدة (من 20 إلى 39 سنة)، وهي مثلت ما نسبته حوالي (78%) من LMCs وبنسبة (62%) من SMCs. الشركات العاملة لأقل من 10 سنوات تمثل (18%) من SMCs و(4%) من LMCs. وكانت نحو (6%) من الشركات محل الدراسة LMCs والتي كانت تعمل لأكثر من 40 عاما وكانت تعتبر من أقدم الشركات المدرجة في مجتمع الدراسة.

جدول رقم (7) عدد ونسب الشركات الصناعية وفقاً لفترة التأسيس.

المجموع Total		حجم الشركة				عدد سنوات عمل الشركة
		SMCs		LMCs		
النسبة %	العدد N	النسبة %	العدد N	النسبة %	العدد N	
11	11	18	9	4	2	أقل من 10 سنوات
15	15	18	9	12	6	من 10 سنوات إلى 19 سنة
30	30	35	17	25	13	من 20 سنة إلى 29 سنة
40	40	27	13	53	27	من 30 سنة إلى 39 سنة
4	4	2	1	6	3	من 40 إلى 49 سنة
%100.0	100	%100	49	%100	51	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل.

د. عدد العاملين في الشركات محل الدراسة.

بما أنه تمت الإشارة فيما سبق إنه تم تصنف حجم الشركات محل الدراسة وفقاً لعدد العاملين بها حيث صنفت الشركات التي لديها أكثر من 250 عاملاً كشركات كبيرة الحجم (LMCs) والشركات التي لديها 250 عاملاً أو أقل تصنف إلى الشركات الصغيرة الحجم (SMCs) (Mankin, 2009). فقد بينت النتائج في جدول رقم (8) أنه أكثر من نصف الشركات صغيرة الحجم محل الدراسة أنها تملك ما بين 100-250 عاملاً، وإن حوالي (45%) من الشركات كانت تملك أقل من 100 عاملاً، وفي المقابل في LMCs، كان (29%) من الشركات الكبيرة الحجم محل الدراسة بينت إنها تملك ما بين 251-600 من العاملين و(26%) من نفس الشركات تملك ما بين 600-999 من العاملين، في حين أن أقل من (40%) من الشركات منها تملك أكثر من 1000 عاملاً، وكان (6%) فقط من هذه الشركات تملك ما بين 2000-3000 من العاملين. وتجدر الإشارة هنا إلى أن أقل عدد من العاملين في LMCs كان (280) عاملاً وكان أعلى عدد (2700). وفي SMCs، وكان أقل عدد من العاملين (50) عاملاً، وكان أعلى مستوى (250). ومن المهم جداً هنا تحديد عدد العاملين من الشركات محل الدراسة حيث إن عدد العاملين في أي مؤسسة يمكن أن يؤثر على ممارسة تطوير تنمية الموارد البشرية (Matthews et al, 2004) (Nadler & Nadler, 1989).

جدول رقم (8) عدد ونسب الشركات الصناعية وفقاً لعدد العاملين بها.

المجموع Total		حجم الشركة				عدد العاملين بالشركة
		SMCs		LMCs		
النسبة %	العدد N	النسبة %	العدد N	النسبة %	العدد N	
22	22	45	22	0	0	أقل من 100 عامل
27	27	55	27	0	0	من 100 إلى 250 عامل
15	15	0.0	0	29	15	من 251 إلى 599 عامل
13	13	0.0	0	26	13	من 600 إلى 999 عامل
20	20	0.0	0	39	20	من 1000 إلى 1999 عامل
3	3	0.0	0	6	3	من 2000 إلى 3000 عامل
%100.0	100	%100	49	%100	51	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل.

ثانياً: معلومات شخصية عن المشاركين في الاستبيان.

في هذا الجزء سيتم عرض لبعض المعلومات الشخصية عن المشاركين في الاستبيان، وهم المسؤولون عن إدارة الموارد البشرية، وذلك بناءً على إجابات الاستبانة من خلال التعرف على نوع (الجنس) المشاركين في الاستبيان، وأعمارهم والمستوى التعليمي لهم، والمسمى الوظيفي الذي يعمل به المشاركين في الاستبيان.

أ. نوع المشاركين في الاستبيان.

بينت النتائج من خلال الجدول رقم (9) إنه أكثر من ثلاثة أرباع مجتمع الدراسة كان من الذكور، و (21%) المتبقية من الإناث، ويبين الجدول مؤشراً واضحاً على وجود اختلاف كبير بين LMCs و SMCs، مع زيادة نسبية للمشاركين من النساء في SMCs.

جدول رقم (9) عدد ونسب الشركات الصناعية وفقاً لجنس المشاركين في الاستبيان.

المجموع Total		حجم الشركة				النوع
		SMCs		LMCs		
النسبة %	العدد N	النسبة %	العدد N	النسبة %	العدد N	
79	79	71	35	86	44	ذكر
21	21	29	14	14	7	أنثى
%100.0	100	%100	49	%100	51	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل.

ب. أعمار المشاركين في الاستبيان.

تُبين نتائج الجدول رقم (10) أن أعمار المشاركين في الاستبيان تراوحت من منتصف الثلاثينات إلى أواخر الأربعينيات، حيث ما يقارب نسبة (88%) من LMCs و (83%) من SMCs تراوحت أعمارهم من 30-50 سنة. أما عن الفئة العمرية (25-35 سنة) لم تكن هناك أي من المستجيبين الذين كانوا مسؤولين عن تنمية الموارد البشرية في كل من LMCs أو SMCs. وأوضحت النتائج أيضاً إن بعض المشاركين ينتمون إلى الفئة العمرية الأكبر (أكثر من 50 عاماً) ولكن هذه الفئة كانت في كل من LMCs و SMCs تمثل أقل من (20%) من مجموع الشركات محل الدراسة. لذلك نجد أن غالبية المسؤولين عن إدارة الموارد البشرية هم في منتصف العمر، واتضح من النتائج أن متوسط عمر المشاركين قدر بحوالي 40 عاماً.

جدول رقم (10) عدد ونسب الشركات الصناعية وفقاً لعمر المشاركين في الاستبيان.

المجموع Total		حجم الشركة				العمر
		SMCs		LMCs		
النسبة %	العدد N	النسبة %	العدد N	النسبة %	العدد N	
0	0	0.0	0	0.0	0	من 25 إلى 30 سنة
16	16	12	6	20	10	من 31 إلى 35 سنة
22	22	24	12	20	10	من 36 إلى 40 سنة
20	20	21	10	20	10	من 41 إلى 45 سنة
25	25	24	12	28	15	من 46 إلى 50 سنة
14	14	19	9	10	5	من 51 إلى 55 سنة
1	1	0.0	0	2	1	من 56 إلى 60 سنة
%100.0	100	%100	49	%100	51	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل.

ج. المستوى التعليمي للمشاركين في الاستبيان.

بينت نتائج الدراسة كما موضح بالجدول رقم (11) أن (69%) من المشاركين لديهم مؤهلات التعليم العالي مثل درجة البكالوريوس والليسانس، وحاملي الدبلوم المتقدم. كما بينت أيضاً ان (13%) من مجتمع الدراسة على أعلى مستوى من التعليم، مثل درجة الماجستير، في كل من LMCs و SMCs، وهذا يتفق مع ما أشار إليه LOW أن هناك طلباً متزايداً على التعليم على مستوى عالٍ من القوى العاملة، وخاصة في الصناعات التحويلية (Low, 1998). من ناحية أخرى، بينت النتائج ان عدد قليل من مجتمع الدراسة (18%) حصلوا فقط على مستوى شهادة التعليم الثانوي.

جدول رقم (11) عدد ونسب الشركات الصناعية وفقاً للمستوى التعليمي للمشاركين في الاستبيان.

المجموع Total		حجم الشركة				مستوى التعليم
		SMCs		LMCs		
النسبة %	العدد N	النسبة %	العدد N	النسبة %	العدد N	
18	18	22	11	14	7	شهادة ثانوية
29	29	27	13	31	16	دبلوم عالي
40	40	41	20	39	20	مؤهل جامعي
13	13	10	5	16	8	شهادات عليا
%100.0	100	%100	49	%100	51	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل.

د. المسمى الوظيفي للمشاركين في الاستبيان.

يتضح من نتائج الجدول رقم (12)، أن المسمى الوظيفي للعاملين المسؤولين عن إدارة الموارد البشرية في LMCs كان معظمهم يستخدمون مسمى مدير الموارد البشرية بنسبة (24%)، في حين إن ما نسبته (39%) يستخدمون مسمى مدير التدريب، كما بينت النتائج أيضاً إن (14%) من LMCs يطلقون على وظيفتهم مدير قسم التعلم والتطوير، مع عدد قليل من المسميات المهمة الأخرى المذكورة، مثل إدارة تنمية الموارد البشرية والمدير العام. أما بالنسبة إلى SMCs كانت تختلف قليلاً حيث بينت النتائج إن (39%) منها كان المسمى الوظيفي لديهم المدير العام، ونسبة (35%) مساهم الوظيفي مدير تدريب، كما تضمنت النتائج مسميات وظيفية أخرى من وظائف المستجيبين مثل: شؤون العاملين، إدارة الجودة الشاملة، ضمان الجودة، مدير، مدير الإنتاج، مدير شؤون العاملين والإدارة. على الرغم من أن مسمى وظائفهم متنوعة وقد لا يبدو أن لها صلة بإدارة الموارد البشرية، إلا أن هؤلاء الأفراد في الواقع مسؤولين عن أنشطة إدارة الموارد البشرية في هذه الشركات انظر الى (Yadapadithaya (Ardichvili & Gasparishvili,2001) (& Stewart,2001).

جدول رقم (12) عدد ونسب الشركات الصناعية وفقاً للمسمى الوظيفي للمشاركين في الاستبيان.

المجموع Total		حجم الشركة				المسمى الوظيفي
		SMCs		LMCs		
النسبة %	العدد N	النسبة %	العدد N	النسبة %	العدد N	
15	15	6	3	24	12	مدير الموارد البشرية
4	4	0.0	0	7	4	مدير تنمية الموارد البشرية
7	7	0.0	0	14	7	مدير قسم التعلم والتطوير
35	35	31	15	39	20	مدير التدريب
21	21	39	19	4	2	مدير عام
18	18	24	12	12	6	آخرون
%100.0	100	%100	49	%100	51	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل.

2.4. نتائج التحليل الإحصائي الوصفي:

أولاً: الإستراتيجيات المستخدمة لتنمية الموارد البشرية لمواكبة التغير التكنولوجي.

في هذا الجزء سيتم الإجابة على سؤال الدراسة الأول حيث قد تم إستخراج المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية لمدى موافقة أفراد عينة الدراسة على الإستراتيجيات المستخدمة لتنمية الموارد البشرية لمواكبة التغيرات التكنولوجية التي تواجهها، والتي تمثلت في عدد خمسة إستراتيجيات والواردة في الاستبانة، والتي ذكرت من قبل (Anon (2006)، وتم استخدامها في الاستبانة والجدول رقم (13) يوضح نتائج التحليل الإحصائي.

ومن خلال النتائج تبين إن إدارة الموارد البشرية في الشركات الصناعية اللبية تستخدم عدد من الإستراتيجيات في إدارة الموارد البشرية، لمواكبة التغيرات التكنولوجية، فقد أظهرت النتائج إن الاستراتيجية الأكثر استخداماً كانت توصيف وظائف جديدة، وتصميم أعمال جديدة، تخدمان وتتماشيان مع إدخال تكنولوجيا جديدة، ثم تأتي بعد ذلك في الترتيب استراتيجية الإسقاط بهدف إيجاد وتوفير الموارد البشرية ذات الكفاءة والمهارة العالية، للإختيار من بينها؛ لتوظيفها وتعيينها في الشركة لتلبية حاجاتها الجديدة لمواجهة متطلبات التغير الحاصل، ثم بعد ذلك إستخدام استراتيجية تحديد الغتياجات التي تتطلبها الشركة من الموارد البشرية لخدمة المنتج الجديد، مع تحديد حجم الموارد البشرية القديمة التي سيتم الاستغناء عنها نظراً لعدم توفر المهارات العالية فيها، والتي يتطلبها المنتج الجديد. ثم تأتي بعد ذلك استخدام استراتيجية إعداد ووضع برامج تدريبية، لتواكب التطور نتيجة لإدخال منتج جديد أو تكنولوجيا

جديدة الى الشركة. يتضح من النتائج تأثر أسلوب ممارسة إدارة الموارد البشرية نتيجة لإدخال تكنولوجيا جديدة في الشركات الصناعية الليبية - سواء الصغيرة منها أو الكبيرة الحجم الأمر - الذي تطلب إستخدام عدد من الإستراتيجيات وينسب متفاوتة.

جدول (13) يبين الإستراتيجيات المستخدمة لمواكبة التغيرات التكنولوجية.

المجموع Total				حجم الشركة				الاستراتيجية المستخدمة
				SMCs		LMCs		
SD	Mean*	النسبة %	العدد N	النسبة %	العدد N	النسبة %	العدد N	
0.96	4.00	38	38	37	18	39	20	توصيف وظائف جديده
0.88	3.97	31	31	31	15	31	16	تصميم اعمال جديده
1.12	3.90	5	5	6	3	4	2	تحديد الإحتياجات التدريبية
0.91	3.70	15	15	16	8	14	7	الإستقطاب
1.10	3.65	11	11	10	5	12	6	إعداد ووضع برامج تدريبية
		%100.0	100	%100	49	%100	51	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل.

* 1 □ Least frequently used 5 □ Most frequently use

ثانياً: تقديم عملية التدريب.

في هذا الجزء سيتم الإجابة على سؤال الدراسة الثاني حول تقديم عملية التدريب من حيث (أساليب التدريب، مقدمي التدريب، مدة التدريب، أساليب تقييم التدريب) للتعامل مع التغيرات التكنولوجية، فقد تم إستخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية وذلك وفقاً لما يتضح من الجدول رقم (14) والجدول رقم (15)، لقد بينت النتائج من الجدول السابق رقم (13) تأثر أسلوب ممارسة إدارة الموارد البشرية نتيجة لإدخال تكنولوجيا جديدة في الشركات الصناعية الليبية، بحيث اتضح أنه من ضمن الإستراتيجيات التي تستخدم نتيجة لإدخال تكنولوجيا جديدة، هو استراتيجية تحديد الإحتياجات التدريبية، وعند سؤال لمجتمع الدراسة عن أساليب التدريب المستخدمة نتيجة لذلك، فقد اتضح من النتائج إن التدريب داخل العمل، وهو أعلى مرتبة مستخدمة من قبل الشركات الصناعية محل الدراسة للتعامل مع التغيرات التكنولوجية، كما هو مبين بالجدول رقم (14). كما أظهرت النتائج أيضاً أن معظم الشركات خلال هذا الوقت، عند الإستعانة بمقدمي التدريب فإنها استخدمت أخصائين خارجيين والبائعين لتقديم الخبرات، وكذلك المتخصصين في مجال الموارد البشرية في وجود التكنولوجيا الجديدة كما مبين بالجدول رقم (15)، وقد تم التوصل أيضاً في النتائج إلى أن متوسط طول الفترة الزمنية للتدريب تختلف من يوم

إلى ثلاثة أيام كما هو مبين بالجدول رقم (16). أما عن أساليب تقييم التدريب المستخدمة، فقد بينت النتائج بالجدول رقم (17) ان الإستطلاع بطريقة الاستبيان هي طريقة تقييم التدريب الأكثر استخداماً.

جدول رقم (14) يبين أساليب التدريب المستخدمة للتعامل مع التغيرات التكنولوجية.

المجموع Total			حجم الشركة		الاستراتيجية المستخدمة
			SMCs	LMCs	
SD	Mean*	العدد N	العدد N	العدد N	
0.95	4.18	82	39	43	التدريب أثناء العمل (داخل العمل)
0.98	3.87	62	29	33	الندوات / ورش عمل
1.32	3.45	43	18	25	الفصول الدراسية / المحاضرات
1.22	2.96	31	12	19	التدريب القائم على الحاسوب
1.15	2.94	20	5	15	مناقشات مجموعة صغيرة
1.14	2.90	16	4	12	مواد التعليم الذاتي
1.30	2.40	13	2	11	التدريب في الخارج
1.31	2.02	8	0	8	الأشرطة السمعية والمرئية
1.17	2.07	7	2	5	الألعاب والمحاكاة
0.89	1.70	5	2	3	دروس مكتوبة
1.10	3.65	11	1	2	تدريب الحاسوبية

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل.

* 1 □ Least frequently used 5 □ Most frequently used

جدول رقم (15) يبين ملخص نتائج تحليل التباين على استخدام مقدمي التدريب من قبل الشركات الصناعية.

Sig.	F- Value	الشركات الصغيرة			الشركات الكبيرة			معدل استخدام مقدمي التدريب
		SMCs			LMCs			
		SD	Mean*	N	SD	Mean*	N	
0.20	1.29	1.10	3.60	35	1.08	3.50	43	استشاريين خارجيين / بائعي الخدمة
0.12	1.06	1.07	3.55	32	1.09	3.40	40	المتخصصين في مجال الموارد البشرية
0.80	1.09	1.10	2.50	37	1.17	3.10	44	قسم / مدراء
0.31	1.07	1.11	2.40	35	1.11	3.07	33	الأكاديميين

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل.

* 1 □ Least frequently used 5 □ Most frequently used

جدول رقم (16) يبين ملخص نتائج تحليل التباين على استخدام مدة التدريب من قبل الشركات الصناعية.

Sig.	F-Value	الشركات الصغيرة			الشركات الكبيرة			معدل استخدام مدة التدريب
		SMCs			LMCs			
		SD	Mean*	N	SD	Mean*	N	
0.26	1.09	1.11	3.11	36	1.12	2.61	44	أقل من 1 اليوم
0.92	0.40	1.20	3.52	33	1.10	3.50	41	يوم واحد إلى أقل من 3 أيام
0.08	1.09	1.02	2.10	38	1.11	2.52	45	ثلاثة أيام إلى أقل من 1 في الأسبوع
0.60	1.20	1.04	3.07	36	1.08	2.40	34	أسبوع واحد إلى أقل من 2 أسابيع
0.20	1.06	1.10	2.40	35	1.09	2.55	43	أسبوعين إلى أقل من 2 أشهر
0.12	1.09	1.07	2.10	32	1.17	3.10	40	شهرين إلى أقل من 6 أشهر
0.65	1.07	1.10	2.07	37	1.11	3.20	44	سنة أشهر فما فوق

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل.

* 1 □ Least frequently used 5 □ Most frequently used

ثالثاً: طبيعة الاختلافات بين الشركات من حيث الحجم في استخدام إستراتيجيات تنمية الموارد البشرية لمواكبة التغيير في التكنولوجيا.

في هذا الجزء سيتم الإجابة على سؤال الدراسة الثالث، وكذلك إختبار الفرضيات الخاصة بالدراسة، فقد تم إستخراج المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية، وإستخدام اختبار (F) ومقارنة قيمتها الجدولية بالمحسوبة لقبول الفرضيات من عدمها كما هو مبين بالجدول رقم (17) والذي يبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين شركات الصناعية الليبية من حيث الحجم في استخدامهم للتدريب خارج العمل (p < 0.01). ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين شركات الصناعية الليبية من حيث الحجم في استخدام مقدمي التدريب كما هو مبين بنتائج الجدول رقم (15). كما يبين الجدول رقم (16) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدة التدريب، وفقاً لحجم الشركات. أما من حيث إستخدام أساليب تقييم التدريب، فتبين نتائج الجدول رقم (18) أنه وجدت فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات من حيث الحجم في استخدام ردود الفعل المدرب.

جدول رقم (17) يبين ملخص نتائج تحليل التباين على استخدام أساليب التدريب من قبل الشركات الصناعية.

Sig.	F-Value	الشركات الصغيرة SMCs			الشركات الكبيرة LMCs			معدل استخدام أساليب التدريب
		SD	Mean*	N	SD	Mean*	N	
0.26	1.34	1.17	3.45	40	0.88	4.10	48	الفصول الدراسية / محاضرات
0.78	0.50	1.11	2.96	39	0.91	3.97	45	الندوات / ورش عمل
0.08	2.05	1.20	2.94	36	1.12	3.70	42	الألعاب والمحاكاة
0.92	0.29	1.02	2.90	40	1.10	2.60	43	مناقشات مجموعة صغيرة
1.00	0.06	1.04	3.70	35	1.11	2.55	40	دروس مكتوبة
0.20	1.49	1.10	2.60	32	1.08	3.50	44	الأشرطة السمعية والمرئية
0.12	1.79	1.07	2.55	37	1.09	3.40	33	التدريب القائم على الحاسوب
0.80	0.46	1.10	3.50	35	1.17	3.10	49	على التدريب أثناء العمل
0.31	1.20	1.11	3.40	33	1.11	3.07	46	مواد التعليم الذاتي
0.01	3.61	1.64	2.60	32	1.08	3.50	44	التدريب في الخارج

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل.

* 1 □ Least frequently used 5 □ Most frequently used + Significant at ≤ 0.05 .

جدول رقم (18) يبين ملخص نتائج تحليل التباين على استخدام أساليب تقييم التدريب من الشركات الصناعية.

Sig.	F-Value	الشركات الصغيرة SMCs			الشركات الكبيرة LMCs			معدل استخدام أساليب تقييم التدريب
		SD	Mean*	N	SD	Mean*	N	
0.12	1.79	1.07	3.55	37	1.08	3.40	33	استطلاعات / الاستبيانات
0.80	0.46	1.10	3.10	35	1.09	3.10	49	تقارير المشرف
0.31	1.20	1.11	2.40	33	1.17	3.07	46	إدارة الاختبارات
0.01	3.64	1.66	2.62	32	1.11	3.52	45	تقارير المتدرب

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل.

* 1 □ least frequently used 5 □ Most frequently used

5. الإستنتاجات والمناقشات (Conclusions and Discussions):

قامت هذه الدراسة بالبحث في إستراتيجيات إدارة الموارد البشرية في الشركات الصناعية الليبية لمواكبة التغييرات التكنولوجية، وبعد عرض وتحليل نتائج الدراسة تم التوصل الى الإستنتاجات التالية:

أ. لقد تم تصنيف الشركات محل الدراسة الى شركات صغيرة الحجم وشركات كبيرة الحجم وفقاً لعدد العاملين بالشركات، وأوضحت النتائج ان (90%) من هذه الشركات مملوكة بالكامل لليبيين، كما أوضحت النتائج ان أكثر من ثلاثة أرباع مجتمع الدراسة كان من الذكور، وأن الغالبية العظمى من مجتمع الدراسة تراوحت أعمارهم من منتصف الثلاثينات إلى أواخر الأربعينيات، مما يبين أن نضج المشاركين من حيث العمر يعني أن لديهم الخبرة والقدرة على ممارسة وظيفة تنمية الموارد البشرية.

ب. بينت النتائج أن غالبية مجتمع الدراسة لديهم مؤهلات التعليم العالي، مثل درجة البكالوريوس والليسانس، وحاملي الدبلوم المتقدم، فمستوى التعليم قد يشير إلى مستوى المعرفة والقدرة على إدارة الأمور. لذلك، قد يكون مستوى التعليم لمديري الموارد البشرية عاملاً هاماً في تقييم قدراتهم على العمل والإدارة والتنسيق.

ج. بينت نتائج الدراسة أن إدارة الموارد البشرية تولي اهتماماً للموارد البشرية، كأصل مهم يتوقف عليه نجاح الشركات وقدرتها على مواجهة التغييرات التكنولوجية، وما يظهر هذا الإهتمام إجابة الأغلبية من افراد المجتمع حول استخدام إستراتيجيات مناسبة لمواكبة التغييرات التكنولوجية.

د. بينت نتائج الدراسة إن إدارة الموارد البشرية في الشركات محل الدراسة تتبع عدد من الإستراتيجيات المستخدمة في إدارة مواردها البشرية لمواكبة التغييرات التكنولوجية، فقد أظهرت النتائج إن الإستراتيجيات الأكثر استخداماً، والتي كانت من قبل المسؤولين عن إدارة الموارد البشرية بالشركات محل الدراسة، كانت العمل على توصيف وظائف جديدة، وتصميم أعمال جديدة، كإستراتيجيات تستخدم لتواكب إدخال تكنولوجيا جديدة بهذه الشركات.

هـ. أظهرت النتائج استخدام استراتيجية الإستقطاب من قبل المسؤولين عن إدارة الموارد البشرية في الشركات الصناعية محل الدراسة، بهدف إيجاد وتوفير الموارد البشرية ذات الكفاءة والمهارة العالية، للاختيار من بينها؛ للتوظيف والتعيين في هذه الشركة لتلبية حاجاتها الجديدة لمواجهة متطلبات التغير الحاصل، ثم بعد ذلك إستخدام استراتيجية تحديد الإحتياجات التي تتطلبها الشركات لخدمة المنتج الجديد من الموارد البشرية، مع تحديد حجم الموارد البشرية القديمة التي سيتم الإستغناء عنها نظراً لعدم توفر المهارات العالية فيهم، والتي يتطلبها المنتج الجديد.

و. كشفت نتائج الدراسة إنه عند تقديم عملية التدريب، من قبل المسؤولين عن إدارة الموارد البشرية، في الشركات محل الدراسة، فإنه من ضمن أساليب التدريب المستخدمة نتيجة لإدخال تكنولوجيا

حديثاً كان أسلوب التدريب داخل العمل، وهو أعلى مرتبة مستخدمة من قبل الشركات الصناعية محل الدراسة للتعامل مع التغيرات التكنولوجية حال حدوثها.

ز. أظهرت نتائج الدراسة أن معظم الشركات محل الدراسة - خلال وقت التدريب - عند الإستعانة بمقدمي التدريب فإن أغلبية مجتمع الدراسة من المسؤولين عن إدارة الموارد البشرية، يستخدم إستشاريين خارجيين والباقيين لتقديم الخبرات، وكذلك إستخدام المتخصصين في مجال الموارد البشرية في حال وجود التكنولوجيا الجديدة.

ح. أوضحت نتائج الدراسة أن متوسط طول الفترة الزمنية للتدريب تختلف من يوم إلى ثلاثة أيام في الشركات محل الدراسة، وأوضحت النتائج أيضاً ان من أساليب تقييم عملية التدريب من قبل المسؤولين عن إدارة الموارد البشرية، في الشركات محل الدراسة هو الاستطلاع بإستخدام الاستبيانات وهي الأسلوب الأكثر استخداماً لطريقة تقييم التدريب.

ط. كشفت نتائج الدراسة عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات محل الدراسة، من حيث الحجم في إستخدامهم للتدريب خارج العمل، كما بينت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين شركات الصناعية للبيبة من حيث الحجم في استخدامهم لمقدمي التدريب، التي تستخدمها الشركات محل الدراسة، كما بينت النتائج أيضاً أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدة التدريب وفقاً لحجم الشركات. أما من حيث استخدام أساليب تقييم التدريب، وجدت فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات من حيث الحجم في استخدام ردود فعل المدرب.

6. التوصيات (Recommendations):

- على ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فإنه يمكن تقديم التوصيات التالية:
- إعطاء مزيداً من الاهتمام لإدارة الموارد البشرية، لضمان تحقيق أعلى مستوى أداء ممكن للشركات محل الدراسة، الأمر الذي سينعكس على تقديم خدمات ذات جودة للعملاء.
 - يجب على الشركات محل الدراسة توفير فرص لتنمية المهارات المستمر، من خلال برامج تدريبية مناسبة تكون عاملاً محفزاً رئيسياً، لاستكمال الخبرات اللازمة بسبب التغيرات التكنولوجية.
 - يجب على الشركات محل الدراسة العمل على زيادة ميزانيات التدريب، لإستيعاب المزيد من البرامج التدريبية للموظفين، كما ينبغي على هذه الشركات معرفة أن التدريب يجب أن ينظر إليه كإستثمار، وليس كمصروف، وأن توضع برامج تدريب حاسمة، لرفع مستوى مهارات الموظفين عندما يحدث التغير التكنولوجي.

- د. يجب على الشركات محل الدراسة توفير المزيد من الموارد المادية، التي ستخصص للتدريب، وبنفس القدر من الأهمية هو الحاجة إلى إدارة تغيير جيدة، وتوافر مهارات الإتصال لضمان التغييرات الناجحة.
- هـ. يجب أن تستمر الشركات محل الدراسة التي تستخدم أشكال منظمة من التدريب، النظر للتدريب القائم على الكمبيوتر، لتمكين الموظفين من التعرف على التطبيقات ذات الصلة بالحاسوب والإنترنت.
- و. يجب على الشركات محل الدراسة استخدام أساليب تدريبية محددة تعتمد على إحتياجات الشركة الفردية، وكذلك الإستعانة بمصادر خارجية للتدريب، يمكن أن تكون استراتيجية جيدة للإدارة في التركيز على القضايا الاستراتيجية الأكثر أهمية، وإعادة توجيه برامج التدريب للأشخاص الذين لديهم الخبرة، والمعرفة حول التغيير والزيادة في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- ز. ينبغي أن تكون الفترة الزمنية للتدريب أقل فترة زمنية ممكنة، حتى يسمح للشركات محل الدراسة للتكيف السريع مع التغييرات التكنولوجية الجديدة، وهذا يتيح لهم اكتساب ميزة على منافسيهم، وبالتالي ينبغي أن تكون مدة الدورات التدريبية مناسبة لإعطاء الموظفين وقتاً كافياً لإستيعاب المعارف الجديدة.
- ح. يجب على الشركات محل الدراسة إجراء شكلاً من أشكال تقييم التدريب، وذلك لأنه قد يكون مفيداً للمسؤولين عن إدارة الموارد البشرية لتشكيل، وتحسين برامج التدريب المستقبلية لهذه الشركات.
- ط. ينبغي ان يكون هناك تخطيط جيد للإستراتيجيات التي يستخدمها المسؤولون عن إدارة الموارد البشرية في الشركات محل الدراسة، لمواكبة التغير التكنولوجي مبنيًا على التخطيط الواقعي لكل عملية تغيير، واستخدام الأسلوب الملائم لها.
- ي. إعطاء المزيد من الإهتمام للتطورات والتغييرات التكنولوجية، بالشركات محل الدراسة، وكذلك الإهتمام بإستراتيجيات إدارة الموارد البشرية، وإعطائها بعداً استراتيجياً، ومكافأة التعلم والإبداع والإبتكار للوصول إلى التميز.
- ك. إعطاء المزيد من الإهتمام للموارد البشرية في الشركات محل الدراسة، كمصدر لتحقيق الميزة التنافسية، وتحقيق النجاح الإستراتيجي.
- ل. إجراء بحوث مستقبلية تبحث في العقبات والصعوبات التي تواجه الشركات محل الدراسة، في تطبيق استراتيجية إدارة الموارد البشرية في ليبيا وفي البلدان العربية الأخرى.

7. المرجع (References):

أولاً: المراجع العربية:

- 1- التميّاط، حواس مثل (2007). أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فاعلية إدارة الموارد البشرية في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان، الجامعة الأردنية.
- 2- الخفزة، محمد، عبدالرحمن (2005). اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فاعلية القرارات الإدارية في الوزارات في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.
- 3- الظفيري، نواف (2010). أثر استخدام نظم المعلومات الإدارية على مستوى الأداء الوظيفي :دراسة تطبيقية على العاملين والموظفين في المؤسسات والدوائر الحكومية في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية"، الكرك، جامعة مؤتة، رسالة ماجستير غير منشورة.
- 4- المغربي، عبدالحميد (1999). الإدارة الإستراتيجية لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، مجموعة النيل العربية القاهرة، جمهورية مصر .
- 5- اللوزي، موسى (2000). التنمية الإدارية: المفاهيم، الأسس، التطبيقات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 6- المرسي، جمال الدين (2003). الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية المدخل لتحقيق ميزة تنافسية لمنظمة القرن الحادي والعشرين ، الدار الجامعية _ الاسكندرية، جمهورية مصر .
- 7- الأغبري، إبراهيم (2007) . دور تكنولوجيا المعلومات في إدارة الموارد البشرية :دراسة ميدانية في قطاع النفط والمعادن بالجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن.
- 8- بوهنة زينب، وبلهادي مريم (2014/2013)، إدارة الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية، الجزائر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، صفحة 17-18. بتصرّف.
- 9- جميل، عدنان عبد الكريم/ النظرية التكنولوجية والتاريخ التكنولوجي / سلسلة الموسوعة الصغيرة (34) وزارة الأعلام – بغداد19
- 10- جون، وارنز وسميون، راندي دي (2012). تنمية الموارد البشرية، ترجمة عبدالمحسن نعساني، الجزء الأول، النشر العلمي والمطابع- جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.
- 11- حسونة، فيصل (2008). إدارة لموارد البشرية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 12- عقيلي، عمر ووصفي على (2005). إدارة الموارد البشرية المعاصرة، بعد استراتيجي، دار وائل، عمان، الأردن.
- 13- علي، مؤيد ومحمود على (2018). استراتيجية تنمية الموارد البشرية في المؤسسات الخدمية وعلاقتها باتجاهات العاملين نحوها " دراسة ميدانية لدى العاملين في مؤسسة الطيران العربية السورية في محافظة دمشق"، مجلة جامعة حماة، العدد التاسع، المجلد الأول.
- 14- علوان، فالح حسن، ورقة نقاشية 2018/08/15، ملامح واتجاهات سياسة العلوم والتكنولوجيا في العراق وقائع جلسات الندوة العلمية الثانية لسياسات العلوم والتكنولوجيا في العراق -وزارة العلوم والتكنولوجيا، بغداد.
- 15- عليش، محمد ماهر (1971). إدارة الموارد البشرية، مكتبة عين شمس، القاهرة، جمهورية مصر .
- 16- رايس، مراد (2009). أثر تكنولوجيا المعلومات على أداء الموارد البشرية في القطاع العام البحريني، دورية الإدارة العامة، المجلد (35) ، العدد (1) ، ص-167.
- 17- سراج علي وهيبه مجد، (2012). استراتيجية تنمية الموارد البشرية كمدخل لتحسين الأداء المستدام في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة شركة تصنيع اللواحق والصحية بعين الكبيرة سطيف، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة

الدكتوراه في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال الاستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.

- 18- شعبان، سعيد حامد (2005). التحديات المعاصرة أمام الموارد البشرية وسبل التغلب عليها، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد (17)، ص(105).
- 19- طاهر، جميل والعصفور، صالح (1996). الدليل الموحد لمفاهيم ومصطلحات التخطيط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، المعهد العربي للتخطيط الكويت، ص.130
- 20- مصطفى، أحمد سيد (1996). انعكاسات التكنولوجيا على العنصر البشري في المنظمات العربية، مجلة آفاق اقتصادية، اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية للبلاد العربية، ص96-115.
- 21- منصور، أحمد (1975). قراءات في تنمية الموارد البشرية، وكالة المطبوعات، الكويت، ص195.

ثانيا: المراجع الاجنبية

- 1- Ardichvili, A. and A. Gasparishvili (2001). "Human resource development in an industry in transition. " Human Resource Development International 4(1): 47- 63.
- 2- Armstrong, Michael (2008). Strategic Human Resource Management, a guide to action, 4 the edition, British Library cataloguing.
- 3- Armstrong, Michael (2009), "Huma Resource Management Practice", 10 th ed, Personnel Management- Hand Book, Cambridge University Press
- 4- Anon (2006) Strategic human resource management and its significance to service organisations [online]. Available from: <http://www.packet-one.com/docsp1/Thesis%201.pdf>
- 5- Babbie, E. (1998). Survey Research Methods (2nd ed.). California: Wadsworth Inc 17.
- 6- Burke, R. and Cooper, C. (2000). The Organization in Crisis: Restructuring, Downsizing and Privatization, London: Blackwell.
- 7- Certo, S. (1997). Modern Management (7th ed.). New Jersey: Prentice Hall.
- 8- Dessler, G. (2008). Human Resource Management (11th edition), New Delhi, Prentice Hall, of India Private Ltd.
- 9- Deb, T, (2003). Human Resource Development, Theory and practice, India: Ane Books
- 10- Daft, R. (2004). Organisation Theory and Design (8th ed.). UK: Thomson.
- 11- David, Fred R. (2009). Strategic Management, 4th ed. Pearson – Prentice Hal.
- 12- Edwin, B Flippo (1984) Personnel Management, New York McGraw Hill; 6th Edition, 1984.
- 13- Huub Ruel, Tanya Bondarouk, Mandy Van Der Velde , "the contribution of e-HRM to HRM effectiveness: Results from a quantitative study in Dutch Ministry", employee relation, Vol(29),Issue(3),pp 280-291, 2007.
- 14- Haddad, C. J. (2002). Managing Technological Change. Thousand Oaks, CA: Sage.
- 15- Holm, Justin Tor, (2003) Information Technology Strategy and Business Performance: A Study Of Industry And Company Size, Concordia University (Canada). www.lib-umi.com/dissertational.

- 16- Iles, P. and M. Yolles (2003). Complexity, HRD and organisation development Towards a viable systems approach to learning, development and change in Lee, M. HRD in a Complex World. London. New York, Routledge.
- 17- Inyang 'Benjamin James (2010)." Strategic Human Resource Management (SHRM): A Paradigm Shift for Achieving Sustained Competitive Advantage in Organization", International Bulletin of Business Administration, © Euro Journals, Inc.
- 18- Lee, M. (2003). HRD in a Complex World. London, Routledge
- 19- Low, L. (1998). "Human Resource Development in the Asia-Pacific. " Asian-Pacific Economic Literature 12(1): 27-40.
- 20- Moorhead, G. and Griffin, R. W. (1995). Organizational Behaviour. 4th Edition. Boston: Houghton Mifflin Company.
- 21- Mankin, D. (2009). Human Resource Development. Oxford, University Press.
- 22- Matthews, J., D. Megginson, et al. (2004). Human Resource Development. London, Kogan Page
- 23- Nadler, L. and Z. Nadler (1989). Developing Human Resource. San Francisco, California, Jossey-Bass.
- 24- Noe, Raymond A, Hollenback, J 'Geraint 'B& Wright 'P(1994) 'Human Resource Management" :Gaining a Competitive Advantage 'Richard D. Irwin, USA
- 25- Osman-Gani, A. M. and Jacobs, R. L. (2003), 'Institutionalizing Organizational Change: A Study of HRD Interventions in MNCs from Four Countries', in Tan, Osman-Gani and McLean (eds), Human Resource Development in Asia: National Policy Perspectives , Proceedings of the Second Asian HRD Conference held in Bangkok, November 30–December 2, 2003.
- 26- Stonebraker, P.W., dan Leong, K.G. (1994). Operations strategy. Focusing competitive excellence. Allyn and Bacon, Boston, MA.
- 27- Strasser, D, (2004). The Effect of Information Technology Investment And Information Technology Management On Overall Enterprise Performance In Federal Agencies, Management Science, Vol. 36, No.1, pp 76-90.
- 28- Turban, Efrain, Mclean (2002). Information Technology for Management. Improving Quality And Productivity, John Wiley, New York.
- 29- Kandula, Srinivas, R, (2002). Strategic Human Resource Development, Meenakshi Printers Delhi-110006.
- 30- Yadapadithaya, P. S. and J. Stewart (2003). "Evaluation corporate training and development policies and practices: A cross-national study of India and Britain." International Journal of Training and Development 7(2): 108-123.



مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية

رقم الإبداع: دار الكتب الوطنية – بنغازي / ليبيا

2013 / 423